الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية

أ. د. جهاد شعبان البطش

الإهـــداء

إلى روح والدي ...

إلـــى والـــدتي ...

إلـــى زوجتـــي وأبنائـــي ...

إلى كل أرواح الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن فلسطين،

إلى أسرى الحرية القابعين في زنازين و"باستيلات" السجون الإسرائيلية ،

إلى المدافعين عن شرف الأمة وكرامتها وصيانة قوميتها

تقديم

يسعدني أن أقدّم هذا الكتاب، والذي يعود إلى دراسة علمية أعدّها الباحث جهاد شعبان سليم البطش، والذي أفتخر بأنه خريج في جامعة القدس المفتوحة وأسير سابق ، وتأتي أهمية الكتاب في أنه يناقش جانباً هاماً من جوانب الحركة الوطنية الفلسطينية بتاريخها النضالي ألا وهي الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية. وقد تطرّق الكتاب لمناقشة بدايات إنشاء المنظمات الصهيونية لبعض السجون الخاصة بها في فترة الانتداب، وبعد قيام ما تسمى بدولة إسرائيل بُنيت سجون جديدة كذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالهما عام 1967م.

تناول الكتاب السجون الإسرائيلية خارج فلسطين كمعتقل أنصار، وكذلك السجون داخل فلسطين المحتلة عام 1948م، ومن ثم السجون الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسة التعذيب التي مارستها أجهزة الأمن الإسرائيلية بحق الأسرى، وسياسة الاعتقال الإداري، وقد تضمن الكتاب إعطاء صورة عن مجتمع الأسرى الفلسطينيين داخل السجون وتكوينهم للنظم الإدارية والأمنية والثقافية، إضافة إلى إعطاء صورة عن الدور النضالي للأسيرات والأطفال الأسرى، وعن أهم الإضرابات التي خاضها الأسرى، وكذلك الموقف الفلسطيني والإسرائيلي والعربي والدولي من هذه القضية.

إن هذا الكتاب يُعبِّر عن رسالة سامية ونبيلة تتمثل في وفاء الفلسطينيين لقضية الأسرى وهو جزء يسير من ذخيرة ثقافية وعلمية عن قضية الأسرى، وينبع ذلك من شعورهم بأهمية هذه القضية كجزء من دور الحركة الوطنية في صراعها مع المشروع الصهيوني الذي يستهدف الأرض والإنسان في فلسطين، آملاً أن نرى يوماً يتحرر فيه كل الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وكذلك آمل في أن يكون هذا الكتاب دليلاً لمساندة قضية الأسرى.

أ.د.يونس عمرو

رئيس جامعة القدس المفتوحة

مقدمة

مثل الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية جزءاً مهماً من حركة المقاومة الفلسطينية ضد المشروع الاستعماري المتمثل بإسرائيل، فهم عنصر هام في القضية الفلسطينية خاصة وفي الصراع العربي الإسرائيلي عامة، لذلك حرصت إسرائيل قبل عام1967 على إقامة السجون و معسكرات الاعتقال، و زجت بها رجال المقاومة الفلسطينيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم.

احتلت إسرائيل عقب حرب1967 بقية فلسطين، وأجزاء من أراضي الدول المجاورة، وواجهت موجة لم تكن تتوقعها من المقاومة، فقامت بمحاربتها بأساليب ووسائل شتى و منها الاعتقال، حيث استغلت القوانين التي ورثتها عن سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، ونفذت منها ما يلائمها، وأضافت عليها تشريعات و فرضت قوانين أخرى على شكل أوامر عسكرية لممارسة أنواع مختلفة من الاعتقال، بل إن اعتقال الفلسطيني مر بعدة مراحل، ابتدأت بمحاولة إلقاء القبض عليه، ومرورا بمرحلة مهمة تتمثل في التحقيق الذي لم تتوان السلطات الإسرائيلية أثناءها عن ممارسة التعذيب وانتهاءاً بالمحاكمة، وزجه في سجون مختلفة .

واجهت إسرائيل أعداداً هائلة من الأسرى لم تكن مستعدة لاستيعابهم، فلم تتسع تلك السجون التي أقامتها مصلحة السجون التي تتبع الشرطة الإسرائيلية لهذا الكم، فقامت بتوسيع تلك السجون التي أقامتها سابقا في فلسطين المحتلة عام 1948 ، وأقامت سجوناً جديدة، و بنظم أمنية مختلفة في كل المدن الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، وامتدت لتقيم سجناً خارج فلسطين عام 1982 بجنوب لبنان زجت فيه ما لا يقل عن عشرة آلاف سجين في أقل من عامين.

استطاع الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية إنشاء مجتمع تحكمه لوائح ونظم تعود مصادرها إلى أدبيات تنظيماتهم السياسية، وتضمنت منظومة أمنية استخبارية من أفراد ومجموعات كان مهمتها حماية هذا المجتمع من مخططات سلطات السجون وعملائها، وقد قاموا بمراقبة واكتشاف والتحقيق وتنفيذ أحكام بحق بعض العملاء، وفي الوقت نفسه استند هذا المجتمع إلى ثقافة خاصة عنوانها الوعي الوطني والسياسي والتنظيمي، وفي المجالات الأكاديمية والأدبية والفنون التشكيلية .

اعتبر الأسرى الفلسطينيون وجودهم في السجون بمثابة مرحلة أخرى من مراحل النضال ضد إسرائيل، حيث كان لهم دور نضالي مميز، جاء على شكل إضرابات عن الطعام، وتمرد، وتحضير المجموعات لمزاولة نشاطها التنظيمي فور الإفراج عنها، وقد شاركت المرأة الفلسطينية السجينة في أغلب هذه الفعاليات وكذلك الأحداث والأطفال الذين اعتقلتهم إسرائيل، واستطاع الأسرى إقامة بنائهم تنظيميا وثقافيا، مما أهلهم ليكونوا طلائع في تنظيماتهم بعد الإفراج عنهم، وقد فرضت قضية الأسرى نفسها على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية، انعكست بمواقف الأطراف المختلفة، ففلسطينياً وعربيا كان بالتأييد المطلق،أما إسرائيليا فقد امتدت بين التأييد والتطرف بمعاداة الأسرى والمطالبة بإعدامهم ، فيما شكلت الولايات المتحدة الأمريكية ستاراً لحماية إسرائيل،

لتظل قضية الأسرى بارزة على وجه القضية الفلسطينية طالما استمر الصراع قائماً، وينقسم هذا الكتاب إلى **خمسة فصول، يسبقها تمهيد، وهي على النحو التالي:**

الفصل الأول: يعطى لمحة عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قبل عام 1967م، وأنواع الاعتقال ومراحله، وعن قضية التعذيب في هذه السجون.

الفصل الثاني: يوضح المعلومات عن السجون الإسرائيلية من حيث أماكنها، وإنشائها، والتطور التاريخي لها، والفعاليات المهمة التي شهدتها، وأهمية كل سجن بالنسبة لإسرائيل، وما عاناه الأسرى فيه.

الفصل الثالث: يعكس صورة عن مجتمع الأسرى من حيث استطاعتهم بناء تنظيمات ذات نظم متفرعة، من القاعدة حتى رأس الهرم، وكذلك شكل هذا المجتمع من النواحي الأمنية، والثقافية، والاجتماعية.

الفصل الرابع: يتحدث عن الدور النضالي للأسرى الفلسطينيين، والذي أخذ صوراً عديدة، كعلاقتهم مع الحركة الوطنية، والإضرابات، والتمرد، والهروب، إضافةً إلى عمليات تبادل الأسرى، ودور النساء والأطفال الفلسطينيين الذين اعتقلتهم إسرائيل على خلفية وطنية داخل السجون.

الفصل الخامس: يبيّن مواقف الأطراف والجهات المختلفة من قضية الأسرى الفلسطينيين، وأهمها الموقف الفلسطيني من مؤسسات، وشخصيات، وأهالي الأسرى ، والموقف الإسرائيلي غير الرسمي، إضافةً إلى الموقف العربي والدولي خاصة الأمريكي، والذي شذ عن غالبية مواقف دول العالم تجاه القضية بشكل عام، ومن ضمنها قضية الأسرى ، وتكفل بالدعم المطلق والكامل للغطرسة والممارسات الإسرائيلية.

المؤلف

(تمـهيد)

الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية قبل 1967

بداية يمكن القول إن الفلسطينيين، والعرب، والمسلمين لم يقفوا مكتوفي الأيدي في الصراع مع المشروع الاستعماري، الذي تمثل في زرع الجسم الصهيوني وسط المنطقة العربية، والذي جاء ضمن سلسلة حلقات هدفها حماية المصالح الغربية, حيث يعترف المفكرون اليهود الصهاينة بأن المسئولين في الحكومات البريطانية، والفرنسية، وعلى رأسهم نابليون بونابرت وبالمرستون، من أوائل من فكروا في المشروع الصهيوني قبل الصهاينة اليهود، الذين ظهروا مع بروز"أسطورة التحرر" ، أو البحث عن وطن قومي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[*] .

وقد وقف الفلسطينيون يتصدون لهذا المشروع، وأفشلوا أول استيطان صهيوني في فلسطين في قرية ملبس، والذي لم يكن حصوله صدفة وقت هزيمة المقاومة المصرية في التل الكبير عام 1882, وقاموا من بعده بانتفاضة يافا عام 1920، وبهبة البراق عام 1929, وأخذت المقاومة بعدها بعداً إسلامياً، ترسخ على الأرض في ثورة 1936، والمقاومة العربية بقيادة فوزي القاوقجي عقب قرار التقسيم.

خرج المشروع الصهيوني بمساعدة الدول الاستعمارية إلى الوجود عام 1948, وبدأت المقاومة العربية المنظمة لهذا المشروع، و المتمثلة بأفكار الرئيس جمال عبد الناصر, التي كان أحد أوجه صورها تخصيص ضباط مصريين لترتيب هذه المقاومة بزعامة مصطفي حافظ، لكن كان هناك "سلوك إسرائيلي" هذا المصطلح الذي سأطلقه على النشاط الصهيوني بعد عام 1948، هذا السلوك الذي رسخ العداء والقهر ضد الفلسطينيين، حيث ارتكبت المذابح التي سقط فيها الشهداء والجرحى وختمت بالاعتقالات، وهذا السلوك الإسرائيلي خلق حافزاً مهماً للمقاومة الفلسطينية، إضافة إلى حب الوطن المرسخ في أبنائه.

لقد اعتقلت إسرائيل قبل عام 1967 في سجونها رجال المقاومة الفلسطينية في مناسبات وأحداث كثيرة، كان غالبيتها أثناء مناسبتين:

- الاجتياحات والغارات على المناطق الفلسطينية خارج الخط الأخضر.[1]
- مهاجمة رجال المقاومة لأهداف إسرائيلية داخل الخط الأخضر.

(*)عن أسماء الصهاينة غير اليهود ودعواهم لإيجاد وطن لليهود أنظر:

Sokolow, Nahum: History of Zionist 1600-1978, selected and arranged by Israel. Solomon's, 2.vol,London, Longmans, Green 1919, P.18-21.

(1)الخط الأخضر :مصطلح أطلق على خط الفصل بين القوات الأردنية والإسرائيلية في اتفاقية الهدنة بينهما في مارس 1949، كما هو الحال في خط الهدنة بين القوات الإسرائيلية والمصرية الوارد حول غزة في اتفاقية الهدنة برودس في فبراير 1949.

وقد هاجمت القوات الإسرائيلية عام 1956 قطاع غزة، ومارست أنواعاً شتى من الاضطهاد للسكان، كان أهمها ارتكاب مذبحة القلعة في خانيونس، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن 500 شهيداً، وربما وصل العدد خلال الأيام الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى آلاف الشهداء.[1]

استعملت إسرائيل في بدايات عمليات الاعتقال الجماعي أسلوب تجميع السكان في أماكن معينة، وتحويلها إلى معسكرات اعتقال، كما حدث عندما استولت القوات الإسرائيلية على بعض المدارس ، وحولتها إلى معسكرات اعتقال كانت مثالاً للتعذيب، كما أجبر الناس على المبيت في العراء، ولم يسمح لهم بقضاء حاجتهم[2]، ويتضح أن إسرائيل كانت تمارس سياسة الاعتقال بشكل عشوائي، حيث كانت بعض فئات الأسرى من المدرسين ونظار المدارس، ومن اللذين قدموا الخدمات للقوات المصرية، إضافةً إلى أعيان المدن .

ارتكبت إسرائيل مجزرة المدرسة الأميرية "بئر السبع" في نوفمبر عام 1956، وقتلت العشرات، والتي تبعها تجميع لفئة الشباب، واعتقال المئات منهم من أعيان المدينة، وكان ذلك تحت إشراف رجال المخابرات الإسرائيلية[3]، وهذا يؤكد حصول عمليات تحقيق وتعذيب أثناء اعتقال المئات من الشباب، وبعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وعودة الإدارة المصرية، اشتدت الغارات الإسرائيلية على القطاع براً وجواً، فقام رجال المقاومة الفلسطينية بتنفيذ المئات من عمليات التسلل داخل إسرائيل، ومهاجمة المواقع العسكرية، والقرى الزراعية المجاورة لحدود للخط الأخضر بالضفة الغربية وقطاع غزة.[4].

وقد استطاعت إسرائيل أسر العشرات من الفلسطينيين خلال عمليات تسللهم هذه، وسرعان ما كانت تحولهم إلى جهاز المخابرات الاسرائيلية، واستمر الحال حتى عام 1967، حيث شهد بداية عام 1965 نشاطاً ملحوظاً للمقاومة، وذلك بانطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، التي لم تتسق عملياتها مع الحكم الأردني، أو مع الإدارة المصرية، وبالطبع لم تتعامل إسرائيل مع هؤلاء الأسرى على أنهم أسرى حرب، بل على أنهم "مخربون" يهدفون إلي إبادة إسرائيل، فكانت تسلم بعضهم لما يسمى بمصلحة السجون، وبعضهم للشرطة العسكرية في الجيش الاسرائيلي، ويبدو أن مكان الاعتقال هو الذي كان يحدد الجهة التي تستلم السجين فور أسره من قِبل قوات الجيش أو الشرطة في إسرائيل.

<u>أولا:</u> الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية قبل وأثناء حرب 1967:

تعود فكرة إنشاء أماكن اعتقال إسرائيلية إلى ما قبل إعلان دولة إسرائيل بعدة سنوات، ويبدو أن تصاعد حالة الصدام بين المنظمات الصهيونية ومجموعات المقاومة العربية والفلسطينية كانت وراء هذا التفكير، ففي

---

(1) زكريا السنوار: العمل الفدائي في قطاع غزة من 1956-1973:رسالة ماجستير غير منشورة، نوقشت بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003، ص44.

(2) محمد علي/عمر الفرا: خانيونس ماضيها وحاضرها،ط1، دار الكرمل، 2000، ص 229.

(3) زكريا السنوار: العمل الفدائي في قطاع غزة ، مرجع سابق، ص43.

(4) رحبعام زئيفي: مطاردة الأمير الأحمر،ط1، دار سلمون، تل أبيب، 1983، ص27 (باللغة العبرية)، وكان المؤلف مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي لشئون مكافحة الإرهاب، وقد قتله رجال المقاومة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى عام 2002م.

عام 1949 صدر عفو عام في إسرائيل، تم بموجبه إطلاق سراح كافة السجناء اليهود، ولم يكن في السنوات الأولى لقيام اسرائيل إلا سجن تلموند، وأصبح التفكير في فتح منشأة حجز في يافا لاستيعاب جميع السجناء (جنائيون ، وأمنيون ، ومتسللون ، وأحداث ، ومصابون بأمراض عقلية)، ويمكن الاعتقاد بأنه حتى ذلك الحين لم يكن هناك أسرى فلسطينيون سوى المتسللون لأخذ حاجتهم من بيوتهم من القرى القريبة، من الخط الأخضر وخط الهدنة.[1]

وبعد عام 1956 تزايدت عمليات المقاومة الفلسطينية ، بل ربما كان ابتداء المقاومة المنظمة، حيث كان هناك عدد من الأسرى الفلسطينيين في سجن شطة، وسجل تمردهم على السجانين، ومن الممكن أن يكون هذا التمرد وراء تغيير إدارة مصلحة السجون لسياستها بإعادة صيانة كافة أماكن الاعتقال، وكذلك سن تشريعات جديدة، لمواجهة النقص الحاد في الإقبال على العمل كسجانين في المجتمع الإسرائيلي، حيث أقامت السلطات في كفاريونه قاعدة إرشاد لطاقم مصلحة السجون[2]، وبالتالي كان الأسرى الفلسطينيون واليهود (أمنيون وجنائيون) في خمسة سجون (الرملة، ماعاسياهو، تلموند، شطة، كفاريونه).

وواجهت إسرائيل أثناء حرب عام 1967_ التي لم تستمر سوى بضعة أيام _ مشكلة التعامل مع الأسرى العرب والفلسطينيين، ومن هو مثبت الشخصية، ومن لم يثبت هويته الشخصية، ومن قاتل ومن لم يقاتل، ومن ينتمي لجيش، أو مجموعة، أو منظمة، فصارت الفكرة إلى إنشاء معسكرات اعتقال سريعة الإنشاء من قبل سلاح الهندسة في الجيش والشرطة لحل هذه المشكلة التي واجهها كذلك البريطانيون الذين افتتحوا معسكرين في تل الربيع وغزة آنذاك.

وقد رفض البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) العودة إلى فكرة معسكرات الاعتقال، واستعيض عن ذلك بملء السجون الإسرائيلية الخمسة لحين إيجاد التشريعات الجديدة الكفيلة بفتح سجون يشرف عليها الجيش،[3] لكن طبيعة التعامل مع الأسرى الجدد خاصة من الفلسطينيين كلوازم التحقيق هو الذي جعل مصلحة السجون تساعد الجيش في حراسة الأسرى، وهذا هو السبب في استلامهم المبكر لمنشآت نابلس وغزة التي تم إعدادها فيما بعد كسجون.

(1) مصلحة السجون في إسرائيل: تاريخ مصلحة السجون في إسرائيل، نشرة صادرة عن مصلحة السجون في إسرائيل، 1997، ص3، (بالعبرية).
(2) المصدر السابق، ص4.
(3) سعيد علاء الدين:التعذيب في السجون الإسرائيلية، ط1، منشورات فلسطين المحتلة،(ب،م)،1983، ص83.

ومنذ الأيام الأولى بعد حرب 1967عرض مدير مصلحة السجون الخطة الشاملة التي كانت أساساً للتعامل مع الأسرى الفلسطينيين الذين اعتقلوا أثناء الحرب، حيث صنف السجون التي ستقام إلى خمسة أصناف، هي[1]:

- سجن للسجناء العنيفين بشكل خاص.
- سجون مفتوحة، يسمح للسجناء فيها بالعمل خارج السجون، والعودة إليها وحدهم.
- سجون إقليمية، حيث يتم سجن كل سجين في منطقة سكنه.
- سجون الأحداث.
- سجون للنساء.

ويتضح أن أكثر من 95% من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ 1967–1985 تم وضعهم في سجون الفئة الأولى.

وقد شهدت الأشهر الأولى بعد الحرب أسر الجيش الإسرائيلي لآلاف الأسرى العرب والفلسطينيين، وكان من المؤكد أنهم سيعاملون أسرى الجيوش العربية على أنهم أسرى حرب، وذلك لأن هذه الجيوش كان بحوزتها أصلاً أسرى إسرائيليين، أما بالنسبة للفلسطينيين فلم تكن النية أبداً التعامل معهم كأسرى حرب رغم أنهم يتبعوا لمنظمات حاربت مع الجيوش العربية، وعليه فقد أقام الجيش الإسرائيلي على عجل عدداً من معسكرات الاعتقال أهمها[2] (نخل أبو زنيمة، القصيمة، ووادي موسى قرب مدينة الطور، ودير سانت كاترين العريش ، ورفح، وأم البيوك جنوب رفح)، وقد كانت هذه المعسكرات ملحقة بأحد معسكرات الجيش، وتتكون من خيام محاطة بالأسلاك الشائكة، ولا يسمح للأسرى بسماع الراديو، أو اقتناء الكتب، أو قراءة الصحف، وقد لوحظ أن الجيش قد نفى عائلات فلسطينية بأكملها لهذه المعسكرات، وعلى هذا النهج نفسه أقام الجيش معسكرات اعتقال لسكان الضفة الغربية، وذلك في صرفند والنبي صالح قرب أريحا[3]، حيث يمكن فهم المعاملة التي كان يتلقاها الأسرى الفلسطينيون وعائلاتهم، على يد هؤلاء الجنود غير المؤهلين لهذا العمل، وقد جاء الأسرى الفلسطينيون الذين اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية، خلال منتصف الستينيات، من عقليات مقاومة وعداء لإسرائيل، من جيل ولد في السنوات القريبة من نكبة 1948 سواءً قبلها أو بعدها، أي أنه حمل أفكار المعاناة وسنوات الضياع الفلسطيني، سنوات فقدان الهوية والكيان الفلسطيني التي بدأ العثور عليها وإعادة بنائها مع بداية الستينيات، هذه الفئة من رجال المقاومة على اختلاف انتماءاتهم اعتقلهم الجيش الإسرائيلي بأكثر من طريقة، وفي أكثر من وقت، فقد اعتُقل عدد قليل منهم قبل عام 1967، حيث كان أغلبهم ينتمون لقوات العاصفة (الجناح العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح)، فكان أول أسير للثورة الفلسطينية هو "محمود أبو بكر حجازي" الذي اعتقل

(1) السجون الإسرائيلية:صحيفة الفجر،1979/2/20، ص4.

(2) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1972/4/1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1973، أنظر أيضاً الجبهة المتحدة: فلسطينيون في سجون الاحتلال، (ب.ط)، منظمة التحرير الفلسطينية،(ب.م)،1975، ص35.

(3) محمد القيسي: الهواء المقنع،ط1، دار اللوتس ،تونس،1986،ص33.

عام 1965 عقب اشتباك مسلح قرب بيت جبريل، وكذا اعتقال "سكران محمد سكران" عام 1966 عقب اشتباك مسلح في منطقة الجليل وهو أول أسير لتنظيم شباب الثأر (الجناح العسكري لحركة القوميين العرب– إقليم فلسطين، والذي سمي فيما بعد بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) [1]، وعلى ذلك فمن المؤكد أنه كان في السجون الإسرائيلية قبل 1967، أسرى فلسطينيون ينتمون لمنظمات وحركات فلسطينية، من خارج منظمة التحرير.

كما اعتقل الجيش الإسرائيلي مئات الفدائيين خلال حملات مطاردتهم في البساتين المزروعة بالحمضيات والموز، بل والتحقيق معهم ميدانياً، وذلك لضبط حالة الفدائيين، والحد من تأثيرها في بساتين غور الأردن[2]، ومن هذه المنطقة المقابلة لأريحا ونابلس كانت بوابة المقاومة عقب حرب 1967، حيث توفر العامل الديموغرافي (سكان عرب على جانبي نهر الأردن)، وكذا حالة المنطقة الطوبغرافيا الملائمة لحرب العصابات.

وقد حرصت السلطات الإسرائيلية على اعتقال المسئولين عن تنظيم النشاط الفدائي في الأسابيع والأشهر الأولى بعد الحرب، حيث كان عدد كبير منهم لا يزال في الأراضي المحتلة، وعلى رأسهم ياسر عرفات، وهذا ما يستدل من خلال مهمة عبد العزيز شاهين وهو من كبار رجال المقاومة التابعة لقوات العاصفة في ذلك الوقت، حيث اعتقل أثناء مهمة للوصول إلى عرفات عند اللطرون في سبتمبر1967[3]، وكذلك اعتقال رياض أمين جابر وهو مسئول عسكري كبير في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد معركة سميت "بليلة القنابل" قرب الخليل، واعتُقل جريحاً في 1967/2/1[4]، ويتضح أن رجال المقاومة الذين اعتقلوا قبل الحرب، وفي الأشهر الأولى التي تلتها كانوا من الفدائيين المسئولين عن النشاط المسلح، ويبدو أن استلام ومشاركة جهاز المخابرات الإسرائيلي يعترف رئيس هذا الجهاز فيما بعد "أنهم كانوا وراء اعتقال الخلايا الكثيرة في مناطق الضفة الغربية، وقد كانت الخلية تصل إلى عشرة أفراد أحياناً، يملكون قطعة سلاح خفيفة واحدة " [5].

لم تكن إسرائيل دقيقة في اعتقالها للفلسطينيين حتى وفق مقاييسها، فلم يكن كل الأسرى من رجال المقاومة أو حتى من لهم علاقة بالمقاومة، فخلال عام 1967 اعتقلت السلطات (كافة أجهزة الأمن) الآلاف على خلفية سياسية، ولكن كان المئات فعلاً ينتمون إلى المنظمات الفلسطينية، وكان من بينهم عشرات الفلسطينيين من سكان فلسطين المحتلة عام 1948[6]. ويتضح هنا أن رجال المقاومة الفلسطينية لم يكونوا منحدرين من المناطق التي احتلت عام 1967 فقط بل كانوا من مناطق فلسطين المحتلة عام 1948 أيضاً ،وكذا من اللاجئين الفلسطينيين الذين يقطنون بالمخيمات في الأردن ولبنان.

---

(1) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية ،ط1، دار الطليعة، بيروت ،1679، ص16.

(2) يعقوب بيري: كنت رئيساً للشين بيت ط1، دار الجليل،عمان،1999،ص18، ويروي المؤلف ما حصل معه كضابط مخابرات مسئول عن النشاط الإسرائيلي عام 1967 في منطقة الأغوار التي يشير إليها.

(3) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق،ص16.

(4) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق،ص107.

(5) يعقوب بيرى: كنت رئيساً للشين بيت، مرجع سابق،ص38.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مؤسسة الدارسات الفلسطينية،1970، ص 372، نقلاً عن تصريحات لوزير الشرطة لصحيفة إسرائيلية.

وبرغم قلة عددهم لم يكن الرابط التنظيمي هو الذي ربط العلاقة بين هؤلاء الأسرى، بل كان الانتماء القبلي والفهم العشائري على رأس سلم الانتماء داخل السجن، وفي أحسن الأحوال كان الانتماء للخلية أو المجموعة أو القضية، هذا ما كان يسهل سيطرة مسئولي السجون من جيش أو شرطة مصلحة السجون على الأسرى واختفاء أي شكل من أشكال الحياة التنظيمية في تلك الفترة .

إن المتتبع لطبيعة الأسرى الفلسطينيين الذين كانوا في السجون الإسرائيلية على خلفية وطنية، حتى نهاية عام 1967، يرى أن 46.3% منهم كان محكوماً، بمعنى أن غالبية الأسرى كانوا موقوفين أي أنه لا يزال هناك فراغ قانوني في تقديمهم للمحاكمة، وأكثر من 50% منهم تقل أعمارهم عن 20 عام أي أنهم من مواليد ما بعد عام 1948، أو أثناء الهجرة و سكن خيام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وفقط 18% منهم فوق 30 عام .

ويتضح من خلال طبيعة نشاط المقاومة الفلسطينية أن معظم التهم التي وُجهت لهؤلاء الأسرى كانت الانتماء للمنظمات الفلسطينية، والاشتباك مع قوات الأمن الإسرائيلية، ورفع صور الرئيس جمال عبد الناصر، والأعلام الفلسطينية، وتعتبر الحرب سببا في اختلاف إحصائيات بداية العام عن نهايته.

ثانياً: مجتمع الأسرى الفلسطينيين قبل وأثناء عام 1967

برغم الحالة السيئة للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والتي يمكن أن نراها مع عام 2000م، فإن الأسرى يتحدثون بأن درجة هذه الحالة السيئة تحققت بفعل رحلة طويلة من التضحيات، أي أنه يختبئ وراء هذه الحالة وصفاً أسوأ بكثير مما يتصور، ابتدأ بنوايا الإسرائيليين منذ وضعوا اللبنة الأولى للسجون وبدأت معالمها في تجربة هذه النوايا تجاه الأسرى الأوائل، التي كانت في إطار مجالات الحياة داخل السجون، فلو تصور أحد أن الأسرى الفلسطينيين قد قاموا عام 1966 بعمل احتفال في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية ورفعوا خلاله الأعلام الفلسطينية أو صور جمال عبد الناصر، لقامت إسرائيل بقصف هذا السجن .

لقد كانت بدايات الأسرى الفلسطينيين غير تلك الصورة التي وصلوا إليها قبيل انتفاضة الأقصى بنهاية القرن الماضي في أغلب مجالات الحياة، فقد كان في الغرفة تسعون معتقلاً، ولكل منهم غطاء واحد (بطانية)[1]، وكيف سيكون الحال إذا افترضنا أن ذلك سيكون في سجن نابلس في فصل الشتاء، حيث تصل درجة الحرارة إلى تحت الصفر، وإذا افترضنا أن ذلك في سجن بئر السبع حيث تتعدى درجة الحرارة صيفاً في صحراء النقب الأربعين درجة، وعند تغيير إسرائيل لهذا النظام فإنها تقلل عدد الأسرى إلى ثلاثين معتقلاً، ولكنها تقلل أيضاً من مساحة الغرفة لتصل إلى أقل من اثني عشر متر مربعاً.

لم يكن لدى إدارة السجون ثمة اهتمام بالنظافة، وكان ذلك بحجة أن الأسرى كانوا داخل مواقع عسكرية، فقد كان الأسرى يقضون حاجتهم في دلو (جردل) كان يوضع في زاوية الغرفة، وقد أعيد استمرار هذا الأسلوب عام

(1) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، ط1، دار الجليل، عمان، 1989، ص16.

1985، لكن على أيدي ضباط الشرطة العسكرية، أثناء اعتقال نشطاء الأجنحة الجماهيرية التابعة للتنظيمات الفلسطينية خاصة تلك التي تنشط بالجامعات ، وقادة العمل النقابي[1]، ولم يكن من الممكن رؤية دورات مياه في سجن طولكرم حتى عام 1971، ومن خلال مطالبة الأسرى في إضراباتهم حتى عام 1974 بإيجاد الماء الساخن في السجون، يمكن أن نفهم أن السجون لم تكن توفر الماء الساخن حتى ذلك التاريخ.

وقد مثلت صورة حياة الأسرى في السجون ومعسكرات الاعتقال الإسرائيلية في بداية الاحتلال صورة من التعذيب النفسي حتى عام 1971، حيث كان نوم المعتقل أثناء النهار ممنوعاً بل إن ممارسة الرياضة كانت ممنوعة، والصلاة الجهرية أو الجماعية كانت من المحظورات التي يتم عقاب فاعلها[2]، ومن المعروف العواقب الصحية على إنسان يمكث في الفراش لأكثر من 20 ساعة يومياً وذلك لعدة أشهر أو لعدة سنوات.

كما مثّل سوء التغذية أحد صور حياة الأسرى التي عكست سوء الأحوال المعيشية في السجون الإسرائيلية، منذ وجدت من قبل عام 1967، واستمرت حتى عام 1969 بإعطاء المعتقل خُمس رغيف خبز، ويُعطي مرة في الأسبوع قطعة لحم، لا تزيد عن خمسين غراما [3]، في الوقت الذي لا تكفي قطعة اللحم هذه لسد الحاجة الصحية للإنسان في يوم واحد، لكن إسرائيل كانت تعوض ذلك بالسماح للأهالي بإدخال جميع أنواع الأغذية للأسرى، ويبدو أن هذا الإجراء كانت له سيئاته أكثر من إيجابياته، فقد كان يزرع الفارق الطبقي بين الأسرى ويسهم في تفرقتهم، بل وسكوتهم عن كميات الغذاء التي تأتي من إدارة السجون أصلاً، وحتى عندما وافق الأسرى– لم أعثر على رفضهم لقرار إدارة السجون بمنع الأغذية– كان البديل الإسرائيلي زيادة كمية الغذاء بنصف بيضة يومياً وكمية من الفاصوليا أيضاً كل يوم، إضافةً إلى قطعة من الكيك أسبوعياً[4]، وهذه الكميات لا تكفي أيضاً للحفاظ على صحة الإنسان العادي.

كما تمثل مساحة الفسحة"الفوره" في كل سجون العالم مطلباً صحياً ونفسياً للسجين، لكن هذا الإجراء لم يكن معروفاً في السجون الإسرائيلية قبل عام 1967، وقد تم البدء في التعامل به بعد أشهر من حرب 1967، أي بعد بداية نشاط الصليب الأحمر، وكانت في ظروف قاهرة، فعلى السجين أن يلبس الزي الرسمي للسجن وينظف فراشه وغرفته قبل الخروج، وكأنه سيحصل على مكافأة يجب أن يدفع استحقاقها قبل استلامها، لكن الإسرائيليون كانوا يدعون أن في ذلك مصلحة للسجين ،هذا رغم المسافة بين الغرفة والساحة كانت رحلة عذاب تتمثل في مشي الأسرى اثنين اثنين، وأيديهم للخلف والرأس مطأطأ، ويتعرضون لبعض الركلات من صف الشرطة الذي يكون واقفاً إضافة للشتائم[5]، وكانت هذه الفسحة تتم مرة أسبوعياً ولمدة ربع ساعة ليرى السجين

---

(1) كان على المعتقل قضاء حاجته أمام مالا يقل عن عشرين من زملائه ومن المكن أن يقوم الجنود بإجبار أحد زملائه على مساعدته في ذلك، مشاهدة الباحث ذلك في ديسمبر 1984 بمعسكر الكتيبة.

(2) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، ص55.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، ص399.

(4) عدنان جابر، ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق، ص132.

(5) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح : بيت لبد بين عمومية المرحلة وخصوصيتها، كراس(مخطوط) أعده المعتقلين الفلسطينيين في سجن عتليت عام 1996، ص14.

الشمس، ويُمنع خلالها الحديث بين الأسرى أو حتى النظر إلى وجه السجان[1]، حيث يشكل ذلك احتقاراً ، أو حتى محاولة اعتداء على رجل الشرطة، فقد كانت نشوة انتصار الحرب تحرك نفسية كل جندي إسرائيلي، ويتم تفريغ هذه النشوة في الاعتداءات المتكررة على المخيمات، أو في معاملة الأسرى.

مثل حجم العبء الملقى على عاتق رجال المخابرات الإسرائيلية والمتمثل في التحقيق مع آلاف الأسرى، بل وتوفير معلومات سريعة لقوات الجيش، مثل هذا العبء ضغطاً عليهم، فكان الأسير الفلسطيني منفذاً وحيداً لتفريغه، فلم يكن في وسع ضابط التحقيق الانتظار إلى أسابيع أو حتى عدة أيام لإنهاء التحقيق مع الأسير، وأن أساليب الاستجواب بالحوار والتحايل والتعذيب النفسي ستستغرق وقتاً، وعليه فلم يكن سوى اللجوء إلى التعذيب الجسدي الذي بمفهوم الضابط من الممكن أن يعطي نتائج فورية.

كان على الأسير أن يرى ثلاث جهات سيضطر للتعامل مع كل فئة منها وكل واحدة تحمل ثقافة خاصة، ومهمة أمنية معينة في القوات الإسرائيلية وهم:

- ضباط المخابرات الإسرائيلية.
- شرطة مصلحة السجون (السجانون).
- جنود الجيش المسؤولون عن كافة معسكرات قوات الأمن الإسرائيلي.

كما يبدو أن اختلاط صلاحية تعامل هذه الفئات تجاه الأسرى، كان ضحيته الأسرى أنفسهم، ويمكن فهم ذلك من خلال قيام حراس السجن من الجيش بضرب الأسرى جسدياً كلما مروا عليهم، ولا يسمح لهم بتقديم شكوى لمدير السجن الذي هو أصلاً غير مسئول عن قوات الجيش الموجودة حول السجن[2]، وقد استعمل ضباط المخابرات الذين لا يملك مدير السجن أي صلاحيات عليهم عدة وسائل قبل وبعد حرب 1967 للتحقيق أهمها[3].

- الضرب المبرح حتى الإدماء الجسدي.
- حبس الأسير مع كلب مدرب لتخويفه، أو حتى نهش ملابسه.
- إطلاق النار بجانب قدمي الأسير.
- منع النوم مطلقاً ليلاً ونهاراً.
- وضع المعتقل في مياه قذرة لأيام عدة، بل وسكب المياه الساخنة والمثلجة عليه.
- حقن الأسير بمواد مهيجة للأعصاب.

ولا يمكن الافتراض بأن المبرر هو حداثة تعامل أجهزة الأمن الإسرائيلية مع الأسرى الفلسطينيين، فقد كان عمر هذه الأجهزة يزيد عن العشرين عاماً، وكانوا ضمن المليشيات الصهيونية قبل ذلك بعشرات السنين، ومنهم مَنْ عمل ضمن أحدث أجهزة الأمن في العالم في وقتها، كالبريطانية أو الفرنسية، إضافةً إلى أنهم استعملوا

(1) المصدر نفسه ،ص18.

(2) إسرائيل شاحاك: عنصرية دولة إسرائيل (ب. ط)،منشورات فلسطين المحتلة، بيروت،1984،ص50.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، ص399.

أساليب أسوأ من هذه مع الأسرى المصريين عقب حرب 1956 وحرب1967، وقد اعترف من كان مسئولاً في الجيش الإسرائيلي بأن هذا الجيش كان يقوم بهذه الممارسات قبل وعقب حرب 1967، فقد كان على السجين التزام الصمت طوال وجوده في الزنازين، وعدم التحدث، وكان أسلوب صب الماء الساخن ثم البارد ليلاً على السجناء متعارفاً ٌ عليه بين ضباط المخابرات الإسرائيلية[1].

وتعد كلمة الأمن لدى الإسرائيلي، سواءً الإنسان المدني أو العامل في أجهزة الأمن من أكثر المصطلحات قدسية التي من الممكن أن تكون مبرراً لأي إجراء، فالحفاظ على أمن الدولة كان بمثابة شماعة يمكن تعليق أي خطأ عليها، وهذا ما كان يتم رؤيته في تعامل السجانين مع الأسرى، فقضية العدد كانت قبل وعقب حرب 1967 تمثل الاطمئنان على أهم جانب، وهو عدد الأسرى وعدم هروبهم، وهذا العدد كان يأخذ شكل الضغط على الأسرى، بل وجزء من التعذيب، فقد كان الضابط يدخل الغرفة ليعاينها قبل العدِ، ويتفقد الفراش والنظافة، ووقوف كل معتقل على فراشه لأكثر من نصف ساعة لانتظار دور الغرفة في العّد، فكيف سيكون الأمر إذا افترضنا أن هذا الإجراء سيكون ست مرات يومياً على الأقل؟! ومن الممكن أن يكون مرتين ليلاً[2]، وقد تكون هناك إشكاليات أثناء العد، كعدم سماع الضابط لصوت أحد الأسرى عندما يردد رقمه، فقد ظل الجيش يستعمل سياسة العد نفسها التي استعملها النازيون في أوروبا مع الأسرى اليهود وغير اليهود، وذلك بالتعامل مع الأسرى بأرقامهم، وحتى الضابط المشرف لا يمكن أن يرى في الكشوفات التي بحوزته غير أرقام لا يمكنه رؤية أي اسم، ولا يتم النداء على الأسرى إلا بالأرقام، ويكون ذلك حتى عند الخروج إلى جلب الطعام، أو مقابلة محامي، أو الذهاب إلى المحكمة، أو حتى إلى العيادة[3]، ومن الممكن أن يتم سكب هذه الأرقام على أيدي أو صدور بعض الأسرى ممن يصنفون بالمشاغبين أو الخطرين (حسب مفهوم إسرائيل).

لم يكن قبل عام 1967 أو في عام 1968 سياسة معينة أو مدروسة من قبل إسرائيل للتعامل مع الأسرى الفلسطينيين، هذا ما يتضح من خلال تمايز وتباين سياسة التعامل معهم بين السجون المختلفة، ونرى هذا الفارق بوضوح في كيفية التعامل مع الأسرى من قبل إدارة مصلحة السجون و قوات الجيش، وقد كانت قضية إلزام المعتقل على العمل داخل السجن أو في ورش قريبة من السجن من أكثر أوجه التعامل القاسي مع الأسرى ،فقد كان العمل في ورش تتبع شركات خاصة في إسرائيل لمدة ثماني ساعات مقابل خمس سجائر وعلى الأكثر عشر.

وكان العمل في صناعة شباك التمويه العسكري للدبابات والآليات العسكرية الإسرائيلية يمثل مرحلة إذلال، فقد كان المعتقل يشعر بأنه يسهم في بناء وحماية آلية دخل السجن أصلاً بسبب محاربته لها[4]، ومن الممكن

(1) إسرائيل شاحاك: عنصرية دولة إسرائيل، مرجع سابق،ص51.

(2) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح: بيت ليد بين عمومية المرحلة وخصوصيتها، مصدر سابق، ص15.

(3) توقف هذا الإجراء عام 1969 من قبل مصلحة السجون لكن الجيش ظل يستخدمه حتى يومنا هذا وينكر ذلك أمام الإعلام، مشاهدة الباحث لذلك في معسكر الكتيبة فيما بعد و كان رقم الباحث 567 ثم في اعتقال آخر 19762.

(4) مقابلة مع عبد الحميد القدسي: مسئول المعتقلين بسجن كفاريونا في الفترة 1967–1972، أجريت في 2004/3/9 رام الله.

أن يكون قد ساد شعور جياش مضاد للمشاعر الوطنية أو شعور المعتقل بالخيانة عندما يخرج لهذا العمل، لكن ذلك لم يكن بموافقة الأسير أو أن موافقته ليس لها أي أهمية، أما المرافق المهمة التي لها فائدة مباشرة للأسرى، فقد كانت السلطات تسندها إلى السجناء الجنائيين كالمكتبة، أو أعمال التنظيف، أو المغسلة، أو المخيطة، أو المخزن، ويقول الأسرى الفلسطينيون إن إسرائيل كانت تهدف من وراء إخراج الأسرى في بدايات سنوات الاحتلال إلى غرضين مهمين[1]:

- إذلال الأسرى وكبح جماح مشاعرهم الوطنية.
- تأمين إيرادات مالية من أصحاب ورش العمل الإسرائيلية أو ورش الجيش.

ويمكن القول إن العامل الأول هو الأرجح ، حيث يمكن الاستدلال على ذلك بتخلي السلطات عن المعاملة السيئة للأسرى في مرافق العمل بمجرد أي خطوة نضالية فيما بعد، كالإضراب عن الخروج لمرافق العمل، لكن من المستبعد أن يكون تأمين مبالغ مالية لا يمكن مقارنة قيمتها بالمشاكل التي واجهت السلطات من جرّاء إخراج الأسرى للعمل، ويبدو أن أهمية القضاء على هذه الظاهرة من قبل الأسرى كانت ضمن أولويات مطالبهم عند الإضراب عن الطعام بعد عام 1967.

وبرغم الظروف السيئة التي عاشها الأسرى الفلسطينيون على الصعد التنظيمية لمجتمعهم، والذي قد يكون من الخطأ الافتراض أنهم كانوا في مجتمع تحكمه أي ضوابط غير ضوابط السجان، فإنهم رفضوا العيش في هذا الواقع، أو التعرض له، وقد يكون الواعز وراء هذا الرفض غير وطني كمعاملة السجان، ويمكن الاستدلال على ذلك بالتمرد الكبير الذي حصل في سجن شطة عام 1958، والذي كان فيه سجناء جنائيون، وآخرون على خلفية وطنية، غالبيتهم العظمى من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، حيث تمكن أكثر من ست وستين سجيناً عربياً جنائياً وسياسياً من الهرب، بل نجح بعضهم في الوصول إلى نهر الأردن واجتيازه، وهذا برغم التعامل القاسي الذي تعامل به الجيش مع الهاربين، حيث قتل أثناءه أحد عشر سجيناً من الهاربين، وأصيب عدد أكثر من ذلك [2]، ويعد هذا الحادث وراء إحداث التغييرات الكبيرة في مصلحة السجون التي أدت إلى استقالة كبار ضباط المصلحة، وعلى رأسهم مندوب المصلحة "تسفي حرمون".[*]

ولم يستثن من الأمر عمليات هروب أخري، خاصة تلك التي كانت تأخذ شكل الهروب الفردي أثناء فترة التحقيقات، وكان غالبية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قبل عام 1965 ينتمون إلي حركة القوميين العرب، وقد كان هروب أي فلسطيني يثير توترات في مصلحة السجون أو في قيادة الجيش (حسب المكان الذي هرب منه المعتقل)، ويمكن الاستدلال على ذلك بالتغير الذي حصل في الشرطة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة الجنوبية، عندما نجح المعتقل الفلسطيني "وفا الصايغ" من الهرب من السجن ليلة السابع من يناير

---

(1) المصدر السابق

(2) مصلحة السجون في إسرائيل، نشرة تعريفية حول سجن شطة، ص2،(بالعبرية).

(*) تسفي حرمون: من المؤسسين للسجون وصاحب فكرة تطويرها قبل إعلان الدولة، وعمل في الشرطة البريطانية وعين في بداية الخمسينات مندوب مصلحة السجون قبل أن يتغير إلى مصطلح قائد مصلحة السجون، وقد استقال من هذا المنصب عقب هروب شطة الكبير في 1958/7/31.

عام 1957 بعد اعتقاله بأربعة أيام وكذلك هروب المرحوم عطا أبو كرش من نقس السجن وهو في الخامسة عشر من عمره[1].

ولم يتغير الموقف الفلسطيني، أو العربي، أو الدولي من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حتى عام 1967، فقد كانت القضية الفلسطينية تمثل واعزاً وطنياً ضد الاستعمار في نفوس الأمة العربية، في فترة كان النشاط القومي العربي يتصدر التصدي للمشروع الصهيوني والاستعماري،الذي كان متمثلاً باحتلال بعض المناطق العربية، الذي لا يزال باقياً ولم ينته.

صحيح لم يكن انطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ضمن إطار أو دائرة حركة القوميين العرب، أو حتى مطابقا لأفكارهم، إلا أن هذه الانطلاقة لم تعرض نشاطهم للخطر، إلا ما استجد في السنوات التالية من استقطاب الكثير من الشارع الفلسطيني، بل والعربي، وتعاطفه مع هذه الانطلاقة، التي جاءت على الأقل كبديل واضح، في جزئية ممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل بل والعنف الثوري بشتى صور عنفوانه.

وفي الأيام الأولي لعام 1966 أعلنت حركة فتح أن أحد رجالها، ويدعى "جلال كعوش" قد هرب من الاعتقال الصهيوني ليعتقله الجيش اللبناني ويقتله، وادعى الأخير: "أن هذا المقاتل كان سينفذ عملاً عسكرياً ضد إسرائيل ربما يجرها إلي حرب لا يحدد العرب وقتها ومكانها"، وقد كان الموقف الفلسطيني واللبناني متميزاً بالمشاركة بتشييع جنازته، وتلقت الحكومة اللبنانية الكثير من المذكرات والتهديدات،[2] ويبدو أن التعاطف الشعبي الذي حدث كان للتعاطف مع الشهيد كونه كان أسيراً في السجون الإسرائيلية، خاصة أن بيان الجيش اللبناني اعتبر أن المذكور قد أرسل من قبل العدو، ولإفشال قرارات جامعة الدول العربية، وأوامر القيادة العربية الموحدة، والتي كان بعض العرب يفهمها على أنها تكافح نشاط العمل الفدائي غير النظامي، والذي يهدف إلى إيجاد حجة لإسرائيل للاعتداء بدون سبب.

ولم تتخل الحركات التي كانت تكافح إسرائيل عن أعضائها الذين اعتقلوا قبل عام 1967 من قبل إسرائيل، بل إنها وضعتهم على سلم أولوياتها بالعمل الفدائي وليس أدل على ذلك من رؤية اسم المعتقل عبد الرازق عرفات[*] أول اسم على قائمة الأسماء التي طلبت الجبهة الشعبية الإفراج عنهم عندما اختطفت طائرة، وأنزلتها في الجزائر عام 1968[3].

وقد شكّل الموقف الرسمي الفلسطيني جزءاً من موقف جامعة الدول العربية، بل لا يمكن تسجيل أي اختلاف في الموقف الفلسطيني والعربي تجاه قضية الأسرى في ذلك الوقت، فلا خلاف على قضية أسرى في المحافل الدولية، فانه مهما كانت النتائج، فلن يربح منها أحد سوى التقرب إلى الجماهير الفلسطينية، وهذا ما يمكن

---

(1) مصلحة السجون في إسرائيل، نشرة تعريفية حول سجن شطة،ص2، (بالعبرية).

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968، ص112.

(*) عبد الرازق عرفات:مقاتل كان يحمل أفكار القوميين العرب والذي خاض مع مجموعة معركة في 1956/4/6 على حدود الخليل ووقع أسيراً بيد إسرائيل وهو جريح وأمضى أثنى عشر عاماً قبل الإفراج عنه.

(3) عودة محمد عياش: سنوات الغليان،دار الأهرام،1976،القاهرة، ص67.

استنتاجه في جعل المندوب الفلسطيني ضمن وفد جامعة الدول العربية في الأمم المتحدة يتصدر الدفاع عن قضية الأسرى خاصة في قضية محمود أبو بكر حجازي (أول أسير للثورة الفلسطينية)، والذي أرسل عدة رسائل إلى أعضاء مجلس الأمن وسكرتارية الأمم المتحدة بذلك[1]، ويعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإرسال لجنة تحقيق في اتهامات إسرائيل في الأرضي العربية المحتلة منذ الأشهر الأولى التي أعقبت حرب 1967 دليلاً على أنه كان هناك نشاط فلسطيني وعربي ضد ممارسات إسرائيل.

انحدر غالبية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قبل عام 1967 من فلسطين المحتلة عام 1948، وبالتالي كان الارتباط الشعبي بين الأسرى وبينهم أكثر من ارتباط الأسرى وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يجد مسئولو الأسرى الفلسطينيين في الأشهر الأولى بعد الحرب صعوبة في الاتصال بطلائع الفلسطينيين في مناطق 1948، خاصة بعض مسؤولي الطائفة البدوية ، أو مخاتير وشيوخ الطائفة الدرزية[2] ، ويعود السبب في ذلك إلى قرب هؤلاء من السلطة في إسرائيل، بل ومشاركتهم في نظام الحكم كالانتخابات، ومنهم أعضاء كنيست.

استطاعت إسرائيل تحقيق الانتصار العسكري في حرب 1967 وبرغم أنها كانت البادئة في الحرب إلا أنها ظلت تدعي الدفاع عن النفس، ولطالما حدث جدال حول كيفية التصرف بهذه المساحات الشاسعة من الأراضي التي سيطرت عليها خلال الحرب، وكذلك كيفية التعامل مع الفلسطينيين والعرب القاطنين على هذه الأرض، فقد استفادت إسرائيل من الإمكانيات التي كانت تملكها قبل الحرب ،ومن إمكانيات السجون وإجراءاتها وبالرغم من أن الجيش كان مخططاً لاحتلال هذه الأراضي الشاسعة، فإن مصلحة السجون لم يكن لديها أي تخطيط لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وما سيترتب عليها من أعباء كبيرة بهذا القدر[3]، وأن العدد الكبير من الذين كان يحكم عليهم بالمؤبد أو مدى الحياة قد فاجأ المسؤولين حتى في مصلحة السجون، ففي نهاية عام 1967 اعتبر المجرم وستنفيلد مدير سجن عسقلان " أن حكم بالسجن خمسة عشر عاماً أو مدى الحياة يقضيه المعتقل في زنزانة مع عشرين آخرين لا يمكن اعتباره إلا نوعاً من التعذيب" [4]، ويبدو أن هذا الضابط كان من أوائل الذين تزعموا فيما بعد الممارسات القاسية ضد الأسرى،بل إنه دافع عن سياسة مصلحة السجون الإسرائيلية تجاه الأسرى فيما بعد.

لم تكن إسرائيل قبل عام 1967 تملك نظام محاكم عسكرية لمواطنين من خارج حدود الدولة، فلم تستطع إسرائيل ضم المناطق التي احتلتها باستثناء القدس، وهضبة الجولان، حيث تخوفت من تأثير ذلك على الطابع الديني والديموغرافي للدولة، وبالتالي فهي بحاجة إلى أنظمة إدارية مختلفة عن تلك التي تعاملت فيها مع مواطنيها من العرب، ومنها جزئية المحاكم، وهذا ما وجدت فيه صعوبة قبل عام 1967 مع الذين يعتقلون من

(1) اليوميات الفلسطينية لعام 1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1966، مج22،ص67.

(2) مقابلة مع عبد الحميد القدسي، مصدر سابق.

(3) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق،ص146.

(4) المرجع السابق،ص147.

خارج مناطقها، وعلى رأسهم قضية محاكمة محمود حجازي وما أحدثته من حالة الجدل على المستوى الرسمي والشعبي.

طلب الأسير محمود حجازي من رؤساء الدول العربية تعيين محام له، حيث نشطت الجامعة العربية، ونجحت في انتداب محام فرنسي له، لكن لا يمكن تبرير رفض وزير العدل الإسرائيلي"دوف جوزف" لتعيين محام أجنبي للدفاع عن حجازي، وادعى بأن المحامي الذي تم انتدابه من الجامعة العربية متفق مع المتهم على أن الديمقراطية في إسرائيل يمكن استغلالها لتشويه سمعة إسرائيل[1]، وكان حكم الإعدام على أول أسير للثورة الفلسطينية كفيل بزيادة حدة الجدل حول كيفية التعامل مع هؤلاء الأسرى، والذي قد يصل إلى العشرات أو المئات، فهل ستقوم إسرائيل بإعدامهم جميعا، ويبدو أن هذا السبب والتصور كان وراء قرار رئيس أركان الجيش إسحاق رابين بتشكيل محكمة عسكرية تعيد محاكمة حجازي التي بدأت في مارس 1966،وتم إعادة الحكم في يونيو من العام نفسه، وحكم بالسجن لمدة ثلاثين عاما [2] .

ثالثا : دور جهاز المخابرات الإسرائيلي (الشين بيت):

مع أن الدراسة ليست مختصة بدراسة أجهزة الأمن الإسرائيلية، أو حتى جهاز المخابرات الإسرائيلي "الشين بيت"، إلا أن موضوع الأسرى الفلسطينيين يشكّل أهمية وجزءاً مهماً من عمل هذا الجهاز، بل إنه لا يمكن العثور على أي سجين فلسطيني دون أن يكون له قصة مع أحد ضباط هذا الجهاز، فقد أصبح هذا الجهاز جزءاً هاماً من أدوات الاحتلال والسيطرة على السكان الفلسطينيين، وهو جهاز بالمفهوم الإسرائيلي متخصص في عمل الاستخبارات الإستباقية (جهاز وقائي).

لقد اعتمد جهاز الشين بيت في المعلومات عن الفلسطينيين في الضفة الغربية على ضباط لواء القدس الذي كان يعمل في مناطق القدس المحتلة عام 1948، وعلى قطاع غزة إلى تلك المعلومات التي جمعها أفراد الجهاز أثناء حرب 1956، ومن الأسرى الذين كان الجيش يلقي القبض عليهم أثناء تسللهم، وعقب حرب 1967 وتزايد أعداد الأسرى الفلسطينيين، نشر هذا الجهاز كافة المستعربين الذين استعان بهم للسيطرة الأمنية استخبارياً على السكان العرب داخل حدود الدولة. [3] وقد كان (موسى ديّان) هو المسئول عن نقل هذا الجهاز إلى العمل ضمن المناطق المحتلة عام 1967، و تعتبر غالبية المسئولين العسكريين الإسرائيليين الذين عملوا خلال تلك الفترة في الضفة الغربية أن النشاط الفدائي وحجم المقاومة الذي كان في تزايد قد أربك توزيع العمل القائم بين المؤسسات الأمنية المختلفة (الجيش، والشين بيت، والشرطة، والموساد)، وذلك دون تحديد جهة معينة للإشراف على نشاط الفدائيين والتحقيق معهم [4]، وبالتالي، كان من الواضح مشاركة جميع الأجهزة الأمنية بعمل

(1) اليوميات الفلسطينية لعام 1965،مصدر سابق،مج2،ص85.

(2) المصدر السابق، ص29.

(3) رونيت فاردي: تطور الشاباك، صحيفة يديعوت أحرونوت، 1987/05/29، ص32.

(4) شلومو جازيت، العصا والجزرة، ط1، مؤسسة بيسان، نيقوسيا،(ب.ت)، ص118.

واحد أحياناً، ومنها التحقيق مع الأسرى الفلسطينيين، فكان من الممكن أن يقوم بذلك ضابط الجيش عندما يلقي القبض على رجال المقاومة، وبعد ذلك ضابط الشين بيت ويكرر ذلك السجان التابع للشرطة.

وبرغم أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تدعي دائماً المقاييس المهنية في نشاطها بعيداً عن الاعتبارات السياسية الأخرى، فإن هذا الأمر كان له ما ينقده في كثير من الأحيان، فقد اختلف جهاز الأمن مع الحكومة في التعامل مع الشبكات المتطرفة في الشارع الإسرائيلي، والتي نشأت وترعرعت في ظل حكومة الليكود، وهذا السبب كان وراء استقالة رئيس الجهاز دافيد احيطوف عام 1983 وتعيين أبراهام شالوم، والذي مر الجهاز في عهده بحدثين مهمين فيما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين، وهما:

– بالرغم من أنه جهاز أمني داخلي، إلا أنه كان المسئول عن التحقيق مع الأسرى الفلسطينيين في سجن أنصار خارج حدود الدولة (جنوب لبنان).

– استعمال التعذيب في عهده بكثرة مما أدى إلى إقالة رئيسه عقب تعذيب وضرب الأسرى حتى الموت في عملية الباص 300 عام 1984 على طريق عسقلان – غزة. [1]

ومع تعاقب سنوات الاحتلال، وبداية تنظيم العمل الأمني الإسرائيلي بين الأجهزة الأمنية تم تشكيل "لجنة رؤساء الأجهزة"، الذي يعد مجلساً أمنياً مصغراً للسياسة الأمنية للدولة، والذي يعتبر رئيس جهاز الشين بيت أحد أعضائه الأساسيين، وبالإضافة إلى النشاط الاستخباري بين رجال المقاومة الفلسطينية. و يعد الجهاز مسئولاً عن استجواب الأسرى، ولا يجوز لأي جهاز آخر استجواب الأسرى، حتى تلك المعلومات التي يأتي بها الجيش يتم إعطاؤها لضباط الشين بيت، وبالتالي تعد مرحلة التحقيق التي يعد ضباط الشين بيت النقيض الرئيس الأسير الفلسطيني فيها أهم مرحلة من مراحل الأسر.

(1) للمزيد من المعلومات حول هذين الموضوعين، انظر: يعقوب بيري، "كنت رئيساً للشين بيت"، مرجع سابق، ص 56–62.

الفصل الأول

(أنواع الاعتقال ومراحله منذ عام 1967)

أنواع الاعتقال

صنفت إسرائيل أنواع الاعتقال بناءً على طبيعة إجراءاتها في اعتقال الفلسطيني فإما أن يكون موقوفاً وإما محكوماً، وبعد حرب 1967 لم تستطع إسرائيل في حالة الاعتقال معاملة سكان المناطق التي احتلتها كما تعامل مواطنيها، بل عاملتهم معاملة أخرى مما تطلب إيجاد تشريعات جديدة يتم سنها عن طريق أوامر عسكرية من القادة العسكريين.

وقد واجهت إسرائيل في الأعداد الكبيرة التي يتم القبض عليها من رجال المقاومة الفلسطينية مشكلة خاصة في كيفية محاكمتهم، وعليه فقد لجأت إلى عدة أساليب.

أولاً : الاعتقال الإداري :

الاعتقال الإداري هو حجز الشخص في المعتقل بصورة انفرادية أو مع أسرى إداريين آخرين لمدة لا تزيد عن ستة أشهر، يمكن تجديدها وبدون توجيه اتهامات واضحة محددة ضده ودون تقديمه لمحاكمة عادلة[1]، ويطلق عليه الإسرائيليون اعتقال وقائي أو احتجاز، وقد استندت إسرائيل في هذا الإجراء إلى قوانين سلطة الانتداب البريطاني التي مارست هذا النوع من الاعتقال في مسع منها للسيطرة على الأعداد الكبيرة من رجال المقاومة الفلسطينية، وكذلك بعض قادة المنظمات الصهيونية الذين اعتقلتهم عام 1946 إدارياً ولمدد مختلفة أمثال غولدا مائير وموشي ديان ومائير شمغار [2]، وهذا الأخير أصبح فيما بعد رئيس محكمة العدل العليا في إسرائيل ، التي أيدت هذا الإجراء ضد الأسرى الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة .

كانت سلطة الانتداب قد خولت أي قائد عسكري حسب المادة 111 لأنظمة الدفاع "حالات الطوارئ" لعام 1945 في فلسطين اعتقال أي شخص يسميه لمدة تصل إلى عام ووضعه في أي مكان يراه مناسباً ويجوز تنفيذ الأمر لأي فرد من أفراد القوات البريطانية أو من أفراد البوليس التابع لها[3].

نشطت المقاومة الفلسطينية في المناطق التي احتلتها إسرائيل عقب حرب 1967 بصورة كبيرة وسرعة متميزة، مقارنة مع تلك المقاومة التي كانت في المناطق التي بقي فيها سكان عرب بعد حرب 1948 ،وعليه فقد أخذت إسرائيل ما تشاء من قوانين الانتداب ، وبما يتناسب وسياستها في محاربة المقاومة، وهذا ما وجد تعبيراً له من خلال إصدار قادتها العسكريين في كل المناطق المحتلة باستثناء (القدس) عام 1968 أوامر عسكرية

---

(1) منى رشماوي : الاعتقال الإداري , صحيفة الفجر , 1985/8/21 , ص9 .

(2) إبراهيم أبو النجا : الحركة الفلسطينية الأسيرة ،مؤسسة صابرون ، رام الله ، (ب.ت)، ص49 .

(3) تيسر جبارة : وثائق فلسطينية في أرشيف وزارة المستعمرات البريطانية ،(ب.ط)،(ب.ن)، رام الله،1989،ص39 .

بالاستمرار بالعمل بقوانين الانتداب ، ومن ضمنها إجراءات الاعتقال الإداري [1], وقد هيأ ذلك لسلطات الاحتلال اعتقال المزيد من رجال المقاومة، وفي عام 1969 دخل الاعتقال الإداري مرحلة جديدة ليتناسب مع حالة التطور التي شهدتها المقاومة الفلسطينية ، خاصة تضاعف عدد أعضاء الخلايا في المناطق المحتلة نتيجة تداعيات معركة الكرامة في العام السابق , فالقادة العسكريون كانوا بحاجة إلى تسهيلات أكثر لممارسة الاعتقال ضد الفدائيين ومن يساعدهم , فقامت إسرائيل مع بداية عام 1970 بوضع الكثير من الإجراءات في القرار العسكري رقم 378 الذي خول أي قائد منطقة إصدار قرار الاعتقال, وكذلك تأجيل نظر القاضي العسكري إلى ما بعد 96 ساعة [2], وقد هيأ ذلك اعتقال أكثر من 1131 فلسطينياً إدارياً ولمدد مختلفة، وذلك في بداية السبعينيات [3].

كان الاعتقال الإداري مع بداية السبعينات وسيلة إسرائيلية هامة ضمن الوسائل والممارسات التي انتهجتها لضرب المقاومة, فبعد حالة الهدوء التي شهدتها العمليات العسكرية منتصف السبعينات لم تسجل أكثر من خمس حالات اعتقال إداري[4].

لقد ساهمت حرب أكتوبر 1973 إيجاباً في رصّ صفوف المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة من خلال تشكيل الجبهة الوطنية التي زادت من وعي رجال المقاومة وتجديد أساليب العمل ، حيث واجهت إسرائيل نمطاً جديداً لم يمكنها من توفير المادة الإستخبارية الكفيلة بمحاكمة قادة هذه الجبهة، فبدأ تصعيد إجراءات الاعتقال الإداري باعتقال عشرات من أعضاء هذه الجبهة , وتم إبعاد عشرين منهم إلى لبنان بعد انتهاء مدة اعتقالهم مباشرة , فيما أبقي على 33 منهم رهن الاعتقال الإداري[5].

أثر سير الحياة السياسية في إسرائيل على إجراءات الاعتقال الإداري ، فمع التغيير السياسي الذي حصل في إسرائيل عقب الانتخابات التشريعية عام 1977 ، وتشكيل أحزاب الليكود والمتدينين الحكومة انخفض مؤشر عدد حالات الاعتقال الإداري إلى أدنى معدل له منذ العام 1967 , وبقي أولئك الأسرى بقرار من الحكومة السابقة فقط وقد أفرجت عنهم حكومة الليكود فيما بعد [6], ويعزى هذا الانحدار إلى عاملين هما:

- بدايات عملية السلام بين مصر وإسرائيل التي زادت من ضغوطات مصر والولايات المتحدة على إسرائيل للتخفيف على السكان الفلسطينيين.

---

(1) القانون من أجل الإنسان–(الحق): مجموعة الأوامر العسكرية المتعلقة بالسجون, القدس، 1986، المادة 3 من الأمر العسكري 224, ص7.

(2) قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة, الأمر العسكري رقم 378 لسنة 1970/5730 – أمر بشأن الاعتقال الإداري في يهودا والسامرة، (بالعبرية).

(3) وقد اعترف موشي ديان بهذا الرقم عند حديثه عن إجراءات ضرب المقاومة , أنظر:إيما بلايفير: الاعتقال الإداري في الضفة الغربية , تقرير نشرته مؤسسة القانون من أجل الإنسان– (الحق) , 1986 , القدس , ص3.

(4) جامعة بيرزيت – مركز الوثائق والأبحاث – تقارير الأحداث الجارية – رقم 1 : تعريف خلفية وأبعاد الاعتقال الإداري , ط1 , جامعة بيرزيت – رام الله، 1985، ص15.

(5) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975/12/16– مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975، ص58.

(6) الحديث يتعلق بأسرى إداريين أمضوا فترات طويلة, منهم علي الجمال من سكان مخيم جنين والذي أمضى أطول فترة اعتقال إداري متواصلة ولمدة ست سنوات 1975 – 1981، وكذلك تيسير عاروري من سكان رام الله الذي أمضى45 شهراً.

- انتقاد منظمة الصليب الأحمر الدولية لإسرائيل ونتائج لجنة التحقيق الدولية التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة والخاصة بالأسرى الإداريين لدى إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة[1].

لقد تعاملت إسرائيل مع الضغط الدولي وظروف عملية السلام بخصوص الاعتقال الإداري بما يخدم صورتها أمام العالم, فقد أصدرت عام 1979 تعديلات لأوامر قادتها العسكريين، خاصة الأمر العسكري رقم 178[*] بأن فرضت بعض القيود على إصدار قرارات الاعتقال, وزادت من الإجراءات القضائية ليصبح قرار الجيش ساري المفعول.

عاد حزب العمل عام 1984 للمشاركة في الحكومة الإسرائيلية , وتقلد قادته العسكريون مسئوليات هامة، وعلى رأسها وزارة الدفاع التي ترأسها آنذاك إسحاق رابين, وأمام قيام المنظمات الفلسطينية بتغيير أسلوب نشاطها في الأرض المحتلة ازدادت أهمية العمل الجماهيري والنقابي , وبدأت لجان الشبيبة التابعة لحركة فتح وجبهة العمل الطلابي التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والكتلة الإسلامية التابعة للإخوان المسلمين بالتنافس على السيطرة على الجامعات والمعاهد والنقابات, وكان هذا شكلاً جديداً على المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لم تعهده من قبل, خاصة أن هذه الأجنحة لا تعمل بالكفاح المسلح , لكنها تعد خطراً داهماً على إسرائيل, وقد مرت أربع سنوات دون أن يكون هناك أي معتقل إداري في السجون الإسرائيلية, وعليه وأمام زيادة موجة التطرف في إسرائيل وزيادة الاستيطان قامت إسرائيل بإعادة ممارسة الاعتقال الإداري, ولكن هذه المرة اختلف السبب واختلفت الشريحة المستهدفة, فقامت بشن حملة من الاعتقالات طالت عشرات من نشطاء وقادة هذه المنظمات. رغم أن هؤلاء القادة يؤكدون أنه لم يكن لهم أي ضلع أو علاقة بالعمل العسكري في الأرض المحتلة[2], وقد كانت نسبة الأسرى من حيث فئتهم ومكان سكنهم تشير إلى معدلات نشاط المنظمات التي ينتمون إليها، ولما كان النشاط الاستيطاني في هذه الفترة يتركز في الضفة الغربية، فإن ما يزيد عن 90% من ممارسات الجيش الإسرائيلي في الاعتقال الإداري كانت ضد سكان الضفة الغربية, و8% تقريباً ضد سكان قطاع غزة, ولما كان نشاط هذه المنظمات يتركز في الجامعات والمعاهد والنقابات فإن أكثر من 92% من الأسرى الإداريين هم من فئة الطلاب وأساتذة الجامعات والنقابيين, وأن 88% من هؤلاء الأسرى تتراوح أعمارهم بين 21–35 عاماً , وغالبيتهم هم طلاب من جامعتي بيرزيت والنجاح الوطنية[3].

تطورت الإجراءات الإسرائيلية في الاعتقال الإداري بما يتوافق ومصالحها الأمنية وكان التحايل حتى على القوانين التي تصدرها هي نفسها ، فتارة تكون صلاحية الاعتقال الإداري لوزير الدفاع, وتارة لقائد المنطقة, وتارة أخرى لقائد لواء, فذلك مرتبط بالتطورات الأمنية في المناطق المحتلة وليس بصراع صلاحيات, فحجم نشاط

(1) عن قرارات هذه اللجنة أنظر: الاعتقالات الإسرائيلية, فلسطين المحتلة, ع 4, 1975/9/13, ص34.

(*) الأمر 178 رفع من رتبة الضابط الذي يصدر القرار و يجب عرض الأسير أمام قاض عسكري خلال 24 ساعة.

(2) مقابلة مع محمد حسن دحلان، مسؤول وقائد لجان الشبيبة التابعة لحركة فتح في قطاع غزة بين عامي 1984–1985,أجريت في2005/3/7غزة.

(3) جامعة بيرزيت – مركز الوثائق والأبحاث : تعريف خلفيات الاعتقال الإداري , مرجع سابق , ص36.

المقاومة الفلسطينية ومدى تطوره يساهم إلى حد ما في تغيير القوانين , فهو الهدف من كل هذه الإجراءات الأمنية المستهدفة من كل الإجراءات.

يدّعي المسؤولون الإسرائيليون أن الاعتقال الإداري ليس مقصوداً به عقوبة إنما هو إجراء وقائي[1], أي أنه حسب هذا التفسير لا يجوز اعتقال شخص ما إدارياً كعقوبة على عمل يمس أمن إسرائيل أو الأمن العام, إن فرض عقوبة على عمل كهذا يأتي فقط عبر محكمة تقوم بالإجراءات القانونية الاعتيادية ، فحين يتوفر الدليل القاطع لإدانة أحد رجال المقاومة من خلال إجراءات كهذه لا يشكل هذه مبرراً للاعتقال الإداري, وقد مارست إسرائيل عبر قادتها العسكريين إجراء تمديد الاعتقال الإداري بمجرد حلول اليوم قبل الأخير في المدة المنصوص عليها في قرار الاعتقال, وتعطي القرارات العسكرية صلاحية مفتوحة وغير محددة المدة للقائد العسكري لإصدار قرار التمديد حتى لو وصلت المدة إلى سنوات عديدة وكل ذلك يكون من غير محاكمة[2].

يبدأ الاعتقال الإداري لشخص يتسم بخطورة لا تستطيع أجهزة الأمن إثباتها, أو أن إثباتها سيشكل خطراً على عملائها ومصادر المعلومات , فقد كانت قوات الجيش الإسرائيلي تقوم باعتقال عدد من قادة منظمة معينة بعد حدوث نشاط كبير للمقاومة أو المنظمات الجماهيرية , فمثلاً قامت إسرائيل باعتقال عدد من نشطاء وقادة لجان الشبيبة الطلابية في الجامعات الفلسطينية عقب معركة دامت عدة ساعات بين قوات الجيش وطلاب جامعة بيرزيت في 1984/11/18 استشهد على أثرها أحد قادة الشبيبة[3], لأنها نظرت إلى هذه التظاهرة العنيفة على أنها تطور هام في عنصر المبادرة من قبل الطلاب في تصديهم للجيش, ومدى تنسيقهم مع قيادتهم في الخارج, وعليه فيمكن تفسير حملة الاعتقالات على أنها عقوبة وليست أمراً احترازياً, فهي جاءت بعد أحداث فعلية، وليس بعد أحداث متوقعة , أما الطلاب الأربعة من جامعة النجاح الوطنية والذين اعتقلوا إدارياً في نفس العام فقد زعمت إسرائيل أن كلاً منهم يرأس فئة طلابية مرتبطة بثلاثة أحزاب فلسطينية غير قانونية[4], ولكن هل يعقل أن قيادات فئات متعارضة مختلفة يشكلون تهديداً لأمن إسرائيل؟

تعامل القادة العسكريون مع الأوامر العسكرية التي أصدروها بأنفسهم على أنها ليست نصوصاً مقدسة, بل إنه يمكن تجاوزها، وكل ذلك بما تقتضيه المصلحة الأمنية, فقد لاحظت مصلحة السجون أن وجود الأسرى الإداريين بعد عام 1983 في السجون والمعتقلات القريبة من مكان سكناهم كما ينص القانون سيعرض أمن الدولة للخطر , ذلك لسهولة الاتصال بينهم وبين ذويهم, وأن ذلك سيسهل عليهم توجيه أعضاء منظماتهم في

---

(1) جاء هذا على لسان المدعي العام الإسرائيلي عام 1982 إسحاق زايد , للمزيد أنظر: إيما بلايفير: الاعتقال الإداري في الضفة الغربية , مرجع سابق, ص13.

(2) المواطن وسام الرفيدي من سكان رام الله تم تمديد اعتقاله الإداري لعشر مرات متتالية , أنظر: مجلة الحقيقة : لقاء مع وسام الرفيدي, ع8، 1998/2, غزة, ص31.

(3) كانت تلك المظاهرة تأييداً لانعقاد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان, وقد استشهد الطالب شرف الطيبي القائد في لجان الشبيبة الطلابية, أنظر: صحيفة القدس 1984/11/19, ص1.

(4) كان هناك نشاط انتخابات اتحاد مجلس الطلبة في الجامعة، وأمضت الجامعة ثلاثة أيام في أجواء سياسية واحتفالات وطنية, وجاءت بعدها الاعتقالات كرد فعل إسرائيل على ذلك, أنظر: صحيفة القدس 6-1985/8/7 .

مدن الضفة وغزة, فقامت بنقلهم إلى السجون في فلسطين المحتلة عام 1948, وقد نجح الأسرى الفلسطينيون في استصدار قرار أمر من ما يسمى بمحكمة العدل العليا في إسرائيل يلزم قيادة الجيش في مناطق الضفة وغزة ومصلحة السجون بتقديم الأسباب التي تمنع إعادة الأسرى إلى السجون القريبة من أماكن سكناهم[1], ولم أعثر في مصادر الدراسة على ما يشير إلى أن القادة العسكريين قد نفذوا قرار محكمة العدل العليا.

استمر الأسرى الإداريون في نشاطهم السياسي حتى داخل المعتقلات وبرغم أن الأوامر العسكرية قد أظهرت بوضوح الظروف التي يجب أن يعيش فيها الأسرى الإداريون، إلا أن مصلحة السجون الإسرائيلية قد دمجتهم مع الأسرى المحكومين, وعليه فقد بادر الأسرى الإداريون أكثر من مرة في الإجراءات الاحتجاجية، وكان إضرابهم الأول عن الطعام في 1975/2/24 احتجاجاً على الاعتقال نفسه[2].

استمر الأسرى في إجراءاتهم الاحتجاجية وأعلنوا إضرابهم الثاني عن الطعام في 1975/7/11, وهذه المرة ساهم الأسرى الفلسطينيون المحكومون بالتضامن معهم , وأعلنوا إضراباً تضامنياً عن الطعام مع الإداريين[3], مما يدل على أن علاقة تنظيمية أصبحت تربطهم داخل السجون مع بقية الأسرى , بل إنهم كانوا يهتمون بتوجيههم , ولقد ساهمت الظروف السياسية في المنطقة والظروف الدولية في إرسال الأمين العام للأمم المتحدة لجنة تحقيق ضمت أربعة عشر شخصاً للتحقيق في ظروف الأسرى الإداريين[4], وغير مرة كرروا إضرابهم عن الطعام والمطالبة بإطلاق سراحهم[5].

شارك في تلك الإضرابات والاحتجاجات الأسرى الإداريون ولم تكترث إسرائيل بذلك , واعتقلتهم إدارياً، ولم تطلق سراحهم إلا عند اكتمال مدة اعتقالهم , وحالة السجين" نادر اليعقوبي" خير شاهد على ذلك فقد أعتقل وهو معافى وشاهدت محاميته علامات حروق بالسجائر على وجهه ولم يطلق سراحه إلا بعد أن فقد عقله بعد إضرابه عن الطعام مع زملائه[6]. واستمرت حالات الاضراب هذه حتى في سنوات انتفاضة الأقصى ومنهم من أجبر السلطات الاسرائيلية على اطلاق سراحه.

---

(1) صحيفة هأرتس 1985/11/28 , ص1.

(2) صحيفة الاتحاد, 1975/5/25, ص1, صحيفة القدس, 1975/5/26, ص1.

(3) صحيفة الاتحاد, 1975/7/12, ص1.

(4) تقرير عن الأسرى الإداريين, فلسطين المحتلة, مرجع سابق, ص12.

(5) أعلن الأسرى عدة إضرابات عن الطعام أشهرها :

- إضراب في سجن نابلس المركزي 1977/1/8 وقد عاقبتهم إسرائيل بتمديد اعتقالهم جميعاً لستة أشهر أخرى.
- إضراب في سجن عسقلان 1976/12/17 , أنظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976 , مؤسسة الدراسات الفلسطينية, بيروت, 1977, ص67.
- إضراب في كل السجون الإسرائيلية 1985/10/14, أنظر: صحيفة الاتحاد 1985/10/15, ص1.

(6) صحيفة القدس 1980/2/15 , ص2 .

ثانياً: المحاكم:

استند الموقف النظري للجيش الإسرائيلي قبل حرب 1967 في قضايا الحكم العسكري إلى ميثاق جنيف الذي نظر إليه باعتباره الوثيقة الدولية المتعارف عليها، على اعتبار أنها تناقش إجراءات السيطرة العسكرية في منطقة محتلة, وقد وزع على ضباط الجيش عام 1965 تفسير ميثاق جنيف الذي وقعت عليه إسرائيل، ولم يهتم تفسير العقوبات بحقوق المدنيين بقدر ما ستساهم هذه العقوبات في استتباب الأمن والهدوء[1].

قامت إسرائيل عقب الحرب بتشكيل المحاكم العسكرية وفق نظام إداري, ولكن لم تفكر بتطبيق نفس القوانين التي تطبق داخل إسرائيل, وكان من الصعب عليها مواجهة الأعداد الكبيرة من الأسرى العرب، ومن الذي ستعامله منهم كأسير حرب ؟, ومع مرور عدة أشهر بعد الحرب كانت المحاكم العسكرية تدين كل العرب الذين يلقى القبض عليهم " بمخالفات أمنية " تتراوح بين انتماء إلى منظمة غير شرعية أو توزيع منشورات أو رفع شعار أو حيازة أسلحة[2], ولم تستطع إسرائيل الالتزام بالمواثيق الدولية التي وقعت عليها ومن ضمنها تعريف اتفاقيات جنيف لأسير الحرب، وعللت ذلك بأن حركة المقاومة الفلسطينية ليست طرفاً في النزاع, وأن اتفاقيات جنيف الثالثة لا تنطبق إلا فيما يتعلق بالدول, وأن رجال المقاومة الفلسطينية لا يتبعون دولة تعتبر طرفاً في النزاع , وأن إسرائيل ملزمة تجاه الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية , وهي غير ملزمة تجاه منظمات وهيئات غير معترف بها , وأن حركة المقاومة الفلسطينية لا تراعي في عملياتها أعراف وقوانين الحرب[3], ولقد أصرت إسرائيل على أن آلاف رجال المقاومة الفلسطينية ليسوا أسرى حرب، لأنها كانت تدرك جيداً أن الإفراج عنهم سيعيدهم إلى نشاطهم ضدها، وأنه يجب تقديمهم لمحاكم عسكرية, وأن الغرض من ذلك قبل كل شيء ضرب المقاومة التي رغم هذه المحاكم كانت تتزايد أكثر فأكثر، فكانت المحاكم العسكرية هي نقطة الارتكاز لادعاء إسرائيل بأنها تحكم المناطق المحتلة وفق القانون، فقد عبر سفير إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة جاكوب دورون عن إصرار إسرائيل على محاكمة الفدائيين وإدانة كل من ثبت بأنه مذنب[4].

تعرضت إسرائيل لإدانة دولية عقب حرب 1967 وطالبها المجتمع الدولي بالتعامل مع الأسرى على أنهم أسرى حرب، لكن إسرائيل أصرت على أن يمثلوا أمام المحاكم، فبعد معركة الكرامة وأمام الزيادة الكبيرة في عدد رجال المقاومة في الضفة و القطاع والقادمين من حدود الأردن احتجت إسرائيل بأن شرط تطبيقها لاتفاقيات جنيف في هذا الشأن هو أن يكون الطرف الذي أزاحه الاحتلال صاحب السيادة الشرعي، وأن وجود الأردن في الضفة الغربية ليس شرعيا ووجود القوات المصرية في القطاع غير شرعي.[5]

---

(1) شلومو جازيت: العصا والجزرة , ط1, مؤسسة بيسان, نيقوسيا, (ب. ت), ص 364.

(2) سعيد علاء الدين: التعذيب في السجون الإسرائيلية، ط1, منشورات فلسطين المحتلة,(ب. م),1983،ص84.

(3) تيسير النابلسي: الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية – دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي , ط1, منظمة التحرير الفلسطينية, بيروت, 1975, ص313.

(4) سعيد علاء الدين، التعذيب في السجون الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 85.

(5) جاء ذلك على لسان مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة عام 1971،انظر: كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل، ط3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990، ص 49.

ولكن رجال المقاومة الفلسطينيين ينتمون إلى منظمة هدفها واضح في ميثاقها الوطني فقد التزم المجلس الوطني الفلسطيني منذ دورته الأولى 1964 في القدس بتحرير فلسطين، وبالتالي فرجال المقاومة طرف أساسي في الصراع، وقد أوضحت اتفاقيات جنيف المبدأ العام لأسير الحرب" فهو كل فرد من أفراد القوات المسلحة التابعة لأحد أطراف النزاع وهو مقاتل، وكل مقاتل يقع في قبضة الخصم هو أسير حرب".[1]

تميز رجال المقاومة الفلسطينية خاصة بعد عام 1968 بالمعنويات العالية وحالة المد جراء معركة الكرامة و حجم العمليات العسكرية التي كانوا يوجهونها لإسرائيل وهذا ما زادهم إصراراً على عدم الاعتراف بالمحاكم الإسرائيلية، فيمكن الملاحظة بأن غالبية الفدائيين الذين ألقي القبض عليهم بعد شهر مارس 1968 كانوا يركزون حديثهم أمام المحاكم عن القضية الفلسطينية ،وأحقيتهم في النضال، بل بأكثر من ذلك بالحديث عن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي اعتبروا أن السلطات المنبثقة عن هذا الاحتلال غير شرعية، ومن ضمنها هذه المحاكم، وقد عبرت عن ذلك المحامية فاليتسيا لانغر في محاكمة مجموعة من الفدائيين في 1968/2/20 بان القوانين التي تم تقديم الفدائيين للمحاكمة على أساسها هي قوانين غير شرعية ومن ضمنها القوانين التي تم بها تشكيل هذه المحكمة[2]، وقد تكرر هذا الأمر عدة مرات كان أشهرها ردود منفذي عملية الدبويا (وسط الخليل) أثناء محاكمتهم عام 1981 الذين أصروا على اعتبارهم أسرى حرب، وعدم اعترافهم بهذه المحكمة بل أن الموضوع قد أثر على المجتمع الإسرائيلي عندما كانت تنشر الصحف الإسرائيلية أن الفدائيين يسيطرون على قاعة المحكمة رغم أنهم قتلوا ستة من المستوطنين.[3]

ميزت إسرائيل بين مواطنيها وبين سكان الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ، سواء كان في الإجراءات أو في العقوبات، فقد كان مطلوباً التعامل مع الآلاف من رجال المقاومة الفلسطينية ومع أعداد لا تزيد على أصابع اليد من اليهود المتطرفين، ورغم أن هناك تشابهاً في حجم الجريمة"وفق القانون الإسرائيلي" إلا أن زمن وقوعها كان مهماً لدى القاضي، فكل من يثبت عليه تهمة القتل من الفلسطينيين يتم الحكم عليه بالسجن المؤبد الذي يصل إلى 25 عاماً، وعندما يتم الحديث عن مواطن إسرائيلي بنفس التهمة ، يتم الحكم عليه بالسحن لعشرين عاماً، لأنه بذلك سيخضع لاسترحام رئيس الدولة فيما بعد ، وهذا ما حصل مع المستوطن (موشيه يقرح) الذي قتل الشهيدة "انتصار العطار" أمام مستوطنة كفار داروم (قرب دير البلح) عام 1985، حيث تم الحكم عليه بالسجن سبعة أشهر بتهمة الإهمال في استعمال السلاح ، رغم أنه ظل يطلق النار على الطالبات الفلسطينيات لمدة تزيد عن عشرين دقيقة[4]، وكذلك قيام المستوطن موشيه ليفنغر الذي اعترف بأنه قتل تاجرا فلسطينيا على باب متجره وسط مدينة الخليل ، وحكمت عليه المحاكم الإسرائيلية بالسجن فترة اثني عشر شهرا سبعة منها مع

---

(1) للمزيد من المعلومات حول تعريف أسير الحرب وطريقة معاملته انظر :اللجنة الدولية للصليب الأحمر: القواعد الأساسية لاتفاقيات جنيف الرابعة، ط4، جنيف، 1999، ص26.

(2) أسعد عبد الرحمن، أوراق سجين، ط1، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، بيروت، 1969،ص 141، وقد جاء ذلك في محاكمة هذا المؤلف حيث كان رئيس اتحاد طلبة فلسطين .

(3) جواد بولس،عملية الدبويا ، ط1 ، دار الجليل ،عمان، 1984،ص 15 – 19 ، صحيفة القدس 1981/12/17، ص1.

(4) جهاد البطش، الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة ، ط2 ، مكتبة اليازجي، غزة، 2005 ، ص 224.

إيقاف التنفيذ[1]، وكذلك الحكم بالسجن لمدة عشرين عاما على الارهابيين اليهود الثلاثة الذين دخلوا عام 1983 حرم جامعة الخليل، وأطلقوا النار على الطلاب بشكل عشوائي، فقتلوا ثلاثة وأصابوا العشرات، وبعد بضعة أعوام كانت إسرائيل قد عفت عنهم، إن ذلك يوضح التمييز في توجيه العقوبات من قبل المحاكم الإسرائيلية التي كان نشاطها من حيث الإجراءات والعقوبات مرتبطاً بعدة عوامل أهمها:

- نفوذ المستوطنين في إسرائيل تجاه الحكومة والجيش.
- أعداد رجال المقاومة الفلسطينيين ونشاطهم ضد إسرائيل .
- التركيبة الشخصية للقضاة حيث أنهم جميعاً ضباطاً في الجيش أو جهاز الأمن العام.

اتسمت المحاكم الإسرائيلية بسرية زمانها ومكانها واختيار من يحضرها، فطبيعة الأساليب التي تستخدمها أجهزة استخباراتها في مكافحة نشاط المقاومة يجعل من رؤية المتهم لأي أحد يشكل خطراً على القضية، إن الوضع القضائي الذي ظل سائداً حتى عام 1981 لم يكن يعطى للدفاع حقاً واضحاً يمكنه من رؤية موكله قبل الإدلاء بأقواله، فقد كانت مقابلة الدفاع لموكله تتم بوجود مسئول التحقيق وبدون توفر إمكانية المراقبة القضائية[2].

رفضت المحكمة الإسرائيلية طلب السجين "محمود حجازي" استقدام محامٍ غير إسرائيلي للدفاع عنه، وأدين المتهم بجميع التهم الموجهة إليه، وحكم عليه بالإعدام، وفيما بعد كانت محكمة استئناف عسكرية، و وزير العدل الإسرائيلي قد اقروا بأحقية المتهم بإحضار من يشاء من المحامين، ووافقوا على أن يترافع عنه المحامي الفرنسي جاك فرجيس[3]، كما أن المحاكم الإسرائيلية في داخل الخط الأخضر ترفض ترافع محامين فلسطينيين من سكان الضفة الغربية و قطاع غزة سواء أكانت هذه المحاكم عسكرية أو مدنية[4].

وقد منعت إسرائيل محامين إسرائيليين يحملون توجهات سياسية يسارية من هذا الحق، حيث منعت محكمة عسكرية إسرائيلية لعدة مرات المحامية الإسرائيلية (ليئا تسيمل) من الدفاع عن أسرى فلسطينيين، وأصدرت قراراً ذكرت فيه : "أن سماع هذه المحامية لإفادات الشهود قد يسبب ضرراً بالغاً لأمن الدولة خاصة شخصاً مثل السيدة ليئا تسيمل التي تعلن بنفسها عن تضامنها مع أعداء الدولة الذين يهدفون إلى تدميرها" [5]، وقد كانت حجة الحفاظ على المادة الأمنية التي ستطرح أمام الأسرى الفلسطينيين في المحاكم الإسرائيلية أدى إلى منع الجمهور من حضور بعض المحاكمات حتى لو كانوا أقارب المتهمين من الدرجة الأولى، وذلك بناء على طلب من النيابة العامة، وغير مرة وافقت المحكمة على الاستجابة لطلبات من هذا النوع بكثير من السهولة إذا تبين

(1) صحيفة القدس 3 / 5 / 1990، ص1.

(2) حسين أبو حسين: حق الدفاع القضائي، ط1،جمعية أنصار السجين ، الناصرة، (ب . ت) ، ص 11.

(3) حسين أبو حسين: حق الدفاع القضائي، مرجع سابق، ص 13.

(4) مقابلة مع عبد الرحمن أبو النصر، نقيب المحامين الفلسطينيين, غزة 22 / 3 / 2004.

(5) المصدر السابق.

حسب تقديرها أن هناك خشية من النظر العلني في القضية لأنه يشكل خطرا على أمن الدولة[1]، ولا يمكن أن نكون مبالغين في الأمر إذا قلنا إن تطور أساليب أجهزة الأمن الإسرائيلية منذ العام 1967 وحتى بداية الثمانينات جعل المحاكم الإسرائيلية تقبل طلبات النيابة الإسرائيلية بأن يتم إخراج الجمهور ومحامى الدفاع والمتهم بنفسه من قاعة المحكمة، ويبقى القضاة والنيابة ومساعدوهم من المخابرات الإسرائيلية، لأن سماع الجمهور أو الدفاع أو المتهم للقضية سيشكل خطرا على امن الدولة[2].

وللحفاظ على سهولة انعقاد المحاكم العسكرية، فقد دأب الجيش الإسرائيلي عقد هذه المحاكم داخل معسكرات للجيش تقع في أقصى الصحراء أو على الحدود الدولية أو داخل السجون.

إن مدة السجن التي تحكم بها المحاكم الإسرائيلية لا تستند إلى قانون ثابت ، فإن الحكم الذي سيناله الأسير في المحكمة إضافة إلى تهمه الخاصة بالقضية تساهم مع عوامل أخرى في تحديد القاضي للمدة، وعلى رأسها الأوضاع السياسية القائمة، ومدى استقرار الأوضاع الأمنية في الشارع الفلسطيني، هذا إضافة إلى طبيعة الحالة السياسية في إسرائيل فمن الممكن مثلاً أن تحكم المحكمة في وقت ما ضد شخص متهم بالتنظيم في منظمة فلسطينية بسنة واحدة، وفى وقت آخر تحكم على نفس التهمة بسنتين، و ترتفع أحكام المحكمة مع ارتفاع حدة التوتر في البلاد، فعندما تسود المنطقة أوضاع توتر ممزوجة بالمظاهرات وقذف الحجارة، فمن المتوقع أن ترتفع الأحكام بالسجن بحدة، وذلك حسب تفسير ضباط المحاكم العسكرية كجزء من إجراءات السلطات التنفيذية المتمثلة بالجيش الإسرائيلي[3].

إن شدة الأحكام التي كانت تصدرها المحاكم الإسرائيلية لم تكبح أو تقلل من حجم المقاومة الفلسطينية، فقد حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية في غزة عام 1972 على الأسير أحمد أبو فاخر بالسجن لمدة 155 عاماً، وفى العام التالي حكمت نفس المحكمة على الأسير نبيل فرج بالسجن لمدة 159 عاماً، وحكم على الأسير عبد الهادي غنيم لمدة 630 عاماً، ولم تكن أعمار الأسرى ذات اعتبار هام أثناء اتخاذ قرار الحكم، فقد حكمت بالسجن لمدة عام على المواطنة خضره سالم الزريعى وعمرها 96عاماً، ومع بداية انتفاضة الأقصى حكمت على العديد من قادة أذرع منظمات المقاومة الفلسطينية بالسجن لعشرات السنين، وكذلك حكمت بالسجن لمدة 7 أشهر على الفتى جواد البشيشى من القدس وقامت بإبعاده فيما بعد[4].

هدفت إسرائيل من وراء ذلك إلى جعل المحاكم العسكرية مكاناً يثير الخوف لدى رجال المقاومة الفلسطينية وذويهم، فبرغم ارتفاع هذه الأحكام إلى مئات السنين أحيانا إلا أنها ترفض فكرة الحكم بالإعدام مهما كانت تهمة رجال المقاومة الفلسطينية، ويعلل المسؤولون الإسرائيليون ذلك باعتبارات لها علاقة بمكافحة المقاومة، فهي نابعة من أن حكم الإعدام لا يشكل عاملاً رادعاً للأغلبية الساحقة من أعضاء منظمات المقاومة الفلسطينية،

---

(1) حسين أبو حسين: حق الدفاع القضائي، مرجع سابق، ص 18.

(2) جلسة محاكمة للباحث : حيث تم إخراجه هو ومحاميته الإسرائيلية تمارا بيلنغ من قاعة المحكمة 1985.

(3) عبد الستار قاسم وآخرون: التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية، ط1، قسم العلوم السياسية– جامعة النجاح الوطنية،نابلس،1986،ص238.

(4) عدنان جابر : ملحمة القيد والحرية ، مرجع سابق، ص 109 .

وإنما العكس هو القاعدة وأن حكم الإعدام سيؤدي إلى مقاومة أكثر شراسة أثناء الاعتقال، وبالتالي ستزيد خسائر الجيش وستقل إمكانية اعتقال الفدائيين وهم على قيد الحياة، وسيحولهم ذلك إلى شهداء مقدسين ورمزاً للانتقام والثأر من إسرائيل، والأهم من ذلك أن إسرائيل قد لا تستطيع تنفيذ الحكم[1]، وقد اخذ شكل المحاكم العسكرية الإسرائيلية في المناطق المحتلة عدة أشكال يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ- المحاكم الابتدائية: وتنظر في القضايا التي تصل أقصى عقوبة فيها إلى 7 سنوات سجن أو غرامة مالية تصل إلى 30 ألف شيكل.

ب- المحاكم اللوائية: وتنظر في القضايا التي تصل أقصى عقوبة فيها إلى السجن مدى الحياة والأشغال الشاقة.

ت- اللجان الاستشارية أو لجنة الاعتراضات العسكرية: وهي للاعتراض على القرارات العسكرية التي يصدرها قادة المناطق.

ث- محكمة العدل العليا : تنظر في قضايا الاستئناف على أحكام صدرت عن المحاكم اللوائيه وهى هيئة مستقلة تماما وقراراتها ملزمة لوزارة الدفاع.

واجهت إسرائيل مشكلة في مثول كل الأسرى أمام المحاكم ، خاصة أنها تدعي أن بعض إجراءاتها لا تتعلق بعقوبة كالاعتقال الإداري، وعليه فقد شكلت اللجان الاستشارية أو لجان الاعتراضات التي تتكون من ثلاثة أشخاص يرأسهم قاض، وتجتمع مره كل ستة شهور لتستمع إلى شكاوى الأسرى بحضور النائب العسكري أو ممثلهم، وبحضور رجل الأمن (المخابرات) الذي يصطحب معه[2] ملف المتهم، وقد جاء تشكيل هذه اللجان عام 1981 بأمر عسكري من قبل قائد منطقة الضفة الغربية الجنرال بنيامين بن اليعازر[3]، وعليه فإن لجنة الاعتراضات يمكن أن تنظر في عشرات الاستئنافات المرفوعة إليها يومياً، وقليلاً ما كانت تستجيب لطلبات الاستئناف، أو تقلل مدة الحجز التي يقررها القائد العسكري، وفى الغالبية العظمى من الجلسات لا يتم توجيه التهم إلا بصيغة واحدة هي أن المتهم يشكل خطراً على أمن الدولة، وأن النيابة لا تستطيع ذكر التهم علناً أمام المتهم والمحامي, لأن ذلك سيكون خطراً على مصدر المعلومات [4].

وتم تجديد العمل بلجان الاعتراض مع بداية الثمانينيات، تلك الفترة التي سجل فيها النشاط الجماهيري والنقابي للمنظمات الفلسطينية ارتفاعاً كبيراً لمستوى الوعي السياسي والأمني لرجال المقاومة، وبالتالي ارتفعت نجاعة العمل الوطني السري، وعليه فقد اعتمدت أجهزة الأمن الإسرائيلية على معلومات العملاء، ولذلك كان ذكر أي تهمة ستكشف فعلاً عن هؤلاء العملاء، ولذلك لم تستطع إسرائيل توجيه التهم لهؤلاء الأسرى، فاعتبرت أن الاعتقال الإداري هو أنجح السبل لمحاربة الأجنحة النقابية والجماهيرية للمنظمات الفلسطينية.

---

(1) شلومو جازيت : العصا و الجزرة ، مرجع سابق، ص 19.

(2) معين محمود: الاعتقالات الإدارية من هنا ونتائجها، مجلة فلسطين المحتلة ،ع 70، 1976/12/6 ، ص 9 .

(3) القانون من أجل الإنسان: مجموعة القوانين العسكرية، مصدر سابق، ص 56.

(4) حصل ذلك أمام عدة جلسات مع عدد من الأسرى الفلسطينيين كان الباحث منهم وكانت جميع التهم كما ذكر أعلاه.

ثالثا: الإقامة الجبرية والاعتقال الاحترازي:

اختارت إسرائيل وسائل وأساليب عديدة في مكافحة نشاط المنظمات الفلسطينية، وتحدد استخدام كل وسيله طبيعة الأوضاع الأمنية في المناطق المختلفة، وكذلك طبيعة المكان الذي يعيش فيه المستهدف، إضافة إلى نوع النشاط الذي يقوم به، فأما اعتقاله والتحقيق معه ليؤول ذلك إلى الاعتقال في السجن بحكم محدد، أو أن الإجراء السابق سيعرض أمن الدولة للخطر، وخاصة كشف مصادر المعلومات فتلجأ إسرائيل إلى الاعتقال الإداري، ولكن ذلك أيضا قد يؤثر على أمن الدولة كون الأسرى الإداريين يعتبرون عادة من قادة المنظمات، فتكون السجون معاقل اجتماعات دائمة ويتم خلالها تفعيل نشاط المقاومة خارج المعتقل، وعندها يتم اللجوء إلى أساليب عديدة منها:

- فرض الإقامة الجبرية .
- الاعتقال الاحترازي.
- مصادرة البطاقة الشخصية.

ورثت إسرائيل أسلوب فرض الإقامة الجبرية عن قوانين سلطات الانتداب البريطاني، وعليه فقد مارست هذا الأسلوب قبل عام 1967 على السكان العرب في المناطق المحتلة عام 1948، وبموجبه منعت الكثير من المواطنين العرب من التنقل من مكان لأخر وبالذات دخول الضفة الغربية وقطاع غزة[1]، وبعد عام 1967 وفى إطار تقييد حركة من يتم الإفراج عنهم من السجون وتعدهم إسرائيل قادة داخل السجون أو يستطيعون التحريض، أو من أولئك القادة الذين يتعلق نشاطهم بالتصريحات السياسية، اختارت إسرائيل أن تفرض الإقامة الجبرية عليه بتوقيعه في سجل معين ثلاث مرات يوميا في مركز للشرطة، وأن يلتزم المفرج عنه بيته ليلا ، وقد استخدم القادة العسكريون تشريع إجراءاتهم هذه من ضمن الأمر العسكري رقم 378 في نيسان 1970[2]، الذي أعطى القادة العسكريين صلاحية تقييد حركة أي شخص يشكل خطرا على أمن الدولة، ويلاحظ أن ذلك يتعلق بتقدير الضابط أي أنه ليس هناك مقاييس أو بنود يلتزم بها القائد العسكري، بل إن القرار يعطيهم حق إصدار ذلك لضمان بقاء المواطن الفلسطيني في أي مكان ، وكذلك بإمكان القائد العسكري أن يطلب من المواطن الإبلاغ عن الأماكن التي يزورها حتى بين فترات توقيعه في مراكز الجيش أو الشرطة، وكذا عدم نشر أخبار و أراء، وفى إطار ضرب العلاقة بين الخلايا الفدائية وقيادتها، والتي لم تكن تسيطر عليها إسرائيل، أو اتصال المواطن بزملائه حتى في السجون فقد تضمن الأمر العسكري وجوب إبلاغ المواطن الفلسطيني قائد الجيش في المنطقة عن علاقته مع أي أحد من رجال المقاومة.

فرضت إسرائيل الإقامة الجبرية على المواطنين الفلسطينيين وهى تعرف جيدا أن هذا الأسلوب سيجعل المواطن يشعر وكأنه في السجن، بل إن ذلك سيشكل خطرا على حياته الخاصة في مناطق الضفة الغربية حيث

(1) ليئا تسميل: في المعتقلات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 104 .

(2) القانون من اجل الإنسان–(الحق): مجموعة الأوامر العسكرية المتعلقة بالسجون، المادة 84 من للأمر العسكري 378،مصدر سابق،ص44.

يبعد الريف عن المدن التي بها مراكز الشرطة والجيش[1]، فمثلا فرضت السلطات العسكرية الإقامة الجبرية بعد الإفراج مباشرة عن السجين مروان البرغوثي رئيس مجلس اتحاد الطلبة في جامعة بيرزيت، بأن يمكث في بيته الكائن في قرية كوبرا التي تبعد مسافة عشرة كيلوا مترات عن رام الله، وهى تعرف أنه سيأخذ من الوقت ما لا يقل عن ساعة للوصول للمقاطعة للتوقيع، و طلبت منه ذلك ثلاثة مرات يوميا، و هدفت من ذلك عدم تمكينه من التنقل بين الجامعات والمعاهد في الضفة الغربية لممارسة النشاط السياسي.

فرضت إسرائيل المزيد من القيود على قادة المنظمات الفلسطينية بهدف منع اتصالهم مع رفاقهم ، ولكنها لم تنجح في ذلك بشكل مطلق، فعندما يتعلق الأمر بالمواطن الفلسطيني الذي يسكن المخيم فلا يمكن تحقيق ذلك لنمط الحياة الذي يعيشه سكان المخيم, وهذا ما حصل عندما فرضت إسرائيل الإقامة الجبرية على الصيدلي عبد العزيز شاهين من سكان مخيم رفح، وطلبت منه التوقيع في مركز الشرطة ثلاث مرات يوميا وعدم مغادرة بيته ليلا، لكن ذلك لم يحقق الغرض فقامت بفرض الإقامة الجبرية عليه في قرية الدهنية[2]، رغم أن طبيعة سكان هذه القرية بحد ذاته يشكل خطرا على حياة الرجل، وكان الضباط ورجال المخابرات الإسرائيلية يزورونه بشكل يومي، ولم ينجح في تحسين وضعه المعيشي بالنوم على سرير أو الاستحمام إلا بقرار من المحكمة، ورغم كل هذا فغير مرة نجح في الاتصال بمسئولي لجان الشبيبة التابعة لحركة فتح ليقوم بتوجيههم، وكذا الاتصال بمسئولي فتح في السجون لتوجيههم في إدارة أمورهم[3].

إن الضغط الذي تعرضت له إسرائيل من الهيئات الدولية تجاه الاعتقال الإداري وفرض الإقامة الجبرية جعلها تخفف من لهجة القرارات العسكرية، فقد أضافت قيوداً على القادة العسكريين بأن لا يجوز لهم اتخاذ هذه الإجراءات إلا إذا كان الأمر ضرورياً لأسباب أمنية جازمة[4]، لكن الأوضاع الأمنية وقواعد الصراع بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ورجال المقاومة هي التي تحدد أدوات هذا الصراع فبعد هذا التعديل زادت السلطات من اتخاذ مثل هذا الصراع، فبعد هذا التعديل زادت السلطات من اتخاذ مثل هذا الإجراء فبعد خروج قادة الأجنحة الجماهيرية والنقابية من الاعتقال الإداري فرضت عليهم الإقامة الجبرية.

ربطت إسرائيل الحق القضائي للمواطن الفلسطيني بتقديم استئناف على قرار الإقامة الجبرية للجنة الاعتراضات العسكرية الخاصة بالاعتقال الإداري ويقوم بتعيين هذه اللجنة قائد المنطقة، ويكون رئيسها قاضياً من ضباط الجيش، قراراتها ليست ملزمة، بل هي توصيات للقائد الذي أصدر قرار الإقامة الجبرية[5]، لأن صياغة الأوامر العسكرية الخاصة بالاعتقال الإداري والإقامة الجبرية كان يصاغ ليلبي عدة أغراض:

---

(1) Sara , Roy: Gaza strip: the political Economy Of Development, the institute for Palestine studies , Beirut, Lebanon 1995 p. 96.

(2) قرية صغيرة تقع على الحدود المصرية الفلسطينية شرق رفح وسكانها هم من المسلحين المصريين من عملاء سلطات الاحتلال الفارين من سلطات الأمن والقضاء المصريين، وسكنها بعد ذلك الفلسطينيين من عملاء المخابرات الإسرائيلية الهاربين من رجال المقاومة الفلسطينية.

(3) مقابلة مع عبد العزيز شاهين:مسؤول الأسرى في السجون الإسرائيلية لعدة سنوات أجريت في2004/1/7، ،غزة.

(4) جاء ذلك في الأمر العسكري رقم 815 والذي عدل الأمر 378 السابق المتعلق بالإقامة الجبرية .

(5) المصدر السابق، الأمر العسكري رقم 918 لسنة 1981، ص 45 .

- محاولة تحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الدولي.
- عدم تقييد حركة سلطات الأمن خاصة أجهزة الاستخبارات.

واجهت إسرائيل في 1985/5/20 مشكلة تداعيات صفقة تبادل الأسرى مع منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة والتي بموجبها خرج من السجون الإسرائيلية ما لا يقل عن ألف أسير اتجه أكثر من ستمائة منهم إلى بيوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تميز المفرج عنهم بالوعي السياسي والأمني، وأن لهم قدرة عالية على ممارسة العمل التنظيمي الجماهيري والنقابي، وبينما كان غالبيتهم ممن امضوا أكثر من ثمان سنوات فقد قامت سلطات الجيش بعدم إعطاء العشرات منهم بطاقات شخصية مما يعني عدم تمكينهم من مغادرة منازلهم إلا لمراكز الجيش، ولكن ذلك كان عن قصد، وتم إقراره قبل الإفراج عنهم وإبلاغهم بذلك وقامت السلطات بتخييرهم بين الإقامة الجبرية أو الرحيل خارج الأراضي المحتلة [1]،ومع بداية إصدار هذه القرارات العسكرية في بداية الثمانينات كان الغالبية ممن فرضت عليهم الإقامة الجبرية قد توجه إلى لجنة الاعتراضات العسكرية،ولم يفلح أحدهم باستخراج توصية تلغي قرار الإقامة الجبرية بل كان العديد منهم يتوجه إلى محكمة العدل العليا ليبطل القرار لكن إمكانية النجاح في ذلك شبه مستحيلة، ففي عام 1984 – 1985 كان الأمر مشحوناً بين المستوطنين والسكان، ولم ينجح أي التماس في إلغاء إقامة جبرية أو اعتقال إداري[2]، بل إن أحد هذه الالتماسات كان رد المحكمة أن صادقت على أمر جديد من القائد العسكري بإبعاد المستأنف إلى الدول المجاورة وهو الصيدلي عبد العزيز شاهين[3]، وقد استغلت السلطات الأجواء الأمنية العامة حيث شهدت قبل يومين عملية اختطاف حافلة إسرائيلية من قبل رجال المقاومة، وتحريض الصيدلي عبد العزيز شاهين الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وترؤسه لجان الشبيبة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال تلك الفترة، استغلت كل ذلك لتنفيذ قرار الإبعاد وإصدار المئات من قرارات الاعتقال الإداري وبالإقامة الجبرية على قادة المنظمات الفلسطينية في الضفة الغربية.

اعتمدت إسرائيل في إجراءاتها لاعتقال الفلسطينيين على نشاط أجهزة الأمن في توفير المعلومات أكثر من القرائن والدلائل"متلبس"، وكثيراً ما كان الفلسطينيون يحيون الكثير من المناسبات الوطنية وينظمون المظاهرات والاحتجاجات التي كان يتخللها عمليات رشق حجارة وما شابه ذلك، وعليه فقد لجأت إسرائيل إلى اتخاذ إجراء الاعتقال الاحترازي، وهو اعتقال الشخص كإجراء وقائي وقبل مناسبة أو حدث معين تتوقع السلطات أن يقوم الشخص بممارسة نشاط يشكل خطرا على أمن الدولة، وتبدأ إجراءاته بإصدار القائد العسكري لأي مدينة فلسطينية مذكرة اعتقال ضد شخص بناءاً على توصية جهاز الأمن العام، ويتم تنفيذ الاعتقال إما بمذكرة

(1) مقابلة مع الأسير المحرر احمد فياض أبو معيلق 2004/4/12 ، حيث أمضى 8 سنوات في السجون الإسرائيلية .

(2) تقدمت المحامية الإسرائيلية ليئا تسيمل بعدة التماسات لموكليها لمحكمة العدل العليا وأن جميع هذه الالتماسات لم تنجح انظر ليئا تسيمل : في المعتقلات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص 105 .

(3) تحدثت الصحف الإسرائيلية في اليوم الثاني عن فظاعة تصرف سلطات الاحتلال في إخراج الأسير المذكور من السجون وفرض الإقامة الجبرية عليه مباشرة، انظر: صحيفة هآرتس 1985/2/18 ص1، صحيفة القدس 1985/2/18 ص1.

حضور لمركز الشرطة أو بمداهمة منزل الشخص واعتقاله، وغالبا ما كانت إسرائيل تلجأ إلى الأسلوب الثاني، ويوضع الشخص مع زملاء له اتخذ بحقهم من نفس الإجراء في ثكنة عسكرية أو معسكر للجيش أو المقاطعة[1] الإسرائيلية في الضفة الغربية، كانت السلطات تضع الأسرى في مقر الحاكم العسكري في نابلس أو رام الله أو ما يسمى بالعمارة في الخليل، أما في قطاع غزة فكانت السلطات تضع الأسرى في أحد غرف معسكر الكتيبة أو ما يسميه الفلسطينيون " بأنصار 2" [2]، وعادة ما كانت مدة الاعتقال تتراوح بين 7– 10 أيام ثم يفرج عن الأسرى، وقد يحال بعضهم للتحقيق لدى المخابرات الإسرائيلية[3]، ولم يكن هذا النوع يشكل مصدر إزعاج لإسرائيل من قبل مؤسسات حقوق الإنسان أو المؤسسات الدولية ويعود ذلك لقصر مدة هذا الاعتقال، بل إن السلطات العسكرية كثيراً ما كانت تعترف بأنها أجرت حملة اعتقالات احترازية في صفوف نشطاء المنظمات الفلسطينية[4]، أما المناسبات التي كانت تقوم فيها السلطات الإسرائيلية بهذا الإجراء فهي قبل عدة أيام من المناسبات التالية.

- ذكرى انطلاقة الفصائل الفلسطينية خاصة حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- ذكرى يوم الأرض 3/30 من كل عام.
- عند تنفيذ إبعاد أحد القادة الفلسطينيين خارج البلاد.
- عند حدوث حدث سياسي هام يخص القضية الفلسطينية كبداية انتفاضتي الحجارة والأقصى.
- حلول ذكرى المجازر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني.
- ذكرى معركة الكرامة 3/21 من كل عام.

لقد كانت إسرائيل تمارس ضد الأسرى ممارسات سيئة، فعادة ما كانوا يمكثون طيلة فترة الاعتقال وهم مقيدي الأيدي ومعصوبي الأعين وترفع الثانية عند الضرورة، فيما كانوا يتعرضون للضرب المبرح على أيدي الجنود الذين يخدمون في الثكنات العسكرية، وكل ما يعرفونه عن الأسرى أنهم أخطر رجال على الدولة[5]، وقد قتل رجال المقاومة الفلسطينية فيما بعد قائد هذا المعسكر (رون طال) الذي ظل مدة 3 سنوات تقريبا قائداً لمعسكر أنصار 2 ويقوم بتعذيب الأسرى [6]، ولم أعثر في مصادر الدراسة عن سماح إسرائيل للصليب الأحمر أو المحامين بزيارة هؤلاء الأسرى.

---

(1) Sara , Roy: Gaza strip the political economy of development , op .cit,p1

(2) قاعدة عسكرية للقوات المصرية قبل عام 1967 وهو على شاطئ البحر الجنوبي غرب مدينة غزة ، وسماه الفلسطينيون انصار 2 ، بعد عام 1982 لما كان يشهده من عمليات تعذيب ضدهم.

(3) اعتقل الباحث احترازيا عدة مرات في معتقل انصار 2 وكان ذلك قبل يومين من ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية التي تصادف الأول من كانون ثاني من كل عام .

(4) صحيفة هآرتس 1984/1/2 ، 1985/1/3 .

(5) مشاهدة الباحث بنفسه .

(6) أطلقت عليه النار في 1986/9/4 على أيدي نشطاء من منظمة الجهاد الإسلامي وأردوه قتيلا وسط مدينة غزة ،انظر صحيفة القدس 1986/10/7.

مراحل الاعتقال

مر الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعدة مراحل خلال عمليات اعتقالهم، فلم يكن يجري الاعتقال وتتم المحاكمة مباشرة، بل كان لكل مرحلة مقاييسها الأمنية والقانونية، وذلك تمشياً مع طبيعة نشاط المقاومة وكذلك الوسائل والأدوات التي كان يستعملها الجيش الإسرائيلي، وقد تطورت هذه المراحل بعد عام 1967 بما يخدم المصلحة الأمنية الإسرائيلية لكنها ألزمت رجال المقاومة تطوير وسائلهم للتغلب على هذه المراحل فالأسير عندما يفرج عنه يكون قد مر بهذه المراحل وهي:

- القرارات العسكرية بالاعتقال.
- توقيف الأسير.
- التحقيق و الاتهام.
- المحاكمة و قضاء فترة المحاكمة أو مدتها.

إن تطور الصراع بين المقاومة وبين أجهزة الأمن الإسرائيلية أتاح للأخيرة أن لا تبدأ مع الأسير الفلسطيني من المرحلة الأولى، فالكثير من الأسرى بدأ توقيفهم مباشرة دون قرار باعتقالهم خاصة أولئك الذين يتم إلقاء القبض عليهم أثناء العمليات العسكرية أو قبل صدور الأوامر العسكرية، وقد كان هذا العدد كبيراً عقب حرب 1967 وما لبث أن تضاءل مع تطور القرارات العسكرية ومراحل هدوء المقاومة، وكان من الممكن أن لا يمر الأسير بكل هذه المراحل ليفرج عنه بعد توقيفه لعدم استطاعة المحققين انتزاع اعتراف منه، ومن الممكن تحويله إلى معتقل إداري وعدم وصوله إلى مرحلة المحاكمة، وهذا ما زاد عدده مع تطور الوعي السياسي والأمني لرجال المقاومة خاصة مع بداية الثمانينات، وعليه فكان الغالبية منهم في هذه المرحلة يبدأ رحلته مع القرار العسكري باعتقاله، وتصنف هذه القرارات على النحو التالي:

<u>أولا</u>: القرارات العسكرية:

دخل الجيش الإسرائيلي المناطق العربية في حرب حزيران وهو يحمل معه تعليمات الدفاع التي تسمح للجندي بممارستها في أي أرض يسيطر عليها جيش الدفاع الإسرائيلي، وتقضي تعليمات الدفاع بالسماح لأي جندي بإلقاء القبض على كل شخص ارتكب "جريمة" حسب تعليمات الدفاع الصادرة في 1967/6/10[1]، فقد كان الضابط "مصيلح" ينزل مخيم الشاطئ و يعتقل من يريد في وضح النهار عام 1973، ويمكن أن نلاحظ أن هذه المخالفات الموصوفة بالجرم في هذه التعليمات تتسم بمخالفات عسكرية كتدمير منشآت أو مهاجمتها أو قتل جنود أو حيازة أسلحة أو اتصال مع العدو، كما أن تحديد مكان المخالفة بأي مكان يسيطر عليه الجيش بمعنى أن الجندي الإسرائيلي طالما لبس بزته العسكرية يستطيع أن يعتقل أي مواطن في المنطقة الموجود فيها.

(1) ليئا تسيمل : في المعتقلات الإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص 95 .

جاء هذا القرار العسكري على شكل تعليمات الدفاع، التي وضعت أصلا في القانون العسكري الإسرائيلي لمساعدة الجندي في التصرف بحرية في اعتقال أسرى الحرب، وهذا ما سبق أن حصل عام 1956، أو أثناء معارك وعمليات الاستنزاف التي خاضتها المقاومة بدعم الجيش المصري بعد عام 1956 انطلاقا من قطاع غزة.

بناء على تعليمات الدفاع هذه جلب الجنود الإسرائيليون أعدادا كبيرة من الأسرى الفلسطينيين والجيوش العربية عام 1967، فشكل هذا العدد مشكلة بالنسبة للجيش خاصة فئة الفلسطينيين،فلم تشأ إسرائيل معاملتهم كأسرى حرب، فأصدرت القرار العسكري رقم 378[1]، وذلك لترتيب عملية اعتقال أفراد المنظمات حيث فرض بعض القيود على صلاحيات الاعتقال ، فقد سمح للجندي باعتقال أي شخص بعد اقتناعه بأن هذا الأخير قد ارتكب جرماً، وأنه يجب نقله بأسرع وقت ممكن إلى مركز الشرطة إضافة إلى ضرورة الحصول على أمر بتوقيفه على أن لا تزيد هذه المدة عن أربعة أيام لكن هذا الأمر العسكري أتاح لأي ضابط أن يكتب هذا الأمر[2]، أي أن القضية تتعلق برفع سلم الصلاحية من الجنود إلى الضباط.

ومع بداية السبعينات كانت أعداد رجال المقاومة تزداد وتتطور معهم أساليبهم، وهذا ما تطلب اتخاذ إجراءات أمنية إضافية ، فلم يستطع الجيش أن يثبت المخالفة على الشخص خلال أربعة أيام، فكانت الحاجة إلى توقيف رجال المقاومة لوقتٍ أطول، فتم إعطاء هؤلاء الضباط صلاحية توقيعهم علي مذكرة توقيف لمدة 7 أيام إضافية[3]، وأمام هذه الأعداد لم يكن الجيش قادراً على استخراج مذكرات لكل فرد من الأسرى، فقد كانت سياسته تطويق بلدة أو قرية واعتقال كل رجالها تقريبا من 16 – 45 عام، أو أن يتم اعتقال عائلات بأكملها لاتهام أحد أفرادها بالاشتراك في أعمال مقاومة ، وكذا اعتقال كل من يتواجد أو يسكن قرب مكان حدوث أي عملية مقاومة ، فقد كان الجيش يمرر الأسرى من أمام متعاونين مقنعين ليحددوا بأنفسهم من الذي سيعتقل[4].

لقد كانت سمة المداهمة والتفتيش ومن ثم الاعتقال من سمات عمل الجيش الإسرائيلي في سنوات السبعينيات، خاصة في مخيمات قطاع غزة، فقد كان الجيش مخولاً عند وقوع أي هجوم عليه بمطاردة الفدائيين لاعتقالهم، وعليه فقد أعطيت الصلاحية بذلك في المادة 81 من تعليمات الأمن[5]، وبعدها استطاع الجنود دخول أي مكان وفي أي وقت للبحث عن أي شخص مشتبه فيه أو يشكل خطراً علي النظام العام، وبالتالي سمح ذلك باعتقال أعداد كبيرة من الفدائيين بعد حدوث عمليات هجوم علي قوافل عسكرية تكون مارة من أمام مخيمات اللاجئين.

---

(1) القانون من اجل الإنسان: مجموعة الأوامر العسكرية، مصدر سابق، ص 35.

(2) المصدر السابق، ص 40.

(3) المصدر السابق، ص41 .

(4) مقابلة مع قاسم أبو ناجي : قائد قوات حركة فتح في مخيم الشاطئ عام 1970،أجريت في 2004/5/21 ، حيث القي القبض عليه بهذه الطريقة ومعه عشرات الشبان من المخيم .

(5) القانون من اجل الإنسان: مجموعة الأوامر العسكرية، مصدر سابق، ص 43.

واجه الجيش الإسرائيلي مشكلة مشاركة الأحداث والقصّر في عمليات المقاومة، وهذه الفئة لم تكن مذكورة في تعليمات الدفاع التي عمل الجنود وفقها في الأيام الأولي للحرب ، فلم يجد الجيش الإسرائيلي أي أحداث في الجيوش العربية، فهي جيوش نظامية ولكن بعد مرور أيام بدأ يظهر بين الأسرى أحداثاً وفتية، وأن طبيعة الحياة في المخيم تجعل منهم أشخاصاً يدركون أنهم يساندون رجال المقاومة، وقد تطور الأمر إلى أن أصبح لدى الجيش أحداثاً شاركوا مباشرة في عمليات المقاومة، فلجأت إسرائيل علي الفور لإصدار قرارات تسمح للجيش بالتعامل مع هذه الفئة فاصدر القائدان العسكريان بالضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء في أيلول 1967 الأمر العسكري رقم 132[1]، الذي أعطى الجيش صلاحية اعتقال الأطفال ممن تصل أعمارهم حتى الثانية عشرة، بل ومحاكمتهم.

لقد كانت القرارات العسكرية الخاصة بالاعتقال يتم إصدارها حسب تطور الأحداث والحاجة إلي ذلك، فعندما تكون لدى الجيش مشكلة يتم حلها بشكل سريع عن طريق إصدار القادة العسكريين لقرارات تكون علي شكل أوامر يتم التعامل معها علي أنها تشريعات يلتزم بها الجيش، رغم مخالفتها للقانون الدولي واتفاقيات جنيف التي وقعت عليها إسرائيل، ولم يكن السكان يستطيعون الانتقاد أو الاعتراض على هذه القرارات، وإذا ساعدتهم في ذلك أي مؤسسة دولية أو شخصية مرموقة فيمكن للجيش الالتفاف حولها، فتقديم الشكاوى ضد هذه القرارات والأوامر العسكرية التي يصدرها القادة العسكريون يجب أن تمر عبرهم، ومن ثم إلى محاكم عليا ، ففي شهر أكتوبر من عام 1967 بدأ الضغط الدولي والاستنكار لسلوك الجيش في التعامل مع المدنيين بأخذ دوره الإعلامي، فما كان من هؤلاء القادة إلا أن أصدروا الأمر رقم 121 بتاريخ 1967/11/23[2]، وبمقتضى هذا القرار يمنع رفع أي دعوى ضد إسرائيل والجيش الإسرائيلي أو السلطات أو الأشخاص الذين يخدمون الجيش الإسرائيلي أمام المحاكم ، بل إنه اعتبر أن كل شهادة موقعة من القائد العسكري أو من يفوضه نهائية حاسمة أمام ضباط الجيش وأمام المحاكم العسكرية، وأن نشوة الانتصار كانت تؤهل القادة العسكريين إلى إصدار ما يرونه مناسباً لأجل استمرار الجيش بهمته الأمنية خاصة اعتقال أفراد المنظمات الفلسطينية .

ثانيا: التوقيف:

يعد التوقيف من أهم مراحل الاعتقال فهو نتاج القرارات العسكرية التي سنها القادة العسكريون لتسهيل هذا التوقيف علي الجنود، وقد حصل الجنود منذ عام 1967 على صلاحيات واسعة في توقيف المواطن الفلسطيني، وقد وقع في براثن التوقيف والاعتقال أعداد كبيرة من الفلسطينيين في ظروف مختلفة وفي أوقات متباينة على أيدي من له الحق في الاعتقال حسب القرارات العسكرية أو من ليس له الحق في ذلك، فالجندي والشرطي ورجل

(1) المصدر السابق، ص 74 .

(2) المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 1988 ، ص 134 .

المخابرات والمتدرب كل هؤلاء يعتقلون، مما جعل عملية التوقيف تتم في أجواء من العنف، بل إن نهايتها كانت مجهولة، فلا أحد يعرف أين سيتم أخذ هذا الموقوف.

تطورت منذ عام 1967 ظروف التوقيف بما يتناسب مع القرارات العسكرية، وطبيعة الظروف الأمنية التي تعيشها المنطقة ، وكذا ظروف أجهزة الأمن الإسرائيلية ، فعقب عام 1967 كان أغلب الموقوفين يتبعون جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة فتح والجبهة الشعبية، وفى عام 1968 لوحظ توقيف أشخاص ينتمون إلي الجبهة الوطنية المتحدة الذين كان جزء منهم يوقف علي توزيع بيانات، وصارت المنافسة بين هذه الفصائل مما زاد من ظاهرة المطاردين في العام التالي، فقد تطلب ذلك إجراءات جديدة من إسرائيل التي فتحت معسكر التوقيف في (نخل) بصحراء سيناء، وتم توقيف الآلاف من الفدائيين فيه[1]، ولقد أقدمت إسرائيل على إخفاء أعداد هؤلاء الموقوفين طوال الفترة الممتدة منذ عام 1967 وحتى 1985 ، وبرغم أن مصادر الدراسة قد اختلفت في تقدير أعداد هؤلاء الموقوفين، فإنه يلاحظ أن عام 1967 قد شهد اعتقال المئات من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويعود ذلك إلي ظروف المنظمات التي لم تكن قد نظمت صفوفها بعد، في حين شهد عام 1968 زيادة كبيرة، وذلك قد يتناسب مع حالة المد التي عاشتها هذه المنظمات ، فهناك من قدر أن إسرائيل قد أوقفت ما لا يقل عن ربع مليون شخص[2]، فيما قدرت المنظمات الدولية ذلك بـ 350 ألف أسير، وهناك بعض المؤسسات الفلسطينية التي قدرت هذا العدد بما لا يقل عن 25 % من أفراد الشعب الفلسطيني[3]، وهذا ما يعني أن ذلك يصل إلى ما لا يقل عن نصف مليون شخص، أي بواقع 25 ألف شخص سنويا، ويمكن أن يزيد العدد في الظروف الاستثنائية كسنوات بداية انتفاضتي الحجارة والأقصى.

ان أقل ما يوصف بحقوق الانسان هو أن يعرف لحظة توقيفه السبب في ذلك، وأن يطلب من الجندي الذي ينوي اعتقاله أن يفسر له لماذا يقوم باعتقاله، وأي التهم توجه إليه ، ولكن ما كان يحصل هو أن يقوم الجندي الإسرائيلي خاصة في الأعوام (1983 – 1985)– فترة زيادة التطرف في الشارع الإسرائيلي– يقوم بتوقيف المواطن الفلسطيني لأن مشية هذا الشخص أو طريقة تصرفه لم ترق للجندي[4] .

كما مارس الجنود العنف وهم يعلمون أنه ليس عليهم أي رقيب، فقد كانوا يوقفون الشخص ويقومون بتفتيشه ويأمرونه بعمل ما كإنزال أعلام أو شطب شعارات عن الجدران، ومن ثم كان يتم أخذ الشخص إلي مكان بعيد عن السكان والاعتداء بالضرب عليه، وهذا ما حصل في قرية (سالم) شمال الضفة الغربية عندما اخذوا شخصين إلي قمة الجبل وقام الجنود بتكسير عظام أيديهم أمام كاميرا سرية لأحد الصحافيين [5].

---

(1) مركز غزة للحقوق والقانون: تقرير حول: الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية منذ عام1967،غزة،2000، ص3.

(2) المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة، مصدر سابق، ص 136 .

(3) Peace Now: Statistics of Palestinian prisoners in Israeli prisons, 1987, p. 16.

(4) ليئا تسيمل: في المعتقلات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص96.

(5) (حصل ذلك في 1989/4/18) ونقلت الحادث اغلب شبكات التلفزة العالمية،انظر :صحيفة القدس 1989/4/20، ص1.

وكان الجنود كذلك يوقفون الأشخاص لتحقيق أغراض شخصية خاصة أولئك الجنود الذين كانوا يحرسون قوافل (*) المستوطنين ويتعرضون أحيانا لرشق الحجارة، فقد كان يعود الضباط لاعتقال شخص معين في المنطقة التي حصل فيها رشق الحجارة، ويضربونه ويطلبون منه إبلاغ رسالة إلي زملائه كتلك الحادثة التي وقعت في شباط 1982 عندما أوقفوا من الشارع المواطن جهاد فهمي سليم من نابلس وأخذوه لمنطقة جبلية وعذبوه وألزموه على حمل سلاح (فارغ) لإدانته فيما بعد وأن يركض خلف السيارة العسكرية وهو يحمل أسلاك شائكة لأخذ بطاقة هويته الشخصية[1]، ولم يكن الجنود يفرقون بين الرجل والمرأة في سلوك التوقيف بقدر ما كانوا يقيدون أيدي الرجال، و كان ذلك يتم مع النساء وذلك لحين وصولهن إلي مراكز التوقيف[2].

وقد دأبت السلطات العسكرية على انتهاج أساليب مختلفة في التوقيف، فقد كان الجنود بشكل دائم يقيدون يدي المعتقل إما بالحديد أو بقطعة من البلاستيك، ويعصبون عينيه أو يضعون رأسه في كيس تخرج منه رائحة كريهة لا يمكن الرؤيا من خلاله[3]، ويأتي تقييد الأيدي نوعاً من الاحتياط ضد أي تمرد قد يحاول الموقوف القيام به كالهرب أو ضرب جندي أو خطف بندقيته ، ومن الممكن أن يعمد الجنود إلى ضرب الموقوف أثناء نقله إلى المعتقل، فإن ذلك يساهم في خلق هزات نفسية لديه ، مما يجعله أقل قدرة على مواجهة مرحلة التحقيق، إن هذا العنف نجا منه من تم توقيفه عن طريق مختار البلدة أو القرية أو عن طريق استدعائه عبر رجل الشرطة، وقد ضمنت القوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان حق المواطن في إبلاغ طرف ثالث عند التوقيف ومكان وجوده وعدم الامتناع عن ذلك إلا إذا طلب الموقوف ، كما أنه يجب إطلاع الموقوف على حقوقه بمجرد وصوله إلى السجن [4]، وكذلك حق الموقوف بحاجته إلى محامٍ، ولكن ذلك بتقدير السلطات سيشكل خطراً على أمن الدولة، فقد اعتقدوا في السنوات الأولى التي أعقبت حرب 1967 أن معرفة ذوي الأسير لمكانه قد يجعل الخلايا العسكرية تهاجم ذلك المكان خصوصا إذا كان الموقوف قائداً أو مسئولا رفيعا في التنظيم، وعليه فقد أعطت الأوامر العسكرية الجديدة القضاة العسكريين الحق ولأسباب تتعلق بأمن الدولة أن يمددوا فترة عدم التبليغ عن التوقيف سواء كان ذلك لأحد الأقرباء أو المحامي الذي يسميه المتهم لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما، ويتم ذلك بطلب خطي موقع من ضابط عظيم في الشرطة[5]، وقد تجاهلت السلطات العسكرية كل هذه القوانين التي أصدرتها بنفسها، وأنه حتى لو حصل ذوو الموقوف على موافقة القائد العسكري للمدينة أو للمنطقة أو من وزير الدفاع أو حتى محكمة العدل العليا بإبراز مكان الموقوف فلن يتم ذلك إلا بموافقة الضابط المشرف على القضية، إن ذلك كله يجد تجسيداً له من خلال القضية التي رفعها ذوو الطبيب إبراهيم أبو هلال لمحكمة العدل العليا بعد خمسة وثلاثين يوما من اعتقاله من عيادته في بيت لحم، ولم تتمكن المحامية الإسرائيلية فاليتسيا

(*) أطلق عليهم الفلسطينيين "قطعان" تحقيراً لشأنهم.

(1) رجاء شحادة: قانون المحتل، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1990، ص 143.

(2) Palestinian Center Human Rights, Palestinian political, op.cit.p6

(3) محمد لطفي خليل : التجربة الإعتقالية في السجون الإسرائيلية، ط1، دار ابن رشد، عمان ، 1988، ص 8.

(4) حسين أبو حسين: حق الدفاع القضائي، مرجع سابق، أنظر لوائح حقوق الموقوف (المشتبه به)، ص26.

(5) المرجع السابق، ص28.

لانغر ولا الصليب الأحمر من رؤيته [1]، حيث إن ظروف مرحلة التوقيف هي التي توفر ظروفاً معينة لمرحلة التحقيق والاتهام.

ثالثاً: التحقيق والاتهام:

تعد مرحلة التحقيق والاتهام من أهم مراحل الاعتقال، فهي تساهم في تحديد مسار عملية الاعتقال برمتها، وهي التي تحدد مدى نجاح أجهزة الأمن الإسرائيلية في ضرب خلايا المقاومة، ولا تعد مجرد إجراء سيقود إلى الإجراءات القضائية بإدانة أعضاء المنظمات الفلسطينية، بل إن السلطات أرادت أن تكون هذه المرحلة بمثابة قناة معلومات هامة لاستكمال القضية، فتميزت هذه المرحلة بخصوصية الضباط الذين تضعهم السلطات للإشراف عليها، فهي المرحلة التي لا يتدخل فيها عادة ضباط الجيش، بل إن السلطات قامت بتسليم هذه المرحلة إلى ضباط المخابرات الإسرائيلية (الشين بيت)، وعليه فقد تم إعداد بيئة خاصة تتعامل مع الفدائيين بشكل يسهل للمحقق أداء عمله من شكل الزنازين وأجوائها، وكذلك تعرض المتهمين لأشكال متعددة من المؤثرات إلى أن يعترف، وأن هناك أسباباً لوصول المتهم لمرحلة الاعتراف الذي كان ينتزع بوسائل مختلفة.

وتبدأ مرحلة التحقيق في أغلب الأحيان من مكان اعتقال المتهم وعليه فقد كان ضباط الجيش خلال السنوات الأولى بعد عام 1967 هم الذين يقومون بالتحقيق خاصة في حالات إلقاء القبض على الفدائيين بعد مطاردتهم أثناء عمليه مهاجمة الدوريات العسكرية[2]، لكن بعد ذلك أصبح ضباط وجنود الجيش لا يعرفون من هذا المتهم الذي توجهوا لإلقاء القبض عليه أو أسباب ذلك، وفي أعوام الثمانينات والتسعينيات أصبح ضباط المخابرات هم الذين يتوجهون لتنفيذ الاعتقال.

كان اختيار السلطات للمكان الذي سيتم فيه التحقيق أهمية أكبر من قضية من سيقوم بالتحقيق، فهذا المكان هو الذي سيساهم في تشكيل الوضع النفسي للمتهمين، وفي البداية استخدمت مقرات الجيشين الأردني والمصري السابقة التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي في الحرب أماكن للتحقيق، لكنها لم تكن ناجعة وعليه فقد تم إدخال الكثير من الترميمات كبناء الزنازين التي اختيرت في المباني القديمة وصممت بمساحة متر وعرض نصف متر ومرور خطوط المجاري من أسفل أرضيتها[3]، وقد طورت أجهزة الأمن هذه الزنازين مع بداية الثمانينات ليصبح المتهم في ظروف صعبة، ويزيد عددهم قدر الإمكان في زنازين مشتركة يكون في وضع لا يسمح بالجلوس أو النوم ولا حتى بالتناوب لعدة أيام، ودون تهوية أو تنظيف للفضلات مع رش الموقوفين أثناء التحقيق بمبيدات حشرية ذات رائحة كريهة.[4]

(1) صحيفة الشعب ، 1975/5/8، ص 2.

(2) قاسم أبو ناجي، مقابلة، مصدر سابق.

(3) سمير نايفه: الممارسات النازية، مرجع سابق، ص 23.

(4) إبراهيم أبو النجا: الحركة الفلسطينية الأسيرة، مرجع سابق ، ص 37.

لقد اتسمت الزنازين وأماكن التحقيق بالأوضاع السيئة للغاية، حيث إنه لم يسمح بعد للصليب الأحمر ولا لأي مؤسسة دولية بالوصول إلى هذه الأماكن، فقد تعمد رجال الأمن الاسرائيليين سكب المياه في هذه الأماكن بهدف حرمان السجين من الجلوس أو التمدد على أرضيتها، وكذلك وضع أبواب حديدية مصفحة للزنازين، وفي أغلب الأحيان كانت تفتح على باب ثان وربما ثالث قبل الخروج نهائيا[1]، ومن الممكن أن يمكث المتهم في هذا المكان أسابيع بل أشهراً عديدة.

استخدمت إسرائيل الكثير من الوسائل في عملية التحقيق وكلها بالطبع هدفت إلى انتزاع الاعتراف من الفدائيين عن عمليات عسكرية أو أفراد آخرين أو أماكن أسلحة، وكان في هذه الوسائل ما هو مسموح وفيها ما هو غير مسموح به ومنها:

1- الاستخفاف بالسجين والعزل عن العالم وعن الآخرين.
2- الضرب بشدة على أصابع اليدين والقدمين والشفاه والأذن والأعضاء التناسلية.
3- إحضار الأخت والأم (حيث كانوا يحاولون الاعتداء على الشرف لما لهذا الأمر من أهمية لدى المجتمع العربي).[2]
4- تعريض العيون والأذان لمؤثرات (كأن يتم تسليط الضوء بقوة شديدة تجاه عيون الأسير، وكذلك فتح أصوات عالية من أغاني عبرية وأصوات صاخبة).
5- منع النوم (بسكب مياه على أرضية الزنازين أو الجلوس على الكرسي لعدة أيام).
6- التنويم المغناطيسي.[3]

على أن هناك أساليب أخرى لا بد من الحديث عن بعضها ومنها:

*** استعمال جهاز كشف الكذب:**

استعمل ضباط الأمن الإسرائيليون هذا الأسلوب في مسعىً منهم لانتزاع اعتراف الكثير من الفدائيين ممن لم يعترفوا بفعل الأساليب السابقة ، فلجأت إلى استخدام هذه الوسيلة، وقد بدأت في استخدامه في نهاية السبعينات، وجهاز كشف الكذب هذا أو (البوليغراف) يعمل وفق بديهية معروفه مفادها أن الشخص الذي يكذب فإنه يقوم جسمه بردة فعل غير إرادية يمكن تسجيلها ويقوم الجهاز بتسجيل رطوبة المتهم وسرعة دقات قلبه وتنفسه[4]، ومع بداية الثمانينات استعملت إسرائيل أنواعاً متقدمة من هذه الأجهزة في التحقيق، لأن الأسرى أصبحوا يتعاملون مع الجهاز الأول بطريقة ناجحة، حيث بدأ الوعي يزداد لدى الأسرى الفلسطينيين خلال هذه

(1) عبد الستار قاسم: التجربة الإعتقالية، مرجع سابق، ص24.
(2) مقابلة مع وداد الأسود حيث استخدموا معها مثل هذا الأسلوب، مصدر سابق.
(3) للمزيد عن الوسائل المستخدمة في التحقيق أنظر:
_ وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن أساليب التحقيق الإسرائيلية، ص 7.
- سمير نايفة: الممارسات النازية، مرجع سابق، ص 22 - 24.
(4) ليئا تسيمل: في المعتقلات الإسرائيلية، مرجع سابق ، ص6.

الفترة، وبدأ النشاط الثقافي داخل المعتقلات يتضمن وصفاً لهذه الأجهزة وكيفية التعامل معها، وعليه فكانت الأجهزة الجديدة أكثر دقة إذ إنها تقيس مدى مقاومة الجلد للتيار الكهربائي، فحين يفرز جسم الإنسان مادة العرق تزيد أو تنقص مقاومة الجلد للتيار الكهربائي تبعاً لهذه الإفرازات، وكلما ازدادت فإنها تحجب التماس الكهربائي مع الجسم فتقل المقاومة، وكذا تقيس الارتفاع والانخفاض السريع في ضغط الدم، إضافة إلى سرعة دقات القلب والتفاعلات الكيميائية والتيارات الكهربائية في الدماغ[1].

زاد الوعي الفلسطيني بأساليب التحقيق عاماً بعد عام، وانعكس ذلك من خلال الكتابات التي كان يكتبها ويسجلها الأسرى، وبدءوا يدركون أن نتائج التحقيق عبر هذا الجهاز غير مقبولة كأدلة في المحكمة، وابتكروا وسائل تبطل مفعول هذا الجهاز وذلك بالشد على عضلات القدمين أو الأكتاف مع أي إجابة ممكن إبعاد المحقق عن محور القضية أو التفكير بأمور مؤلمة ومحزنة تسبب انفعالات ملحوظة في غير وقت الأسئلة مما يجعل الجهاز لا يفرق بين ردات الفعل[2].

أمام كل هذه الوسائل والدوافع فإن المتهم حين يعترف، فإنه يكتب اعترافه لدى رجال المخابرات، ومن ثم يرسل إلى مكتب الشرطة حيث يكتب محضر رسمي بالاعتراف ليقدم للمحكمة، ويستلم المدعي العام العسكري القضية، ويعمل على تحديد موعد المحاكمة، كان لهذه المرحلة أهمية في السنوات الأولى للاحتلال حيث كان يجبر على أن يكتب شهادته باعترافه باللغة العبرية، وهو لا يعرف أن من حقه أن يكتب بلغته الأم، مع العلم أن في تلك السنوات كان قليلاً ما تجد أحداً يتكلم أو يقرأ اللغة العبرية [3].

رابعا: المحاكم الإسرائيلية:

بعد صدور الأمر العسكري 378 الذي بموجبه تم تشكيل المحاكم العسكرية وأيضا صلاحيتها بدأت تنظر في القضايا التي انتهى التحقيق فيها، ومن المعروف أن الإجراءات القضائية يمكن إطالتها إلى وقت طويل بمبررات قانونية من الدفاع، لكن ذلك سيعيق إنجاز آلاف الملفات الجاهزة من المحققين وتفاديا لهذه المشكلة أصبحت تجري (المحاكمات السريعة) فقد جرت عامي 1982 – 1983 ، وكذلك في بداية انتفاضة الحجارة وفي السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى محاكمة مئات من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والحادية والعشرين[4]، وتختلف هذه المحاكمات العادية في السرعة التي تتم فيها الإجراءات القانونية، فكانت تجري عادة في أعقاب التظاهرات الجماهيرية بإحضار المقبوض عليهم أمام محكمة تعمل مؤقتاً، وأحياناً ليلاً قبل أن تتسنى لها فرصة الاتصال بشهود الدفاع والمحامين.

---

(1) وليد الفاهوم: تقرير عن حالة المتعقلين الموقوفين في السجون الإسرائيلية، مقدم إلى جميعه أنصار السجين 1981/3/19.

(2) إبراهيم أبو النجا: الحركة الفلسطينية الأسيرة، مرجع سابق، ص 42.

(3) حسين أبو حسين: حق الدفاع القضائي، مرجع سابق، ص 43.

(4) رجاء شحادة: قانون المحتل،مرجع سابق ،ص145.

فقد عقدوا المحاكم العسكرية في الأمكنة والأوقات التي يعينها القاضي، ويمكن للأخير أو لكاتب المحكمة أن يسجل محاضرها، رغم أن القانون الدولي يشير إلى ضرورة توفر كافة الضمانات القانونية العلنية التي تتلاءم والمجتمعات المتحضرة[1].

لقد خالفت إسرائيل في تشكيل وانعقاد محاكمها العسكرية مواقفها والتزامها بأن تكون القاعدة هي إجراء المحاكمات شفويا وعلنيا، وأن تعلن مسبقا عن المعلومات الخاصة بوقت إجراء المحكمة ومكانها ويجوز منع الجمهور وأجهزة الإعلام من حضور جانب من المحاكمة أو حضورها كلياً [2]، لكن ذلك يجب أن يكون استثناءً وليس القاعدة، لكن إسرائيل كانت تقوم بعكس ذلك فكثيراً ما كانت تجري محاكمة العشرات دون إعلام حتى لذوي أمرهم، وتستغرق المحاكمة عشرة دقائق وأحيانا يقولون للمتهمين أن الأحكام ستكون خفيفة إذا اعترفوا بما يتهمون به[3].

يتضح من ذلك أن ارتفاع سنوات المحاكمات تستجيب للظروف الأمنية من حين إلى أخر، فمع ارتفاع درجة التطرف وارتفاع شأن المستوطنين في الضفة الغربية أصبحت أحكام المحاكم العسكرية اشد صرامة، فهي تعزز العقوبة بغرامة مالية وزادت من نسبة الغرامة إلى درجة مخالفة حتى الأوامر العسكرية الصادرة بهذا الشأن.

كانت نشأة المحاكم العسكرية في المناطق العربية المحتلة غير مكتملة التحضيرات فيما يخص الفلسطينيين، فقد كانت تفتقر حتى للمترجمين الجيدين إذا افترضنا أن هذه محكمة، وأن هناك أهمية بالغة لطبيعة الألفاظ والمفردات التي تترجم وهناك عدة حوادث حصلت فيها ترجمة خطأ كادت أن تؤدي إلى اختلافات كبيرة في الحكم .

لقد رفض الأسرى الفلسطينيون في كثير من الأحيان حالة القصور في سلوك القضاة الإسرائيليين وكانوا يتجرؤون على إبداء أرائهم السياسية خاصة إن كانوا يتوقعون أحكاماً عالية أو كونهم مسئولين في التنظيمات أو مسئولين نقابيين.

إن إبداء الفلسطينيين لرأيهم في المحاكم العسكرية الإسرائيلية كان يولد ردة فعل عند القضاة ، فكثيراً ما كانت جلسات المحكمة تتحول إلى نقاش سياسي وتاريخي بين القاضي والمتهم[4]، وقد وصل الأمر إلى أن اعترض الجنود على سير المحاكمة ، وفي إحدى المرات قاموا بالاعتداء بالضرب على المتهمين[5]، وقد كان الفلسطينيون ينتقلون إلى السجن بعد المحاكمة لكن بعد عدة مراحل من الاعتقال وخوض جزء كبير منهم بمرحلة التعذيب.

---

(1) جونا ثان كتاب ورجاء شحادة: الضفة الغربية وحكم القانون ، ط2، دار الكلمة ، بيروت، 1983، ص .23

(2)Amnesty: Annual Report, 1/5/1998.P. 74.

(3) جوناثان كتاب ورجاء شحادة: الضفة الغربية وحكم القانون، مرجع سابق، ص23.

(4) لقطات من محاكمة أسيرين في محاكم الاحتلال الصهيوني، فلسطين المحتلة، ع 15، 14 /8 /1972،ص26.

(5) العائد من الأسر الصهيوني، فلسطين المحتلة، ع 195، 2/ 7/1979، ص29.

التعذيب في السجون الإسرائيلية

وقعت إسرائيل على العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تمنع التعذيب، الذي عرفته اتفاقية مناهضة التعذيب بأنه " أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً سواءً بقصد الحصول على المعلومات أو اعتراف أو معاقبة على عمل قام به ".[1]

وقد وقعت إسرائيل على أربع اتفاقيات أو عهود دولية لمناهضة التعذيب وهي:-

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 5).

2- اتفاقية مناهضة التعذيب (المادة 4).

3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 7).

4- اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 32)[2].

ويتضح من هذه الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل بأنه لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت سواء كانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديد بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب ، بل إن بعض هذه الاتفاقيات كاتفاقية مناهضة التعذيب تلزم الموقعين عليها بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو الأمر باقترافها وبتقديمهم إلى محاكمة أياً كانت جنسيتهم.

في حين يرفض القانون الإسرائيلي اعتبار التعذيب جريمة وكذلك لا يذكر أن التعذيب أو استعمال القوة جريمة إنما هي إساءة إلى الشرطة والقوانين العسكرية[3]، وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تقرير لجنة (لانداو) لدى النظر في الحظر الإسرائيلي على التعذيب[4]،حيث عنيت هذه اللجنة بالبحث في أساليب التحقيق التي يستخدمها رجال جهاز الأمن العام على ضوء حادثتين من ممارسات الجهاز التي تم الإعلان عنهما بشكل واسع وهما:

1- استخدام القوة للحصول على اعتراف من شاب عربي يعمل في الجيش الإسرائيلي.

2- تعذيب الفلسطينيين اللذين قاما باختطاف باص رقم 300 ضرباً حتى الموت.

أجازت لجنة التحقيق لضابط الشرطة استخدام الضغط النفسي غير العنيف من خلال التحقيق الشامل والشديد باستخدام الحيل وما فيها من أعمال الخداع، وكذلك استخدام وسائل معتدلة من الضغط الجسدي في مثل هذه الأنواع من التحقيق[5]، تعامل الإسرائيليون مع المجتمع الدولي على أنهم المضطهدون في تاريخهم

---

(1) Human Rights Watch/ Middle East: torture and ill- treatmen,p22.

(2) Iblid. p22.

(3) سعيد علاء الدين، التعذيب في السجون الإسرائيلية، مرجع سابق، ص18.

(4) لجة لانداو landaw: لجنة التحقيق في أساليب التحقيق التي ينتهجها جهاز الأمن العام ويشار إليها بهذا الاختصار نسبة إلى رئيسها قاضي محكمة العدل العليا السابق موشي لنداو.

(5) جيفرى ديلمان وموسالبكري،استخدام إسرائيل للتعذيب بالصدمة الكهربائية،ط1،مركزالمعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان،القدس،1991،ص25.

الحديث، ومن يجرؤ على التصديق على أن يهودياً يمكن أن يعذب غيره بحرق أخمص قدميه بالسجائر المشتعلة، أو بتعليقه من قدميه، أو بضرب عينيه، وهل يعقل أن يكون المئات من الذين اعتقلوا في السنوات الأولى بعد حرب 1967 أخطئوا عندما اتهموا إسرائيل بالتعذيب؟؟

أجرت إسرائيل تعذيب أسرى دون أن يكون مطلوباً منهم أي اعتراف ، فأحياناً يجرى التعذيب لكي يعترف الأسير بأشياء خيالية مثل الطالب الذي عذب عام 1984 لكي يعترف بأن له دوراً في اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات عام 1981 وكذلك الرئيس اللبناني بشير الجميل عام 1982 [1]، ونستطيع القول أن المحققين الإسرائيليين يهدفون من ممارستهم لتعذيب الأسرى الفلسطينيين إلى ما يلي:

1- الحصول على معلومات استخبارية عن الأوضاع السياسية والعسكرية للمنظمات.

2- الحصول على معلومات استخبارية وقائية لنشاطات رجال المنظمات.

3- إضعاف قدرة السجين على المقاومة أمام هيبة جهاز الأمن العام.

4- تحويل السجين إلى مواطن مصاب فسيولوجياً أو إصابته بعاهة لا يستطيع ممارسة نشاطه في المنظمات بعد خروجه من السجن.

"ومثال ذلك كان التحقيق بشراسة مع المناضل أحمد نصر واتهامه بعضوية في التنظيم النازي".

أثارت قضية تعذيب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية اهتمام المجتمع الدولي وقد رفضت إسرائيل نشر ذلك التحقيق الذي أجراه إدوارد هونتشكين وفريقه عام 1969، الذين تحدثوا عن التعذيب الذي رأوه في هذه السجون بل إنهم اعتبروه أقسى من ذلك الذي مارسته فرنسا في الجزائر أو الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة في فيتنام في فترة نشر نتائج التحقيق[2]، واستمر التعذيب في السجون الإسرائيلية رغم كل الانتقادات الدولية، وفى عام 1977 جاء إلى الأرض المحتلة فريق الصاندي تايمز، ومكث خمسة أشهر، زار خلالها عدداً من السجون، والتقى بالأسرى الفلسطينيين، وبمسئولي مصلحة السجون، ونشر تقريره على صفحتها الأولى، وأقرت بأن إسرائيل تعذب السجناء العرب، وأن ذلك يتم بشكل منظم وسياسة متعمدة، وأن المحققين يمارسون الضرب المتواصل بوضع الأقنعة على الأوجه، وتعليقهم من معاصمهم مدة طويلة ويمارسون الاعتداء الجنسي والضرب على الأعضاء التناسلية ويستعملون التيار الكهربائي لصعق الأسرى ويطلقون الكلاب للاعتداء عليهم.[3]

أثار هذا التقرير حفيظة إسرائيل التي أعربت عن قلقها من تدخل جهات حكومية أو غير حكومية في حالة الصراع مع المنظمات الفلسطينية، بل إن إسرائيل تقدمت باحتجاج رسمي عبر سفيرها في لندن إلى الحكومة

(1) المنظمة العربية لحقوق الإنسان: تقرير المنظمة عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سابق، ص85.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1970، ص 380.

(3) Sunday times, 19-6-1977- p1.

البريطانية على تقرير الصحيفة[1]، وقد عاقبت إسرائيل المسئولين عن تزويد الصحيفة بالمعلومات ، وقد وجد ذلك تعبيراً له من خلال منع محاميتين إسرائيليتين من المرافعة في محكمة العدل العليا ، ووصفتهما المحكمة بأنهما تطبقان سياسية منظمة التحرير الفلسطينية وتعملان على تصفية إسرائيل عن طريق شبكة دولية [2].

كما عاقبت السلطات مرة أخرى المحامية فاليتسيا لانغر عندما وجهت لها أمراً مكتوباً بعدم التحدث عن سجن غزة المركزي عام 1968 حيث رأت خطورة وسوء التعذيب الذي يمارسه المحققون ، في ذلك السجن[3]، وقد كان المجتمع الدولي على علم بكل ما يجري من تعذيب في السجون الإسرائيلية لكن لم يتدخل في ذلك، فعلى سبيل المثال تم تقديم شكوى من طالبات المدرسة الثانوية في مخيم الجلزون إلى السكرتير العام للأمم المتحدة حول قيام ضباط سجن المسكوبية بتعذيب مجموعة من طالبات هذه المدرسة، ولم تتحرك الأمم المتحدة رغم أن الشكوى تتضمن الإشارة إلى رسائل وجهها محاميهن إلى وزير الدفاع والمستشار القانوني للحكومة في إسرائيل[4].

وقد أشارت منظمة العفو الدولية (أمنستي) إلى التعذيب الذي تمارسه إسرائيل ضد الأسرى الفلسطينيين في سجونها، بل إن النساء والفتيات اللاتي تعتقلهن إسرائيل أكدن تعرضهن للتعذيب من سلطات السجون وأن العقاب يتضمن الاعتقال في سجن انفرادي لفترات طويلة وأن العذاب والحرمان من النوم والعلاج يمارس ضدهن[5].

كان الصليب الأحمر الدولي حتى عام 2000 قد تقدم بمئات الشكاوى للحكومة الإسرائيلية عن سوء المعاملة والتعذيب التي يتلقاها الأسرى الفلسطينيون في السجون، وبناءً عليه قامت إسرائيل بمنع مندوبي الصليب الأحمر من مشاهدة السجناء وهم قيد التحقيق[6]

*** بدايات التعذيب:**

نشأ التعذيب في السجون الإسرائيلية مع بدايات الاحتلال، ومورس على نطاق واسع بحق الأسرى الفلسطينيين، وشكل نهجاً أساسيا وجزءاً لا يتجزأ من معاملة الأسرى، وكان المحقق الإسرائيلي في جهاز الأمن العام يتعامل مع الأمر وكأنه مشروع من صيغة لجنة (لانداو) التي أقرت التعذيب، لكن بمواصفات وبشكل معين.

كانت نشوة الانتصار الذي حققته إسرائيل يمنع أي هجوم أو انتقاد لما تمارسه إسرائيل من جرائم وفظائع، بل ربما لم يكن سوى الصليب الأحمر من اهتم بهذا الأمر، و لكن بعد بداية محاكمة الأسرى الفلسطينيين بدأ يظهر على بعضهم وهم قادمون إلى المحاكمة بعض أثار التعذيب التي مورست بحقهم، وكان ذلك بعد أشهر

(1) الصانداي تايمز تكشف النقاب عن التعذيب، فلسطين المحتلة، ع92، 1977/6/28 ، ص28.

(2) المرجع السابق، ص29، و المقصود هنا السيدتان فاليتسيا لانغر و ليئا تسيمل.

(3) حسن غباش: فلسطين حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني، ط1.، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987،ص 111.

(4) صحيفة الشعب ، 1979/12/19 ، ص1.

(5) منظمة العفو الدولية، التقريرالسنوي لعام 1985، ط1، جنيف، 1986، ص96.

(6) سعيد علاء الدين: التعذيب، مرجع سابق، ص 58.

من انتهاء الحرب، فقد ظهر الأسير محمد ناجى البحيصى في المحكمة وأوضح للقضاة أنه تعرض للضرب والقائه على الجدار ، و فيما بعد تم إثبات أنه أصبح مجنوناً لأنه ضرب نفسه في الحائط[1]، وكانت هذه الحادثة من العشرات الحوادث ممن يتعرضون لهذا التعذيب، وعلى سبيل المثال فإن تعذيب الأسرى في سجن غزة كان بشكل جماعي حيث:[2]

- يقوم الحراس بضرب الأسرى باستمرار.
- ضرب كل من يرفع صوته في الزنازين.
- وضع السجين في غرفة مظلمة 2 متر × 1.5 متر وأرضيتها مبللة بالماء.
- منع الأسرى من النوم.
- صب المياه الباردة على السجين ليلاً.

بدأ التعذيب باعتبار أن أعداد الأسرى كانت تتزايد وأن أطقم التحقيق في جهاز الأمن العام لم تكن كبيرة مقارنة مع مراكز الاستجواب التي تمتد بالعشرات التي مورس فيها التعذيب ضد الأسرى الفلسطينيين وأهمها:

- مركز خان يونس.
- سجن غزة المركزي.
- العمارة في الخليل.
- المقاطعة في رام الله.
- سجن المسكوبية في القدس.
- المقاطعة في طولكرم.
- المقاطعة في نابلس.

كان المحققون في السنوات الأولى للاحتلال يعلقون السجين من يديه و يشدون على أعضاء جسمه، ويطلقون عليه الكلاب وهو معصوب العينين، و وضع التيار الكهربائي على الأعضاء التناسلية، وقد رفع الصليب الأحمر شكوى بهذا الشأن إلى الحكومة الإسرائيلية[3]، و ثبت لدى بعض لجان التحقيق بعض الوسائل التي انتهجها المحققون في بدايات الاحتلال، حيث تطرق تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في معاملة السجناء

(1) حسين غباش: فلسطين حقوق الإنسان، مرجع سابق ، ص110.

(2) إسرائيل شاحاك: عنصرية دولة إسرائيل،(ب.ط)، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت،1984،ص50.

(3) روجيه ديلورم:إني أتهم، ترجمة نخلة كلاس، ط1، دارالجرمق، بيروت، 1980، ص 152.

المسجونين عام 1970 إلى نفس الأساليب وفى سجون أخرى[1]، كسجن عسقلان الذي كان المحققون يمارسون عض لحم الأسرى لدرجة أن أحد الأسرى حاول الانتحار من شدة الضرب[2].

أشكال التعذيب.

يتحدد شكل التعذيب المستخدم ضد الأسرى الفلسطينيين بناءً على ظروف وعوامل أهمها:

- مدى خطورة الأسير.
- شخصية ضابط الأمن الإسرائيلي وانتماؤه السياسي .
- جنس الأسير.
- مكان الاعتقال.
- مدة التوقيف وموعد المحاكمة.

ويأتي تحديد نوع وشكل التعذيب من الضابط المشرف على القضية ، وبما يراعي العوامل السابقة، وقد أشارت مصادر الدراسة إلى عشرات أشكال التعذيب ويمكن إجمال هذه الأشكال التي كانت تستخدم في غالبية مراكز التحقيق الإسرائيلية وهي:[3]

- الضرب على كل المواضع كالأذن والأعضاء التناسلية .
- الحرق بالسجائر .
- تعصيب الأعين وربط اليدين والجلوس على الركبتين وطأطأة الرأس ومن ثم إطلاق الكلاب لنهش ملابس المعتقل .
- الصدمات الكهربائية .
- إهانة كرامة الإنسان كأن تأتي المخابرات الإسرائيلية فتنهال على المعتقل بالسب والشتم.
- الشبْح وتعليق المعتقل من رجليه .
- إجلاس المعتقل على الكرسي الخشبي لعدة أيام .
- استخدام الماء البارد والساخن واستخدام المكيفات والمراوح .
- الحرمان من النوم .

---

(1) المرجع السابق، ص153.

(2) مقابلة مع عبد العزيز شاهين، مصدر سابق، حيث انه تعرض لهذا التعذيب عام 1968.

(3) _ روجيه ديلورم: إني أتهم، مرجع سابق ، ص153 .

- سعيد علاء الدين : التعذيب في السجون الإسرائيلية , مرجع سابق، ص 21 .
- محمد القيسي: الهواء المقنع،ط1، دار اللوتس, تونس، 1986، ص 74 .
- وزارة شؤون الأسرى والمحررين: تقرير عن أشكال التعذيب في السجون الإسرائيلية، 1999، ص 6-11 .
- Human Rights Watch/ Middle East: torture and ill- treatment .P.27-34.
- Human Rights: prisoners in solitary confinement suffering in Israeli prisons,-1992- P. 25.
- Gaza Community Mental Health Program: Prison Experiences and Coping Styles Among Palestinian and Men. Gaza, 1998, p. 36

- الإطعام عنوة (عند الإضراب عن الطعام)
- محاولة الخنق سواء بالحبال أو الماء .
- ربط الأسرى مجموعات وسحبهم كما يحصل في سجون غزة و رام الله ، حيث يتم إخراج الأسرى من الزنازين على شكل (باص) كما يسميه الأسرى ويوضعون في صالة تسمي المسلخ .
- قلع الأظافر كما حصل مع المطران كوبتشي .

برغم مجموع العدد الكبير من الأسرى الذين تعرضوا للتعذيب إلا أنه هناك حالات مميزة تعرضت لتعذيب مميز وقاسٍ ومنها على سبيل المثال:

1- وداد الأسود/ زوجة قائد قوات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة الشهيد محمد الأسود، وقد تعرضت لأشكال عدة من التعذيب حيث تم عصب عينيها ووضع الكيس فوق ذلك ،ورشها بالماء الساخن حتى يغمى عليها وإيقاظها بالضرب بعصا غليظة ، كما تعرضت لكي السجائر وتم اتهامها بأنها مجنونة [1].

2- كوتو كوزوموتي (الياباني) الذي اعتقل أثناء عملية فدائية في مطار اللد عام 1972، وقد تعرض لأنواع شتى من الضرب المبرح و بصعق الكهرباء، وتم اعتقاله في زنزانة انفرادية لمدة سبعة أعوام أفقدته عقله، وقد تم تحريره ضمن صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل ومنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[2].

3- المطران كبوتشي وهو أحد مطارنة القدس الذي اعتقل و تعرض للتعذيب بنتف جزء من لحيته وقلع أظفاره، وكذلك إهانته بالاعتداء اللفظي على دينه وكونه رجل دين له مكانته، وعبر جمعيات حقوق الإنسان تقدم بأكثر من شكوى ضد ضباط المخابرات الإسرائيلية الذين قاموا بتعذيبه وكذا تم إعلام السكرتير العام للأمم المتحدة [3] .

4- سامي أبو دياب من سكان القدس قدم إفادة مشفوعة بالقسم لمجلة الشئون الفلسطينية ، أكد فيها أنه ضرب بالعصا وتم ربطه بالأسلاك الحديدية وتعليقه من رجليه مقلوبا وتم إدخال طلقة في فتحة شرجه وضرب بمسطرة فيها مسامير على عينية، وتم إثبات أثار من ذلك أمام المحكمة[4].

وقد مارست إسرائيل التعذيب بحق الأسرى الفلسطينيين بغض النظر عن جنس المعتقل سواء أكان ذكراً أو أنثى، طفلاً أم شيخاً، ولكن ذلك يساهم في تحديد شكل التعذيب، فعندما يتم تعذيب الفتيان يتم التركيز على

---

(1) مقابلة مع وداد الأسود، إفادة مشفوعة بالقسم للباحث.

(2) صحيفة القدس 21 /5/ 1985،ص1، صحيفة الشعب 1985/5/21،ص1.

(3) موشيه ماعوز، القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية تحت السلطة الأردنية والإسرائيلية 1948- 1984، ط1، دار يشوف، تل أبيب، 1986،ص 136،(بالعبرية).

(4) التعذيب في السجون الإسرائيلية، شئون فلسطينية، ع3،1971/1، ص133.

موضوع الشرف لما له من أهمية في الحياة الاجتماعية العربية، وكذلك يتم تمزيق شعر الفتاة ويتم إدخال السيدة على أسير أخر يكون قد أرغم على التعرية [1]، ويمكن إجمال بعض طرق التعذيب الجسماني التي اتبعتها سلطات الاحتلال بحق الفتيات الفلسطينيات بعد العام 1967[2]:

- توضع الفتاة تحت الدش البارد عدة مرات في اليوم وفتح المراوح والمكيفات.
- حمل كرسي من الخشب فوق رأسها ووقوفها أمام الحائط.
- سحب الفتاة من شعرها وهى مقيدة الأيدي.
- تسليط طرف كهرباء بالقرب من جسمها.
- تسليط الإضاءة الشديدة وفتح أصوات صاخبة بجانب إذنها.

كما مارست السلطات العسكرية الإسرائيلية التعذيب بحق الأسرى الأطفال، فقد كانت تلزمهم بالتعري والتقاط صور لهم في هذا الوضع، وقد حصل ذلك في قسم 7 في سجن الشارون و كان ذلك بغرض إلزامهم على كسر الإضراب الذي خاضوه عام 1984[3].

- **الوفيات والإصابات الناتجة عن التعذيب:**

نتج عن تعذيب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وقوع أعداد من الشهداء وكذلك الإصابات والعاهات، وتشير تقارير وإحصائيات وزارة شئون الأسرى والمحررين الفلسطينية أن تسعة وثلاثين سجيناً توفوا منذ العام 1967-1985 جراء التعذيب بعد وقوعهم بين يدي سلطات الاحتلال[4].

*** ومن أشهر حوادث التعذيب حتى الموت:**

- وفاة السجين يوسف أبو سبيتان من دير البلح عام 1967 بسجن غزة .
- وفاة السجين يوسف إبراهيم الجبالي من نابلس في يناير 1968 جراء الضرب في سجن نابلس.
- وفاة السجين عبد القادر أبوالفحم من الخليل في تموز 1970 في سجن الرملة جراء محاولة إدارة السجن إدخال أنبوب في فمه لفك إضرابه عن الطعام.
- وفاة السجين عبد الصمد حريزات من بيت لحم في نيسان 1985 في سجن جنيد وهو أول شهيد جراء الهز العنيف.
- وفاة السجين عواد محمد حمدان من نابلس في نوفمبر 1985 جراء التعذيب الجسدي.
- مقتل الفلسطينيين من عائلة أبو جامع وعائلة قبلان على أيدي رجال الأمن الإسرائيليين ضربا بالهراوات حتى الموت، وقد أستطاع صحفي إسرائيلي تصويرهم وهم لا يزالون أحياء، في حين كان الناطق بلسان الجيش قد

---

(1) مسلسل التعذيب: فلسطين المحتلة، ع141، 1978/6/12، ص20.

(2) Association of supporting Palestinian female prisoners , Annual Report,1986,p7.

(3) وزارة شئون الأسرى والمحررين، نشرة في ذكرى اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب،2005/6/26،ص2.

(4) وزارة شئون الأسرى والمحررين، التعذيب، الدائرة الإعلامية، 2001، ص 9.

أعلن مقتلهما أثناء اقتحام قوات الأمن للأتوبيس الذي كانوا قد اختطفوه، وقد تم عمل لجنة تحقيق وبناء عليها ثبت مقتلهما وهم أحياء ضرباً، وقدم رئيس جهاز الأمن العام استقالته[1] .

ترك التعذيب في السجون الإسرائيلية مئات حالات التعذيب، ولا يمكن تقدير عدد الذين تعرضوا للتعذيب وصاروا مرضى أو ذوي عاهات، حيث لم تتفق مصادر الدراسة حول عدد معين،أما أهم الأمراض التي تعرض لها الأسرى خلال فترة الدراسة فهي: (التهاب المعدة وقرحة الإثنى عشر، أمراض جلدية كالجرب و اليشمانى، وأمراض العيون، وأمراض الجراحة العامة، والأمراض الباطنية ، والأمراض النفسية والعصبية ، وأمراض متفرقة، وأمراض الكلى كالالتهاب وحصى، وأمراض الأذن، وأمراض الغضروف والمفاصل).

مارست إسرائيل عدة أنواع من الاعتقال السياسي للفلسطينيين وقد استعملت قوانين وتشريعات الانتداب، والتي كانت الحركات والمنظمات الصهيونية ترفضها وتشهر بها باعتبار أنها مورست ضد أعضائها ، بل أن إسرائيل قد قامت بتعديل هذه القوانين لتصبح أكثر شدة وقسوة تجاه الفلسطينيين، فقد تبين أنها اعتقلت المئات من رجال المقاومة الفلسطينية (إداريا) ولعدة سنوات من غير محاكمة،وقد ثبت لدى العديد من الجهات والمؤسسات والشخصيات المختلفة في العالم تعرض الأسرى للتعذيب وبوسائل مختلفة، وقد خرج الكثير منهم من هذه السجون وهم يعانون من أمراض عديدة كانت السجون وظروف المعيشة فيها هي السبب.

(1) للمزيد من التفاصيل عن هذه القضية التي تسمى بعملية الباص 300 أنظر: إسحاق شامير، مذكرات، ط1، دار الجليل، عمان، 1994،ص177، وكان أبراهام شالوم رئيساً لجهاز الأمن العام.

الفصل الثاني

(المعتقلات والسجون الإسرائيلية)

عقب حرب 1967 وقع الآلاف من الفلسطينيين في أسر القوات الإسرائيلية لأسباب تتعلق بمقاومة الاحتلال، وكذلك كانت هذه القوات تطارد العشرات الذين لم يسلموا أنفسهم، فقامت باعتقال ذويهم، وبرزت تساؤلات أين سيتم حجز هذه الأعداد الهائلة؟ وكيف سيتم إيجاد الوسائل القضائية لاحتجازهم؟ فأقامت إسرائيل العديد من معسكرات الاحتجاز "الأمن" في سيناء، وكانت عبارة عن خيام محاطة بالأسلاك الشائكة يشرف عليها ضباط الجيش.

وقد تعرضت إسرائيل تبعاً لذلك لمزيد من الضغوط الدولية لإغلاق هذه المعسكرات التي لم يكن الضباط المشرفون عليها على دراية كاملة في التعامل مع أسرى الحرب، أو حتى الأسرى السياسيين بشكل عام[1].

فقد نقلت الأسرى إلى السجون الإسرائيلية داخل إسرائيل التي تشرف عليها مصلحة السجون التابعة للشرطة، وقد كان هناك ستة سجون يوجد بها السجناء الجنائيون اليهود، ولكنها استوعبت أعداداً ممن يتم محاكمتهم من قبل المحاكم العسكرية في المناطق العربية المحتلة، ومع مضي السنوات الأولى من الاحتلال كان عدد الأسرى الفلسطينيين يزيد بشكل كبير، وكان فرق شاسع بين أولئك الذين يفرج عنهم ومن يتم محاكمتهم، فقامت إسرائيل بإصدار الأوامر العسكرية التي بموجبها تم إنشاء عدة سجون، تم تسليمها لمصلحة السجون الإسرائيلية[2].

وقد أقيمت هذه السجون في المدن التي بها تجمعات سكنية فلسطينية كغزة والخليل ورام الله وطولكرم ونابلس، داخل مواقع الجيش،أو ما يسمى بالسرايا أو العمارة أو المقاطعة، وكانت هذه المباني في الأصل منشآت عسكرية أقيمت منذ الانتداب البريطاني والإدارة الأردنية والمصرية، وكانت تحتوي على غرف جاهزة للاعتقال، وعقب نهاية السبعينات بدأت الحاجة إلى إنشاء سجون جديدة لحل عدة مشاكل نتجت في السجون القديمة، فقامت إسرائيل بإنشاء عدة سجون لعوامل عدة أهمها:-

1- الازدحام في السجون و ما يترتب عليه من إشكاليات أمنية.

2- ازدياد عدد الأسرى ذوي الأحكام العالية وهم بحاجة إلى سجون خاصة.

3- قوة البناء التنظيمي للأسرى وهو ما كان يشكل عبئاً على إدارة مصلحة السجون.

4- التطورات الأمنية لإسرائيل كدخولها حرب 1982 في لبنان مما خلق حاجة ماسة إلى سجون جديدة.

وقد فرقت إسرائيل في تعاملها مع الأسرى والسجون حسب مكان السجن و نوع الأسرى، والجهة التي كلفتها الحكومة بالإشراف على السجن سواء أكانت مصلحة السجون أو الجيش، فقد كانت السجون داخل الأراضي المحتلة عام 1948 التي سأطلق عليها (سجون الداخل) جاهزة من النواحي الأمنية والإشراف عليها من قبل

---

(1) المعتقلات الإسرائيلية قبل عام 1967، شؤون فلسطينية،ع87/2،88-1979/3، ص79.

(2) القانون من أجل الإنسان(الحق):مجموعة الأوامر العسكرية المتعلقة بالسجون, القدس، 1986، الأمر العسكري 378، ص82.

مصلحة السجون، وكانت أكثر استقراراً من تلك التي أقيمت فيما بعد في الضفة الغربية وقطاع غزه،كذلك كان الفرق واسعاً بين ذلك السجن الذي تم افتتاحه عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان علم 1982، والذي تسلم الجيش المسؤولية عنه.

السجون في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948

حتى عام 1967 كانت إسرائيل قد أقامت ستة سجون للسجناء الجنائيين اليهود وعدد قليل من الأسرى غير اليهود، وكانت مصلحة السجون تشرف عليها جميعا، وبعد عام 1967 أصبحت هذه السجون تضم في غالبيتها أسرى أمنيين فلسطينيين بجانب السجناء اليهود وهذه السجون هي:-

1- سجن نفحة الصحراوي:

يقع سجن نفحة الصحراوي في صحراء النقب بجنوب فلسطين ويبعد 115 كم إلى الجنوب من مدينة بئر سبع، وحوالي 200 كم جنوب القدس، ويسمي سكان النقب البدو هذه المنطقة بقصر الغزال نسبة لأثار قديمة بهذا الاسم، وتسمي إسرائيل تلك المنطقة (متيسبيه رامون) وبها مطار عسكري بهذا الاسم.

افتتح هذا السجن في الأول من مايو أيار 1980، وكان افتتاحه يهدف إلى عزل قادة الأسرى أو ما تصنفهم إسرائيل بالخطرين، فبعد عدة أعوام من افتتاحه اعترفت إدارة السجون بأن إنشاءه كان لسد الحاجة لحبس السجناء الأمنيين الخطرين وعزلهم عن المراكز السكانية[1].

وقد أشرف على التخطيط الهندسي لهذا السجن معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون)[2]، والذي يخطط للمشاريع الكبرى في إسرائيل، وعليه فليس من المعقول بأن بناءه بمواصفات سيئة بالنسبة للأسرى كالاختناق وقلة التهوية أن يكون محض صدفه أو إهمال بل إنه صمم على أيدي علماء الهندسة في إسرائيل.

وصل الحرص الأمني لحراسة هذا السجن إلى أعلى درجة في التصنيف الأمني الإسرائيلي، وهو غير موجود في أي سجن آخر، وأن هذه الدرجة تشبه تلك التي توضع فيها منشآت البرلمان و مجلس الوزراء والمنشآت الحيوية جدا[3].

أثار افتتاح هذا السجن بمواصفات قاسية الانسانية هالة الرأي العام ، وهذا ما وجد تعبيرا له من خلال ما نقله مراسلو الصحف العالمية عما رأوه في ذلك السجن، وتأكيدهم أنه فرض على الأسرى أن يبقوا في غرفهم ثلاثاً وعشرين ساعة، ولا يسمح لهم بالمشي إلا ساعة في غرفة مقفلة طولها سبعة أمتار وعرضها أربعة أمتار في الوقت الذي كان يعاني غالبيتهم من أمراض القلب، و قد رأى هذان الصحفيان بأعينهم العقارب والأفاعي

(1) مصلحة السجون في إسرائيل: النشرة التعريفية لسجن نفحة،(بالعبرية).

(2) جبريل الرجوب، زنزانة704، ط1، دار الجليل،عمان،1986،ص17، كان مدير مصلحة السجن هو الذي أبلغ الأسرى بهذا.

(3) مصلحة السجون في إسرائيل: النشرة التعريفية لسجن نفحة،مصدر سابق،ص1.

داخل غرف السجناء وكان مدير هذا السجن يهدد قادة الأسرى بأن ذويهم لن يستطيعوا زيارتهم الا بواسطة طائرة هليوكبتر [1].

حرصت مصلحة السجون على تزويد السجن بطاقم يستطيع التعامل مع الأسرى في هذا السجن الخاص، فقد تم تزويده بطاقم مقداره مائة وثمانون شرطياً يرأسهم العقيد (فاكنين عمرام)، فمصلحة السجون تعرف أن هذا الطاقم الكبير سيتعامل مع قيادات الأسرى في السجون، بل أن إسرائيل اعتبرتهم الأخطر، حيث كانت تظهر دائما أسماؤهم على رأس القوائم التي يطالب رجال المقاومة بإطلاق سراحهم مقابل أي رهائن إسرائيليين بحوزتهم.

وحرصت إدارة مصلحة السجون على تأكيد هيبتها في تعاملها مع هذا الحشد من الأسرى، فقد قامت عنوة بتعريضهم لمضخات D.D.T وهي مادة سامة لقتل الحشرات و من ثم أمرتهم بدخول غرفهم تحت الضرب و نباح الكلاب من حولهم،و كانت هذه الكلاب لا تكف عن النباح بجوار غرف الأسرى طوال اليوم[2].

إن إجراءات إدارة السجن تهدف إلى وضع الأسرى في حالة نفسية صعبة، مما يجعل التفكير بمشاكل السجون الأخرى أمرا صعبا، وكذلك منعهم من محادثة زملائهم في الغرف الأخرى، وكان العقاب لأي سبب فقد دخل زنازين العزل خمسة وعشرون أسيراً من أصل الخمسة وأربعين في السبعين يوما الأولى لافتتاح السجن[3].

برغم هذا الوضع الصعب فقد استطاع الأسرى منذ الأيام الأولى لوصولهم هذا السجن ترتيب أوضاعهم التنظيمية،فقد اتفقوا على تشكيل لجان لكل تنظيم على حده، وقد تم تشكيل لجنة موحدة وصفها مراسل صحيفة هآرتس بأنها تفرعت إلى لجان نضالية ولجان عمل ولجان تثقيف، ما جعل مراسل صحيفة هأرتس يصف الحالة بأن " تكون إسرائيل قد أقامت المعهد الفلسطيني العالي لزعماء القومية العربية المتطرفة في المستقبل"[4]، وقد كان عبد العزيز شاهين رئيساً للجنة الأسرى العامة[5].

ورفض الأسرى الفلسطينيون أن يظلوا بهذه الأوضاع السيئة ،فقد قاموا بالتحضير لإضراب عن الطعام لتحقيق تحسين لأوضاعهم وبدأ هذا الإضراب في الرابع والعشرين من تموز 1980، حيث اختار الأسرى هذا التاريخ ليصادف يوم سقوط سجن الباستيل على أيدي المتظاهرين الفرنسيين، واستمر مده ثلاثة وثلاثين يوماً، تكبد خلاله الأسرى شهيدين هما : راسم حلاوة و علي الجعفري، واستشهاد اثنين آخرين فيما بعد متأثرين بالنتائج الصحية للإضراب وهما: أنيس دوله واسحق موراغه[6].

---

(1) صحيفة هأرتس ، 1980/5/30، ص1.

(2) رسالة من المحاميين ليئا تسيمل ووليد الفاهوم إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية،مصدر سابق.

(3) جبريل الرجوب : زنزانة 704،مرجع سابق، ص20.

(4) صحيفة هأرتس ، 1980/5/30،مرجع سابق،ص1.

(5) مقابلة مع عبد العزيز شاهين، مسؤول الأسرى في السجون الإسرائيلية لسنوات متفرقة أجريت في2004/1/7،غزة.

(6) نقلاً عن جبريل الرجوب : زنزانة 704،مرجع سابق،ص29.

2- سجن عسقلان

يطلق عليه الإسرائيليون سجن (شيكما) بمدينة اشكلون، بينما يطلق عليه الفلسطينيون سجن عسقلان لأنه يقع في مدينة عسقلان القديمة والمسماة بالمجدل، ويقع السجن حاليا وسط المدينة الإسرائيلية السكان، والتي تبعد 20 كيلو إلى الشمال من مدينة غزة ،وثمانين كيلو إلى الجنوب الغربي من مدينة القدس.

انشأ سجن عسقلان في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين كمقر لقيادة الجيش البريطاني في المنطقة، واستعمل كسرايا لاستقبال الوفود البريطانية الرسمية، ويذكر مراسل صحيفة الهيرالد تريبيون انه تحول لسجن لاعتقال المجموعات التي قامت بمقاومة الانتداب من العرب واليهود على حد سواء[1].

وفي عام 1968 ناقشت الكنيست الإسرائيلية أوضاع الأسرى الفلسطينيين، واتسم نقاشها بالتطرف خاصة قضية زيادة عدد الأسرى نتيجة تزايد أعمال المقاومة[2]، و بوشر العمل على تهيئته من مركز شرطة إسرائيل بالمدينة إلى سجن، وبالفعل تم افتتاحه يوم 1969/2/11 بإرسال أول دفعة من الأسرى إليه وهي خمس وثمانون أسيراً. اعترفت مصلحة السجون أن هدف إنشاء هذا السجن هو الحد من "الزيادة في عمليات المقاومة الفلسطينية مما دعا إلى افتتاح منشأ حبس لرجال المقاومة"[3]، وقد شددت إدارة السجن معاملتها للأسرى مما أدى إلى اعتبار الفلسطينيين إن فتح هذا السجن جاء للانتقام من الأسرى.

يتكون سجن عسقلان من عدة أبنية كل منها في طابقين و يسمى قسماً، ويتألف السجن من أربعة أقسام في كل قسم خمس غرف، و كل منها يطل على ساحة مربعة الشكل إضافة إلى بناية للخدمات و بناية أخرى لإدارة السجن [4]، في حين تتعامل إدارة السجن على تقسيم السجن لأحد عشر جناح، وانه يتسع لستمائة وخمسين سجين [5]، وهذا ما يوضح حالة الازدحام الشديد في هذا المعتقل والتي وصلت ذروتها عام 1976.

يعد سجن عسقلان حتى مايو 1985 من أكثر السجون التي تضم أسرى ذوي أحكام عالية فغالبيتهم محكوم عليهم أكثر من خمسة عشر عاماً، وهذا ما يفسر أقوال وزير الشرطة الإسرائيلي شلومو هليل عندما وصف الأسرى في سجن عسقلان بأنهم " قد اقترفوا جرائم قتل و تخريب ضد إسرائيل عندما كانوا أحراراً وهم اليوم يلقون على إسرائيل القنابل الدعائية "[6].

خاض الأسرى الفلسطينيون في سجن عسقلان العديد من الإضرابات عن الطعام و ذلك بهدف تحسين ظروف حياتهم، فقد خاضوا إضراب عام 1970 الذي استمر لمدة واحد وثلاثين يوما، تكبد خلاله الأسرى شهيدا واحدا وهو الشهيد عبد القادر أبو الفحم والذي قتله الطبيب أثناء إدخال الأنبوب في فمه رغم علم الطبيب انه

---

(1) 400 أسير فلسطيني يتكدسون في ظروف لا إنسانية:مجلة فلسطين المحتلة،ع2-3، 1977/4/8، ص26.

(2) السيد ياسين: محاضر الكنيست، الدورة الثالثة للسنة العبرية 5728، ط1، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، القاهرة،1977 ،ص368 .

(3) المصدر السابق،جاء ذلك على لسان وزير الشرطة أثناء كلمة أمام الكنيست(شلومو هليل).

(4) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، ط1، دار الجليل، عمان،1989، ص23.

(5) مصلحة السجون في إسرائيل : النشرة التعريفية لسجن شيكما، ص5،(بالعبرية).

(6) المصدر السابق،ص7.

مريض حيث اعتقل جريحا بعد اشتباك مع القوات الإسرائيلية[1]، وكذلك خاض الأسرى إضرابا عن الطعام عام 1971استمر ما يزيد عن خمسة و عشرين يوما، وتم تعليقه لمدة يومين ثم أعاد الأسرى الإضراب عشرين يوما أخرى، وكذلك أضرب الأسرى عام 1976 لمدة خمسة وأربعين يوما، وكان إضراب عام 1977 عن العمل لينهي قضية إلزام الأسرى بالعمل في المرافق المختلفة[2].

لقد تعرض سجن عسقلان لكثير من المداهمات والاعتداءات التي كانت تنفذها مصلحة السجون ضد الأسرى الفلسطينيين، فقد استشهد الأسير عمر السليبى عندما انهال عليه مدير السجن (حيوت) ضربا حتى الموت عام 1973[3]، وكذلك اقتحام السجن كله و رشه بالغاز المسيل للدموع في 1981/12/11 ردا على قيام الأسرى الفلسطينيين برفع الإعلام الفلسطينية وترديد هتافات ضد إسرائيل داخل السجن، وتم عقاب كل الأسرى بحرمانهم من الزيارة أو الشراء من دكان السجن، وتقليص ساعات الفسحة إلى ساعة واحدة، وتقليص عدد عمال النظافة ومنع إدخال الفواكه و الخضروات[4].

في عام 1985 هاجمت الشرطة الإسرائيلية السجن ،مستغلة الإفراج عن قياداته ضمن صفقة تبادل الأسرى مع منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، فقامت بإطلاق الغاز المسيل للدموع والاعتداء على الأسرى بالهراوات مما دفع الأسرى إلى حرق الغرف، وكرروا إضرام النار في غرفهم مرة أخرى في نهاية عام 1985[5].

3- سجن بئر السبع

يعود قرار إنشاء هذا السجن إلى نقاش الكنيست الإسرائيلي الهام حول السجون عام 1968، وتم الفراغ من بنائه و افتتاحه بأول دفعة من الأسرى في 1970/1/3[6]، وتطلق عليه إسرائيل سجن (ايشل) الذي تعتبره أول منشأة حبس تم بناؤها في إسرائيل، و يقع على الطريق بين مدينتي بئر السبع وايلات (أم الرشراش) قريبا من بئر السبع، وقد تم بناؤه على أيدي الأسرى من سجناء عسقلان لقاء ثماني سجائر يوميا ومن يرفض يتم وضعه في الزنازين[7].

ولقد قامت إسرائيل بتجربة تشغيل الأسرى الأمنيين في سجن بئر السبع، حيث وضعت عام 1969 قانون العمل الإجباري للأسرى في السجون الإسرائيلية، وكل أسير يرفض العمل تكون عقوبته الحبس في الزنزانة وقطع زيارته، وقد كان الهدف هو تحقيق ربح اقتصادي من وراء هذه الأعداد الكبيرة من الأسرى.

---

(1) المرجع السابق ، ص228.

(2) عبد الناصر فروانة:علب إسمنتية و خيام نازية(دراسة غير منشورة عن السجون الإسرائيلية)، ص39.

(3) المرجع السابق، ص41.

(4) عبد الحق شحاده : التجربة النضالية لمعتقل عسقلان-مذكرات اعتقالية، ط1،(ب.ن)،(ب. ت)،غزة، ص7.

(5) وقائع وأحداث : مجلة الأرض المحتلة، ،ع1986،22،ص86.

(6) إبراهيم أبو النجا:الحركة الفلسطينية الأسيرة،(ب.ط)،مؤسسة صابرون ، رام الله ، (ب.ت) ،ص24.

(7) السجون الإسرائيلية تحت دائرة الضوء: مجلة فلسطين المحتلة، ع36 ، 1977/6/14،ص28.

أنشأت السلطات في سجن بئر السبع ساحة رمليه واسعة وبها عدة ورش ومشاغل للخياطة والنجارة والحدادة، وأصبح الأسرى ينتجون الصناديق الخشبية بالآلاف ويخيطون ملابس ويصنعون شبكات التمويه التي يستعملها الجيش الإسرائيلي لتغطية أسلحته[1]، ولم تقف معاملة إدارة السجن مع الأسرى بقضية العمل بل كان السجانون يأتون كل أسبوع ويحلقون ذقون الأسرى بأيديهم و كذلك حلق الرؤوس، وأمام هذه المعاملة القاسية كانت تقوم بعمل برامج ثقافيه لتغيير ثقافة الأسرى وذلك بعمل جلسات ثقافيه ونقاشات لعلماء في جامعات إسرائيلية لتشرح لهم خطورة تأييدهم للعمل المسلح .[2]

أضرب الأسرى الفلسطينيون في سجن بئر السبع عدة مرات، كان أولها إضراب العشرة شهور عام 1973، والذي ابتدأ بالإضراب عن العمل، ومن ثم عن الزيارة ثم عن الخروج للفسحة ثم عن الحلاقة، وفي عام 1985 أعلنوا إضرابا مفتوحا عن الطعام لتحسين ظروف معيشتهم،وقد شارك السجن في عدة إضرابات تضامنا مع سجون أخرى خاصة سجن نفحة وعسقلان [3]، ولكن إدارة السجن كثيرا ما كانت تداهم السجن وتطلق قنابل الغاز المسيل للدموع و تمارس الاعتداء بالهراوات على الأسرى وذلك لأقل الأسباب.

كانت إدارة السجن تمارس عقوبات شديدة على الأسرى، وقد جاءت هذه العقوبات ضمن الرسالة التي وجهها المحامى وليد الفاهوم إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية التي ذكر فيها أن إدارة السجن تعاقب الأسرى بمنعهم من الفسحة، والشراء من دكان السجن، ومن زيارة الأهالي، ومن لقاء محاميهم ورفضها إعطائهم ملابس شتوية إلا في وقت متأخر من فصل الشتاء[4]، بل إن إدارة السجن كانت تشجع السجناء الجنائيين اليهود بالاعتداء على الأسرى السياسيين الفلسطينيين، حيث إنها وضعت أسوأ العناصر الإجرامية في إسرائيل في هذا السجن وتجسد ذلك من خلال[5]:

* إلقاء السجناء الجنائيين اليهود عبوة ناسفة على الأسرى الفلسطينيين في قسم (ب) مما أدى إلى إصابة تسعة منهم بجروح.

* قيامهم بوضع كميات من السم في طعام الأسرى الفلسطينيين مما أدى إلى إصابة العشرات منهم بالتسمم.

قامت إسرائيل بتفريغ الأسرى الأمنيين الفلسطينيين في تموز 1984 ونقلهم إلى السجون التي تم افتتاحها في الضفة الغربية وعلى رأسها سجن جنيد، مما يدل على أنها تعرف أن سجن بئر السبع كان مخصصاً للجنائيين وليس لسجناء سياسيين لهم نمط معيشة خاصة.

---

(1) تقرير حول سجن بئر السبع،مجلة شئون فلسطينية، ع67، 1977/6،ص187.

(2) جمعية الأسرى والمحررين : تقرير عن سجن بئر السبع،مصدر سابق،ص3.

(3) عدنان جابر : ملحمة القيد و الحرية ،مرجع سابق،ص236.

(4) تقرير مقدم من وليد الفاهوم إلى السيد جون بيس،مصدر سابق،ص3.

(5) سجن السبع،مجلة فلسطين الثورة،ع479 ،1983/10/15،ص21.

4- سجن الرملة

يقع سجن الرملة على الطريق الفاصل بين مدينتي اللد والرملة، ويعود إنشاء هذا السجن إلى سنة 1934 عندما شيدته شركة سوليل بونيه الصهيونية لصالح سلطة الانتداب البريطاني كسرايا*، وفي عام 1948 تم الاستيلاء عليه، وأقام الجيش الإسرائيلي فيه مركز تحكم وسيطرة، وما لبث أن حولته الاستخبارات العسكرية عام 1953 إلى مركز تحقيق وتوقيف لمن يلقى القبض عليهم من رجال المقاومة التابعين للقائد مصطفى حافظ،و كان من ضمن السجون التي تم استجلاب أسرى فلسطينيين إليها في وقت مبكر بعد حرب 1967حيث نقل إليه تسعون أسيراً من سجن نابلس ووضعوا في قسم المتسللين الذي يعرفه الأسرى باسم قسم فتح والمكون من سبع غرف[1].

تميز سجن الرملة بعدد الزنازين الكبير، و ظروف الحياة فيه قاسيه جدا، حيث تصل مساحتها إلى 2.9 من المتر المربع، ويتم وضع سجينين فيها في بعض الأحيان، ولا يدخلها نور الشمس وحرارتها عالية، والمرحاض فيها عبارة عن فتحة في الأرض، و يوجد بها تسرب للمياه ورطوبة عاليه، وبها حشرات بحكم أنها مبنى قديم، وتصل مدة الحجز فيها إلى أشهر و لا يخرج زملاؤه للفسحة، وهذا يؤثر صحيا على شخص لا تراه الشمس لمدة أشهر[2]، ويصعب وصف الحالة الصحية لهذا السجن برغم أن به مستشفى لكل السجون، فان كثيرا ما عانى الأسرى الفلسطينيون من حالات الحك والجرب والسعال في هذا السجن، إضافة إلى وجود الجرذان حيث رأته المحامية الإسرائيلية (ليئا تسيمل) بأم عينها ، وقد تقدمت بشكوى إلى محكمة العدل العليا بهذا الشأن[3]، وقد توفي فيها السجين الفلسطيني راتب عارف عبد السلام من أمراض نتجت عن الحالة السيئة من النظافة وادعت مصلحة السجون أنه توفي نتيجة نوبة قلبية[4].

يضم السجن بالإضافة إلى الأسرى الفلسطينيين و اليهود أسرى عرب وأجانب، ويدعي الإسرائيليون أنهم يعاملونهم معاملة مميزة عن بقية الأسرى لأنه ربما يفهم البعض أنهم أسرى حرب فهم ينتمون إلى دول منها دول صديقه، وكان عددهم عام 1985 نحو ثمانية أسرى.[5]

وقد مارست السلطات سياسة قاسية ضد الأسرى الفلسطينيين في سجن الرملة ربما وصلت إلى حد القتل، فقد ألقى أحد السجناء الجنائيين اليهود مادة متفجرة على إحدى الغرف اتضح فيما بعد أنها مادة ثلاثي نترات الطلوين T.N.T شديدة الانفجار، ويقول الأسرى الفلسطينيون أنهم حصلوا على معلومات عن طريق زملائه من

---

* السرايا: يقصد بها مقر للحكم العسكري للمنطقة و تكون مقراً لقادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

(1) عبد الناصر فروانة:علب إسمنتية و خيام نازية،مرجع سابق ،ص36.

(2) The association for civil right in Israel,1998,p.7. .

(3) سوء الأوضاع في سجن الرملة المركزي ،مجلة فلسطين المحتلة،ع 31،1976/5/61، ص38.

(4) صحيفة القدس،1979/1/24،ص1.

(5) دافيد فري : مذكرات الرملة،مرجع سابق،ص42.

الأسرى الجنائيين بأنه ألقى المادة المتفجرة بإيعاز من ضابط أمن السجن، وكثيراً ما كان يرد الأسرى الفلسطينيون على هذه الممارسات بخوض العديد من الإضرابات عن الطعام [1].
حاول الأسرى الفلسطينيون الهروب من سجن الرملة أكثر من مرة [2].

5- سجن نفي ترتسا

يقع سجن (نفي ترتسا) بجانب سجن الرملة، وذلك بين مدينتي اللد والرملة، ويعود إنشاء هذا السجن إلى عام 1968، وتصنيفه الأمني من الدرجة القصوى، وهذا السجن مخصص للسجينات من إسرائيل والأراضي المحتلة و يعتبر 60% تقريبا منهن أمهات لأطفال وتضع بعضهن المواليد ويقضين فترة محكومتيهن[3]، ويتسع السجن لمائة وخمسين سجيناً، وقد بلغ عدد السجينات العربيات في هذا السجن عام 1975 سبعاً وعشرون سجينة، ومع بداية 1985 بلغ حوالي سبعاً وأربعين سجينة[4].

تم وضعهن جميعاً مع السجينات الإسرائيليات الجنائيات والمسجونات على قضايا الدعارة والمخدرات والقتل، وكثيرا ما تعرضت الفلسطينيات لاعتداءات دائمة، كما حدث للأسيرة أحلام السمحان التي تعرضت للاعتداء من قبل إحدى مدمنات المخدرات من بين السجينات الإسرائيليات، مما تسبب في كسر أنف الأسيرة العربية، وعادة ما تحاول السجينات الإسرائيليات فرض خدمة المطبخ و التنظيف على العربيات في محاولة لإذلالهن[5].

وبعد المشكلات العديدة التي حصلت والإضرابات التي قامت بها الأسيرات العربيات اضطرت إدارة مصلحة السجون إلى فصلهن كلاً في غرف مستقلة، و يلاحظ بأنهن استطعن ممارسة حياتهن الإعتقالية التنظيمية من جلسات ثقافية وتعليم لغات بعد أن تمت عملية الفصل، وهذا برغم أن الإدارة كانت تتصدى دائما لفعاليات التعليم بينهن،حيث أنها عزلت المعتقلة (روضه بصير) لأنها تقوم بتدريس السجينات اللغة الانجليزية[6].

لقد مارست الأسيرات الفلسطينيات بعض الفعاليات التي كان يمارسها الأسرى الفلسطينيون في بعض السجون، فقد رفضن الوقوف ساعة العد رغم اعتبار مصلحة السجون هذا الأمر حالة أمنية يجب أن يلتزم بها

(1) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية،مرجع سابق،ص62.
(2) – محاولة جريئة لـ أربعة أسرين للهرب، مجلة فلسطين المحتلة، ع 77، 1977/3/2،ص17.
– صحيفة الأنباء 1979/1/11 ، ص1.
(3) مصلحة السجون في إسرائيل،نشرة تعريفية حول سجن نفي ترتسا ،(بالعبرية).
(4) شئون فلسطينية،ع118/117 ،2-1985/3،مرجع سابق،ص198.
(5) وزارة شئون الأسرى والمحررين:تقرير عن السجون والمعتقلات،مصدر سابق،ص24.
(6) تقرير مقدم من المحاميان عزيز شحاده و وليد الفاهوم إلى إدارة جمعية أنصار السجين في الناصرة عام1981 عن زيارتهم لسجن نفي ترتسا في 1980/11/17،ص2.

السجين وفق القانون[1]، وقد أعلنت الأسيرات الفلسطينيات الإضراب عن الخروج إلى الفسحة، ومرة أخرى عن الطعام لمدة ستة أيام، ثم أضربت عطاف عليان مدة ثمانية عشر يوماً، وكانوا يضربون تضامناً مع الإضرابات في السجون الأخرى، ولم يشفع لهن كونهم سيدات في عدم عقاب السلطات لهن، ففي 1983/11/20 اقتحمت السلطات غرفهن، وأطلقت عليهن القنابل المسيلة للدموع، واعتدت عليهن بالهراوات،و قد قبلت محكمة العدل العليا بعد أيام شهادة المحامية (فيلستيا لانغر) المشفوعة بالقسم والتي تضمنت أوضاع السجينات كما رأتها المحامية، وأن إدارة السجن قامت بالاقتحام والمداهمة عن سبق إصرار و أن ذلك يمثل أعمالاً انتقامية[2].

6- سجن كفار يونه

يقع سجن كفار يونه على أرض القرية العربية (بيت ليد) التي تركها أهلها عام 1948، ويبعد السجن عن طريق طولكوم مسافة خمسة كيلومترات تقريبا، وكان يمثل زمن الانتداب البريطاني قلعة تايغرن، وقد استولت عليه القوات الصهيونية في الأشهر الأخيرة قبل دخول الجيوش العربية لفلسطين عام 1948 ،وقد سيطرت عليه القوات العراقية حيث أقام فيه عبد الكريم قاسم مركزا لقيادته الذي سلم المكان للجيش الأردني وقد تركها الأخير عند انسحابه أمام القوات الصهيونية[3].

و قد أقام فيه الجيش الإسرائيلي مركزاً للقيادة إلى أن سلمه للشرطة الإسرائيلية عام 1961 لتنشئ عليه سجنا أطلقت عليه سجن (أشمورت) وقامت بأعمال صيانة وترميم له، إلى أن نزلت به أول دفعة أسرى جنائيين إسرائيليين في العام التالي[4].

يتكون سجن كفار يونه من أربع شعب أو أقسام ذي غرف مختلفة السعة، فمنها ما يتسع لعشرين أسيراً وأخرى تتسع لأثنى عشر، وأخرى لثمانية، ويشرف على هذه الشعب ما لا يقل عن مائتي شرطي، ويحيط بالسجن سور عالٍ محاط بالأسلاك الشائكة، وعلى زواياه أربعة أبراج عالية للمراقبة[5].

شكل بناء السجن القديم خطراً على الأسرى سواءً العرب أو اليهود، مما جعل الأسرى الفلسطينيين يقدمون شكوى إلى محكمة العدل العليا لإصدار حكم يلزم مصلحة السجون بإغلاق هذا السجن، واستطاع محامي الأسرى انتزاع قرار بذلك عام 1976، حيث نقل أسرى قطاع غزه إلى سجن عسقلان وأسرى الضفة الغربية إلى سجن نابلس، وقد أعيد افتتاح هذا السجن من جديد عام1986 [6].

---

(1) عطان عليان: مذكرات نفي ترتسا وتلموند ،ص37،وهذه هي أسيرة تزعمت فكرة عدم الوقوف في العدد، وضرورة الإضراب عن الطعام و هي من منظمة الجهاد الإسلامي.

(2) وزارة شئون الأسرى والمحررين : تقرير عن السجون والمعتقلات،مصدر سابق،ص24.

(3) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في سجن بيت ليد : بيت ليد بين عمومية المرحلة وخصوصيتها،كراس أعده الأسرى الفلسطينيون في سجن عتليت عام 1996ص5.

(4) مصلحة السجون في إسرائيل: نشرة تعريفية حول سجن أشمورت،(بالعبرية).

(5) وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية، مصدر سابق، ص27.

(6) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح : بيت ليد بين عمومية المرحلة وخصوصيتها، مصدر سابق،ص6

ويبدو أن السلطات نفذت الأمر بسرعة لأن الموضوع كان يتعلق بخطر السجن على السجناء الجنائيين اليهود قبل العرب، ذلك لأن نفس المحكمة رفضت فيما بعد إغلاق سجون كانت على وضع أسوأ مما كان عليه سجن كفار يونه، ولكن التباين بين الحالتين هو أن السجون الثانية كان نزلاؤها من الأسرى الفلسطينيين ومن ضمنهم ثلاث سجينات فلسطينيات على خلفية أمنية، حتى سنة 1976 أي عام إغلاقه كان السجن يضم نحو ثلاثة عشر أسيراً من غير الفلسطينيين[1]:

أنشأت مصلحة السجون في إسرائيل عام 1975غرف الحماية كما تسميها أو غرف العار أو العصافير كما يسميها الأسرى، وهي تملأ بالعملاء الهاربين من الأسرى الفلسطينيين، وقد جمعت أكثر من ثلاثين منهم في قسم (ج)، في الوقت الذي قامت بترحيل أكثر من عشرين من قادة و مسئولي التنظيمات في السجن إلى سجون أخرى[2]، مما جعل وضع الأسرى الفلسطينيين في وضع سيئ.

7- سجن شطه

يقع سجن شطه في غور الأردن بجوار بلدة بيسان الفلسطينية الواقعة جنوب بحيرة طبريا التي سماها الإسرائيليون بيت شأن، ويعود إنشاء هذا السجن إلى قلعة خان التي بناها العثمانيون ومن ثم استعملها الجيش البريطاني، إلى أن حولتها إسرائيل عام 1953 إلى سجن أطلقت عليه شاطه[3]، وهذا الموقع يجعل من العيش بالظروف الطبيعية أمرا صعباً لارتفاع درجة الحرارة التي تصل إلى أكثر من 40 درجة صيفاً، فضلاً عن جفاف الجو فهي منطقة منخفضة عن سطح البحر.

وفي عام 1958 حدث تمرد الأسرى العرب حيث استطاعوا قتل اثنين من السجانين هما الكسندر يغر ويوسف شيفاح[4]، وبعدها قامت مصلحة السجون بتعزيز الإجراءات الأمنية للسجن من جميع النواحي، وزادت من الطاقم العامل به ليصل إلى ثلاثمائة شرطي .

مارس الأسرى الفلسطينيون في هذا السجن حياه تنظيمية سياسية في وقت مبكر مقارنة مع السجون الأخرى، وكان ينقل إليه قادة السجون الأخرى عند حدوث إضرابات عن الطعام، أو صدامات مع الإدارة في تلك السجون، ويتكون هذا السجن من أربعة أقسام يحيط به سور من الباطون المسلح بارتفاع أربعة أمتار، ويعلوها سور من الأسلاك الشائكة المكهربة، يتخللها ستة أبراج مراقبة، كما يوجد في السجن غرف عزل ضيقة وتقع تحت سطح الأرض وليس بها أي فتحات للتهوية.

(1) مجلة شئون فلسطينية،ع88/87، مرجع سابق، ص196.

(2) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح : بيت ليد بين عمومية المرحلة وخصوصيتها،مصدر سابق،ص7.

(3) مصلحة السجون في إسرائيل : نشرة تعريفية حول سجن شطه، (بالعبرية).

(4) وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية،مصدر سابق،ص36.

إن طبيعة الحياة في تلك المنطقة تعكس حاجات الأسرى خاصة تلك الناتجة عن البيئة كدرجة الحرارة، وبناءً عليه فقد عانى الأسرى كثيراً من الأمراض الجلدية المزمنة، وعدم توفر أدوات ووسائل النظافة الكافية وكذلك الأجواء التي يمكث فيها الأهالي عند زيارتهم لذويهم[1].

وقد ارتفعت قوة البناء التنظيمي للأسرى بعد نقل عدد من قيادة الأسرى من سجن عسقلان إلى سجن شطه في ديسمبر 1978، مما أدى إلى حدوث إضراب جديد في سجن شطه حقق فيه الأسرى العديد من الانجازات خاصة إعادة الكتب والملابس الداخلية و إخراج من كانوا في العزل منذ شهر ونصف من قادة الأسرى، وهم محمود القاق، محمد مهدي بسيسو وعبد العزيز شاهين وعبد الله العجرمى وجبر عمار[2].

فكر العديد من الأسرى الفلسطينيين بالهرب من هذا السجن، وعليه فقد اتفق عدد من قادة السجن على خلع باب الغرفة والهروب في وقت تبديل قوة الشرطة، إلا أن أحد السجناء الجنائيين كشف الأمر وتم إحباط المحاولة، وإنزال سكان الغرفة إلى زنازين تحت سطح الأرض لمدة شهر و نصف[3].

8- سجن الدامون

يقع سجن الدامون بين أحراش جبل الكرمل وعلى الطريق بين حيفا وعتليت، ويعود إنشاء هذا المبنى إلى عهد الانتداب البريطاني لأهمية الموقع على الطريق الساحلي الذي يؤدي إلى شمال فلسطين، وكان قد أنشئ ليكون مصنعا للدخان والتبغ فتم تشييده في مكان تتوفر فيه الرطوبة لحفظ أوراق الدخان[4]، و تعود أهمية هذا المكان إلى عائلة عربية مسيحية كانت تستعمل هذا المكان إلى أن سيطرت عليه إسرائيل عام 1953، وافتتحته كمنشأة حبس بقرار من وزير الشرطة آنذاك (نجور شيطريت)، وسمي بسجن حيفا، وبعد عام 1967 تم تغيير اسمه إلى الدامون نسبة إلى مخيم الدامون القريب من المكان[5].

يتكون السجن من خمسة أجنحة وجناح أخر للسجناء اليهود الجنائيين ، الذين يعملون في صيانة السجن وفي مصنع للورق، ويحيط بهذه الأجنحة سور عالٍ وبعده سور آخر من الأسلاك الشائكة، إضافة إلى أربعة أبراج مراقبة، ويقطن في هذا السجن ما يقرب من خمسمائة سجين تقريبا تصفهم مصلحة السجون بأنهم فلسطينيون غير البالغين[6]، وعادة ما كانت إدارة السجن تحرض اليهود الجنائيين على الأسرى السياسيين العرب مما يعرضهم للاعتداءات، و قدم الصليب الأحمر شكوى بهذا الأمر إلى إدارة السجون.

---

(1) سجن شطه: مجلة الأرض المحتلة،1986/10،ص126.

(2) صحيفة الفجر ،1979/10/23،ص1.

(3) للمزيد عن رواية محاولة الهروب من سجن شطه أنظر : صحيفة هأرتس ،1979/9/2،ص1.

(4) وزارة شئون الأسرى والمحررين : تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية،مصدر سابق،ص35.

(5) مصلحة السجون في إسرائيل : نشرة تعريفية حول سجن دامون، (بالعبرية).

(6) المصدر السابق.

نقلت المحامية الإسرائيلية (ليئا تسيمل) شكوى من الأسرى إلى محكمة العدل العليا عن هذا السجن، حيث تضمنت هذه الشكوى: " برغم الحرارة يمكث في كل غرفة ما يزيد عن سبعة عشر سجينا ، ولهم بطانيات ممزقة و يبلغ أعمار السجناء أقل من سبعة عشر عاما، ومراحيض الغرف هي حفرة في الجدران"[1].

استعملت إسرائيل أي مكان تستطيع فيه اعتقال الفلسطيني سجناً،فكل موقع للجيش الإسرائيلي هو مكان لتوقيف الفلسطيني، وكذلك كل نقطة شرطة إن لم يكن كل دورية إسرائيلية، وعليه فقد كان هناك مواقع كثيرة تم توقيف الفلسطينيين فيها للتحقيق أو حتى ممارسة التعذيب وأهم هذه الأماكن: (سجن صرفند، كيشون "الجلمة"، تلموند، النبي صالح، بيت شيمش).

تعد السجون الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1948 الأقدم في الإنشاء كون السجون الأخرى أقيمت بعد عام 1967، وأهم ما يميزها أن مصلحة السجون الإسرائيلية تشرف عليها جميعا وتتميز بحراسة مشددة وأنظمة أمنية أقيمت خلال السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل ،وكذلك يلاحظ أنه حتى بداية الثمانينيات كانت إسرائيل تضع الأسرى ذوي الأحكام العالية في هذه السجون، و يعود السبب إلى انه في حالة هرب أي أسير منها فستكون مسألة البحث عنه بين السكان اليهود أسهل من البحث عنه في المدن الفلسطينية، وبعد توقيع اتفاقيات أسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وانسحاب الأخيرة من المدن الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة أقامت اسرائيل عدد من السجون بفلسطين المحتلة عام 1948 وعلى رأسها سجن رامون.

السجون الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام1967

استعملت إسرائيل السجون الواقعة تحت إشراف مصلحة السجون لوضع الموقوفين والمحكومين، لكن هذه السجون لم تكفِ الأعداد الكبيرة من الأسرى خاصة أن إسرائيل لم تتعامل معهم على أنهم أسرى حرب، ولكن فتح سجون جديدة كان يتطلب توفير إمكانيات أمنية وإجرائية بل ومالية أيضا، و قد تم إقرار أن تكون جميع هذه السجون المنوي إقامتها مقامة داخل معسكرات الجيش، حيث استولت إسرائيل على ما يسمى بالسرايا أو المقاطعة أو العمارة في أغلب مدن الضفة الغربية وقطاع غزة والتي كانت تستعمل من قبل الجيش البريطاني ومن بعده الجيوش الأردنية والمصرية، وهذا سيحل مشكلة الأمن التي تتطلب حراسة كبيرة و أعداداً بشرية وإمكانيات مادية لتوفيرها لأي سجن سيقام داخل التجمعات السكانية العربية.

أصدر القادة العسكريون الإسرائيليون في الضفة الغربية و قطاع غزة وشمال سيناء العديد من الأوامر العسكرية التي تعاملوا معها على أنها تشريعات بموجبها يصبح فتح السجون أمراً قانونيا حسب وجهة النظر الإسرائيلية، وحسب ظروف كل سجن، فقد كان يتم إصدار أوامر خاصة بسجن معين لتعديل حدث معين أو إعطاء صلاحية أوضح وأنجع لقائد السجن أو قائد المنطقة، وقد كانت الأوامر تعدل لإقرار تغيير في أمر سابق يتعلق بالأسرى خاصة في مواضيع تشغيلهم وزيارات الأهالي لهم أو قضاء العقوبات، ونشير إلى أن هذه الأوامر

(1) وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية،مصدر سابق، ص35.

العسكرية بدأت تصدر في وقت مبكر بعد الحرب فأول هذه الأوامر صدر في 1967/6/23، الذي أصبح بموجبه فتح السجون وبمفهومهم أمراً مشروعا وهذه السجون هي :

1- سجن غزة

يقع سجن غزة في حي الرمال وسط مدينة غزة في مبنى تم بناؤه في عهد الانتداب البريطاني ويطلق عليه السكان المحليون اسم السرايا*، ويعد اكبر موقع عسكري إسرائيلي في قطاع غزه حيث يضم هذا المبنى قيادة قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزه ، إضافة إلى مكاتب جهاز المخابرات الإسرائيلي، و يتكون السجن من خمسة أقسام للأسرى، في كل قسم من 6-8 غرف تبلغ مساحة الواحدة حوالي 24 متراً مربعاً يتم وضع مالا يقل عن ستة عشر سجينا فيها، إضافة إلى قسم التحقيق [1].

لقد عرف سجن غزة المركزي بعد بداية الاحتلال بظروفه القاسية، فقد كان السجانون يضربون الأسرى دون تمييز ودون أسباب، وكانوا محرومين من مقابلة أي مسؤول في السجون، أما أساليب العقاب التي تتبعها إدارة السجن فقد كانت حتى عام1977 قد خصصت زنزانة خاصة للعقاب يلقى فيها الأسير المعاقب عاريا وبدون ملابس وبدون بطانيات وتصب على أرضيتها الباطون ماءً بارداً حتى لا ينام أو يستلقى الأسير[2]، وأما عن الإضرابات فقد تأخر سجن غزه المركزي في خوض الإضرابات نظرا لتأخر ترتيب الأوضاع التنظيمية للأسرى وأنه كان بشكل دائم يتم إبعاد القادة والمسؤولين إلى السجون الأخرى، وقد استطاع الأسرى تقديم قائمة من المطالب لمدير السجن في شهر أكتوبر عام 1981 وعندما رفض المدير التعاطي معها خاض الأسرى إضراباً استمر اثني عشر يوما و ذلك في 1981/11/1 وكان رد إدارة السجن شديدا إذ أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع وبعد ساعة دخلت قوات الشرطة إلى الغرف وأخرجت الأسرى إلى ساحة الأقسام وقامت بتعرية بعضهم من الملابس، وقامت بمصادرة العديد من حاجياتهم[3]، وقد تأثر الكثير من الأسرى بهذا الاقتحام حيث توفى أحدهم وهو محمد زيتون بعد الإفراج عنه متأثراً بما أصابه من الغاز المسيل للدموع الذي أطلق على غرف السجن في ذلك اليوم[4]، ويذكر أن هذه الزنازين كانت فترة الانتداب البريطاني مخصصة للكلاب.

وقامت السلطات الإسرائيلية بتشديد إجراءاتها على أسرى سجن غزه بعد هذا الإضراب الذي تم مواجهته بكل شدة ولكن هذه الإجراءات نتج عنها قيام الأسرى بتمرد أخر في عام 1983 حيث خرجوا من بوابات الغرف

---

* سنة 1967 كان مقراً لإدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة ويوجد به مصلحة الجوازات والهجرة.

(1) معاينة الباحث: 1986/12.

(2) سجن غزه : شئون فلسطينية ،ع88/87،مرجع سابق، ص156.

(3) وزارة شئون الأسرى والمحررين:تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية،مصدر سابق،ص26.

(4) محمد القيسي:الهواء المقنع،مرجع سابق،ص112.

وأتلفوا وكسروا الكثير من محتويات السجن و ضربوا العديد من السجانين، وقاموا بإلقاء احد العملاء من نافذة ممر الطابق الثاني، ودارت معركة مع قوات الجيش حتى تمت السيطرة على السجن[1].

ولقد شهد سجن غزه محاولتي هروب هما [2]:

_ محاولة هروب ثمانية أسرى عام1983 بواسطة أدوات تم إخفاؤها واستطاعوا فتح الأبواب بها واكتشفتها إدارة السجن قبل الخروج من سور السجن.

_ عملية الهروب الناجحة لستة من نشطاء منظمة الجهاد الإسلامي الذين نجحوا في الهرب من إحدى النوافذ، وتكمن خطورة هذا الهروب أن جميع الهاربين أعادوا تشكيل خلية عسكرية لمنظمة الجهاد استطاعت طعن أكثر من خمسة إسرائيليين بالسلاح الأبيض وقتل قائد الشرطة العسكرية في قطاع غزه العقيد رون طال الذي كان يمارس التعذيب بحق الأسرى في سجن أنصار2 على شاطئ بحر مدنية غزه ،لكن الجيش لم يستطع اعادة هؤلاء الأسرى الى السجن وفيما بعد سقط خمسة منهم شهداء .

2- سجن الخليل

يقع سجن الخليل في وسط مدينة الخليل في ما يسمى بالعمارة نسبة إلى مبنى يقع بجانبه و يسمى بنفس الاسم، وقد بني مبنى السجن أيام الانتداب البريطاني لفلسطين على قمة مكان مرتفع،و قد استعمل الجيش الأردني المبنى لجيشه، وأسس فيه الإسرائيليون عام 1967 مركزا للشرطة ما لبثوا أن استعملوه لكافة الأجهزة الأمنية العاملة في منطقة الخليل و ما حولها[3].

ويتكون سجن الخليل من ثلاثة طوابق مقسمة إلى أقسام وغرف هي:

- قسم الرجال وكان به حتى عام 1975 به مائتان وخمسون أسيراً.
- قسم النساء و يتم فيه التحقيق مع النساء اللواتي يعتقلن من جنوب الضفة الغربية
- قسم القاصرين و قد تم افتتاحه عام 1985،حيث كان زيادة طلاب المدارس الأسرى لتصاعد وتيرة العمل الطلابي الجماهيري بتشجيع وتنظيم من التنظيمات الفلسطينية في بداية الثمانينات.

وتعتبر مشكلة الازدحام في سجن الخليل من أكثر السجون حيث لا يستطيع السجين الحصول على أكثر من تسعين سنتيمتراً مربعاً، وقد رأى ذلك وفد جمعية أعضاء السجين لدى زيارته السجن في وقت كان يعيش فيه بعض الأسرى في غرف آيلة للسقوط لقدم بناء المبنى[4].

ويبلغ عدد زنازين سجن الخليل حوالي مائة زنزانة (الأكس) (*)، التي يصفها الأسرى القدامى على أنها أسوأ أكسات في كل السجون الإسرائيلية، وهي عبارة عن غرفة من غرف الانجليز الواسعة بباب منخفض جدا ويجب

---

(1) سجن غزه ،مجلة فلسطين الثورة،ع479 ، 1983/10/15، ص21.

(2) سجن غزه: فلسطين الثورة،مرجع سابق،ص22.

(3) وزارة شئون الأسرى والمحررين:تقرير عن السجون والمعتقلات ،مصدر سابق، ص16.

(4) تقرير مقدم من المحامي وليد الفاهوم إلى إدارة جمعية أنصار السجين،الناصرة بتاريخ 1981/8/14.

(*) الأكس:مصطلح يشير إلى الزنازين الانفرادية والتي تستخدم لعقاب الأسرى،ولا تزيد مساحتها عن متران.

أن تنحني وأنت تدخله، بسقف يبلغ ارتفاعه مائة وسبعين سنتيمتراً، مليء بالجحور كممر للحشرات، والزنزانة الواحدة بعرض متر واحد وبابها من القضبان وجدرانها مليئة بالنتوءات الأسمنتية الحادة[1].

إن هذه الحالة السيئة لزنازين السجن كانت السبب في وفاة اثنين من الأسرى فيها وهما:

_ عبد الجابي عبد الله السيوري بعد قضاء واحد و ثلاثين يوما دون أن يسمح له بتبديل ملابسه أو الاغتسال و دون أن يرى الشمس.

_ فتحي ثوابته بعد قضاء خمسة و عشرين يوما في زنزانة مظلمة ليلا و نهارا.

مارست إدارة سجن الخليل أشد أنواع العقاب ضد الأسرى الفلسطينيين بل إن هذه العقوبات تراوحت ما بين حرمان الأسرى من زيارة الأهالي إلى منع الشراء من دكان السجن أو الاعتداء بالضرب كما حدث عندما قامت إدارة السجن ومن بينهم الأطباء بالاعتداء بالهراوات على الأسرى في إحدى الغرف مما أدى إلى إصابة بعضهم بإصابات خطيرة، تم معاقبة كل القسم بأن تشطر ساحته إلى شطرين لتضيق مساحة الفسحة التي كان الأسرى يخرجون إليها ساعتين يوميا[2].

نفذ الأسرى الفلسطينيون في سجن الخليل عدة إضرابات في محاولة منهم لتحسين ظروف معيشتهم أهمها[3]:

_ إضراب عام 1978 واستمر لمدة اثني عشر يوما.

_ إضراب عام 1983 وتم فيه رفع دعوى من أهالي الأسرى إلى محكمة العدل العليا ضد إدارة السجن .

_ إضراب عام 1985 وعاقبت إدارة السجن الأسرى بمنع الأهالي من الزيارة.

_الإضرابات التضامنية القصيرة مع الأسرى في السجون الأخرى.

لقد جرت عدة محاولات من قبل الأسرى الفلسطينيين للهروب من سجن الخليل، كان أهمها هروب خمسة أسرى في أغسطس/1983، عندما ألقى أحدهم الشاي في وجه السجان ومن ثم الخروج إلى خارج المعتقل وقد ألقى حراس السجن القبض عليهم[4].

3- سجن المسكوبية

يقع سجن المسكوبية في الجهة الغربية من مدينة القدس المحتلة منذ عام 1948 بجوار مقر المخابرات الإسرائيلية (الشين بيت) في ساحة المسكوبية أو ساحة الروس، وبني في عهد الانتداب البريطاني ليكون مركزا للشرطة ولتوقيف الأسرى المنتظرين للمحاكمة حيث عرف آنذاك بالسجن المركزي[5]، وقد خصصته إسرائيل مقر

(1) مقابلة مع عبد العزيز شاهين،مصدر سابق.

(2) الموت بالأوبئة والمتفجرات،مجلة فلسطين الثورة ،ع15،1983/10/479،ص20.

(3) المصدر السابق، ثم انظر:صحيفة القدس 1985/8/4،ص1.

(4) للمزيد عن تفاصيل هذه المحاولة أنظر: صحيفة Jerusalem post,7-8-1983, P1

(5) عبد الناصر فروانة:علب إسمنتية وخيام نازيه ،ص34.

القيادة شرطة إسرائيل وخصت جناحاً منه للأسرى الذين ينتظرون المحاكمة أو من يتم الحكم عليه بمدد قليلة، وقد استعملته إسرائيل لأسرى مدينة القدس من العرب الفلسطينيين.

ويضم السجن عدداً من الزنازين تستعمل أثناء التحقيق مع الأسرى الفلسطينيين وتبلغ مساحة الزنزانة الواحدة 1.5امتراً ×80 سنتيمتراً ويرتفع سقفها مسافة أربعة أمتار، وفيها شباك من القضبان الحديدية يطل على ممر جناح الزنازين[1]، ويمكن أحياناً استخدام مقر سجن المسكوبية في:

_ التحقيق مع الأسرى الفلسطينيين الذين يقطنون مدينة القدس.

_ حجز الأسرى الإداريين من سكان مدينة القدس.

_ احتجاز واستجواب الشخصيات الوطنية ورؤساء المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية.

_ توقيف الذين يتم حجزهم عندما تقع أحداث الحرم القدسي الشريف.

لقد تم التحقيق في سجن المسكوبية في بداية عام 1965 مع أول أسير للثورة الفلسطينية محمود أبو بكر حجازي، وقد شكا في المحكمة لما يتعرض له من أنواع التعذيب في هذا السجن، وقد نقلت غالبية الصحافة الإسرائيلية والدولية محاضر محاكمته وحديثه عن سجن المسكوبية [2].

كما توفى من ظروف السجن الصعبة الفلسطيني الأسير قاسم أبو عكر وعمره ثلاثون عاما، وقد كان معتقلاً للتحقيق معه هو وزوجته، ولم يطلق سراحها عند وفاته، وسمح لها بالخروج لدفنه هي ووالدها وحفار القبور، وقد ادعت الشرطة آنذاك بأنه انزلق عن درج الزنازين رغم أن زوجته أكدت أنه كان يتعرض لأنواع مختلفة من التعذيب[3].

4- سجن رام الله

يقع سجن رام الله شمال مدينة رام الله، وقد تم تشييده في سنوات الانتداب البريطاني على فلسطين واستعمله الجيش الأردني، فيما سيطرت عليه إسرائيل واستعملته مقراً لعمل الأجهزة الأمنية المشرفة على رام الله وما حولها كالجيش والشرطة والمخابرات، وقد سماها الفلسطينيون بالمقاطعة.

يتكون سجن رام الله من طابقين و أضافت إسرائيل إليه عدة مباني صغيرة بجانب المبنى الرئيسي الذي كان مركزاً لنشاط المخابرات وبه السجن الذي تشرف عليه مصلحة السجون في إسرائيل، وعلى مر سنوات الاحتلال ظل هذا السجن يعانى من مسألة الازدحام، ووصل عدده عدة مرات إلى أكثر من 300 أسير في الوقت الذي لا يتسع إلا لمائة وعشرين أسيراً[4].

---

(1) سجن المسكوبية ، مجلة شئون فلسطينية،ع67 ،1977/6،ص187.

(2) Jerusalem post , 15-9-1965, P1.

(3) سجن المسكوبية،شئون فلسطينية ،ع88/87،مرجع سابق،ص198.

(4) سجن رام الله، مجلة الأرض المحتلة ،1986/12،مرجع سابق،ص85.

يضم سجن رام الله في مبانيه عدداً من الزنازين، التي تبلغ مساحتها أربعة أمتار ويتم وضع عشرة أسرى في كل واحدة منها، وقد تقدم الأسرى الفلسطينيون في هذا السجن أكثر من مرة بمذكرات إلى سلطات الاحتلال لتحسين أوضاعهم الصحية لازدحام في الغرف ولم يوجد في السجن كتب، أسوة بالسجون الأخرى[1].

وقد كانت الطلبات يتم رفضها باستمرار، بل أنه يتم الرد عليها بالاعتداءات كما حصل عندما تقدم الأسرى عام 1983 بمذكرة لإدارة السجن بطلبات فكان رد إدارة السجن بقيام عدد من أفراد حرس الحدود (شرطه) بالاعتداء على طاقم عمال السجن (من الأسرى الفلسطينيين) المكون من ثمانية أسرى مستخدمين في ذلك الهراوات و الغاز المسيل للدموع، وأسفر ذلك عن إصابة العديد منهم بإصابات كانت إصابة احدهم وهو محمد جبريل بكسورٍ في الرأس[2].

استخدم الأسرى الفلسطينيون سلاح الإضراب عن الطعام للتعبير عن إرادتهم القوية وفي مساندة زملائهم في السجون الأخرى، وكثيرا ما كان هؤلاء الأسرى يضربون عن الطعام لمدة قصيرة كالإضراب الذي أستمر لمدة ثلاثة أيام فى1985/10/2 تضامنا مع إضراب أسرى سجن الخليل[3].

وسجلت محاولة هرب واحدة من هذا السجن عندما حاول السجين جمال سلطان و شقيقه نعيم القيام بمحاولة الهرب من ذلك السجن، وقد ادعت مصلحة السجون أن الأسير جمال قد حاول الانتحار في الحمام وقد أنقذه زملاؤه، وهؤلاء نفوا ذلك وأن هذا يجيء في إطار الإساءة والتشهير الدائم الذي تمارسه سلطات السجن بحق الأسرى الفلسطينيين، ويذكر أن المناضل محمود العالول قد هرب من هذا السجن عام 1969م[4].

5- سجن طولكرم

يقع سجن طولكوم في منطقة منخفضة من المدينة يطلق عليها السكان (المقاطعة)، وهى مكونة من مبنى تم تشييده في العقد الأول من القرن العشرين خلال الوجود العثماني قبل الحرب العالمية الأولى، وقد استخدمها الجيش البريطاني كنقطة عسكرية وكذلك استعملها الجيش الأردني حتى عام 1967 حيث استخدمتها السلطات الإسرائيلية مقراً للأجهزة الأمنية الإسرائيلية من الجيش والشرطة والمخابرات العامة (الشين بيت)، وتم تسليم أحد الطوابق لمصلحة السجون ليكون سجناً للأسرى الفلسطينيين من موقوفين تحت التحقيق لدى المخابرات أو محكومين يقضون مدة محكوميتهم[5].

(1) صحيفة الفجر،1975/3/27 ،ص2.

(2) سجن رام الله، مجلة فلسطين الثورة ،ع479 ،1983/10/15،ص21.

(3) سجن رام الله: مجله الأرض المحتلة ، 1986/10،مرجع سابق،ص82.

(4) صحيفة القدس، 1979/1/30 ، ص1.

(5) وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن السجون الإسرائيلية، مصدر سابق، ص27.

ويتكون سجن طولكوم من 8 غرف لا تتجاوز مساحة الواحدة منها ثلاثين مترا مربعا تتسم بجدران قديمة مليئة بالنتوءات، وسوء إضاءة، وانعدام رؤية أشعة الشمس خلال فترة زمهرير فصل الشتاء في الأشهر من أكتوبر وحتى مارس من كل عام وبالتالي تصبح الحياة في هذه الغرف صعبة[1].

إن سوء تصميم بناء السجن وخاصة وضع الساحة التي لا تتجاوز ستة عشر متراً طولا وأربعة أمتار عرضاً، وهذا لا يكفي أن يكون فسحة لمائة أسير[2]، وبالتالي ليس هناك فارق للأسير بين أن يخرج للفسحة من غرفته التي هي أيضاً تعاني من الازدحام، وقد ازداد هذا الازدحام مع بداية الثمانينات حيث زاد عدد الموقوفين الذين تأتى بهم دوريات الجيش بشكل يومي والذين يكون غالبيتهم من طلاب المدارس، كما أنه أصبح ينقل للسجن أولئك الأسرى من مدينة قلقيلية المجاورة والتي لا يوجد بها سجن، إضافة إلى ذلك فقد دأبت سلطات مصلحة السجون على عزل قادة ومسؤولي المنظمات في سجني جنين وجنيد شمال الضفة الغربية، وعزلهم في سجن طولكوم لإبعادهم عن قيادة الإضرابات في تلك السجون.

مارست إدارة سجن طولكرم عقوبات بأشكال مختلفة ضد الأسرى الفلسطينيين من عزل في الزنازين إلى منعهم من أداء شعائرهم الدينية ففي عام 1972 حصل صدام بين شرطة السجن والأسرى عندما اعترضت إدارة السجن على أداء الأسرى لصلاة الجمعة بشكل جماعي وقامت باقتحام السجن بالغاز، وعلى أثرها رفع الأسرى الفلسطينيون شكوى إلى محكمة العدل العليا ضد مدير السجن الذي اتهموه بتدبير الحادث[3]، وبرغم ذلك فقد أعلن الأسرى الإضراب في أكثر من مرة تضامناً مع أسرى السجون الأخرى مثل عسقلان وجنيد ونفحة، ولا يمكن وصف الحياة التنظيمية للأسرى بالقوية في ذلك السجن لأنها بدأت متأخرة مقارنة مع السجون الأخرى.

6- سجن نابلس

يقع سجن نابلس شرق مدينة نابلس و على سفح جبل (جرزيم) المليء بالأشجار الحراجية الكثيفة، ويعود تشييده إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث أنشأته تركيا ليكون إسطبلا لخيول الحجاج، و قد حولته سلطات الانتداب البريطاني إلى مركز توقيف واحتجاز للسجناء غير الأمنيين واستعمله الجيش الأردني لنفس الغاية، بينما استعملته إسرائيل لنشاطات أجهزة الأمن المشرفة على مدينة نابلس و قضائها الذي يضم عشرات القرى، وأسماء الناس المحليون بالمقاطعة.

وقد استعمل جهاز المخابرات هذا السجن منذ الأيام الأولى لإنتهاء حرب 1967 فقد كانوا يحضرون الذين يلقى القبض عليهم من الفدائيين عند نهر الأردن في المسافة ما بين البحر الميت وبحيرة طبريا و يتم التحقيق

(1) المصدر السابق،ص28.

(2) قدري أبو بكر : من القمع إلى السلطة الثورية،مرجع سابق،ص45.

(3) صحيفة القدس، 1979/7/22،ص1.

معهم في هذا السجن، بل إن أهم خلايا ومجموعات الفدائيين في الضفة الغربية كان يتم التحقيق معهم في سجن نابلس، و كثيرا ما كان يشرف على ذلك مسؤولون كباراً في جهاز المخابرات الإسرائيلي[1].

واعتقلت إسرائيل في سجن نابلس حوالي خمسمائة سجين تقريبا خلال السنوات الأولى للاحتلال يعيشون في غرف لم يتم صيانتها أو ترميمها بعد،وكان منهم عام 1975 نحو خمسة عشر أسيراً من العرب غير الفلسطينيين .[2]

كانت بدايات حياة الأسرى في سجن نابلس تتسم بالقسوة والصعوبة فقد تم وضعهم في غرف بعدد تسعينات، وأعطوا بطانية واحدة للواحد، وكان الطعام أدنى بكثير من تلك الكميات التي توزع في السجون الأخرى،وكانت الفسحة لمدة نصف ساعة في اليوم فقط و يتم إخراجهم إليها في طابور اثنين مطئطئيى الرأس ولا يسمح لهم بالتدخين[3]، تعاملت إدارة السجن مع الأسرى بسياسة العقوبات القاسية لكل من يخرق نظام الحياة الذي تتبعه هذه الإدارة،ففي مطلع عام 1981 وأثناء احتفال الأسرى بانطلاقة الثورة الفلسطينية اقتحمت الشرطة إحدى الغرف عند الساعة الحادية عشرة ليلا ووضعت سبعة أسرى في الزنازين واجبروا على خلع ملابسهم وانهال عليهم أفراد الشرطة بالضرب بالهراوات، بل إنه تم حرمان كل السجن من الشاي والقهوة و السجائر و الخروج للفسحة[4].

استخدمت مصلحة السجون في إسرائيل في سجن نابلس الاقتحامات و المداهمات عدة مرات وكانت تحضر الكلاب البوليسية أمام الأسرى لإرهابهم، ففي 1982/12/19 استخدمت السلطات الغاز المسيل للدموع والكلاب البوليسية ضد الأسرى كعقاب جماعي بسبب مشادة حصلت بين أثنين من الأسرى وأحد السجانين حول رغيف خبز رفض السجان إعطاءهم إياه وهو من حقهم في العدد المخصص للأسرى[5]، وقد كانت السلطات تعاقب الأسرى مع بداية كل إضراب عن الطعام مما يجبر الأسرى على التمرد وكثيرا ما كان الأهالي القاطنون قرب السجن يسمعون ذلك، ففي عام 1980 اشتبك الأسرى في سجن نابلس مع الشرطة وهم يهتفون بثورة حتى النصر وقام الجيش بمساعدة الشرطة في قذف القنابل المسيلة للدموع على كل السجن بما فيه غرف إدارة السجن التي أخلتها للجيش وقد أصيب عشرات السجناء الذين رفضت سلطات السجن نقلهم إلى المستشفيات بل عزلت العديد منهم في الزنازين[6].

---

(1) يعقوب بيري: كنت رئيسا للشين بيت،ط1،دار الجليل،عمان،1999،ص6-8.

(2) سجن نابلس،مجلة شئون فلسطينية،ع67 ،1977/6،ص188.

(3) قدري أبو بكر:من القمع إلى السلطة الثورية، مرجع سابق،ص17.

(4) عبد الستار قاسم وآخرون:التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية، ط1، قسم العلوم السياسية – جامعة النجاح الوطنية،نابلس،1986،ص119.

(5) وزارة شئون الأسرى والمحررين:سجن نابلس،مصدر سابق،ص28.

(6) مجلة فلسطين المحتلة،ع228 ، 1980/2/25،ص25-27.

7- سجن جنيد

يقع سجن جنيد على مشارف مدينة نابلس وعلى الطريق المؤدى إلى مدينة قلقيلية ويمثل المدخل الغربي للمدينة، وسمي بهذا الاسم نسبة لقرية جنيد الواقعة على المشارف الغربية لمدينة نابلس، وقد انشأ هذا المبنى عام1964 من قبل وزارة الأشغال الأردنية ومتعهدي القوات المسلحة الأردنية ليكون مستشفى خاصاً بالجيش الأردني وأطلق عليها اسم نيابة جنين، وقد سيطر عليها الجيش الإسرائيلي وحولها لموقع للجيش لحماية قواته القادمة إلى مدينة نابلس، وقد أقامت السلطات الإسرائيلية بعض الترميمات وأعلنت عنه سجناً تشرف عليه مصلحة السجون في إسرائيل وذلك في 1984/7/2.

أقامت الحكومة الإسرائيلية حفل افتتاح لهذا السجن، ذكر فيه وزير الشرطة الجنرال حاييم برليف "أن الهدف من بنائه هو تخفيف حدة الازدحام في سجن بئر سبع و لإغلاق سجن صغير في طولكوم ولمنع عمليات الهروب ولتقليل عدد المنظفين اللازمين للعمل وأوضح بان الحكومة الإسرائيلية قد وضعت فيه أجهزة متطورة وتقنيات عالية جدا لحماية الأمن في السجن" [1].

يتميز سجن جنيد بالتجهيزات الأمنية فيه حيث يعمل فيه خمسة وعشرون حارسا فقط من شرطة مصلحة السجون، ويتمكن حارس يقبع في غرفة مركزيه وعبر كاميرات منتشرة في كل مكان من رؤية محيط السجن وذلك عبر أجهزة الكمبيوتر المرتبطة بأسلاك شائكة موصلة بالتيار الكهربائي، يتم الإبلاغ عن أي حركة حول سور السجن سواءً من داخله أو من الخارج[2]، وزودت إسرائيل هذا السجن بأحدث التقنيات في السجون في العالم، ولكن ذلك كان من زاوية واحدة وهي حفظ أمن السجن ولا يوجد ما يشير إلى هذه التطورات في حياه السجين المعيشية، فقد تم تغطية نوافذ سجن جنيد بألواح الاسبست من الخارج لمنع دخول الضوء والهواء للغرف مما يصعب على السجين سماع أو رؤية أي شيء خارج الغرفة والوصول إلى استحالة محاولة الهروب، مع ما عرف كذلك عن أن مادة الاسبست مادة مسرطنة ممنوع ومحرم استخدامها.

رفض الأسرى الفلسطينيون الحياة في هذا السجن وخاضوا عدة إضرابات أهمها إضراب أيلول 1984: [3]

أحضرت مصلحة السجون إلى سجن جنيد خليطاً من الأسرى ومن بينهم محكومين بمدد عاليه وكذلك كان من بينهم قادة الأسرى في السجون، وهذه العوامل شجعت الأسرى على خوض إضراب مبكر أي بعد افتتاح السجن بشهرين تقريبا في 1984/9/24، وقد كان الأسرى وإدارة السجون قد فشلوا في التوصل لأي اتفاق بخصوص الأحوال المعيشية في السجن حيث اجتمع الأسرى أكثر من مرة بمدير السجن (عوفاديا زقوتو) وكذلك

---

(1) صحيفة هأرتس 1984/7/3،ص1.

(2) وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية، مصدر سابق،ص12.

(3) للمزيد من المعلومات حول هذا الإضراب أنظر:

- جمعية أنصار السجين : تقرير وليد الفاهوم عن سجن جنيد ، 1985،ص2.
- جبريل الرجوب : زنزانة 704 ، مرجع سابق ، و كان المؤلف قائد هذا الإضراب.
- صحيفة هأرتس ، 1984/10/9،ص1.

مع مدير مصلحة السجون في إسرائيل (د.مردخاى فلتهايمر) ، وقد قام الأسرى بعمل الخطوات التالية قبل الإضراب[1]:

- اتفاق بين الفصائل الفلسطينية داخل السجن بميثاق أسموه (المشروع الوطني).
- إنزال عشرات نشرات التعبئة النفسية لتهيئة الأسرى.
- تشكيل لجان من كل الفصائل في كل قسم و غرفة.
- تشكيل لجنة محاميين من نقابة المحاميين الفلسطينية والإسرائيليين
- التأكيد على تبني منظمة التحرير الفلسطينية للعمل مع المؤسسات الدولية بهذا الشأن

تم توجيه رسائل إلى كل من مدير السجن، ومدير مصلحة السجون، و وزير الشرطة، ورئيس الوزراء، وعدد من أعضاء الكينيست اليساريين،كما تم توجيه رسائل أخرى إلى الجهات الدولية كالسكرتير العام للأمم المتحدة، والبابا يوحنا بولس الثاني.[2]

استمر إضراب الأسرى مدة أسبوعين توصلوا في نهايته إلى اتفاق مع وزير الشرطة الذي قدم إلى السجن لمفاوضتهم، وقد حصل الأسرى على بعض الامتيازات الهامة وقد كان من نتائج هذا الإضراب إقالة مدير السجن، وكذلك استقالة مدير مصلحة السجون وتعيين الجنرال (رافي سوسيه) رئيسا جديدا لمصلحة السجون في إسرائيل، ولقد كان للأهالي والمؤسسات دورٌ في الوقوف مع الأسرى وكان الجيش الإسرائيلي قد لاحقهم في كافة فعاليتهم التضامنية مع إضراب الأسرى في سجن جنيد، فقد اقتحم الجيش مقر الصليب الأحمر في نابلس لتفريق المعتصمين من الأهالي، وكذلك تفريق المظاهرة العائدة من أمام مقر القنصلية الأمريكية في القدس بالقوة في ساحة باب العمود، وقد شهدت الضفة وقطاع غزة مظاهرات وصدامات مع الجيش تضامنا مع الأسرى[3].

وفرضت إسرائيل عقوبات على الأسرى الفلسطينيين عند حدوث أي مشادات أو إضرابات وكانت دائما تسفر عن اقتحامات و مداهمات لغرف الأسرى.

8- سجن جنين

يقع سجن جنين شرق مدينة جنين داخل ما يسميه السكان المحليون بالعمارة أو (عمارة تيجرت) الذي قامت سلطات الانتداب البريطاني ببنائه ليكون مركزاً للشرطة يشرف على منطقة جنين و ضواحيها، وقد استخدمه الجيش الأردني مقراً له، وما لبث أن استخدمه الجيش الإسرائيلي عقب احتلاله المدينة عام 1967 مقراً للأجهزة الأمنية خاصة (الشين بيت)، ولاستخدامه مكاناً للتحقيق ومقراً لضباط المخابرات المشرفين على أحياء مدينة جنين التي هي أقرب المدن الفلسطينية إلى مكان معركة الكرامة التي دارت في 1968/3/21، وبالتالي استخدم

(1) جبريل الرجوب : زنزانة 704،مرجع سابق ،ص185.

(2) نسخ من هذه الرسائل بحوزة الباحث.

(3) انظر : - صحيفة القدس 1984/10/3،ص1.

- صحيفة القدس 1984/10/5،ص1.

ضباط سلاح الاستخبارات العسكرية هذا المبنى في استجواب من يتم اعتقالهم في المعركة ،وفي سنة 1970 كان في سجن جنين جميع من تبقى لدى إسرائيل من أسرى معركة الكرامة و عددهم 65 سجيناً، وبرغم أنه ألقي القبض عليهم في معركة بين جيشين نظاميين بافتراض مشاركة الجيش الأردني في المعركة إلا أن إسرائيل لم تعترف بهذا العدد على أنهم أسري حرب بل حاكمت بعضهم[1].

برغم أن أغلب الأسرى في سجن جنين هم من الموقوفين أو من المحكومين لمدد ليست طويلة، فلم يمنع ذلك بعضهم من التفكير بالهرب فقد تمكن السجين محمد على حسين 24 عاماً من قرية زيتا من الهروب من سجن جنين يوم السبت 1979/12/8 من مطبخ السجن، وكان قد أمضى سنتين من أصل ست سنوات[2]، وعادة ما كان الأسرى يضربون عن الطعام تضامنا مع زملائهم في السجون الأخرى لمدة يوم أو يومين يتعرضون بعدها لصور مختلفة من العقوبات.

9- سجن الفارعة

يقع سجن الفارعة شمال مدينة جنين قرب عين تسمى عين الفارعة بجوار مخيم اللاجئين الذي يحمل نفس الاسم، ويعود إنشاء هذا المبنى إلى عهد الانتداب البريطاني فقد أسس عام 1936 ليكون إسطبلاً للخيول، وفي عام 1948 استعمله الجيش الأردني لنفس الغاية ولم يكن هذا المبنى يوما ما للاستخدام الإنساني إنما كان بمثابة مكان للحيوانات و مخازن لما تأكله، وعند قدوم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية لم يستعمله الجيش لنفس الغرض بل ظل المبنى بغير استخدام حتى عام 1982.

وقبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران 1982 كان على الجيش أن يستعد لكل الجبهات فكانت السجون قد ضاقت بمن فيها من أعداد ولم يف سجن نفحة بالغرض في القضاء على مشكله الازدحام وكذلك بروز مشكلة الأعداد الكبيرة من الطلاب والقاصرين الذين يعتقلهم الجيش، ففي أثناء زيارة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال (رفائيل إيتان) تقرر إقامة سجن كبير يقضى على هذه المشاكل، ذلك بموجب أمراً عسكرياً أصدره في 1982/4/17 يحمل الرقم 998 بموجبه يتم افتتاح سجن الفارعة وأسماه الإسرائيليون "مركز إصلاح الفارعة"[3]

وكان سهلا على سلطات الاحتلال أن ترد على كافة المنتقدين لهذا الأمر فالهدف من هذا السجن كما يقولون هو تخفيف اكتظاظ السجون بالأسرى الفلسطينيين وأن يكون هناك مركز إصلاح لإصلاح ثقافة القاصرين الذين يلقون الحجارة على قوات الجيش[4]، ولكن الهدف الحقيقي كان حاجة المخابرات إلى مركز توقيف غير خاضع للأنظمة القضائية التي تعيق التحقيق مع عشرات القاصرين الذين يعتقلهم الجيش يوميا، بل أن تكون هناك سلطه محلية في السجن تتعامل قضائيا مع هذه الأعداد.

---

(1) المصدر السابق، ص36.

(2) صحيفة الأنباء 1979/12/10،ص1.

(3) القانون من أجل الإنسان-(الحق): مجموعة الأوامر العسكرية المتعلقة بالسجون, القدس ،مصدر سابق،ص47.

(4) وزارة شئون الأسرى والمحررين: سجن الفارعة ، مصدر سابق،ص18.

ويتكون سجن الفارعة من ثلاثة أقسام أساسية هي[1]:

1. تسع غرف تقع في المبنى الرئيسي للسجن وأحياناً يصل عدد الأسرى في الغرفة الواحدة إلى ثلاثين أسيراً مع العلم أن مساحة الغرفة لا تتجاوز العشرين مترا تقريبا ولا يوجد فيها دورات مياه.

2. الإسطبلات ويبلغ طولها عشرين مترا وعرضها تسعة أمتار ومقسمة إلى حجرات كل حجرة لحصان واحد، وقد خصص الإسرائيليون خمسة أسرى لكل حجرة من هذه ودون دورات مياه.

3. الخيام التي تنصب عادة خلال فترة الاعتقالات الواسعة و يوضع في الخيمة الواحدة نحو خمسين أسيراً علماً بأن مساحتها لا تتجاوز ثمانية عشر متراً مربعاً.

وفى عام 1984 تم بناء سبع غرف جديدة ليستعملها ضباط الجيش و المخابرات للنوم والعمل، وكذلك إنشاء عشر زنازين جديدة[2]، وهذا يوضح أن السجن لم يقم إلا للتحقيق وليس ليكون لأولئك الذين يحاكمون بمدد مختلفة.

استخدمت السلطات هذا السجن لكل من يتم إلقاء القبض عليه في الأعمال غير الخاضعة للتنظيمات العسكرية، ففي عام 1985 كان به ما يزيد عن مائتي شخص أعمارهم ما بين 12 –18 عاماً تم توقيفهم لمده ثمانية عشر يوما دون أن يمثلوا لأي جهة قضائية.

بدأت حياة الأسرى الفلسطينيين في سجن الفارعة بشيء من الشدة فمن المعروف أن كل سجن يفتحه الجيش الإسرائيلي كان يتسم بالإجراءات الشديدة و القاسية تجاه الأسرى، وخلافا لغالبية السجون فإن سجن الفارعة يديره الجيش الإسرائيلي وليس ضباط مصلحة السجون في الشرطة الإسرائيلية.

إن الإهمال الصحي في مكان كانت تعيش فيه الحيوانات، وفجأة يتم وضع الإنسان فيه دفع المحامى جواد بولس أكثر من مرة للتقدم بشكوى إلى محكمة العدل العليا تتضمن إفادات عن أمراض جلدية تفشت في أجسام الأسرى ويطالب الجيش بنقل الأسرى إلى سجون أخرى.

كما تعرضت السلطات الإسرائيلية للكثير من النقد والضغوطات بشأن سجن الفارعة وباعتبار أنه مكان للتحقيق،فإن غالبية الأسرى كانوا يشكون بعد خروجهم منه أنهم تعرضوا للتعذيب و بوسائل مختلفة ومن أشهر الانتقادات الدولية:

*** تقرير لجنه العفو الدولية أمنستي:**

حيث استمعت لجنة العفو الدولية بواسطة المراكز التي تعمل في الأراضي المحتلة وإسرائيل إلى الكثير من الشهادات المشفوعة بالقسم عن ما يدور في سجن الفارعة وهي تفيد بوضع الكيس على رءوس الأسرى والقيود بأيديهم وإجبارهم على الوقوف دون حراك ساعات طويلة، وتم وضع القاصرين تحت الماء البارد في مجرى الهواء ثم حرمان الأسرى الفلسطينيين من الطعام والنوم أو قضاء الحاجة[3].

---

(1) مقابلة مع جهاد مصطفى المدهون،ممثل الأسرى في السجن عام 1984، أجريت في 2004/4/16 .

(2) وزارة شئون الأسرى والمحررين:سجن الفارعة، مصدر سابق،ص20.

(3) Amnesty : annual report 1987 , op.cit.p 6

*** تقرير لجنة الحقوقين الدولية عام 1985:**

انتقدت فيه قرار إنشاء السجن بغرض التحقيق و بدون محاكمة، وقد سجلت اللجنة في تقريرها أكثر من عشرين شهادة مشفوعة بالقسم حصلت عليها من أشخاص كانوا أسرى في هذا السجن، و يتضمن التقرير الإشارة إلى استعمال ضباط المخابرات العزل، والشبح في الزنازين التي يسكب الماء على أرضيتها إضافة إلى الضرب على الأعضاء التناسلية والكي بأعقاب السجائر و يتحدث التقرير عن الإهمال الطبي في السجن، ويذكر أنه في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية تم تحويل هذا السجن الى مدرسة كادر/ وتم زراعة الورود حوله لتحويله لمنظر خلاب بعد أن كان مقبرة للأطفال الأحياء.

ولم اعثر في مصادر الدراسة على ما يفيد بتنظيم الأسرى خلال فترة الدراسة لأي إضراب جماعي، وإنما حالات فردية للاحتجاج على وضعها كأن تكون معزولة في الزنازين مثلاً،ولم تسجل أية محاولات هروب من هذا السجن ويعود السبب إلى كون الأسرى في غالبيتهم من الموقوفين وغير المحكومين ولا يعرفون كم سيقضون في السجن.

هناك العديد من مراكز التوقيف التي أمضى فيها الأسرى الفلسطينيون أياماً وربما أسابيع محجوزين فيها و لكن لا يوجد ما يفيد باعتبارها سجنا مثل معسكر أنصار2 على شاطئ بحر غزه الذي اعتبر سجنا خارج فترة الدراسة.

يتضح أن إسرائيل قد أقامت في الأراضي المحتلة عام 1967 تسعة سجون، وذلك لسد الحاجة الماسة لسجون تتسع للآلاف من الأسرى الفلسطينيين من رجال المقاومة، وقد تميزت هذه السجون بوقوعها جميعا داخل مقرات قيادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ما يعني أن الجيش هو المسؤول عن الحراسة الخارجية، برغم أن مصلحة السجون هي المكلفة بالإشراف الداخلي، وكذلك استخدمت مقرات دائمة للتحقيق مع الأسرى حتى أولئك الأسرى على قضايا خطرة حسب التصنيفات الثقافية الإسرائيلية، وبعد انتهاء هذا التحقيق يتم نقل الأسير إلى سجون فلسطين المحتلة 1948، وقد كان هذا الإشراف الجماعي لأجهزة الأمن الإسرائيلية على هذه المقرات يعرض الأسرى لاعتداءات أفراد الجيش المتكررة،ويلاحظ بروز ظاهرة التكدس والازدحام في هذه السجون، وكذلك فإن وجودها في الأراضي المحتلة 1967 كان يسهل على إسرائيل تنظيم زيارات الأهالي.

السجون الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة خارج فلسطين

تعتبر إسرائيل أن حدودها مع جيرانها ليست تلك الحدود المنصوص عليها في اتفاقيات ترسيم الحدود بين الجهات التي سبقتها في حكم أو إدارة فلسطين، بل إنها تستند في ذلك إلى حدود المناطق التي عاش فيها بنو إسرائيل قديما أو ورد ذكرها في التوراة و التلمود، وعليه فلم تجد حرجا في الاستيطان وفتح مراكز توقيف في سيناء عام 1967،أو في الجولان، أو في الضفة الغربية، و قطاع غزه، و كذا الأمر كان في لبنان عندما اجتاحته عام 1982، أقامت عدة سجون و مراكز توقيف و منها أنصار والخيام.

واجهت إسرائيل في اجتياحها للبنان عام 1982 مقاومة ضارية من الفلسطينيين المنتمين لفصائل المقاومة المسلحة، ومن بعض القوى الوطنية اللبنانية ، و من بعض القوات السورية النظامية، وبالتالي وقع في قبضتها ألاف الأسرى من كل هذه الفئات والأطياف، فكانت الحاجة إلى سجون تتسع لهذه الأعداد البشرية الهائلة في نفس الوقت الذي لا تستطيع مصلحة السجون استيعاب هذه الأعداد في سجون لا تتسع إلا للمئات وأنها أصلا تعانى من مشكلة الازدحام، وكذلك فإن الجيش بحاجة إلى سجن يكون قريبا من مكان الأحداث لتسهل إدارة هذا السجن فنيا، و يستفيد الجيش من التحقيق مع بعض الأسرى.

لأجل ذلك كله أقامت إسرائيل سجن أنصار في جنوب لبنان في بيئة معروف أن الحياة فيها صعبه أمام برد الشتاء القارص الذي تتميز به، وأنها أسندت إدارة هذا السجن لضباط الجيش في وقت رفضت مصلحة السجون و جهاز المخابرات قبول هذه المهمة[1]، فكان على ضباط الجيش أن يستجوبوا،و يتعاملوا مع التمرد، و فرض العقوبات، و تنسيق نشاط الصحافة ومنظمة الصليب الأحمر، والتعامل مع إضرابات عن الطعام وربما لم يسمعوا بشيء كهذا إلا في الصحافة و التلفزيون، وكذلك سيتعاملون مع أسرى هم من أطياف مختلفة فكريا و أيديولوجياً لا يجمعهم إلا كره إسرائيل، و لا تخلو أطيافهم حتى من الأطفال والمسنين الذين تم اقتيادهم إلى أنصار.

<u>أولاً</u>: تاريخ سجن أنصار

افتتحت إسرائيل سجن أنصار في 1982/7/14 في أعقاب غزو لبنان مباشرة على مساحة من الأرض في جنوب لبنان بين بلدة أنصار غربا والدوير شرقا و بين مزارع سبتي وبصفور شمالاً ومزرعة دمول جنوبا، وتسمى قطعة الأرض المقام عليها السجن بتل بعل و يملك هذه الأرض المواطن اللبناني فرنسيس رزق ومنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت بصدد إنشاء مطار عسكري عليها[2].

(1) يعقوب بيرى : كنت رئيسا للشين بيت ، مرجع سابق،ص176.

(2) وزارة شئون الأسرى والمحررين:تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية، مصدر سابق، ص6.

تكون سجن أنصار في مرحلته الأولى من مجموعتين متقابلتين من عشرين معسكرا (خيمة)، عشرة معسكرات شرقا ويقابلها عشرة غربا،ويفصل بينهما شارع ترابي طويل وتبلغ مساحة كل معسكر ثلاثة دنمات تقريبا، ويضم ما يقرب من عشرين خيمة و يتم إسكان الواحدة بثلاثين أسيراً، ويمكن أن يصل الأمر إلى خمسة وأربعين معتقلاً، و يفصل كل معسكر عن الأخر أسلاك شائكة من طبقتين تصل إلى عشرة أمتار، وبداخل كل معسكر خيمة صغيرة لإعداد الطعام للأسرى[1].

يحيط بكل معسكر برج للمراقبة يشرف على ما يدور داخل المعسكر، وكذلك أربعة أبراج مراقبة على زوايا كل سجن من السجون الثلاثة، وأمام كل معسكر خيمة بها عدد من الجنود الذين يشرفون على شئون المعسكر، وكانوا أحياناً يقومون بأعمال استجواب للأسرى ليلا، وعلى بوابة كل معسكر يقف جندي طوال النهار يحمل رشاشا وحارس أخر بجانبه يحمل قنبلة الغاز، و يدور جندي أخر حول المعسكر ليرى ما يدور داخل الخيام، وهو الذي يتصل مع مسئول الأسرى (المختار)،[2] وقد أحضرت إسرائيل إلى سجن أنصار زنازين خاصة مصنوعة من المعدن وأنواع معينة من الصفيح القاسية على السجين ليلا ونهارا وشتاءً أو صيفاً،وعند افتتاح أنصار "ب" تم تشييد إحدى وثلاثين زنزانة من الباطون المسلح لتحل محل الزنازين القديمة و تستخدم لعقاب الأسرى[3].

رفضت إسرائيل معاملة من سينزلون في السجن على أنهم أسرى حرب واستثنت من ذلك الجنود السوريين وعدداً قليلاً من أفراد الجيش اللبناني، وهذا رغم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر اعتبرت مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية طرفا أساسيا في القتال، وأن عملية إسرائيل (سلامة الجليل) موجهة ضد هذه المنظمة،وعليه يجب على إسرائيل معاملة الأسرى من هذه المنظمة على أنهم أسرى حرب وقد عللت ذلك أيضا بأن المنظمة تملك قوات مسلحة وجيوش نظامية، وأنها أعلنت تقيدها بكافة مواد اتفاقيات جنيف.

لقد ردت إسرائيل على كافة الانتقادات الدولية بخصوص قانونية اعتقال أو معاملة أسرى الاجتياح،فقد أعتبر رئيس وزرائها مناحيم بيغن "أن إسرائيل ستتعامل مع الأسرى السوريين فقط كأسرى حرب أما البقية فتعتبرهم إرهابيين، وسيتم معاقبتهم كما ينص عليه القانون"[4]، وقد أساءت إسرائيل معاملة أسرى سجن أنصار سواء كانوا من السوريين أو من غيرهم من الجنسيات بتسجيلها عدة انتهاكات أهمها:

1. اعتقال رجال الخدمات الطبية المنتمين لمنظمة التحرير الفلسطينية و قد كان من بين الأسرى بعض مسئولي مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني.
2. طلب المعلومات من الأسرى بالتحقيق معهم.

---

(1) عن وصف السجن أنظر شهادات الأسرى فيه :

– شهادة من معتقل أنصار ، شئون فلسطينية ، ع132 –133 ،كانون أول 1982،ص23

– شهادة 2 من معتقل أنصار ، شئون فلسطينية ،ع 134 ،كانون ثاني 1983،ص 76.

(2) شهادة 2 من معتقل أنصار، شئون فلسطينية،مرجع سابق،ص23.

(3) وزارة شئون الأسرى والمحررين،تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية،مصدر سابق،ص8.

(4) Jerusalem Post , 6-7-1982 , P1.

3. نقل بعض الأسرى إلى سجون داخل فلسطين
4. عدم ملائمة الإجراءات الصحية والعناية الطبية.

و قد كان هناك تجربة "ناجحة" لإسرائيل في افتتاحها سجن الفارعة لاستيعاب مئات التلاميذ و طلاب الجامعات الذين لا يستطيع الجيش إعداد لوائح اتهام ضدهم، وبناءً على قرارات وزارة الدفاع الإسرائيلية بتوقيف ألاف الأسرى إداريا .. فهل التزمت إسرائيل بقواعد قانون الاعتقال الإداري الذي سنته بنفسها ضد أسرى سجن أنصار؟

لا يوجد ما يفيد بأن أسيراً واحدا استلم مذكرة اعتقاله في معتقل أنصار، وكذلك لم تلتزم إسرائيل بمثول الأسرى أمام قاض عسكري خلال ست و تسعين ساعة، ولم يسمع أحد من الأسرى عن حقه في تقديم استئناف لقاض عسكري، وغالبيتهم أمضى أكثر من ثلاثة أشهر فهل كانت تصدر بحقهم مذكرات تجديد التوقيف، حيث لم يعلم أحد منهم عن موعد الإفراج عنه بافتراض أنه موقوف لمدة ثلاثة أشهر.

جمعت إسرائيل كل مواطني أي بلدة أو مدينة أو قرية يسيطر عليها جيشها في مكان معين لكي يتم ختم البطاقات الشخصية، فكل من يوقفه الجيش، ولم يختم بطاقته كان يعرض نفسه للمخاطر، وبناءً عليه فقد كان يتم جمع الأهالي (الرجال) في سن معين ويمرون من أمام ست عربات عسكرية في كل واحدة منها رجل مقنع يشير على من تعتبرهم إسرائيل من أنصار منظمة التحرير الفلسطينية، أو الأحزاب الوطنية اللبنانية، حيث يتم اعتقالهم أو ختم بطاقتهم الشخصية والإفراج عنهم، وكثيرا ما كان المقنعون يقعون في أخطاء جسيمة، بل إن الحديث عن الإشارة إلى أهالي فدائيين أو أصدقائهم، فلم يكن الفدائيون أنفسهم يذهبون لختم بطاقاتهم[1]، ومن لم يوجد بحوزته بطاقة شخصية كان الجنود يلجئون إلى ختم أرقام معينة على أيدي وأذرع الرجال، وهذا ما كان يثير الجدال بينهم حيث يستنكرون هذا الإجراء الذي كان يفعله النازيون إبان الحرب العالمية الثانية ضد اليهود و غيرهم.[2]

كان الأسرى يمرون بحالات الضرب والاعتداء عند مرورهم بأي مرحلة من مراحل اعتقالهم حتى وصولهم إلى خيمة السجن، وكثيرة هي الشهادات التي تم تسجيلها في ذلك حتى كان الاعتداء على الأطباء الذين يتم استدعاؤهم إلى نقاط التوقيف المؤقتة[3].

مارس ضباط الشرطة العسكرية الإسرائيلية التحقيق مع الأسرى، وذلك بدون امتلاكهم معلومات إستخبارية، وبالتالي كان العنصر الأهم لدى المحقق هو عملية التعذيب، بل إن جزءاً من هذا التحقيق كان يتعلق بنشاط

(1) دينا عبد الحميد : للفجر نغني ، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة،1989،ص58.

(2) عماليا أرغمان و أهرون برتبيع : أن تكون سبيا ، ط1 ، المعهد اليهودي التابع للهستدروت ، بيت برل – إسرائيل ،1988،ص116،(بالعبرية).

(3) أنظر العديد من هذه الروايات ، دينا عبد الحميد : للفجر نغني ، مرجع سابق ،ص58-61.

السجين داخل السجن، ويصف صلاح التعمري قائد الأسرى في سجن أنصار بأن عملية التحقيق كانت تمر بظروف في غاية القسوة وانعدام الإنسانية [1].

لقد استخدم الجيش وسائل التعذيب التي حددها كل ضابط بما يراه مناسبا مع ضحيته ،فقد كان يلقى بالأسرى في الوحل والتراب، كذلك يظل الأسرى موثقي الأيدي ومعصوبي الأعين وفي الشمس عدة أيام بدون أي فراش، وكانوا يمنعون من قضاء الحاجة، وكذلك يتعرضون للضرب بالعصي بشكل مفاجئ ودون أن يروا من يضربهم وكان ذلك يؤدى إلى حالات صدمة نفسية[2].

وقد كان بعض الأسرى يقتاد إلى زنزانة خاصة من الصفيح و من شدة حرارتها سماها الأسرى "بالمحرقة " لأنه كثيرا ما كان بعضهم يصاب بالاختناق أو بعض الحروق على الجلد[3]، ومن كان يمر بهذه الإجراءات ولا يعترف يتم إرساله إلى محققي المخابرات في سجون داخل فلسطين ، فقد تم أخذ قائد الأسرى صلاح التعمري عدة مرات إلى سجن الدامون للتحقيق معه هناك، وكان أيضا بغرض إبعاد الكوادر والقادة عن السجن خاصة في أوقات الإضرابات أو التمرد[4].

وقد تعاملت إدارة السجن مع الأسرى كرموز وأرقام عددية، فقد أطلقت رموز خاصة على كل ثكنة من الثكنات وأعطت كل أسير رقما خاصا به، يجري التعامل معه على هذا الأساس وخصص للأسرى لباس خاص وتم إعطاء كل واحد منهم بطاقة شخصية تحمل صورته ورقمه[5].

يأتي الوضع الصحي للأسرى في سجن أنصار من خلال سمات ومميزات البيئة والواقع الذي يعيشون فيه،فقد أحصى مندوب منظمة الصليب الأحمر الدولية الحاجات التي تسلم للأسرى كما يلي:[6] (خمسة وعشرون شخصا في كل خيمة وصابونه واحدة لهم كل أسبوع ومرايا و شفرة حلاقة لهم جميعا يوميا معجون أسنان واحد وقميص وبنطال وصحن وملعقة ورغيف لكل أربعة أسرى).

كان هذا يعبر عن نية إسرائيل استخدام سجن أنصار ليس مكان حجز بل مكان عقاب، فقد كانت هذه الظروف منذ الأيام الأولى لافتتاح السجن وهذه الأحوال يمكن أن تصيب الأسرى بالأوبئة وانتشار الأمراض، وأن عدداً من الأسرى أصيب فعلا بالتيفوئيد والجرب والالتهابات والقروح[7]، لقد كان غذاء الأسرى الرديء يعبر عما ستصل إليه أحوالهم الصحية .

---

(1) المرجع السابق ، ص160.

(2) أنظر شهادات بعض من تم التحقيق معهم :الواقع الصحي في سجن أنصار ،مجلة بلسم،ع103-104،كانون ثاني وشباط 1984 ،ص8-14.

(3) المرجع السابق، ص105.

(4) عماليا أرغمان و أهرون برتيع :أن تكون سبيا،مرجع سابق،ص176.

(5) عماليا أرغمان وأهرون برتيع:أن تكون سبيا،مرجع سابق،ص188.

(6) شهادة من معتقل أنصار :شئون فلسطينية، 132-133، مرجع سابق، ص23.

(7) وقد عدد بيان جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني هذه الأمراض أنظر: نداء جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني،نشرة وكالة الأنباء الفلسطينية وفا،مج 14، 1982/6/26، ص178.

أصيب أسرى سجن أنصار بالعديد من الأمراض تم التعرف عليها بعد الإفراج عنهم أهمها: (أمراض المعدة وخاصة القرحة والتدرن الرئوي وانزلاق في فقرات العمود الفقري والبواسير).[1]

كانت اللجنة الصحية التي شكلها الأسرى من بينهم ثمانون طبيبا و ممرضا وصيدلياً وفنياً وكان معظمهم أعضاء في الهلال الأحمر الفلسطيني، وكانت في البداية تقتصر مساعدتها للأسرى على التوعية والدعم المعنوي وذلك لعدم توافر وسائل علاجيه أو أدوية، أما أطباء الجيش الإسرائيلي فعادة ما كانوا يعالجون فقط أولئك الذين لا زالوا في مرحلة التحقيق، وذلك ليتمكن المحققون من استكمال التحقيق معهم، وقد منع الإسرائيليون اللجنة الصحية المحلية من التجوال بين الأقسام بل أمروا بحلها.[2]

أسندت مهمة إدارة سجن أنصار إلى الشرطة العسكرية التي أختار ضباطها مكان السجن وزمان افتتاحه و كافة التفاصيل وقد مر على سجن أنصار قائدان له هما[3]:

1. العقيد تورى بن نون من مواليد القدس، وقد انضم لحركة غوش إيمونيم المتطرفة، وحمل السلاح ومن ثم انتقل للسكن في مستوطنة كريات أربع القائمة على أرض مدينة الخليل.
2. العقيد مئير روزفيلد وهو من مواليد تل أبيب وعاش في نفس المنطقة وفي عهده أطلق جندي صلية رصاص فقتل ثلاثة من الأسرى، ولم يتم فعل أي شيء مع هذا الجندي.

إن طبيعة شخصية قائدي السجن تعكس تفكيرهما تجاه الفلسطينيين بشكل عام، فلا يعقل أن يكون شخص من مستوطنة أكثر سكانها من المتطرفين مهيئاً للعمل مع الأسرى الفلسطينيين، وكذلك لا يعقل من اختار مكان و تفاصيل هذا السجن أن يكون سلوكه مقبولا لدى الأسرى ، ولقد أقاموا هذا السجن وهم يعرفون أنه سيكلف إسرائيل مبلغ طائلة يوميا.

ثانيا: مجتمع الأسرى في سجن أنصار

عندما تم تكليف العقيد روزنفيلد بتحديد مكان لفتح سجن جديد كان الأمر يتعلق بأسبوعين أو ثلاثة لحين انتهاء عملية سلامة الجليل ولم يتنبأ أحد أن هذا السجن سيظل مفتوحا لمدة ثمانية عشر شهرا على الأقل، فقد تم افتتاحه ليخفف الازدحام عن مراكز التوقيف الأخرى و على رأسها مركز الصفا أو مكان معالجة الذين يتم إلقاء القبض عليهم جرحى في (شموئيل هروفيه) شمال إسرائيل.

ادعت إسرائيل في نهاية أغسطس 1982 إبان خروج رجال المقاومة الفلسطينية من لبنان أن بحوزتها 900 أسيراً في سجن أنصار، بينما ذكر الصليب الأحمر أن عدد الأسرى يفوق 7000 أسير، وقد ذكر المطران جورج حداد مطران صور للجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات القوات الاسرائيلية للقانون الدولي خلال غزوها للبنان أنه قام

(1) Amnesty : annual report 1985 , op.cit.p 67

(2)Ablid: p18.

(3) عماليا أرغمان و أهرون برتيع:أن تكون سبيا،مرجع سابق، ص224.

بحصر حوالي 11000 أسير بجهوده الخاصة، وذكرت منظمة التحرير أن الأسرى في أنصار في تلك الفترة فاق 15000 أسير[1] ، وإن هذا الاختلاف في الأرقام يمكن أن نعزوه إلى قلة عدد الذين كان يفرج عنهم حتى بداية أيلول 1982، وكذلك وجود عدد من مراكز الاعتقال التي لم تقم أي مؤسسة بحصرها.

كانت الفئة العمرية للأسرى من اثني عشرة عاما حتى خمسة وثمانين عاما[2]، وهذا يعني أن إسرائيل مارست الاعتقال العشوائي وأنه لم يكن الضابط الذي يحمل رتبة عميد كما جاء في قرار وزارة الدفاع في يونيه 1982 قد أقتنع بالأسباب أو حتى اطلع عليها، بل إن المُقَنَّع الذي يجلس في العربة العسكرية اذا اقتنع بأي شخصٍ يمر من أمامه في الطوابير يمكن أن يتم اعتقاله حتى لو كان طفلاً أو قاصراً أو شيخاً.

كانت هذه الأعداد الهائلة من الأسرى تنتمي إلى أكثر من بلد أو قطر، فقد كان سجن أنصار يمثل صورة عن المجتمع العربي، بل أنها شملت كل القرى والمدن والمخيمات في لبنان،أما أهم جنسيات أسرى سجن أنصار فهي: فلسطين – لبنان – سوريا – الأردن – مصر – اليمن –تركيا – بنغاليا – باكستان[3]، وقد كان لهذه الأعداد والجنسيات المختلفة انتماءات حزبية وأيديولوجيه مختلفة.

أما الفلسطينيون فمعظمهم كان من مخيمات عين الحلوة والرشيدية والمية ومية، وجميع هؤلاء الأسرى هم من فئات اجتماعية مختلفة وأهم المهن التي كانوا يعملون بها[4]: أطباء – محامون – موظفون في الحكومة اللبنانية – شعراء – كتاب –عمال – يعملون في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أو فصائلها.

ضم سجن أنصار عشرات الأسر التي تتكون من أب مع عدد من أبنائه قد يصل إلى خمسة في السجن، وقد نجح مسؤول الأسرى في جمع جميع هذه الأسر لتكون كل أسرة في خيمة واحدة[5]، وكثيرا ما كانت قوات الجيش تعتقل السكان المجاورين للسجن وبالتحديد من قرية أنصار فقد كان أحد الأسرى هو المسؤول عن زراعة وفلاحة الأرض التي تم مصادرتها لإقامة سجن أنصار " ب " فقد كان يرى من السلك الشائك أطفاله بل صراخهم من بيته الذي يبعد عن السلك مسافة مائة متر[6].

فقد كان الجنود يجمعونهم في مراكز التوقيف، ويقومون بالتحقيق معهم وممارسة أشكال من التعذيب ضدهم، وقد استشهد أحد الأطفال من مخيم الرشيدية من شدة العطش وضيق التنفس في حر الشمس في شهر يوليو وهو في مركز الصفا، أما أهم وسائل التعذيب فكانت الضرب بالعصي والتعريض للكي بالكهرباء وبالسجائر وكان يتم طلب الأسرى للتحقيق عشرات المرات[7].

---

(1) حالة الأسرى:تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي أثناء غزوها للبنان، ترجمة:مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، ص7.

(2) جعلنا المعتقل جبهة:مجلة فلسطين الثورة،ع511 ، 1984/6/9،ص26.

(3) شهادة من معتقل أنصار : شئون فلسطينية،ع132–133، مرجع سابق،ص24.

(4) جعلنا المعتقل جبهة،فلسطين الثورة،مرجع سابق، ص26.

(5) دينا عبد الحميد:للفجر نغني،مرجع سابق، ص150.

(6) شهادة من معتقل أنصار، شئون فلسطينية،ع132 –133 ، مرجع سابق، ص24.

(7) شهادات 2 من معتقل أنصار ، شئون فلسطينية،عدد 134 ، مرجع سابق، ص35.

قام الأسرى بوضع الأطفال في خيمة واحدة لما لهؤلاء من حاجات خاصة وأن عيشهم في مخيمات الكبار سوف يولد مشاكل اجتماعية وسياسية كان الأسرى في غنى عنها، وقد حدثت حالات اعتداءات جنسية فردية استطاع الأسرى معالجتها، في حين عارضت إدارة المعتقل أن يكون الأطفال في خيمة واحدة، فقد كان الجنود يمرون أمام هذه الخيمة و يسألون الأطفال عن صحة معرفتهم بضرب صواريخ B.7 [1].

برغم كل هذه الإجراءات استطاع الأسرى تنظيم أنفسهم ليسمعوا أخبار الخارج بل و يتصلوا مع قيادتهم، فإسرائيل كانت حريصة على عدم سماع الأسرى لأي أخبار من الخارج، وأن الجنود كانوا يضعون سماعات الراديو على أذانهم خوفا من سماع الأسرى لها، وكان الاتصال بين المعسكرات بالرسائل الطيارة التي تكتب على ورق الدخان، فقد كانت الأخبار ممن يأتي جديد على السجن أو من الجنود أنفسهم ومن ثم يتم تعميمها على كافة المعسكرات ليتم قراءتها على الجميع[2]، و قد أصر الأسرى على أن يكون الاتصال مع قيادتهم خارج السجن أو حتى خارج لبنان كلها بعد الخروج إلا عن طريق لجنه أو إطار يمثلهم و ليس عبر المخاتير الذين كانت تعينهم إدارة السجن و عليه فقد شكلوا ما يسمى بلجنة الدفاع عن حقوق الأسرى.

قضى الأسرى في سجن أنصار أسابيعهم الأولى وهم يفكرون فيما وراء الأسلاك الشائكة، بعد انشغالهم بتنظيمهم. بدا من الضروري ابتكار ما يشغلهم عن الشعور بالسجن فبدأت لجنة الدفاع عن حقوق الأسرى تنظيم الجلسات الثقافية التي كان بعضها خاص بكل تنظيم معين وأخرى لجميع الفصائل،فإن إخراج السجين من شعوره بالسجن كان منوط بالوعي السياسي والأمني لهذا السجين أما النشاطات الثقافية التي قام بها الأسرى فكان أهمها :

1. تعليم القراءة و الكتابة: حيث كان مالا يقل عن 15% من الأسرى أميين لكنهم شيوخ و قرويون، وقد تم تنظيم دروس لهم كانت نتائجها مثمرة للغاية[3].

2. تعليم الأغاني الوطنية : فقد كان الأسرى يتجمعون في ساعات المساء على شكل حلقات ويرددون الأغاني الحماسية التي تمجد الشهداء أو المعارك التي خسر فيها الإسرائيليين، وتم اعتماد " أغنية سجن أنصار " وهى موحدة لجميع الأسرى.[4]

3. صناعة التماثيل الخشبية والمعدنية: حيث كانوا يصنعون تماثيل تمثل الجامع والكنيسة وقد حصلوا على الخشب من الصناديق الفارغة للمؤن الغذائية أما المعادن فقد كانت تأتى من الأنابيب النحاسية للمدافىء التي كان العمال يفكونها، وقد صنعوا من النحاس الأساور ذات اللون الذهبي ونقش عليها أسماء الزوجة أو البنت أو الأم[5].

---

(1) الواقع الصحي في معتقل أنصار ،بلسم،مرجع سابق،ص109، وهذه الصواريخ يستعملها الجيش الإسرائيلي و هي شبيهة بـ R.B.G.

(2) المرجع السابق ، ص36.

(3) شهادات2 من معتقل أنصار ، شئون فلسطين،ع134،مرجع سابق،ص 72.

(4) شهادة من معتقل أنصار ،شئون فلسطينية،ع 132-133،مرجع سابق،ص36.

(5) عماليا أرغمان و أهرون برتيع : أن تكون سبيا،مرجع سابق،ص 190-191.

4. النحت: فقد النقط الأسرى الحجارة والصخور من أرصفة المعتقل وحولوها أكثر شيء إلى خرائط لفلسطين وخرائط أخرى تعبر عن التلاحم اللبناني الفلسطيني[1].

5.الأمسيات الثقافية: والتي كانت بغرض إحياء المناسبات الوطنية أو مباريات رياضية أو مسابقات ثقافيه وندوات وحلقات تعليمية[2].

6. صناعة الحاجات الشخصية: فقد قام أسرى أنصار بصنع حقائب لأمتعتهم من قماش الخيام التي كانوا يشعلون النار فيها كنوع من الاحتجاج، وكانوا يقومون بتزيين حقيبة باسمه وبعض الرموز و الزخارف[3].

7.الجريدة اليومية: وتعدها لجنة ثقافيه يرأسها صلاح التعمري ويتم نسخها وتعميمها عل كافة المعسكرات[4].

- **علاقة إدارة السجن بالأسرى:**

تضمنت الأوامر العسكرية الإسرائيلية تنظيم بعض صور وأشكال العلاقة بين الأسرى وإدارة السجن، وبرغم أن هذه الأوامر كانت قاسية في تعاملها مع الأسرى إلا أن السجانين لم يلتزموا بها، والحال أسوأ من ذلك عندما يتعلق الأمر برجال الشرطة العسكرية، وليس شرطة مصلحة السجون حيث لم يسمع ضباط الجيش عن هذه الأوامر والقوانين شيئا، وعليه فقد صاغ كل ضابط علاقته بالأسرى كما يراها هو مناسبة وبالذات في أنواع العقوبات التي كانت تفرض على الأسير، فقد كان يتم عقاب الأسير على أشياء تعتبر في غاية البساطة في حياة الإنسانية مثل الاقتراب من سلك الخيام، أو الخروج ليلا إلى المرحاض أو لأي مشادة كلامية تحصل بين الأسير والشرطي ومن أهم هذه العقوبات[5]:

1. الجلد: وقد استخدم في الأسابيع الأولى من افتتاح السجن، وكان المختار يجلد زميله بأمر من الجندي وإلا ستقوم الإدارة بجلد الأسير.

2. الضرب بالعصا: وليس هناك فرق بين شيخ أو طفل أو شاب وحصل أن تم الاعتداء بالضرب على الشيخ الذي خلع ملابسه وصرخ في وجه الجندي الذي قام بدوره بإطلاق النار عليه وصار هياج في كل المعتقل.

3. منع الماء: كما كان يحصل في مركز الصفا حيث أستشهد أحد الأطفال عطشا وكذلك في أثناء التحقيق في الجورة.

4. ربط الأيدي وتعصيب الأعين: كان يتم صلب الأسير في الشمس بهذا الشكل لعدة ساعات.

---

(1) جعلنا المعتقل جبهة : فلسطين الثورة،مرجع سابق،ص26.

(2) المرجع السابق.

(3) دينا عبد الحميد : للفجر نغني،مرجع سابق،ص153.

(4) عماليا أرغمان وأهرون برتيع : أن تكون سبيا،مرجع سابق،ص282.

(5) للمزيد من المعلومات عن هذه العقوبات أنظر :

– عماليا أرغمان و أهرون برتيع : أن تكون سبيا،مرجع سابق،ص178.

– مركز الأبحاث الفلسطيني : تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي،مصدر سابق،ص10.

5. الزنزانة: ويتم عقاب الأسير بوضعه في الزنزانة لمدة معينة قد تصل إلى أربعة أشهر و بظروف قاسية.

6. إطلاق النار والقتل: إن أغلب حوادث إطلاق النار كانت بعد مشادة بين الجندي أو الضابط مع أحد الأسرى.

تمرد الأسرى في سجن أنصار على هذه العقوبات والظروف التي يعيشونها في معتقل أنصار، وكان التمرد أو ما يطلق عليه الأسرى بالانتفاضة بأشكاله المختلفة أكثر ما يقلق إدارة السجن، وكانت حوادث التمرد تحدث أحيانا بشكل عفوي تؤدى لإثارة الأسرى، أو تكون مخططة لها من قبل لجنة الدفاع عن حقوق الأسرى، وتكون النتائج أحيانا إيجابية كأن يحصلوا على بعض الامتيازات أو يروا إدارة السجن وهي تبعد أو تنقل جندي أو ضابط معين يضايق الأسرى بشكل دائم، وأحيانا تكون النتائج سلبية كنقل بعض الأسرى أو وضع بعضهم في الزنازين أو إصابة بعضهم أثناء التمرد أو حتى الاستشهاد، ومن أهم حوادث التمرد:

1. 1982/7/17 وكانت ليلة القدر حيث شرع الأسرى بتلاوة القرآن الكريم وإقامة الصلوات فتحركت الدبابات وأعلن الجيش حالة الاستنفار، وقد ضرب أحد الجنود كهلاً من الأسرى بالعصا مما أدى إلى هياج السجن كله بالهتافات ، وتم نقل هذا الجندي إلى مكان أخر[1].

2. 1982/9/28 حيث كانت أخبار مجازر صبرا و شاتيلا التي وقعت منذ عشرة أيام قد وصلت منذ يومين وكذلك حلول عيد الأضحى، وقد تم التخطيط لهذا التمرد للمطالبة بالإفراج عن الأسرى، وعند الظهر اقتربت مظاهرة من النساء والأطفال باتجاه سجن أنصار وفور سماع الأسرى لها حصل التمرد ورشق الحجارة فأطلق الجنود النار باتجاه الأسرى فأصابوا العشرات منهم[2].

3. 1982/11/9 لم يكن مخططا لهذا التمرد حيث أفاق الأسرى من شدة البرد التي شهدتها لبنان في تلك الليلة في منطقة الجنوب وخاصة فقد تساقطت الثلوج ولم يكن للأسرى ما يكفى من الفراش فخرجوا جميعا على الأسلاك وفوق المراحيض، وحدث الاشتباك الذي أدى إلى إحضار الخيام الشتوية فيما بعد[3].

4. 1983/3/30 و كان لأجل المشاركة مع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة بأحياء ذكرى يوم الأرض وهذا ما يعكس تطورا في سلوك الأسرى واستقرار أوضاعهم الداخلية، وقد طالبوا بإطلاق سراحهم و قد نتج عن هذا التمرد نقل العشرات منهم إلى أقسام ومعسكرات أخرى ووضع بعضهم في الزنازين[4].

---

(1) شهادة من معتقل أنصار ،شئون فلسطينية،ع132-133،مرجع سابق،ص25.

(2) مركز الأبحاث الفلسطيني: تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي،مصدر سابق،ص5.

(3) المصدر السابق،ص6.

(4) دينا عبد الحميد : للفجر نغني،مرجع سابق،ص170.

5. 1983/6/6 و جاء هذا التمرد في الذكرى الأولى للاجتياح الإسرائيلي للبنان وتم إبلاغ الصليب الأحمر بهذا التمرد الذي سيحصل، وقد أحرق الأسرى جميع خيام سجن أنصار للمطالبة بالإفراج عنهم ولم يتدخل الجيش إلا بعد استتباب الأمور والهدوء في السجن[1].

ويتضح أن إسرائيل فتحت أكثر من خمسة عشر سجناً في مناطق مختلفة من المناطق العربية التي كانت تحتلها بين الفترة والأخرى، ولم تكن تتوقع أنها ستواجه أعداداً كبيرة من رجال المقاومة الفلسطينية والعربية، وقد كان هذا العدد من السجون في مناطق لا يتجاوز عدد سكانها الثلاثة ملايين نسمة، فيما استغلت قواعد ومنشآت الجيوش البريطانية والمصرية والأردنية، وجعلت منها سجوناً دخلها مئات الآلاف من الفلسطينيين.

ويبدوا أن نفس الادارة وخاصة في سلاح الهندسة بالجيش الاسرائيلي كانوا أنفسهم من صمم وأنشأ "معتقل أنصار 2" على شاطئ البحر بمدينة غزة وأسمته اسرائيل "سجن الشاطئ" ، وبنفس الشيء أنشأت اسرائيل "معتقل أنصار 3" في صحراء النقب وقريبا من الحدود مع مصر وذلك في مارس 1988 و أسمته اسرائيل "كتسيعوت"، حيث اعتقلت في أقسامه الستة وعلى مدار الستة أعوم وحتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية ما لا يقل عن المائة ألف فلسطيني من نشطاء انتفاضة الحجارة، وقد بذلت السلطة جهودا كبيرة للإفراج عن الغالبية العظمى خاصة من اعتقل قبل اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993.

(1) المرجع السابق،ص177.

الفصل الثالث

(مجتمع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية)

دخل الأسرى الفلسطينيون السجون يجمعهم قاسم مشترك هو سبب هذا الاعتقال، ألا وهو محاربة إسرائيل ومقاومة وجودها واحتلالها بأشكال مختلفة أقلها تستر السجين على أخيه ،أو الأب على ابنه، والطفل على جاره، وأمام هذا الواقع افترضت إسرائيل أن يعيش الأسرى داخل السجون كالسجناء الجنائيين تسودهم شريعة الغاب أو السيطرة للأقوى، فمن المستحيل إيجاد فكر سامٍ ونبيل بين سجينين أسرى على جريمة اغتصاب أو قتل أو مخدرات، وبالتالي سيكون السجن عقاباً مجدياً لمن يدخله من الفلسطينيين.

وصل إلى السجون الإسرائيلية بعض قادة التنظيمات وحركات المقاومة، وممن أرادوا أن تكون هذه السجون محطة أخرى في المحطات التي ينتقل بينها أعضاء هذه المنظمات، وبالتالي كان أمامهم هدف الوصول إلى سجين يقضي فترة وجوده في السجن في حياة تسودها لوائح وأعراف تنظيمية مستمدة من أدبيات هذه التنظيمات، وقد تطور مجتمع الأسرى الفلسطينيين من هذه الحالة إلى مجتمع اتسم بالحياة التنظيمية المكونة من التزام وعضوية وهياكل إدارية والعمل على تنفيذ ما تقرره وما تراه قيادة التنظيم، وعمل هذا المجتمع على حماية نفسه باكتشافه أسلحة يملكها ويسخرها كأدوات للحفاظ على أمن هذا المجتمع.

استطاع الأسرى الفلسطينيون عبر سنوات الاحتلال السير قدماً مع التقدم أو التغيير الثقافي للشعب الفلسطيني والذي تحكمت فيه مجموعة من المبادئ والعوامل،صاغتها تغيرات المرحلة السياسية ممتزجة مع الإرث الثقافي لهذا الشعب، فقد مارس هؤلاء الأسرى التعليم وكتبوا المؤلفات والمصنفات في مختلف العلوم خاصة السياسية والأدبية، فامتازوا بكتابة الشعر والنثر والقصة، وتميزوا بوعي سياسي استطاعوا بواسطته أن يكونوا موجهين سياسيين لتنظيماتهم بعد خروجهم من السجن، كان ذلك يتم من خلال برامج أعدت بعناية لملاءمتها بالواقع، حيث استطاعوا عرض كل ذلك في احتفالات وندوات.

تطور الأوضاع التنظيمية للأسرى الفلسطينيين

انشغلت قيادة المنظمات الفلسطينية عقب حرب 1967 بممارسة الكفاح المسلح والذي كان يتطلب سلوكاً أمنياً معيناً ومسلكية ثورية خاصة، تتسم بالسرية والكتمان، وبالتالي لم تكن تملك أي أجنحة أو مؤسسات تشرف على متانة وصلابة العمل التنظيمي لها، والتي كانت السجون أحد دعائم هذا العمل، فبمجرد اعتقال المجموعات ينقطع الإشراف والتوجيه الخارجي عنها، فقد كان يأتي إلى السجون من الشبيبة الصغيرة نسبياً في السن التي غالبا ما تفتقر إلى الوعي التنظيمي وحتى أولئك الأكبر سناً لم يكونوا من المثقفين تنظيمياً لأنهم كانوا من فئة المقاتلين.

بالبداية كان الانتماء للتنظيم أبعد ما يكون عن الحقيقة، فقد كان الانتماء على أساس بلدي أو جغرافي أو شخصي، وفي أحسن الأحوال على أساس العمل في خلية واحدة قبل الاعتقال، فهم لم يتعرفوا من قبل على أدبيات أو هياكل فصائلهم، ويمكن إجمال أهم العقبات التي أخرت عملية البناء التنظيمي في السجون كالآتي:

1- إجراءات إدارة مصلحة السجون المتمثلة في القمع وعزل قادة الأسرى والتفتيش المتكرر.

2- انعدام التجربة التنظيمية للأسرى وعدم وجود الوعي التنظيمي.

3- اعتماد العقلية العشائرية في فض الخلافات بين الأسرى.

4- وجود مرافق العمل، وما يترتب عليها من آثار سلبية كإعاقة البناء التنظيمي.

5- اختلاف بيئات الأسرى وما نتج عنه من تباين اجتماعي وثقافي ومادي بينهم.

بدأت مع نهاية عام 1968 تظهر بوادر تغير في البنية الاجتماعية للأسرى الفلسطينيين، وبدا أن ضوابط العائلية والعشائرية لا تصلح داخل السجون، وبدأت الروح الوطنية التي تسكن في نفوس الأسرى تتولد تدريجياً للتعبير عنها في مواجهة إسرائيل والتي واجهتها شرطة مصلحة السجون، حيث كانوا لا يتورعون عن ردع الأسرى، وهذا ما وجد تشجيعاً لدى أولئك الذين يطرحون فكرة الاستمرار في عضوية التنظيم حتى داخل السجن، هذا إضافة إلى بداية تبلور عوامل عديدة ساهمت في البناء التنظيمي وأهمها:[1]

1- مواجهة الإدارة للأسرى وهذا ما تطلب منهم تنظيم أنفسهم.

2- زيادة الصراعات والمشاحنات بين الأسرى مما أوجد الحاجة إلى ضابط لهذا السلوك.

3- تزايد عدد قادة التنظيمات الذين اعتقلوا على أيدي السلطات الإسرائيلية خاصة أعضاء المؤسسات التنظيمية العليا كالمجالس الثورية أو المكاتب السياسية لبعض المنظمات.

4- حالة الزيادة في وضوح الأطروحات السياسية لكل فصيل تجاه قضايا المرحلة.

5- الإطلاع المتزايد للأسرى على الكتب السياسية والحزبية (ضئيلة العدد).

***بدايات العمل التنظيمي:**

بدأ العمل التنظيمي في بداية العام 1969 في المواقع التي بها أسرى ذوو أحكام عالية وتلك التي بها أعداد كبيرة من الأسرى، وقد تجلت أول صورة لهذا العمل في تكليف من يقود الأسرى من اختيارهم وليس من اختيار إدارة السجن، وقد ظهر في البداية الاعتماد على الشخصية القيادية، أي حكم وتوجيه السجين الأكثر وعياً وشعبية لدى أبناء الفصيل الواحد، وأن ذلك قد خضع للمقومات الشخصية لدى هذا القائد ،ولم يكن قد وجد حتى الآن أي تشريع أو لوائح توضح كيفية الوصول إلى تكليف أو ترشيح من يترأس التنظيم[2]، ومن أهم التجارب التنظيمية للأسرى في السجون التجارب الآتية:

---

(1) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، ص89.

(2) محمد خليل: التجربة الاعتقالية في السجون الإسرائيلية،ط1، دار ابن رشد، عمان، 1988، ص115.

(*) مردوان: مصطلح يستخدمه الأسرى للإشارة إلى أحد أقسام السجن والمكون من عدة غرف.

أ- تجربة سجن نابلس

يعود استحداث أول عمل تنظيمي في السجون إلى شهر كانون أول 1968 في سجن نابلس، حيث كان يضم في تلك الفترة حوالي ألف أسير بين موقوف وإداري ومحكوم، وقد تم ترتيب الأوضاع بتوزيع المهام على بعض الأسرى المتسمين بالوعي الثقافي، على أن تبدأ المراتب التنظيمية بالخلية،ثم موجه الغرفة، ثم لجنة مردوان(*) ثم لجنة للسجن وتنبثق عنها لجنة مركزية ومن بينها تختار ما يسمى بموجه عام للتنظيم[1]، وأن هذا البناء يحتاج إلى متابعة متواصلة من كادر متميز، وقد تم التركيز في تكليف هذه المهمات على أعضاء الدوريات الذين يأتون من الخارج باعتبار أن لهم تجربة تنظيمية، إضافة إلى اطلاعهم على الأوضاع السياسية لانخراطهم في مؤسسات الفصائل في لبنان والأردن وغيرهما[2].

مارس الأسرى الفلسطينيون أول نشاط تنظيمي في 1969/1/1 في سجن نابلس بالاحتفال الذي تم ترتيبه تنظيمياً، وشارك فيه غالبية المراتب التنظيمية في السجون من عضو الخلية وحتى الموجه العام، حيث تم تلاوة أول بيان تنظيمي (بيان الثورة) وكلمة نضالية وفقرات من الأغاني الوطنية والدبكة، وبمشاركة كل الفصائل بكلمات، وقد فوجئت إدارة السجن بذلك[3].

ب- تجربة سجن بيت ليد

نظرت مصلحة السجون لتجربتي سجني نابلس وعسقلان بعين الخطورة، فقامت بنقل العديد من الكادر التنظيمي من هذه السجون إلى سجن بيت ليد، وكان هذا هو العامل المهم لجمع تجارب تنظيمية لأكثر من سجن في بيت ليد، فظهر في نهاية عام 1972 أول هيكل تنظيمي بضوابط معروفة وتشكلت أطر تنظيمية قوية ونشطة قامت بمختلف النشاطات التنظيمية، وقد أثرت على بقية السجون وتتصف هذه التجربة بـ:[4]

1- بناء هيكل تنظيمي مكون من: موجه عام للمعتقل ولجنة مركزية عامة ولجنة ثقافية وموجهي غرف وأقسام.

2- العمل بقيادة جماعية بتمرير القرارات على المراتب التنظيمية الدنيا قدر الإمكان.

3- توزيع الأدوار والمهمات على القاعدة قدر المستطاع.

يتضح من تجربة سجن بيت ليد أن تطوراً قد طرأ على العمل التنظيمي، يتمثل في تجاوز فكرة سجن نابلس في تعيين الشخصية القيادية التي تقود كل شيء، وكذلك أسلوب العمل والذي يوضح أن الاتصال أصبح أكثر سهولة عما قبل، كذلك الاستفادة الواسعة من تجربة عسقلان بمشاركة عدد كبير من القاعدة.

---

(1) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، ص39.

(2) مقابلة مع عبد العزيز شاهين، مصدر سابق.

(3) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، ص100.

(4) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بيت ليد بين عمومية المرحلة وخصوصيته، مخطوط أعده الأسرى الفلسطينيون بسجن عتليت عام 1996، ص5.

دخل العمل التنظيمي مع بداية عام 1973 مرحلة جديدة تميزت بوجود هياكل إدارية وأطر تنظيمية واضحة، استطاع الأسرى في العامين التاليين نقل هذه التجربة إلى غالبية السجون، لكن مع كل إيجابيات هذا البناء فإنه لم يجيئ باختيار الأسرى من القاعدة أو المستوى الأوسط بل كان بالتشاور بين قادة التنظيم[1]، لكن هذا البناء كان يستند إلى أسس تعد بمنزلة برنامج للعمل التنظيمي يجب أن يدور هذا العمل في إطارها.

مارس الأسرى الفلسطينيون نشاطهم التنظيمي انطلاقاً من هذه الأسس،التي كانت تكرس سياسة الالتزام التنظيمي للأسرى، بل إنها أخذت تطوراً أخر بأن أصبح الالتزام داخل أحد التنظيمات خيار لا مفر منه لكل أسير يريد أن يعيش حياة جماعية، وقد تطور مفهوم الأسرى للبناء التنظيمي مع بدايات عام 1975، فقد أصبحت السلطة التنظيمية تمثل الثورة، فهي نظم الثورة وأطرها وقوانينها وتمثل الكيان الاجتماعي والسياسي القائم على عدة أسس أهمها:[2]

أ- المجتمع الاعتقالي: هو لكل الأسرى وكل من يخرج عن هذا المجتمع يعرض نفسه لعواقب ذلك.

ب- الفكر الثوري: فالسجين في موقع نضالي أخر داخل السجن.

ج- التنظيم: فالسجين ملتزم في تنظيم له ديمقراطية خاصة تتمثل في التسلسل داخل الأطر التنظيمية من عضو الخلية إلى الموجه العام.

د- القوانين الثورية: وهي أساس يحكم العلاقة والحياة التنظيمية وتفصل بين كافة أبناء التنظيم في السجون.

*** هيكلية البناء التنظيمي وتطوره:**

بدأ إنشاء الهياكل التنظيمية المختلفة بدون قانون مكتوب، بل إنه تم صياغتها بما يلبي حاجة كل سجن على حدة حسب ظروفه الخاصة، وتطورت هذه اللوائح والهياكل عبر سنوات الاحتلال بشكل يكاد يكون متشابهاً مع عام 1983، ونستطيع أن نقول إن غالبية الهياكل التنظيمية في كل السجون ولكل الفصائل الفلسطينية قد استندت إلى أسس أهمها:[3]

- ضبط الواقع التنظيمي بتحديد الصلاحيات والنشاطات ونظام المحاسبة والمتابعة.
- التقيد العام بمبدأ جماعية العمل التنظيمي النابع من الالتحام بين أبناء التنظيم.
- العمل بمبدأ المركزية الديمقراطية.
- تشجيع حرية الرأي الملتزم بمواقف الحركة مع حرية النقد والنقد الذاتي.
- عدم الانفلاش[*] والتمسك بعضوية الحركة.

صيغت اللوائح الداخلية للتنظيمات بجهود الأسرى من نفس السجن، وبرغم تشابه الأسس التي صيغت على أساسها هذه اللوائح إلا أن شكلها اختلف من سجن لأخر، ففي حين صيغت اللوائح في سجن عسقلان على

---

(1) خالد الهندي: التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة، ط1، مواطن، رام الله، 2000، ص34.

(2) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، ط1، دار الجليل، عمان، 1989، ص141.

(3) وزارة شئون الأسرى والمحررين: اللائحة الداخلية لحركة فتح في السجون، 1996، ص6.

(*) الانفلاش: يعني ترك أحد الأسرى تنظيمه والتحول إلى تنظيم أخر،وغير مرة أدى ذلك لصدامات بين التنظيمات.

أساس توضيح المفاهيم التي تقوم عليها اللائحة، ومن ثم صياغة أدبيات حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) كما هي من مبادئ وشعارات وأساليب، والحديث عن العضوية من حيث تعريفها وحقوق وواجبات العضو، ومهام اللجان المختلفة الثقافية والأمنية والمالية، إضافة إلى العقوبات[1]، والتي تتشابه إلى حد ما بتلك الواردة في المؤتمر العام لحركة فتح الذي عقد في دمشق عام 1981.

جاءت اللائحة الداخلية لسجن كفار يونا على شكل مواد كالتالي:[2]

المادة الأولى: أوضحت الهيكلية الإدارية المكونة من الجهاز الإداري وموجهي الخنادق والأقسام، واللجان المختلفة (الثقافية والضبط الثوري والنضالية العامة والأمنية).

المادة الثانية: توضح صيغة المركزية الديمقراطية.

المادة الثالثة: أفردت قائمة للممنوعات على كل عضو في التنظيم.

المادة الرابعة: إرشاد إلى إتباع سلوك معين تجاه النظافة والأخلاق.

المادة الخامسة: وهي التي تنظم العلاقة مع الفصائل الأخرى فيما أسمته باللجنة الوطنية الموجودة في المعتقل.

اختلفت اللوائح والهياكل التنظيمية للفصائل الفلسطينية داخل السجون في وصف كيفية انتخاب أو اختيار المراتب التنظيمية، فعلى صعيد التنظيم الديني فقد جرى تشكيل مجلس شورى عبر انتخابات داخلية وهذا المجلس أفرز الأمير العام للجماعة الإسلامية، فيما تغير هذا النظام داخل الجماعة الإسلامية بعد توحد أسرى حركتي الإخوان المسلمين والجهاد الإسلامي حيث تشكلت قيادتها من منسقي العلاقات الخارجية الذين تفرزهم قيادتا التنظيمين الإسلاميين[3]، أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فلم تتصلب في وحدانية أسلوب الانتخاب للمراتب التنظيمية المختلفة وأوجدت مبرر ذلك بالظروف التي قد يعانيها سجن معين[4]، بل إنها كانت مرنة في الترشيح فيجوز للقيادة خارج السجن ترشيح أسماء معينة لأبناء التنظيم في السجن، ويسمح أيضاً لأعضاء التنظيم ترشيح أنفسهم مباشرة، فالمتتبع للائحة الداخلية لحركة فتح لا يجد ما يفيد بإمكانية تعيين أي مراتب تنظيمية بشكل جماعي، بل إن هناك إمكانية لأعلى هيئة تعيين أحد الأعضاء إذا تغيب لفترة طويلة عن موقعه التنظيمي[5].

تضمنت اللوائح والهياكل التنظيمية للأسرى الفلسطينيين جزءاً هاماً في حياتهم وهو العقوبات، والتي تطورت ابتداءً من قيام ما سمي بالمختار بعقوبة الأسرى بناءً على تعليمات سلطات السجن، كما كان يحصل في سجن (رام الله) وفي سجن أنصار، وصولاً إلى النصوص المكتوبة في اللوائح بهذا الشأن، أما اللائحة

(1) المصدر السابق، ص12-26.

(2) عبد الله عواد: دولة مجدو، ط1، دار الجليل، عمان، 1992، ص15-19.

(3) خالد الهندي: التجربة الديمقراطية، مرجع سابق، ص82.

(4) مقابلة مع رأفت النجار، مسئول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن نفحة بين 1981-1985، أجريت في غزة 2005/7/28م

(5) وزارة شئون الأسرى والمحررين: اللائحة الداخلية، مصدر سابق، ص19.

الداخلية لحركة فتح فقد استقت عقوباتها من خلال قرارات الحركة في الخارج، لكنها نظرت إلى هذه العقوبات من جانب علاجي أو ليستفيد منه بقية الأسرى فقد قسمت العقوبات إلى:[1]

عقوبات معنوية كاللوم والتوبيخ ونسخ كراسات يستفيد منها النشاط الثقافي للتنظيم أو الحرمان من التدخين، وعقوبات مادية كالجلد والقمع والردع وصولاً إلى الإعدام ، والمتتبع للمخالفات سيجدها جميعاً من تلك التي يمكن أن تحصل في مجتمع أسرى في سجن له واقعه ومشاكله، لكن من المهم الإشارة إلى أنه لم يكن في كل اللوائح والهياكل التنظيمية ما يشير إلى وجود هيئة قضائية تحدد المخالفات وتفرض العقوبات بل إن اللجان المختلفة والمراتب العليا هي التي كانت تفرض العقوبة.

*** العلاقة بين التنظيمات داخل مجتمع الأسرى**

تعاملت مصلحة السجون الإسرائيلية مع الأسرى الفلسطينيين على أنهم جاءوا إلى السجن لمحاربتهم إسرائيل، وليس لسبب أخر، وبالتالي لم تكن تفرق بين انتماءاتهم السياسية، وتعامل الأسرى الفلسطينيون في البداية مع إدارة السجن على هذا الأساس، فبقدر ما كانوا يختلفون في أماكن سكناهم وتباين ثقافتهم والتمايز في الطبقات الاجتماعية التي أتوا منها، إلا أنهم اجتمعوا على محاربتهم إسرائيل، فأدركوا وحدة المصير بين جدران السجون، وقد استطاع الأسرى من كل الفصائل إعطاء تجربة في سجن الرملة جسدوا حياة بدت وكأنها جسم واحد متماسك، اتفق فيها على كل القضايا الحياتية، وقد تدخلت عوامل ذاتية وموضوعية ساهمت في تغيير هذا الواقع ووضعت العلاقة بين الأسرى في حالة مد وجزر، وتماسك وتوتر، وحوار وعنف .

استطاع المعتلون الفلسطينيون بعد تجربة مريرة في علاقتهم الوصول إلى مرحلة مثلى تمثلت في عمل غرف مشتركة سميت بخنادق الوحدة الوطنية ، لتعميق التفاهم وزيادة التنسيق بينهم لتدارك أي أزمة تقع بين الأعضاء الآخرين، واستطاعوا تشكيل لجان مشتركة ابتدأت من الصراع على الشاويش الذي تعينه الإدارة، والتي كانت مهمته استلام حاجات الأسرى وتحضيرهم للعدد ، وذلك لتفادي سلبيات هذا "الشاويش" أو ما سمى بـ "المختار" في سجون أخرى[2]، وتطور الأمر إلى قيام الأسرى عام 1976 في سجن عسقلان بفرز ممثلين عن كل فصيل لتشكيل لجنة موحدة، انتبهت إدارة السجن على أثرها لخطورة هذا الأمر، ورفضت في البداية التعامل مع هذه اللجان، ثم ما لبثت أن اعترفت بها[3]، ويبدو أن تزايد أعداد الأسرى شَكل عائقاً أمام الإدارة في تعاملها مع هذه الآلاف وكذلك بروز ظاهرة الإضرابات، وبعد نجاح هذه التجربة قام الأسرى بتشكيل لجان مشتركة ساهمت إلى حد ما في ضبط العلاقة بينهم، وأهم هذه المؤسسات[4]:

1- ممثل الأسير: وينتخب من قبل الفصائل ويكون ممثلاً للمعتقل أمام الإدارة ويتحدث باسم الأسرى جميعاً، ويجب أن يتميز بالسمعة الأخلاقية والأمنية العالية.

---

(1) وزارة شئون الأسرى والمحررين: اللائحة الداخلية، مصدر سابق، ص45.

(2) دينا عبد الحميد: للفجر نغني، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989،ص114.

(3) خالد الهندي: التجربة الديمقراطية، مرجع سابق، ص41.

(4) محمد خليل: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص133.

2- لجنة التنسيق: ونظراً لزيادة القضايا فقد تم القفز عن التنسيق المباشر بين مسئولي الفصائل لتشكيل لجنة من كل الفصائل للتنسيق اليومي في كافة القضايا، بل إنه في بعض السجون كان يتم تشكيل لجان التنسيق في كل قسم من أقسام السجن.

3- شاويش الغرفة: ومهمته الإشراف على النشاطات العامة للأسرى في الغرفة، وهو المخول بالتحدث مع الشرطة، وقد تم مراعاة التوزيع التنظيمي في الغرف المختلفة.

4- لجنة التعبئة والتوجيه الوطني: ويتم تشكيلها عند التحضير لخطوة نضالية من قبل كل الفصائل كالاستعداد للإضراب عن الطعام.

5- لجنة الصندوق: ويطلق عليها أحياناً اللجنة المالية ومهمتها شراء حاجات السجن كله لكل الفصائل بغض النظر عن الإمكانيات المالية لأي سجين، ومع دخول العلاقة بين الفصائل الفلسطينية داخل السجون إلى مرحلة أكثر تطوراً، بدأ القفز على قضايا عديدة على رأسها الخلافات السياسية خارج السجن ليصل الحد إلى توقيع ميثاق يوضح العلاقة بينهم، وله عدة مسميات حسب السجن الذي تم التوقيع فيه، ومن أشهر هذه المواثيق الميثاق الذي تم توقيعه في سجن جنيد في الفترة المثالية للعلاقة بين التنظيمات. وتضمن المواضيع التالية:[1]

- تفاصيل الجانب النضالي للإضرابات عن الطعام وممنوعاته والمسموح به.
- صلاحيات ومهام اللجنة النضالية العامة.
- طريقة اتخاذ القرار.
- مهمات الموجه النضالي للغرفة والقسم والسجن.
- الشروط الواجب توافرها لوقف أي إضراب.
- صلاحيات وكيفية الاتصال مع الخارج.
- الشعارات التي يجب استخدامها داخل المعتقلات.

تطور الأوضاع الأمنية للأسرى الفلسطينيين

تعاملت مصلحة السجون في إسرائيل مع اعتقال الفلسطينيين على أنه جزء هام من عقابهم على نشاطهم في مقاومة المشروع الإسرائيلي المتناقض تماماً مع المشروع الوطني الفلسطيني وطموحاته، فبذلت كل ما بوسعها لوضع السجين الفلسطيني في حالة نفسية غير مستقرة يتخللها حالة من الشعور الدائم بعدم الأمن، ولم تول أي أهمية لما تسميه في القانون بالإصلاح، والأهم من ذلك هو الحفاظ على حجز هؤلاء الأسرى في ظروف قاسية يكون لها اعتبار في معادلة رجال المقاومة الفلسطينية خارج هذه السجون.

(1) أنظر: جبريل الرجوب: زنزانة 704، ط1، دار ابن رشد،عمان،1985،ص90، حيث وقع مؤلف الكتاب على الوثيقة باسم حركة فتح.

قاوم الفلسطينيون هذه السياسة واعتبروا أنفسهم في موقع نضالي أخر، يشترك في الهدف تماماً كما لو أنهم في موقع نضالي خارج السجن، فقاموا بتشكيل المؤسسة أو الإطار المسؤول عن حمايتهم داخل السجن ألا وهو جهاز الرصد الثوري، بل أنه شكل غطاءً للكثير من حالات الهرب لبعض الأسرى من جدران السجون، متحدين كافة إجراءات إدارة السجون، وقد اعتمدت إسرائيل في مواجهة تدابير الأسرى على نشر شبكة من العملاء داخل صفوفهم وكلفتهم بمهمات معينة ومحددة لتحقيقها في أماكن وأوقات تحددها السياسة الإسرائيلية الأمنية تجاه الأسرى، وكان الهدف الأهم هو تحقيق حالة من التشرذم والتفكك بين فصائل وتنظيمات الأسرى.

كانت تلك ملامح المنظومة الأمنية التي استعملتها كل من إدارة السجون المدعومة بالإمكانيات المادية والخبرة المهنية، والأسرى المتمتعين بإمكانيات الوقت دون الوسائل المادية الملموسة، أو حتى دون أي خبرة تذكر في السنوات الأولى لافتتاح السجون، فكيف كان هذان النقيضان على أرض الواقع وفي حساباتهم هم يعتبرون المقياس هو في عدد جولات الانتصار والهزيمة تجاه بعضهم بعضاً، فما هي هذه المراحل والجولات ؟

أولاً: العلاقة مع السجناء الجنائيين اليهود

لم تختلف المشاكل الاجتماعية التي كان يعانيها المجتمع الإسرائيلي كثيراً عن تلك التي كان يعاني منها المجتمع الغربي بشكل عام، فغالبيتها يتعلق بالمخدرات والاغتصاب والقتل، وهكذا فقد كان السجناء الجنائيون اليهود يحملون هذه الصفات في أسباب اعتقالهم، مع العلم أن الغالبية العظمى منهم قد جاء من الأحياء الفقيرة والمنحدرة من أصول شرقية خاصة العراقية واليمنية والمغربية[1].

تميزت العلاقة بين الأسرى الفلسطينيين والسجناء الجنائيين اليهود، كما هي النظرة تجاه بعضهم لبعض خارج السجون، متسمة بسمات الكره والعداء، لكن الاستعداد للتعبير عن هذا الشعور من الطرفين سيختلف باختلاف المكان وظروفه، فالمصلحة الشخصية للسجين الجنائي هي في أولوياته، كالحصول على جرعة مخدرات أو حتى أي امتياز شخصي من إدارة السجن، وهذا بخلاف المعتقل الفلسطيني المحكوم في سلوكه بمجموعة من القوانين يمليها عليه انتماؤه التنظيمي لهذا الفصيل أو ذاك، وفي الحالتين ستلعب إدارة السجن دوراً هاماً، وهذا ما كان يحصل في تحريضها للسجناء اليهود على اضطهاد الأسرى العرب.

بدأت هذه الأفكار تجد تعبيراً لها من خلال استغلال السجناء اليهود لكثرتهم في بعض الأماكن ،وأقصد مرافق العمل وذلك بالاعتداء بالضرب على أي سجين يكون منفرداً عن زملائه العرب، وكذلك في سيارة نقل السجناء حيث يكون المعتقل الفلسطيني مقيد اليدين وأحياناً معصوب الأعين، وفي أغلب المرات كان بعض الأسرى

(1) مقابلة من عبد الحميد القدسي، مسئول الأسرى الفلسطينيين في سجن كفار يونا في الفترة 1968-1972، أجريت في 2004/3/9م، رام الله.

الفلسطينيين يصلون السجون والدماء تسيل من أجسادهم نتيجة الضرب الذي تعرضوا إليه في رحلة الانتقال من سجن لأخر على يد السجناء الجنائيين اليهود[1].

كانت إدارة السجون تضع بعض الموقوفين من الأسرى العرب في غرف السجناء اليهود ، فكانت تمارس ضدهم كافة أنواع الاضطهاد المعيشي والاجتماعي الذي يصل إلى حد الحرمان من الغذاء، والقيام بكل أعباء الغرفة خاصة نظافتها، وفي عام 1976 كاد الأسرى الفلسطينيون في سجن الخليل يعلنون التمرد للاحتجاج على وضع زملاء لهم في غرف السجناء اليهود[2]، فمن الصعب أن تلتقي ثقافة من يتعاطى المخدرات أو الدعارة أو القتل مع حاملي الأفكار القومية والوطنية ، وفي كلتا الحالتين كان ذلك يتطلب سلوكاً ثقافياً معيناً في كافة مجالات الحياة اليومية.

وأمام تشجيع إدارة السجون للاستمرار في هذه الحالة فقد تميز سجن بئر السبع بالعديد من حالات الصدام بين الطرفين، حيث وصلت في واحدة منها إلى جرح ستة أسرى عرب وأربعة من اليهود على خلفية خلاف في توزيع وجبة الغذاء، وبعد عدة أشهر تم قتل أحد السجناء اليهود الذين ردوا بتفجير عبوة ناسفة في ممر الغرف التي كان يقطنها الأسرى السياسيون العرب[3]، وسرعان ما كانت هذه المشاعر تمتد إلى السجون الأخرى أو أنها متأثرة بأحداث سابقة حصلت في سجون مختلفة، وكثيراً ما كانت مصلحة السجون هي السبب في إحداث هذه المشاكل وبعد وقوعها كانت لا تسيطر عليها، كما حصل في سجن شطة عام 1973 عند شجار عنيف وقف فيه رجل الشرطة المتطرف إلى جانب السجناء اليهود فأصيب إصابة خطرة إضافة إلى إصابة سبعة من هؤلاء السجناء، وبعد قدوم الشرطة أصيب أحد عشر معتقلاً عربياً، ورد هؤلاء الأسرى بتكسير الأسرة وأبواب الغرف[4]، وعادة ما تبرر مصلحة السجون في ردها الإعلامي على هذه الحوادث بالعداء القومي بين السجناء اليهود والعرب وأنها تسعى دائماً لكبح هذا العداء داخل السجون.

(1) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، ص147.

(2) الأسرى الأمنيون في سجن الخليل: مجلة الأرض المحتلة، ع32، 1976/7، ص71.

(3) صحيفة هآرتس: 1976/7/16، ص1.

(4) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية ،ط1، دار الطليعة، بيروت،1979،ص52.

تطور الأوضاع الثقافية للأسرى الفلسطينيين

شكل السلوك اليومي للأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية في مجالات حياتهم المختلفة، نسيجاً من ثقافة خاصة ميزها التغير والتطور الذي صاحبها منذ بدايتها عام 1967، والتي حمل فيها الأسرى ثقافة الفقر ونفسية المقاتل غير الواعي سبب قتاله لعدوه، سوى كرهه له ودأبه على طرده من وطنه ،في الوقت الذي يمتاز هذا العدو بالمهنية العالية ومقومات متطورة في مكافحة هذه الثقافة، لكن ظروف وعوامل أخرى ساهمت في إحداث حراك في سلوك هؤلاء الأسرى أوجبتها الظروف التي عاشوها داخل السجون، أدى هذا الحراك إلى تطور في سلوكهم مما أوصلهم إلى ثقافة تتسم بالقيم والالتزام بالأعراف في مجتمع تحكمه قوانين ولوائح، فاجأ المتابعين لأمورهم، حيث وصف مراسل صحيفة معاريف الإسرائيلية هذا المجتمع بعد زيارته لسجن عسقلان عام 1978 بـ "3000 مخرب لا أثر للسموم والانحراف عليهم وأمراض الثقافة تتفشى بين صفوفهم".[1]

لم يكن هذا التطور الثقافي للأسرى ليأتي عبثاً، بل نتيجة جهود تطلبت بناء هيكليات لأجهزة ثقافية أخذت دورها في مجتمع الأسرى وساهمت في نشر الوعي الاجتماعي والسياسي بينهم ، وصل إلى حد إصدارهم صحف ومجلات تأخذ في شكلها صورة عن تلك المجلات التي تصدر في الشوارع، حيث استند هذا الوعي إلى سلم خطوات علمية ابتدأت من محو الأمية ،مروراً بالحصول على شهادة الثانوية العامة، أو بالجلسات الثقافية وحركة ترجمة، وبنائهم لمكتبة استطاعوا بمساعدتها ممارسة شكل من أشكال البحث العلمي من خلال دراسات وأبحاث تأخذ خطوات البحث العلمي، التي انتهى بعضها بنتائج وتوصيات وخلاصة.

تميزت ثقافة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بممارسة السواد الأعظم منهم لجزء أو أجزاء من هذه الثقافة، فمن لا يستطيع إعطاء الجلسات الثقافية أو إعداد الدراسات كان يكتب الشعر أو النثر أو القصة، فيما استطاع بعضهم التعبير عن ثقافة غيره بتنظيم المهرجانات والاحتفالات التي تتخللها الكلمات والبيانات والمسرحيات، وقد أفنى الكثير من الأسرى الوقت في الرسم والأشغال اليدوية، والتي عبرت عن تفكيرهم في القضايا التي يولونها الأهمية.

نضجت الحالة الثقافية للأسرى نتيجة التفاعل الاجتماعي والفكري والتربوي مع واقع السجن كحاجة فرضتها الظروف، وتمكن القائمون على هذا الأمر من دمج الأسرى في عمليتين اجتماعيتين في آنٍ واحد هما:[2]

الأولى: تهتم بصياغة وتراكم الوعي الثوري.

الثانية: إعادة صياغة ثورية للتكوين النفسي للأسير.

تأثرت هذه الصياغة بالتطور التاريخي لمجتمع الأسرى، وأثرت إيجابياً في عملية تسريع نضوج هذا المجتمع وبلوغه مرحلة متقدمة في تطوره، وحولته من مجتمع معاقب على أفعاله إلى بؤر تخرج وتصقل عناصر خرجوا من السجون ليلتحق غالبيتهم مرة أخرى بالعمل الذي كان سبباً في اعتقالهم.

---

(1) كان هذا عنوان مقالة عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، صحيفة معاريف، 1978/4/6، ص1، 16.

(2) سلمان جاد الله: أدب المواجهة، ط1، جمعية الأسرى والمحررين، غزة، 2000، ص32.

اعتمد الأسرى الفلسطينيون في بداية مسيرتهم الثقافية على أسلوب المشافهة لعدم توافر الأقلام والدفاتر، بل واستعملوا أرضية الغرف والصرار اللين كطباشير[1]، ولقد ساهم موقع السجن وظروفه وطبيعة بنائه وإدارته في تحديد الوسائل الأولى للتعبير الثقافي، فلم يكن في بداية فتح السجون غير المصاحف، وتنافس الأسرى في حفظ كتيب الشعر الوحيد الذي كان موجوداً في سجن عسقلان للشاعر أبو القاسم الشابي، وعندما حصلوا على أنبوب قلم كتبوا به على علب الدخان[2].

عكس هذا انتباه إدارة السجون لأهمية حيازة الأسرى للأقلام والدفاتر، ونستطيع القول بأن هذه الحركة الثقافية قد ارتبطت بأشخاص من قاموا عليها، ولم تبدأ بمنظومة أو نظام محكم، وهذا يتضح من مطاردة إدارة السجن لكل من بحوزته المواد الثقافية الأولية فقد عاقبت من ضبط بحوزته أنبوب القلم أو ورق الدخان المكتوب عليه وأنزلته الزنازين لمدد وصلت لأكثر من أسبوعين، حيث لم تكن كل أسماء هؤلاء المعاقبين من نشطاء التنظيمات.

عكس مجموع السلوك الثقافي للأسرى صورة عن حالتهم بشكل عام وأوضاعهم، وبالتالي لم يكن تطور الأوضاع الثقافية بمنحى عن تطور الأوضاع التنظيمية أو الأمنية أو الاجتماعية، كما أنه لم تكن الأوضاع الثقافية تساهم في تطور الأوضاع الأخرى أكثر من العكس، وقد مرت الأوضاع الثقافية بعدة مراحل:

- المرحلة الأولى 1967-1974:

فقد عبر سلوك الأسرى عن شكل اجتماعي تربطه وتوحد أجزاءه روح العصبية والفهم الوطني المشوه، وتشاهد فيها عملاً وطنياً ووحدة وطنية ترى تعبيراً له من خلال أحاديث الأسرى مع بعضهم، ويحكم الموقف فيها العلاقة الشخصية مع صاحب أي مشروع ثقافي، وليس لوائح تنظيمية تضبط تنفيذ هذا المشروع[3]، إذ يصعب تحديد المعالم الثقافية فليس هناك التزام، ولا عقوبة على هذه الحالة، ويعود ذلك لعدم حدوث حالة الانضباط التنظيمي وعدم ترتيب الأوضاع التنظيمية والهياكل الإدارية للتنظيمات.

- المرحلة الثانية 1974-1985:

تميزت فيها العلاقة الوطنية بين الفصائل على فهم معنى التزام هذا المعتقل في هذا التنظيم أو ذاك، فقد اكتسب الأسرى قدراً من الوعي التنظيمي والسياسي والفكري، حيث أفرز ذلك سلوكاً ثورياً، ونمت القدرات الشخصية في فهم طبيعة الانتماء للوطن والتنظيم، فوجد هذا تعبيراً له من خلال الاهتمام الزائد بالقراءة والدراسة وتبديل أسلوب النقل بالشفاهة إلى شكل مكتوب، واستطاع الأسرى في بعض السجون وبعض الغرف إقامة الجلسات الثقافية التي تزيد عن خمسة أفراد[4].

(1) محمد خليل: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص101.

(2) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق، ص116.

(3) سلمان جاد الله: أدب المواجهة، مرجع سابق، ص26.

(4) عبد الستار قاسم: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص172.

- المرحلة الثالثة 1986-2000:

انصب النشاط الثقافي في هذه المرحلة على الكتابة وصياغة الأفكار الوطنية والمسائل الأيديولوجية والاعتقالية المبلورة، ومن ثم التركيز في هذه الكتابات على الأسلوب التحريضي الواعي والنمط التعبوي، وكان أن تم وضع دستورٍ تنظيمي وأخر اعتقالي وشكل هذا أساساً موضوعياً للمشروع الثقافي[1]، ولم أعثر في مصادر الدراسة على ما يدل على سلوك لإدارة السجون في قمع أو معاقبة منظمي الجلسات الثقافية أو مع من يضبط معه مواد ثقافية سوى في السجون التي كانت تفتتح في هذه المرحلة كسجنٍ أنصار أو الفارعة، حيث كان عليها أن تبدأ من الصفر في المشروع الثقافي للأسرى.

ضمت ثقافة الأسرى الفلسطينيين مجالات عديدة كان لكل مجال فيها تطوره المميز وتحكمت فيه عوامل خاصة تتشابه وتختلف أحياناً مع المجال الأخر وأهم هذه المجالات:

<u>أولاً:</u> تطور الوعي السياسي:

تنافس الأكاديميون وأصحاب المواهب من الأسرى في انتقاء أساليب وتعبيرات الكتابة والتي كان أرقاها البيانات والتعميمات،التي بدأت مع نهاية 1969 يحمل توقيع التنظيمات، ويستخدم لتحقيق وسيلة إعلامية تحريضية[2]، وكانت هذه الكتابات تحمل بعض العبارات التربوية وربما تكون غير مقصودة فحتى هذا التاريخ لم يكن النشاط التعليمي قد بدأ.

حمل الأسرى الفلسطينيون الكثير من المشاعر الوجدانية تجاه الكثير من القضايا والمواقف السياسية، حيث أيدوا بعضها بوعي سياسي يفهم من خلال استطاعتهم تعليل ذلك، ورفضهم للكثير من المواقف فعبروا عنها بالمشافهة والكتابة، وقد كانت إدارة السجون تعرف ذلك جيداً فلم تخبر الأسرى بخبر وفاة الرئيس جمال عبد الناصر لمعرفتها حبهم له وما يمكن أن يحدث من أزمة داخل السجن، وفعلاً كان أفراد الشرطة ومدير السجن ومن باب مجاملة الأسرى وربما الشعور الحقيقي لبعضهم يشيدون بعبد الناصر ويصفونه بالعبرية (بالشجاع)، وقد امتلأ السجن بالبكاء والعويل، وكثيراً ما كانوا يرددون مقولة عبد الناصر "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة"، وكتبوها على جدران الزنازين وحفروا بها طلاء أبواب غرف السجن واستعملوها في مسابقاتهم الثقافية[3].

أدرك الأسرى الفلسطينيون بعد سنوات من حرب أكتوبر التطورات السياسية التي تدور من حولهم وحاولوا حتى تلك المرحلة أن يتبعوا مواقف تنظيماتهم السياسية تجاه قضايا المرحلة، وعندما سمعوا بقيام بعض السجناء بتقديم عريضة للرئيس أنور السادات عند زيارته القدس قام المسؤولون عن الأسرى في كل السجون بتحضير مذكرة، رفضوا فيها تلك المذكرة التي قدمها زملاؤهم ورفضوا تأييد عملية السلام المصرية الإسرائيلية وهي في مهدها[4]، ويبدو أنهم كانوا يعرفون ثمن ذلك، فقد رفضت إسرائيل الإفراج عن من لا يؤيد مسيرة السلام.

---

(1) سلمان جاد الله: أدب المواجهة، مرجع سابق، ص36.

(2) المرجع السابق، ص48.

(3) مقابلة مع عبد العزيز شاهين، مصدر سابق.

(4) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، 139.

حافظ الأسرى الفلسطينيون على التعبير عن مشاعرهم الوطنية بالوعي السياسي الذي كان يزداد مع مرور السنوات وتطور بنائهم التنظيمي، وقد رفضوا استقبال الحلويات التي أحضرها الصليب الأحمر الدولي والمؤسسات الوطنية في عيد الأضحى عام 1983، حيث كانت تصادف الذكرى الأولى لوقوع مجازر صبرا وشاتيلا، وعللوا ذلك لإدارة السجن والصليب الأحمر بهذا السبب[1]، ولقد كان رد إدارة السجون على هذا الوعي السياسي في السنوات الأولى بعد حرب 1967 بالرفض والعقاب للأسرى القائمين على هذا النشاط الثقافي، ففي سجن عسقلان عزلوا عام 1970 عشرين معتقلاً بمجرد معرفة ضابط أمن السجن عن النشاط الثقافي، وفي كانون الأول من نفس العام رشوا غرف الأسرى بالغاز عند احتفالهم بمناسبة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن عسقلان[2].

*** الجهاز الثقافي**

أولت التنظيمات الفلسطينية في السجون أهمية خاصة للنشاط الثقافي، ووضع الخطط والطرق المختارة واختيار الوسائل الكفيلة بتحقيق نتائج ناجعة، تكفل تحقيق وعي سياسي يمثل سلاحاً هاماً في مواجهة مصلحة السجون وسياساتها المضادة لمصالحهم وبالتالي تحقيق تحسن في شروط حياتهم داخل السجون، وكثيراً ما كانت إسرائيل تفسر النشاط الثقافي والخطوات النضالية للأسرى كالإضرابات والتمرد بأنه لتحقيق هدف سياسي وليس إنساني، وأن ذلك يأتي بتحريض من منظمة التحرير الفلسطينية.

أجمعت كافة اللوائح الداخلية للتنظيمات الفلسطينية في السجون على اعتبار الإطار،أو الجهاز الثقافي جزءاً هاماً وأساسياً في كافة التشكيلات والهيكليات التنظيمية، ومثلت هذه الأجهزة علامة على أي تقدم تنظيمي للأسرى، على اعتبار أن هذا النشاط يشارك في دعم كافة النشاطات التنظيمية الأخرى للأسرى، فكان المفوض الثقافي عضواً في أعلى الهيئات التنظيمية ابتداءً من الخندق (الغرفة) وحتى اللجان المركزية للسجون كافة.

هدفت كافة لوائح التنظيمات الفلسطينية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء النشاط الثقافي ولذا تشابهت في ذلك، ولوحظ اختلاف غالبية اللجان التنظيمية بين هذه اللوائح باستثناء اللجنة الثقافية التي حتى عام 1985 كانت تنحصر أهدافها في:[3]

1- محو الأمية في صفوف الأسرى.
2- عمل جلسات ثقافية بهدف التوعية السياسية.
3- العمل على متابعة الأخبار السياسية اليومية ومناقشتها.
4- تشجيع حلقات النقاش السياسي.
5- إعداد الدراسات والكراسات الأمنية.

---

(1) عبد الحق شحادة: التجربة النضالية، مرجع سابق، ص15.

(2) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، ص136.

(3) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، مرجع سابق، ص167.

أما شكل اللجان التي ستنفذ هذه المهمات والأهداف فقد اختلفت من سجن لأخر، وذلك بفعل عوامل منها صفات الكادر وعدد الأسرى، وقد التزمت أغلب السجون بالهيكلية الإدارية للجنة الثقافية كما يلي:

- لجنة السجن مكونة من ثلاثة وينتخبون رئيساً لهم يكون تلقائياً عضواً في اللجنة المركزية للتنظيم في السجن، وتقوم اللجنة بعمل برنامج عمل ونشره على القاعدة، و بتشكيل لجنة ثلاثية لإصدار مجلة التنظيم وتشكيل لجنة ثلاثية للترجمة،وأخرى لصياغة البيانات والتعميمات، إضافة إلى لجنة ثلاثية لمكتبات السجن.

*** الصحف والمجلات**

بدأ تعامل الأسرى الفلسطينيين مع الصحافة، بحاجتهم إلى سماع الأخبار السياسية بعد حرب 1967، وما شهدته من أحداث هامة والتي أحدثت منعطفات هامة في القضية الفلسطينية، كمعركة الكرامة،والتغيرات التي شهدتها منظمة التحرير الفلسطينية ، وأحداث أيلول في الأردن، فقد تمتع السجناء الجنائيون اليهود بسماع الإذاعة عبر أجهزة الراديو المسموح لهم اقتناؤها ، وكذلك مشاهدة التلفزيون مساء كل يوم، وشراء ما يشاءون من المجلات والصحف اليومية أو أي مطبوعات، في حين سمح للأسرى الفلسطينيين سماع ساعة واحدة من دار الإذاعة الإسرائيلية من أورشليم القدس من الساعة الخامسة والنصف مساءً ،حيث موجز الأنباء يليها أغنية يومية لأم كلثوم، إضافة إلى صحيفة الأنباء الإسرائيلية[1].

استمر هذا الحال لعدة سنوات في بعض السجون، وكان على السجون التي تفتح حديثاً أن تطلع على أخبار العالم بهذه المواصفات فقط، في الوقت الذي كانت سجون أخرى قد لفظت هذه الظروف منذ سنوات، ففي عام 1984 سمح لأسرى سجن جنيد بسماع الإذاعة الإسرائيلية عبر مكبرات الصوت، وكذلك قراءة صحيفة الأنباء فقط، في الوقت الذي كانت غالبية الصحف تدخل السجون الأخرى كنفحة وعسقلان وبحوزة الأسرى أجهزة الراديو، وكل ذلك حصلوا عليه بعد خطوات نضالية ضد إدارة السجن عقب الإضرابات الشهيرة.

وزعت الحكومة الإسرائيلية صحيفة الأنباء على المكاتب الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء وذلك بغرض نشر بياناتها وسياستها وقراراتها العسكرية، وقد ساهمت في نشر اليأس والإحباط في نفوس الأسرى، فكثيراً ما كانت تتناول القوة الإستراتيجية لإسرائيل والأوضاع السيئة والفساد الذي تعيشه الحكومات العربية وحالة البذخ التي يتمتع بها مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية، وتأتي صحيفة الأنباء في إطار السياسة الإسرائيلية الشاملة تجاه الأسرى التي كانت تهدف إلى أن يعملوا في النهار في الورش التي تعد شباكاً للدبابات الإسرائيلية، ويطلعوا في المساء على الأخبار التي تزيدهم إحباطاً ويأساً.

(1) صحيفة هآرتس، 1974/10/17، ص2، جاء ذلك خلال تغطية الصحيفة لأنباء القضية التي رفعها أحد الأسرى لمحكمة العدل العليا للسماح له بإدخال الكتب الدراسية.

كان إصدار المجلات والصحف من أولويات برامج العمل التي كانت تعدها اللجان الثقافية، وقد تطورت مراحل الوصول إلى كتابة الصحيفة أو المجلة بمراحل الكتابة وهي:[1]

- الكتابة على ورق علب اللبن.
- الكتابة على ورق كرتون الخبز.
- الكتابة على الورق العادي.
- الكتابة على الكراسات.

وقد بدأ إصدار ما يسمى بالصحف بإصدار أول صحيفة في تاريخ المعتقلات في سجن عسقلان وهي صحيفة (عسقلان الثورة) وكان أول عدد منها من سبع ورقات من ورق اللبن، وهي نسخة لكل مردوان[2]، وقد كانت هذه الصحيفة مشتركة بين كل الفصائل الموجودة حيث تطرقت إلى المواضيع الوطنية، وعلى رأسها ما جرى للثورة في الأردن، وتأثير معركة الكرامة على الثورة، وحالة المد الذي أحدثته، وتأثير وفاة الرئيس عبد الناصر[3]، ونستطيع القول أن هذه القضايا كانت تشكل قاسماً مشتركاً، ولم تشكل أي خلاف بين الأسرى، لذلك تم اختيارها لتساهم في أسلوب تحريضي للأسرى ولتعميق الانتماء للتنظيم، وهذا ما اعتبره قادة السجون من أهداف نشاطهم التنظيمي في السنوات الأولى، وهو ما يعبر أيضاً عن الترابط بين النشاط الثقافي والتطور التنظيمي بشكل عام.

تطورت الصحف والمجلات حسب ما تمليه ظروف السجن من إدارة وأسرى وطبيعة المكان والظرف السياسي، فقد وصلت تطورات المجلة إلى ذروتها عام 1984 عندما كانت تصدر في أكثر من أربعين صفحة وتتضمن العناصر التالية:[4]

- صفحة الغلاف وعليها مواضيع المجلة.
- صفحة للقسم.
- افتتاحية المجلة من هيئة تحريرها.
- كلمة شكر لبعض القائمين على اللجان التنظيمية.
- مقالات عن أهمية النشاط الثقافي والدورات الثقافية.
- تحليل لمواضيع إستراتيجية كالاستيطان والوحدة العربية.
- نبذة عن إحدى قرى فلسطين المهدمة عام 1948.

ساهمت ظروف المكان والزمان في تحديد معالم المجلة، فمع الأحداث المتسارعة يومياً والتي مرت بها الثورة الفلسطينية عام 1982 أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان، كانت الأخبار تتجدد ساعة بساعة، وعليه فقد كان النشاط الثقافي في سجن أنصار يلبي جزءاً من احتياج الأسرى يتلاءم والظروف القائمة، وعليه فقد كان هناك

(1) محمد خليل: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص104.

(2) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، ص103.

(3) المرجع السابق، ص104.

(4) أنظر ملحق رقم (2) وهو غلاف مجلة نفحة الثورة، أصدرها الأسرى الفلسطينيون من تنظيم حركة فتح في سجن نفحة ومؤرخه 1984/4.

سجين متخصص يسمونه لاقط أخبار يسمعها من راديو سري حصل عليه الأسرى من أحد الجنود، ويكتب الأخبار في جريدة يومية توزع مساءً كملحق لمجلة يومية تتضمن أخبار النشاطات الثقافية والرياضية والاجتماعية في سجن أنصار[1]، أما أهم المجلات التي أصدرها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية فهي[2]:

- عسقلان الثورة وهي أول مجلة، وصدرت عن كافة الفصائل.
- مجلة العاصفة أصدرتها حركة فتح.
- نفحة الثورة وقد صدر منها أكثر من ثلاثة عشر عدداً حتى فترة الدراسة.
- الصمود الأدبي.
- صدى نفحة وشارك فيها أسرى من تنظيمات مختلفة.

يلاحظ من خلال المجلات والصحف أنه مع تطور سنوات إصدارها كانت تتميز بما يلي:

1- بدأ إصدار المجلات بجهد مشترك من الفصائل والتنظيمات.

2- أصدرت الفصائل الفلسطينية مجلات خاصة بها وبعناصرها.

3- استطاع الأسرى إصدار مجلات متخصصة خاصة بالأدب والرياضة والسياسة.

ثانياً: النشاط التعليمي للأسرى.

مثل النشاط العلمي للأسرى الفلسطينيين أهم صور التعبير عن ثقافتهم، حيث تعددت أشكاله، ومجالاته التي كان أهمها:

1- تعلم الكتابة والقراءة: وقد بدأ ذلك في مرحلة متقدمة من تاريخ الأسرى في السجون، حيث استطاعت التنظيمات القضاء على الأمية بشكل كامل في بعض السجون ومنهم من وصل إلى إنهاء المرحلة الإعدادية، وأنجز دراسات لغوية أخرى[3]، ويبدو أن هذا النشاط قد بدأ بشكل انفرادي وبجهود خاصة من البعض قبيل اهتمام التنظيمات به.

2- دورات التجويد والتلاوة: وقد أخذ اهتمام الأسرى به في بداية فتح السجون، وتطور هذا الأمر إلى حصول المجتازين لهذه الدورات على شهادات من التنظيم ومن مؤسسات خارج السجون كان لجهود التنظيم الفضل فيها[4]، وهذا يعبر عن مدى تطور علاقة التنظيمات مع المؤسسات.

3- تعلم اللغات: اهتم الأسرى الفلسطينيون بتعلم اللغات الأجنبية خاصة اللغتين العبرية والإنجليزية، وتدل أرقام المجتازين لهذا النشاط على:

---

(1) عماليا أرغمان وأهرون برنيع: أن تكون سبياً،ط1،المعهد اليهودي التابع للهستدروت،بيت برل_إسرائيل،1988، ص282،(بالعبرية).

(2) سلمان جاد الله: أدب المواجهة، مرجع سابق، ص117.

(3) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، مرجع سابق، ص169.

(4) إبراهيم أبو النجا: الحركة الفلسطينية الأسيرة،ط1، رام الله،1998، ص57.

- أن السجون الأكثر استقراراً كانت السباقة لممارسة هذا النشاط.
- أن غالبية قيادات الأسرى تعلموا اللغة العبرية في مرحلة مبكرة من اعتقالهم.
- أن الحاجة هي التي كانت تحفز على ممارسة مثل هذا النشاط، فلا يجوز أن يعمل السجين شاويش غرفة أو ممثل معتقل أو في بعض مرافق العمل بدون معرفة اللغة العبرية، وكذلك كان الأسرى بحاجة إلى ذلك لمناقشة ممثلي الصليب الأحمر والمؤسسات الدولية الأخرى والتي كان غالبية مندوبيها لا يعرفون اللغة العربية.

4- نادي القراءة والمطالعة: ومهمته تحضير الطلبة الأسرى لامتحانات الثانوية العامة بدورات ودروس تقوية، وهذا يعبر عن أن التنظيمات الفلسطينية كانت تنظم موضوع امتحانات الثانوية العامة بل إنه كان جزءاً هاماً من النشاط العلمي فيها.

5- دورات في مجالات أخرى: حيث كان يتم تنظيم دورات اختيارية في النحو والسياسة والتاريخ، وإدارة المشاريع، والإسعافات الأولية، والخط العربي[1]، وقد استفاد الأسرى من هذا النشاط بممارسة العديد منهم للإسعاف الأولي لحظة إضرابات السجون، وكذلك الخط الذي كان يلزم في كافة التعميمات والبيانات.

6- امتحان الثانوية العامة: وقد بدأ هذا الأمر بعد عام 1974، ولم يتم إلا بعد رفع الأسرى قضية لمحكمة العدل العليا باسم المعتقل: هاني احمد العيسوي من سجن الرملة وبعد سنوات وصل الإقبال عليها ما نسبته 15,1% من الأسرى سنوياً وكانت نسبة النجاح تصل إلى 90%، في حين كان أقل من 1% من السجناء اليهود يتقدمون لمثل هذا الامتحان سنوياً[2]، وقد استغل الإسرائيليون والأسرى على السواء هذا الأمر للتعبير عن بعض سياستهم، فقد امتنع الأسرى عن تأدية هذه الامتحانات عقب زيارة الرئيس المصري للقدس، وذلك تعبيراً عن رفضهم للعملية السياسية كون الامتحانات تأتي من وزارة التعليم المصرية، واستغلت إسرائيل هذا الأمر في معاقبة رجال المقاومة باعتقالهم ليلة الامتحانات، أو عزلهم إن كانوا في الاعتقال[3].

7- التعليم الجامعي: حاول الأسرى بجهودهم مع العديد من المؤسسات والجهات إقامة جامعة خاصة بهم وغير مرة رفعوا مشاريع لإقامة جامعة تحت اسم "جامعة فلسطين المفتوحة"، وعرضوا على بعض الجامعات المحلية انتسابهم لها كجامعة بيرزيت[4]، هذا يعطي فكرة عن المستوى الثقافي الذي وصل إليه الأسرى ومدى جاهزيتهم لهذا الأمر.

---

(1) المرجع السابق، ص29.

(2) وضع هذه المقارنات مراسل صحيفة معاريف الذي زار بعض السجون، صحيفة معاريف: 1977/11/17، ص2.

(3) محمد خليل: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص111.

(4) سلمان جاد الله: أدب المواجهة، مرجع سابق، ص172.

8- وفيما بعد أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية جامعة القدس المفتوحة في فلسطين والخارج، والتي اعتبرت أن التحاق الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية هو جزء من مسؤليتها الوطنية ، ومن رسالتها السامية والنبيلة، وعلية استطاعت فتح بعض البرامج في بعض السجون ليستفيد منها الأسرى ذوو المحكوميات العالية ، إلا أن الأمر لم يكن هيناً بل اعتراه الكثير من الصعوبات كانتقال الأسير فجأة من السجن الذي به برنامج التعليم الجامعي ، وصعوبة ادخال كتب المقررات الدراسية للسجن، الا ان دلك لم يثن ادارة الجامعة وعلى رأسها المناضل السجين السابق أ.د يونس عمرو عن المضي قدما بهذا المشروع الأكاديمي الوطني الكبير.

اهتم الأسرى الفلسطينيون بإعداد الدارسات في مواضيع شتى، وكان المتخصصون في المجالات المختلفة هم الذين يعدون هذه الدراسات، وقد انقسمت هذه الدراسات إلى مجالين هامين:

1- دراسات تعنى بواقع الأسرى كالإضرابات عن الطعام، والهروب من المعتقلات، ووسائل التحقيق ومراحل الاعتقال، والتعذيب، وعن مصلحة السجون في إسرائيل.

2- دراسات سياسية عن القضايا المطروحة في القضية الفلسطينية، كحرب لبنان، وزيارة عرفات للقاهرة في ديسمبر 1983، والبعد الدولي للقضية الفلسطينية، وتجارب الحرب الشعبية للعديد من الشعوب، ومقومات إقامة دولة فلسطينية، والاستيطان[1].

ومن خلال هذه الدراسات يمكن الاستدلال على ما يلي:

- كانت هذه الدراسات تعبيراً عن موقف الأسرى تجاه القضايا المطروحة.
- تشابهت مواقفهم في كافة الدراسات التي كتبوها مع موقف تنظيماتهم في الخارج.
- أخذت بعض هذه الدراسات بعض خطوات البحث العلمي، فيمكن أن نرى مقدمات وأهداف إعداد الدراسة وفي أخر بعضها نتائج وتوصيات، وفي الكثير من الدراسات ترى الكاتب يبرز من أين حصل على المعلومات التي يعتمد عليها.

كانت شرطة السجون تعزل كل سجين يتم رؤيته وهو يتحدث في السياسة حتى لو كان مع زميل له، أو حتى رؤية مقاله أو ورقة أثناء التفتيش تتحدث عن مواضيع سياسية، وقد شكل الإضراب عن الطعام 1970/7/5 في سجن عسقلان مفصلاً تاريخياً هاماً على المستوى الثقافي حيث سمح لأول مرة بإدخال مواد ثقافية كانت تلزم في الجلسات[2]، ويبدو أن ردود فعل إدارة السجون خفت إلى حد كبير بعد هذه الفترة فلم تعترض إدارة السجون كثيرا على انعقاد الجلسات الثقافية بعد هذا التاريخ.

(1) دراسات أعادت وزارة شئون الأسرى والمحررين طباعتها، وبحوزة الباحث نسخة عن كل منها وجميعها جاءت تحت عنوان وثائق مهربة من السجون الإسرائيلية.

(2) محمد خليل: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص50.

قضى الأسرى الفلسطينيون الكثير من وقتهم اليومي في الجلسات الثقافية، فقد كانت جلسة الصباح تعتبر بمثابة جلسة تنظيمية تبدأ بالقسم ولذلك كان حضورها إجباري لجميع أبناء التنظيم بغض النظر عن مراتبهم التنظيمية أو وعيهم، أما جلسات المساء فكانت للنشاطات العلمية فهي اختيارية حسب تسجيل المعتقل لأي نشاط معين[1]. تعد الجلسات أكثر مظهر يعبر عن النشاط الثقافي لأن الأسرى كانوا يبدءون ممارسته بمجرد افتتاح أي سجن جديد للإيحاء لإدارة السجن بابتداء الطقوس التنظيمية.

زودت مصلحة السجون الأسرى الفلسطينيين عند فتح السجون ببعض كتب الفلسفة والغرام والجنس، وقد تطورت فيما بعد لنرى أن غالبيتها كانت تتحدث عن مواضيع الاكتشافات الجغرافية وطرق الطبخ الشرقية والشعوذة والكتب الروحانية، بواقع كتابين لكل غرفة[2]، وفي نفس الوقت كان يحظر على الزوار إحضار الكتب للأسرى، وإذا أراد السجين شراء أي كتاب فعليه أخذ موافقة ضابط أمن السجن .

استطاع الأسرى اقتناء الكتب بكثرة حيث اهتموا بذلك كثيراً ،حيث أصبح من المسموح للأهل بإدخال الكتب للأسرى بعد فحصها، وفي عام 1977 رفع الأسرى الفلسطينيون قضية إلى محكمة العدل العليا سمح بموجب قراراها في هذه القضية بإدخال أي كتاب للسجون باستثناء قائمة ال600 كتاب(*) التي هي أصلاً ممنوع حيازتها خارج السجن بفعل أوامر عسكرية، وفي عام 1984 أصبحت مكتبة سجن نفحة تضم أكثر من ثلاثة ألاف كتاب مقسمة إلى عدة مكتبات هي:[3]

أ- مكتبة السجن العامة وهي لجميع الأسرى.

ب- مكتبة نضالية عامة (لكل الفصائل تضم ممنوعات)

ج- مكتبة تنظيمية خاصة (كراسات ودراسات كل تنظيم على حدة)

ويمكن ملاحظة أن هذا التقسيم يسري على غالبية السجون، وأن الإجراءات القضائية والنضالية التي قام بها الأسرى تعكس مدى أهمية إدارتهم لحيازة الكتب العامة، رغم أن هذه الانجازات لم تدخل لهم كتباً أو مواد ثقافية تنظيمية ، لكنهم سخروها لأغراض تنظيمية.

---

(1) المرجع السابق، ص57.

(2) إبراهيم أبو النجا: الحركة الفلسطينية الأسيرة، مرجع سابق، ص28.

(*) قائمة تشير إلى الكتب الوطنية والسياسية التي منعت إسرائيل الفلسطينيين حيازتها(مثل إصدارات مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

(3) محمد خليل: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص55.

ثالثاً: الأدب والفنون:

تعد مظاهر الأدب والفنون التي مارسها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية مظهراً هاماً من مظاهر ثقافتهم، وبقدر ما كانت الحاجة حافزاً لممارستهم النشاط العلمي بمختلف مجالاته، كانت مظاهر الأدب والفنون في غالبيتها استجابة لحب التعبير عن ما يدور في أشجان وعواطف الأسرى، والحاجة إلى التعبير عن علاقتهم الوجدانية مع بعضهم البعض أو حتى مع ذويهم، وأهم هذه المجالات:

بدأ الأسرى بترديد الأهازيج التي لا زالت محفوظة عندهم من البيئة التي عاشوها، وكانوا يرددون دائماً مقولة الجندي المصري "يا أمه ليه تبكي عليا ابنك مسافر جهادية" إضافة إلى أهازيج الميجانا والدحية والدلعونة، ويتم تناقلها بينهم مشافهة، وذلك بعد ملاءمة كلماتها التي تعبر عن الوطنية، وكانت تؤدى في ساعة الصدامات مع الشرطة لرفع الروح المعنوية[1]، ولقد طوروا هذه الأهازيج بقدر ما كانت تتطور علاقتهم مع إدارة السجن ،وكذلك النشاط الثقافي العام لهم، فقد عملوا نشيداً خاصاً بسجن أنصار كالسلام الوطني الفلسطيني الذي (لم يكن قد وجد بعد) ويرددوه كل صباح بكلمات أدبية معبرة عن الواقع[2]، وحتى بداية السبعينات لم تكن إسرائيل لتسمح حتى بتفاعل ثقافة الأسرى أو أي صورة تعبر عنها بين الناس خارج السجون ، فقد جمع الشاعر الفلسطيني توفيق زياد أشعاراً وأضاف إليها كلماته ونشرها، فكان أن اعتبر هذا عملاً مخالفاً للقانون وتم اعتقال من وزعوه[3].

كانت رواية "بابور الكاز" أول رواية كتبت في تاريخ السجون للسجين محمد عليان وذلك عام 1976، وتطورت الروايات في موضوعها فكانت رواية "الشمس في ليل النقب" للسجين هشام عبد الرازق[4]، وقد عبر الأسرى الفلسطينيون في هذه القصائد الشعرية والكتابات النثرية عن الواقع الذي يعيشونه وما يجول في خواطرهم وأن ذلك يتم فهمه من خلال القصائد التي كانوا يكتبونها والتي تتحدث في غالبيتها عن المواضيع التالية:(معاناة السجون، التعذيب في السجون، الدم الفلسطيني، ساعة الاعتقال، القرية والحقل والزراعة، الأطفال الفلسطينيون، الحق التاريخي في أرض فلسطين، الجولان، الوحدة العربية، جمال عبد الناصر)، ويلاحظ أن المواضيع التي يكتب فيها غالبية الأسرى هي تلك التي تكون هامة بالنسبة لواقعهم، فترى تواريخ بعض القصائد التي تتحدث عن ساعة الاعتقال أو التعذيب يكتبها أولئك الخارجون من مرحلة التحقيق، وترى حاملي الأفكار القومية دائمي الكتابة رثاءً للرئيس جمال عبد الناصر.

تطورت احتفالات الأسرى مع كل تطور للنشاط الثقافي بشكل عام ، وهذا يفهم من خلال الفارق الشاسع بين إحياء المناسبات بالنشيد أو الامتناع عن الحلاقة، وبين الاحتفالات التي كان الأسرى يبلغون إدارة السجن عنها

---

(1) سلمان جاد الله: أدب المواجهة، مرجع سابق، ص54.

(2) دينا عبد الحميد: للفجر نغني، مرجع سابق، ص155.

(3) توفيق زياد: ممنوع،ط1،أورحمون، عكا، 1994، ص89.

(4) لا زالت هذه الروايات مخطوطات وتقع الأولى في 111صفحة والأخرى في 67 صفحة في مجلد عنوانه "روايات– وثائق مهربة من داخل السجون"، وزارة الأسرى وشئون المحررين، دائرة التراث، غزة.

سلفاً، ويعدون لها بعناية من جميع النواحي الإدارية والثقافية والفنية، فقد كان الأسرى في بداية الثمانينات يقيمون الاحتفالات في ساحة الفسحة وفي الغرف ويتم قراءة البيان التنظيمي في جميع الغرف ليدوي التصفيق في نفس الوقت ومن ثم الأناشيد الجماعية[1].

مع العام 2000 كانت الاحتفالات قد أخذت شكلاً جديداً، فقد تضمنت فقرات أغاني ودبكة شعبية ورفع الأعلام الفلسطينية وشعارات التنظيمات ،وكانت تستمر حتى منتصف الليل، وتعرض بعض المسرحيات[2]، لكن العلاقة في هذه المرحلة بين الأسرى وإدارة السجون كانت تتسم بفهم قوة كل منهما للأخر، ولم تكن تهتم الإدارة بالنشاط الثقافي كالنشاط الأمني مثلاً.

امتاز الأسرى في كل السجون بالأشغال اليدوية التي تسمح ظروفهم بإنتاجها، والتي تتحكم في ذلك عوامل البيئة وطبيعة المكان إضافة إلى العامل الزمني، كغيرها من المظاهر الثقافية فقد كان إبداع الأسرى يزيد مع الزيادة التي تطرأ على تطور النشاط الثقافي بشكل عام، فقد اشتهر أسرى سجن بئر السبع بالأعمال الفنية في وقت مبكر عن بقية السجون نظراً للخبرة التي اكتسبوها من مرافق العمل في السجن والتي افتتحت

كما مارس الأسرى الفلسطينيون مهارة الرسم التي ابتدأت من الرسم على جدران الزنزانة انتهاءً بالرسم الملون على المناديل[3]، والمتتبع لهذه الرسوم يجد أنها تتعلق بعدة مواضيع أهمها المرأة وأسوار القدس وقبة الصخرة والقضبان الحديدية، وأن نجاعة وطبيعة الألوان هي من أهم السمات التي يمكن أن نربطها بعامل الزمن ابتداءً من بداية السبعينات وحتى أواخر فترة الدراسة، حيث إن الأسرى حصلوا على مواد الرسم خاصة الألوان والمناديل أثناء وضعها في مطالبهم في الإضرابات عن الطعام.

كذلك نشط الأسرى الفلسطينيون في صناعة البراويز للصور من غطاء معجون الأسنان الذي يتوفر لهم، كما نحتوا عجم الزيتون ولونوه بالأصفر والبني بعد أن أوجدوا هذه الألوان من إذابة بعض أقراص الدواء بالماء والزيت، كما صنعوا عقد الزينة من الخرز، وحفروا على عجم (الأفوكاتو)، وشكلوا من الخشب سفناً ذات أشرعة متجهة إلى الساحل وقبة الصخرة عبر رموز، كما حفروا على علب (الدمينو)، وقد امتاز الأسرى في الحفر على حجارة الصخر الصغيرة في تعبيرات لزوجاتهم وأطفالهم، وقد أهدوا عملاً فنياً يتمثل في تحفة "العالم لنا" التي نحتها السجين علي النجار وتم إرسالها إلى الرئيس الكوبي فيدل كاسترو[4].

---

(1) عبد الحق شحادة: التجربة النضالية، مرجع سابق، ص5، حيث كان المؤلف موجهاً ثقافياً للأسرين في سجن عسقلان.

(2) محمد القيسي: الهواء المقنع، مرجع سابق، ص100.

(3) سلمان جاد الله: أدب المواجهة، مرجع سابق، س142.

(4) للمزيد عن المعلومات حول الأعمال الفنية أنظر:

- سلمان جاد الله: أدب المواجهة، مرجع سابق، س140-143.
- عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق، ص179-184.

تطور الأوضاع الاجتماعية للأسرى الفلسطينيين

تختلف البيئة الاجتماعية لكل مجتمع باختلاف الظروف الذاتية والموضوعية التي يحيا في ظلها هذا المجتمع أو ذاك، ويتميز مجتمع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بظروف ذاتية وموضوعية ساهمت في تشكيل وصياغة حالة اجتماعية تغيرت وتطورت مع تغير وتطور الظروف منذ العام 1967، وقد اختلفت تطورات عناصر هذا المجتمع عن بعضها بعضاً، فالأوضاع المعيشية للأسرى تختلف من سجن لأخر وتتغير بفعل عوامل تختلف من سجن لأخر، وكذلك التغذية والأوضاع الصحية للأسرى، وزيارة ذويهم لهم لما لها من أهمية بالغة عندهم، ورغم أنهم عاشوا في البدايات وهم متمسكون بالانتماء للعائلة أو القرية أو في أحسنها إلى المجموعة، إلا أنهم استطاعوا القفز عن هذا الأمر ببديل عنه هو الانتماء للتنظيم، هذا الأخير الذي عمق الارتباط الاجتماعي بين الأسرى مما جعل كل فرد فيهم نواة في هذا البناء الاجتماعي، سرعان ما قوي بترابطه ليصل إلى مستوى عالٍ من القيم الإنسانية، تطورت إلى حد الإضراب الجماعي عن الطعام تعاطفاً وتضامناً مع سجين جنائي يهودي تعرض للضرب على أيدي شرطة مصلحة السجون[1]، وقد كان تطور العناصر السابقة يعطي صورة دائمة عن الأوضاع الاجتماعية للأسرى، فكيف تطورت هذه العناصر؟

أولاً: الأوضاع المعيشية:

حرصت إسرائيل على وضع الأسرى مع بداية فتح كل سجن في ظروف تساهم في صياغة وضع نفسي سيء للسجين، ويتمثل هذا في تعليماتها وتدخلها في تفاصيل حياة السجين، فكان على السجين أن يصحو مبكراً وينظم فراشه (البرش)، ويجلس عليه بطريقة محددة إلى أن يأتي العدد، هذا الأخير الذي توليه إدارة السجن أهمية أمنية خاصة والذي يصل في بعض السجون إلى خمس مرات يومياً[2]، حيث تعتبر مسألة الهروب من أخطر المسائل الأمنية التي يمكن أن تصل إلى المستوى السياسي أو ما تحدثه من قلق أمني للدولة، وهذا ما ترجمه هروب الأسرى الستة من سجن غزة حيث أعادوا تشكيل خلايا منظمة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة.

يلتزم السجين بساعة معينة لتناول وجبة الإفطار والعودة إلى فراشه وحتى بداية المساء يمنع من النوم أو الاضطجاع على البرش، حتى يقوم الشرطي بإطفاء النور، وكثيراً ما كان يمنع خروج الأسرى ليلاً لقضاء الحاجة خاصة في السجون العسكرية، لمعتقل أنصار والفارعة[3].

برغم صغر المكان الذي عاش فيه الأسرى الفلسطينيون إلا أن بعضهم استطاع اصطياد العصافير وزراعة بعض النباتات خاصة في تلك السجون التي يخرج الأسرى فيها إلى أماكن ترابية كالفسحة في سجن بئر السبع مثلاً.

---

(1) الحقيقة كلها عن سجون العدو: فلسطين المحتلة، ع79، 1977/3/16، ص18.

(2) مقابلة مع عبد الحميد القدسي، مصدر سابق.

(3) عماليا أرغمان، وأهرون برنيع: أن تكون سبياً، مرجع سابق، ص159.

وقد تطور هذا البرنامج الذي فرضته السلطات على الأسرى مع الخطوات النضالية وأهمها الإضرابات، ولكن بقي هناك المواضيع الأمنية التي لم تلغى كالعدد وإغلاق الغرف مساءً ، استمرهذا حتى بعد الإضرابات الكبيرة التي جلبت الكثير من الإنجازات[1]، لكن الأسرى استطاعوا تحسين شروط هذه المواضيع فقد أصبح العدد ثلاث مرات فقط، وأن المرضى وكبار السن لا يقفون أثناء العدد.

تطورت علاقة الأسرى بالشرطة أثناء الفسحة بعد الإضرابات الشهيرة فأصبح للأسرى القيام بجلسات واجتماعات تنظيمية في الفسحة تضم العشرات، بل زيارة بعض الغرف لبعضها بعضاً، وتجميع الأقارب، لكن ذلك لم يتم عند فتح سجون جديدة إلا بعد العودة من الصفر[2].

منعت سلطات السجن الأسرى من تأدية صلاة العيدين جماعة وكثيراً ما كانت تقتحم الغرف لمنع خطب الصلاة، أو حجز الأسرى في غرف معينة لكي لا يستطيعوا تأدية أو سماع الصلاة، وهذا ما حصل عندما تم حجز السجينات الفلسطينيات في غرفة منعزلة في أحد أطراف سجن الرملة لكي لا يسمعوا صلاة العيد من مكبرات الصوت بمئذنة أحد المساجد المجاورة لمبنى السجن، ولم تكن تسمح بتغيير مواعيد تقديم وجبات الغذاء لتتناسب مع شهر رمضان[3]، وقد سمح فيما بعد للأسرى في السجون التي تشرف عليها مصلحة السجون وبقي الحال على ما كان في السجون التي أشرف عليها الجيش الإسرائيلي.

عاش الأسرى الفلسطينيون في سجون مقامة على مبان قديمة منذ عشرات السنين، وقد أعطي لكل سجين فرشة من الإسفنج بسمك خمسة سنتيمترات للنوم عليها، وأن يستعمل أي شيء بدل الوسادة، وقد ظل الحال كما هو عليه حتى عام 1980 عندما استطاع الأسرى الفلسطينيون أن يكسبوا القضية التي رفعوها لمحكمة العدل العليا والتي وضعت فيه مواصفات وشروط تزويد الأسرى بالأسرة بدل النوم على الأرض[4].

منعت السلطات إدخال الأهالي بعض المواد للأسرى خاصة تلك التي تتعلق بالمأكولات والقرطاسية، وكثيراً ما كانت تعاقب الأسرى بأخذ الحلويات من المؤسسات الوطنية ولا توزعها عليهم إلا بعد أيام بحجة الفحص الأمني[5]، وقد فتحت دكان السجن الذي نصت عليه اتفاقيات جنيف، وجعلت أسعاره عالية وأعلى من تلك التي تباع فيها الحاجيات خارج السجن، وقد تقدمت أكثر من مرة بعض المؤسسات بمذكرات إلى المسئولين الإسرائيليين بهذا الشأن دون جدوى، وقد ضبط أكثر من مرة وفي سجون مختلفة مسؤول الدكان (الكانتينا) وهو يختلس من أموال الأسرى، واتضح ذلك عندما أمرت المحكمة اللوائية في بئر السبع إدارة السجون بإعادة مبلغ

(1) انظر نتائج أخر إضراب كبير في فترة الدراسة، جبريل الرجوب، زنزانة 704، مرجع سابق، ص186–192.

(2) سجن جنيد: فلسطين الثورة، ع8،1986/2/593، ص24.

(3) مجلة فلسطين المحتلة، ع26، 1975/9/27، ص36.

(4) للمزيد من التفاصيل عن هذه القضية أنظر: جمعية أنصار السجين، قضايا محكمة العدل العليا، القضية رقم 221/80، محمد درويش ضد إدارة السجون، 1980/6/4، صدور القرار 1980/11/25.

(5) صحيفة الفجر، 1975/3/26، ص1.

من المال لصالح الأسرى[1]، ويبدو أن هذا كان يحصل بعد التطور الذي حصل بجمع الأسرى في كل السجن لكل الأموال التي يسجلها ذووهم لدى إدارة السجن وإرسال ممثلهم ليشتري بها جميعاً حاجيات مشتركة لجميع الأسرى.

استخدمت إسرائيل الكانتينا كأحد صور العقاب ضد الأسرى، فكثيراً ما كان يمنع كل السجن من الشراء لمدة شهر أو شهرين كعقاب على حادث معين، ويعاقب كل شرطي يتعاطف مع الأسرى أو يشتري لهم في فترة المنع،خاصة الأشياء الضرورية من القرطاسية كالذي يلزم للنشاط التنظيمي[2].

ثانياً: التغذية

سمحت إدارة السجون الإسرائيلية عقب حرب 1967 بإدخال الأهالي الأطعمة لذويهم، فقد كان الأهالي يجلبون في يوم الزيارة مختلف أنواع الأطعمة، ومع بداية عام 1969 منعت السلطات إدخال أي شيء له علاقة بالغذاء، وبقدر ما كانت الحالة الأولى تبرز الفوارق الاجتماعية بين الأسرى، وما لهذا الأمر من سلبيات على العلاقة الاجتماعية بينهم في وقت لم يكن هناك بناء تنظيمي أو قوانين تنظم العلاقة بينهم، إلا أن البديل الأسوأ كان تقديم طعام الإدارة فقط، فقد أصبح الغذاء سلاحاً تستعمله الإدارة ضد الأسرى ،ويقدم للأسرى كماً ونوعاً بناءً على احتياجات السياسة العامة لمصلحة السجون، وحتى عام 1976 تم تقديم ما حدوده 800 سعر حراري لكل معتقل، وهذا ما لا يصل إلى تلبية ثلث حاجة جسم الإنسان، في الوقت الذي كانت السجون النازية تقدم لنزلائها 1050سعراً حرارياً[3]، وقد شهدت السنوات التالية تناقص هذه الكمية للأسرى في غرف العزل أو من لا زال منهم في مرحلة التحقيق، بل إنه كان يقدم إليهم بقايا الطعام.

وبرغم أن اتفاقيات جنيف نصت على أن يقوم الأسرى بصناعة غذائهم بأنفسهم، إلا أن جميع السجون قد مرت بمراحل تحويل صناعة الأكل من السجناء الجنائيين (يهوداً أوعرباً) إلى الأسرى الأمنيين ، ومن هذه السجون بقي فيها الطعام بأيدي الجنائيين حتى بداية الثمانينات كسجن النساء في (نفي ترتسا)[4].

قدمت السلطات وجبات الأكل في بعض السجون للأسرى الأمنيين والجنائيين في نفس المكان، وبرغم علمها بالعلاقة السيئة بين السجينات الفلسطينيات والجنائيات اليهوديات، إلا أنها كانت تشركهن في الأكل في نفس المكان والزمان، وهذا ما كان يثير الكثير من الإشكاليات[5]، وقد تطورت كميات الأكل بعد إضراب سجن عسقلان 1970 كماً ونوعاً، لكنه بقي لا يتضمن عناصر هامة كالفاكهة واللحوم، وبعد إضراب عام 1976 تم إدخال هذين العنصرين، وأصبح الأسرى الأمنيون يشاركون في إعداد الطعام، لكن ذلك كان في السجون

(1) الأرض المحتلة، ع28، 1987/4، ص95.

(2) فلسطين الثورة، ع582، 1985/11/9، ص22.

(3) فلسطين المحتلة، ع236، 1980/4/21،ص124.

(4) فلسطين الثورة، ع593، 1986/2/8،ص31.

(5) مقابلة مع عطاف عليان لمجلة منظمة الجهاد الإسلامي، مصدر سابق.

المستقرة كسجن عسقلان، أما السجون العسكرية فبطبيعة الحال لا يوجد فيها سجناء جنائيون، فقد ظل الأكل منذ بداية افتتاح السجون يصنعه الأسرى الأمنيون.

ثالثاً: الأوضاع الصحية

ساهمت الظروف التي عاشها الأسرى الفلسطينيون في انعكاس الحالة الصحية لهم، فقد عاشوا في سجون يسودها الاكتظاظ والازدحام في ظل تهوية سيئة وقلة تعرض للشمس ،كما في وصف غرف سجن نفحة الصحراوي، فيما استمر الأسرى في النوم على فراش على الأرض حتى عام 1982 بالرطوبة العالية لأرضية الغرف، وهذا كله في ظل تغذية سيئة لا تكفي للإنسان العادي، وعدم وجود الرعاية الطبيعية الملائمة لهذه الصورة، فما هي النتائج التي أدى إليها هذا الوضع في السجون؟

تسببت هذه الأحوال في إصابة الأسرى بأمراض مختلفة بشكل إنفرادي وجماعي وفي أماكن وأزمان مختلفة، وقد أحصت وزارة شئون الأسرى والمحررين الفلسطينيين الأمراض الرئيسية التي كانت ظروف السجون سبباً فيها وأهمها:[1](في فترة الدراسة فقط)

ضغط الدم– السكر– القلب– ضعف النظر– أمراض العمود الفقري– الروماتيزم– البواسير– التسمم– أمراض الجلد.

كان الأسرى الذين دخلوا السجون في فترات مبكرة هم الأكثر عرضة لهذه الأمراض، فقد كانت السنوات الأولى لافتتاح المعتقلات هي الأكثر سوءاً في الأحوال السابقة، لأن بعضها قد تحسن بفعل الإضرابات التي خاضوها وحققوا فيها بعض الانجازات، وأن المتتبع للأمراض التي أصيب بها الأسرى يستطيع ملاءمتها مع تطور الأحوال والظروف حولهم فقد كانت الأمراض في بداية السبعينات ناتجة عن الضرب والتعذيب في أماكن معينة كالدماغ مثلاً، وبعد سنوات بدأت تظهر بينهم أمراض البواسير وأمراض الجلد، وبعد عشر سنوات من افتتاح السجون سيكون طبيعياً أن يصاب أكثر من 70% من الأسرى بأحد الأمراض السابقة[2]، وهي الحالات التي كان التعذيب سبباً فيها، وهذا يجد تعبيراً له من خلال العمليات التي أجريت لبعض الأسرى حيث نشرت ذلك صحيفة (هآرتس) التي استندت إلى مصدر في إدارة مصلحة السجون[3].

كان الجهاز القضائي في إسرائيل وعلى رأسه محكمة العدل العليا على علم بهذه الأمور، وغير مرة تم رفع شكاوي مستندة إلى تقارير طبية من مستشفيات مصلحة السجون نفسها كما حصل في قضية السجينان "محمود رشيد شحادة وعبد الله محمود عياش" حيث تقدم المحامون بشكاوي إلى محكمة العدل العليا يثبت سبب استئصال الطحال لأحدهما بسبب الضرب عليه، والأخر تعرض لاختلال عقلي نتيجة الضرب، ولم تستطع

(1) وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن الخروقات التي ترتكبها إدارة مصلحة السجون،2000، ص19.

(2) فلسطين المحتلة، ع74، 1977/2/9، ص21.

(3) صحيفة هآرتس، 1979/9/28، ص1.

المحكمة الإفراج عنهما[1]، وفي عام 1985 كانت مستشفى سجن الرملة يعكس صورة واضحة عن عشرات الأسرى المصابين بأمراض، فقد أصبح المصابون بالأمراض النفسية يزيد عن العشرين معتقلاً، وليس أقل من هذا الرقم من كانوا مصابين بأمراض القلب، والعشرات من مرض القرحة والسكر والكلى وآلام العمود الفقري[2].

ساهم فتح أي سجن جديد بظروفه السيئة في ظهور أمراض على الأسرى نتيجة أحواله السيئة، فبعد أسبوعين من افتتاح سجن جنيد أصيب أكثر من عشرين معتقلاً بالتسمم لفساد الأكل المقدم لهم وكذا في سجن (رام الله) في نفس الشهر فيما أصاب الجدري أكثر من ستة وثلاثين معتقلاً في سجن جنيد في نفس العام[3].

كان الإهمال الطبي من قبل مصلحة السجون سبباً في وفاة أكثر من سبعة وثلاثون سجيناً حتى عام 1985، فيما كان أكثر من 60% من الأسرى المفرج عنهم في صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل ومنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة في أيار/ 1985 مصابون بمضاعفات بعض الأمراض، حيث إن غالبيتهم العظمى دخلوا السجون في فترات مبكرة[4].

وقد يكون الجهاز الطبي لمصلحة السجون من طبيب واحد لكل سجن يساعده أحد الممرضين، وقد أثبت الأسرى للجنة الصليب الأحمر أن الممرض يكون أحياناً من الهواة في التمريض أو المهتمين به، فقد شاهدوا بأم أعينهم أحد الجنود وهو يعمل لعدة سنوات في ورشة السمكرة في معسكر السجن، وبدأ يأتي تدريجياً مع الطبيب إلى أن صار يأتي لفحص الأسرى وحده[5]، وطبيب السجن أصلاً ليس متخصصاً في كل شيء فقد كان يأتي طبيب الأسنان مرة كل ثلاثة أشهر لكل سجن فهناك وحدة متنقلة لعلاج الأسنان في مصلحة السجون تشرف على كافة السجون، بل إنه في حالة نقل حالة مستعصية من مرضى الأسنان أو أي مرض أخر إلى سجن الرملة كان ينقل وهو مقيد اليدين والأرجل ومعصوب العينين وطوال فترة السفر للمستشفى كان يتلقى الضرب من الأسرى الجنائيين أو من المسئولين عن النقل (البوسطة)[6].

كما مارس الأطباء العسكريون الإسرائيليون مهنة السجانين أكثر من عملهم الطبي، فقد كانوا لا يبلغون المرضى ذوي الأمراض بآخر أحوالهم الصحية، وإقناع المريض بأنه مشافى ومعافى، وليس هناك أدل من قيام الأطباء بإدخال أنابيب الحليب إلى الرئتين بدل المعدة، عندما حاولوا كسر إضراب الأسرى في سجني عسقلان ونفحة، حيث تسبب ذلك في استشهاد علي الجعفري و راسم حلاوة.

(1) صحيفة هآرتس، 1981/1/27، ص2.

(2) فلسطين الثورة، ع593، 1986/2/8، ص23.

(3) الأرض المحتلة، ع216، 1986/12، ص94.

(4) مستشفى المقاصد الخيرية– ملف الأسرى المحررين، 1986.

(5) فلسطين المحتلة، ع195، 1979/7/2، ص27.

(6) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، مرجع سابق، ص50.

وافتقرت عيادات السجون للدواء اللازم والاقتصار على المهدئات والمسكنات، وحتى عام 1981 كانت مصلحة السجون تمنع إدخال الأدوية من الخارج للأسرى، إضافة إلى قيام الممرض بالتشخيص وصرف الدواء من غير أي ورقة تثبت ذلك، وقد كان الممرض يستمع للمريض من خلف القضبان[1].

شجعت إدارة مصلحة السجون السجناء الجنائيين القيام بكل ما من شأنه إصابة الأسرى الفلسطينيين بالأمراض، فقد كان ضباط الأمن يشجعون ويعرضون المكافآت بتخفيض مدة الاعتقال للسجين الجنائي الذي يستطيع ممارسة الجنس مع أي سجين أمني فلسطيني، حيث كان غالبية السجناء الجنائيين هم مصابون بأمراض المخدرات والدعارة[2]، ويبدو أن ذلك كان يتم في السنوات الأولى للاحتلال حيث الأوضاع التنظيمية السيئة والوعي السياسي البسيط للأسرى والاختلاط الواسع بينهم وبين السجناء الجنائيين اليهود.

وسمحت إسرائيل لشركات الأدوية في إسرائيل والخارج القيام بتجارب على الأسرى الفلسطينيين، وعندما دار النقاش في البرلمان الإسرائيلي حول هذا الموضوع، اعترفت "داليا ايتسك" رئيس لجنة العلوم في الكنيست بأن إسرائيل قد قامت بإجراء المئات من تجارب الأدوية على الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وأن ذلك كان منذ أكثر من عشرين عاماً[3]، وأن ذلك من الممكن أن تبرره مصلحة السجون بأن شركات الأدوية تقدم هذه الأدوية كعينات مجانية وليس بمفهوم تجارب أدوية وعليه لم تقم محكمة العدل بإصدار أي أمر لوقف هذا الأمر حتى عام 1986.

بذل الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية الكثير من الجهود بما لهم من إمكانيات في سبيل تحسين أوضاعهم الصحية، فالمتتبع لبرامجهم اليومية يمكن أن يرى بعض الإجراءات التي تهدف إلى ذلك:

1- القيام بأعباء النظافة.
2- ممارسة الألعاب الرياضية.
3- أكل كل ما يأتيهم من المطبخ.
4- عدم الاعتماد على علاج الممرض الإسرائيلي بل الاستعانة بالأطباء من بين صفوف الأسرى إن وجدوا.
5- وضع مستلزمات النظافة وزيادة كمياتها ونوعها على سلم المطالب أثناء الإضرابات.
6- تدريب أعداد كبيرة من الأسرى في دورات إسعافات أولية.
7- النشاطات الثقافية المتعلقة بالصحة في المجلات والنشرات التي كان يصدرها الأسرى.

(1) شاهده الباحث في سجن غزة المركزي، 1985.

(2) شئون فلسطينية، عدد1، مارس 1971، ص232.

(3) وزارة شئون الأسرى والمحررين، تقرير عن الخروقات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في السجون،1998، ص20.

رابعاً: زيارة الأهالي

نتيجة الظروف الاقتصادية الأمنية التي عاشها الشعب الفلسطيني عقب حرب 1967، بقي موضوع رعاية وإعالة عائلة السجين يأخذ من تفكيره الجزء الأكبر، إن لم يكن أهم من التفكير بظروفه التي يعيشها في السجن، فالتفكير في الأسرة يجعل من الشعور بالسجن أكثر من أي شيء أخر، كذلك فإن سياسة إسرائيل الأمنية وهي عقاب الأسرة عندما يعتقل أحد أفرادها، باعتقال الزوجة أو الأب أو الابن أو إغلاق غرف في البيت أو حتى هدمه في بعض الأحيان، كل ذلك ترك في نفسية المعتقل ووجدانه الحاجة الماسة لزيارة الأسرة له بعد خروجه من مراحل التحقيق.

يلاحظ أن إدارات السجون الإسرائيلية لم تنتهج أسلوباً موحداً في التعامل مع قضية زيارة الأهالي، وحتى في السجن الواحد وكانت هذه السياسة تختلف بمرور الوقت وبتغيير مدير السجن بموجب طبيعة ونجاعة خطوات الأسرى الاحتجاجين، فمن الممكن أن تمنع الزيارات على كل السجن كما حصل في معتقل أنصار بجنوب لبنان حيث رفضت إدارة السجن زيارة الأهالي مطلقاً لمدة عام تقريباً[1]، وبالتالي يرفضون التعامل مع الأسرى حسب القانون الإسرائيلي الذي يسمح للمعتقل بزيارة ذويه في ظروف مختلفة حسب تطور الأوامرالعسكرية بهذا الجانب منذ العام 1967 وحتى العام 1985،هذا في الوقت الذي رفضوا اعتبار أسرى سجن أنصار أسرى حرب، لأنه يجب أن يسمح لهم بالزيارة المنتظمة وحتى في ظروف خاصة، فلم يستطع أحد بتبرير هذا المنع إلا بالمبرر الدائم " لظروف أمنية ".

وقد بدأت الزيارات للأهالي لأبنائهم في السجون الإسرائيلية بأن يدفع المعتقل وكذلك الأهالي المزيد من المعاناة، فقد كان على السجين أن يخرج من غرفته إلى مكان الزيارة وهو ناكس الرأس والأيدي خلف الظهر، وينتظر في مكان معين وهو جالس على ركبتيه وممنوع من التكلم مع زملائه[2]، ولم تكن الزيارة تخضع لقوانين أو تعليمات منظمة أو مكتوبة، بل إن ذلك يخضع لتعليمات ورأي مدير السجن وضابط الأمن، وحسب مستوى الهدوء في السجن، أو حسب التطورات السياسية.

بدأت المدة المسموحة بالزيارة في بدايات فتح السجون حسب تقدير الضابط المناوب، فمن الممكن لسكان شمال الضفة الغربية السفر إلى سجن بئر السبع على بعد 200كم ليروا أن الزيارة لا تزيد عن عشر دقائق أو ربع ساعة[3]، وبعد الخطوات التي خاضها الأسرى الفلسطينيون وحتى العام 1985 كانت مدة الزيارة قد وصلت إلى نصف ساعة أو أقل في بعض السجون، ويبدو أن مدة الزيارة قد تم تشريعها من خلال اتفاقيات إيقاف الإضراب عن الطعام التي كان قد وقعها الأسرى مع مدير مصلحة السجون أو وزير الشرطة وبشهادة ووساطة الصليب الأحمر، وقد استند المحامون إلى هذه الوثائق أمام الجهاز القضائي الإسرائيلي عندما يكون الأمر متعلقاً بعقاب أحد الأسرى بمنعه من الزيارة.

---

(1) عماليا أرغمان وأهرون برنيع: أن تكون سبياً، مرجع سابق، ص271.

(2) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، مرجع سابق، ص33.

(3) فلسطين المحتلة، ع24، 1975/9/13، ص86.

لم تسمح السلطات الإسرائيلية أسوة بكل سجون العالم أن يأتي الأهل لزيارة أبنائهم الأسرى في يوم معين، بل كان على الأهالي الحصول على تصاريح للزيارة وعليه فقد فرقت في ترتيبها للزيارة بين سكان الضفة وغزة والقدس وأهالي فلسطين المحتلة عام 1948 كالتالي:[1]

سكان فلسطين المحتلة عام 1948: كانت السلطات مرنة في عدد الأفراد المسموح لهم بالزيارة والمدة الفاصلة بين زيارة والأخرى، وكذلك في فترة الزيارة التي كانت تصل إلى أكثر من ساعة أحياناً، وأحياناً تكون الزيارة في غرف خاصة.

- سكان القدس: من الممكن أن يزور من يسكن القدس ببطاقة شخصية يبرزها لشرطة السجن في يوم الزيارة ليسمح له بالدخول لزيارة من هو من سكان القدس فقط.

سكان الضفة الغربية: يجب على كل من يود الزيارة الحصول على تصريح الحاكمية العسكرية وبعد ذلك تغير طلب الحصول عليه إلى الإدارة المدنية، وقد كانت تحصل المساومات مع ضابط المخابرات حيث مكاتبها في نفس مباني الإدارة المدنية، بل إن ضباط المناطق كانوا يستدعون من يريد الزيارة وإن كان من الأقارب غير الدرجة الأولى وكان يتم السؤال عن سبب الزيارة وهدفها.

- سكان قطاع غزة: دأبت السلطات على وساطة الصليب الأحمر في تقديم كشوف جماعية للحصول على أذونات الزيارة، وكثيراً ما كانت تعود أعداد كبيرة من المتقدمين مرفوضة من الزيارة.

كان الأهالي في لبنان يصلون إلى ذويهم في سجن أنصار بدون أي وساطة من أي مؤسسة حيث رفضوا ذلك، وعندما رفضت سلطات الجيش السماح لهم بهذه الزيارة قام الآلاف منهم بالتجمع أمام المرتفعات التي تشرف على السجن وتوجه جموعهم إلى باب السجن[2]، وكان من الممكن حصول اشتباكات لولا قيادة الأسرى التي استغلت الموقف جيداً وترجمته إلى السماح بالزيارة بعد عدة أيام.

أوقفت سلطات السجون زيارة الأهالي في عدة مناسبات كأيام الإضرابات عن الطعام والتمرد وكذلك عندما كان يعم مرض معين لعدد من الأسرى، ولكن لم يكن من السهل على الأهالي تقبل مثل هذا الأمر، وفي أغلب هذه المرات كان الجيش أو الشرطة يفرقون الأهالي بالقوة، وينتج عن ذلك إصابات واعتقال الشباب من الزائرين[3]، ويبدو أن الأمر كان يتعلق بإشاعة وفاة أحد الأسرى أو سماع الأهالي لأصوات صراخ الأسرى في مشكلة معينة مع ضباط الشرطة، وكثيراً ما كانت الصحف الإسرائيلية توجه نقداً للسلطات على هذا الأمر لما فيه من إحراج أمام الإعلام، كما حرصت إدارة السجون على مراقبة عملية زيارة الأهالي لأبنائهم الأسرى بصرامة.

وهكذا تميز مجتمع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بسمات معينة، ساهمت إيجاباً في سير هذا المجتمع أمام السياسة الإسرائيلية، التي بذل صانعوها أقصى الجهود للحفاظ على حالة الجمود في هذا المجتمع،

---

(1) وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن الخروقات، مصدر سابق.

(2) عماليا أرغمان وأهرون برنيع، أن تكون سبياً،مرجع سابق، ص272.

(3) صحيفة الفجر، 1981/6/14، ص1.

لكن الأسرى استطاعوا بناء مجتمع تسوده الضوابط والأنظمة والأنساق الإدارية والاجتماعية والثقافية، وأن المتتبع لحالة هذا المجتمع من بدايته منذ عام1967 يرى كيف تطور ليصل إلى صورة عام 1994، وسيجد الفرق الشاسع في تحسنه باتجاه الأسرى، وأهم ملامح صورة هذا المجتمع.

. تمكنت المنظمات الفلسطينية من ترتيب مجتمع أساسه الانتماء للتنظيم ، وصاغت قوانين على قاعدة أدبيات التنظيم في الخارج.

. استطاع الأسرى الفلسطينيون تسخير كل الإمكانيات (المتواضعة) المتاحة لحماية أنفسهم ، فكونوا نظاماً أمنياً ارتبط بأنظمة فرعية وأخرى أكثر تفرعاً، يشبه جهازاً أمنياً مصغراً بهدفه ووسائله ونتائجه.

. شكل الوعي السياسي والثقافي معلماً هاماً عن صورة الأسرى أمام العالم الخارجي، حيث بذلت قيادة التنظيمات جهودا كبيرة، نجحت من خلالها في نقل الآلاف من الأسرى من جهل سياسي، بل أمية سياسية إلى أناس يتم الإفراج عنهم وهم في أرقى درجة من الوعي التنظيمي إن لم يكن السياسي، أهلهم لقيادة أهم مراحل نضال الشعب الفلسطيني كنشاط الأذرع الجماهيرية في بداية الثمانينيات، وقيادة الانتفاضة فيما بعد.

ـ بنى الأسرى الفلسطينيون مجتمعاً قائماً على نسق اجتماعي، وقف صلبا في كفاحه من أجل تطوير وتغيير ظروف الحياة في السجون، ونظم العلاقة بين الأسرى المختلفة ثقافتهم أصلاً.

إن بناء مجتمع يتسم بالتنظيم ووجود ما يشبه سلطة تنبع أفكارها من أسس ثورية ، إضافة إلى وعي سياسي وثقافي عال في ظل بناء اجتماعي بعيد عن الانتماءات القبلية، سيسمح فعلاً لهؤلاء الأسرى بالقيام بتسجيل دورهم في التاريخ الفلسطيني، بتأديتهم دوراً نضالياً ضد إسرائيل.

الفصل الرابع
(الدور النضالي للأسرى الفلسطينيين)

حاولت إسرائيل تحويل رجال المقاومة الفلسطينية من مجموعات وخلايا همَّها محاربة الجيش الإسرائيلي إلى أسرى في سجونها،يعملون لهذا الجيش بل وللكثير من المؤسسات الاقتصادية العامة في إسرائيل، وذلك عبر مرافق العمل التي تم فرضها عليهم في السنوات الأولى التي أعقبت حرب 1967، والتي كان موشي ديان يفتخر أمام الكنيست بأنه حول الفدائيين إلى أيدي تصنع الشباك للدبابات الإسرائيلية.

ونجحت التنظيمات الفلسطينية داخل السجون الإسرائيلية في فتح قنوات الاتصال بقادتها في الخارج مبكراً خاصة بعد اعتقال العديد من هؤلاء القادة، وكان استمرار هذه الاتصالات يعد تعبيراً عن استمرارٍ لوجودهم على الساحة، مما استوجب إثبات هؤلاء القادة لهذا الوجود بسلوك نضالي في مواقع محدودة الإمكانيات كالسجون، ولم يول قادة المنظمات في الخارج أي قلق من مزاحمة قادة السجون لهم وبالتالي لم تكن العلاقة عكسية بين الطرفين، لكنها لم تكن متواصلة إلى حد اعتماد الخارج على الأسرى .

تطور الظرف الذاتي والموضوعي لمنظمة التحرير الفلسطينية مع التطورات المتسارعة على الساحتين العربية والدولية، وغير مرة لم تكن هذه المنظمة طرفاً في عمليات سياسية في الشرق الأوسط فكان الانتباه إلى أي موقع يمكن أن يخدم وجودها خاصة عقب حرب أكتوبر 1973 وعملية السلام المصرية الإسرائيلية، ولم يكن اعتراف الجامعة العربية أو الأمم المتحدة بوحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني كافياً، ولا حتى العمليات الفدائية التي شنها رجال المقاومة من الخارج ضد إسرائيل، بل كان تشجيع الأسرى على القيام بالخطوات النضالية التي تحقق أكثر من هدف في تحسين ظروف حياتهم مروراً بإحراج إسرائيل ووصولاً إلى اعتبار المنظمة مسئولة عن نشاط هؤلاء الأسرى.

اعتبر الأسرى وقيادة التنظيمات وإسرائيل أن الاتصال بين الأسرى والمنظمات في الخارج هو صورة من صور المشاركة في المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، حين ساند الأسرى المنظمة في أكثر من موقف، حيث نجحت في تحرير الآلاف منهم في صفقات التبادل مع إسرائيل، بل إغلاق معسكرات اعتقال بأكملها .

علاقة الأسرى مع الحركة الوطنية الفلسطينية خارج السجون

بدأ الأسرى الفلسطينيون اتصالهم مع القيادة الفلسطينية في الخارج منذ الأشهر الأولى لاعتقال بعض رجال المقاومة، خاصة في سجن كفار يونة، فكثيراً ما كانت إسرائيل تضع الذين تعتقلهم من الخارج في هذا السجن[1]،

(1) مقابلة مع عبد الحميد القدسي، مسئول الأسرى الفلسطينيين في سجن كفار يونة في الفترة 1968-1972، أجريت في 2004/3/9م، رام الله. وهو من أوائل الذين فتحوا اتصالهم مع القيادة في الخارج عام 1968.

وقد كان من فائدة هذا الاتصال إبلاغ الأسرى بالموقف من قضايا هامة وعلى رأسها رفض عروض إسرائيل الإفراج عن عشرات الأسرى مقابل ترحيلهم طوعاً خارج البلاد.

كانت إسرائيل تدرك أن هذا التنسيق سيؤثر على سياستها العامة تجاه الأسرى، بل إن ذلك سيمكن هؤلاء الأسرى من الصعود على قمة الهرم الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني أو جزء هام من حركة المقاومة الفلسطينية، وكثيراً ما عبر المسئولون الإسرائيليون عن تخوفاتهم من هذا الحراك الذي سيحول الأسرى من فئة على هامش المجتمع كما في أغلب المجتمعات، إلى فئة مناضلة حتى داخل السجون تتربع على قمة الهرم[1]، إذ يتضح من ذلك متابعة إسرائيل لحركة التطور التي شهدتها السجون الإسرائيلية بعد العام 1970، وقد حصل الأسرى على أخبار الخارج بعدة وسائل أيضاً أهمها:[2]

- الاستفادة من المعلومات التي بحوزة الأسرى الجدد.
- تهريب بعض الصحف.
- من خلال زيارات المحامين والوفود المحلية.
- تهريب الصحف وأجهزة الراديو وأي كراسات.
- زيارات الأهالي.
- من الصحف العبرية الملقاة في نفايات السجن.

أما الجهات التي كانت التنظيمات تحرص على مواصلة الاتصال بها فيمكن إجمالها بما يلي:[3]

- المؤسسات المحلية: كالهيئات الإنسانية- النقابات العمالية- الهلال الأحمر- الجمعيات الخيرية- لجان العمل الاجتماعي وجبهة العمل- الحركات الطلابية.
- الشخصيات الوطنية: رؤساء البلديات (الوطنيون)- رؤساء تحرير الصحف- رؤساء المعاهد والجامعات.
- المحامون: حيث حرصوا على تشكيل لجان تنسيق دائمة ويومية لهم.
- الأطر التنظيمية: حيث كان لكل تنظيم امتداد محلي من قيادته في الداخل.
- خارج الوطن: قيادة المنظمات والأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية والصليب الأحمر والبابا، وجامعة الدول العربية.
- داخل إسرائيل: المسئولون الإسرائيليون والقوى الديمقراطية اليهودية ولجنة الدفاع عن السجين، ولجنة المبادرة الدرزية ولجنة المتابعة العربية، وأعضاء الكنيست ومنظمة أمنستي.

قام الأسرى في كل تنظيم داخل السجن بتشكيل جهاز لإدارة هذه العلاقات الخارجية بشكل عام، فقد كانت جميع هذه الأجهزة باختلاف مسمياتها تتكون من موجه عام لها،تساعده لجنة لا يزيد عددها عن ثلاثة أسرى،

---

(1) داني روبنشتاين: السجناء العرب والمنظمات، صحيفة دافار 1975/7/25، ص2.

(2)محمد لطفي خليل:التجربة الإعتقالية في السجون الإسرائيلية،ط1،دار ابن رشد،عمان،1988،ص103.

(3) استخرجها الباحث من خلال الاطلاع على مراسلات الأسرى .

ومهمتها تنفيذ السياسات التنظيمية في المجال الخارجي، وتحديد المؤسسات المسموح الاتصال بها تحددها اللجنة المركزية للتنظيم[1]، وفيما بعد دخلت صلاحية الإشراف على عمل الصندوق العام للأسرى ضمن صلاحيات هذه اللجنة، وقد وضعت اللائحة الداخلية للتنظيمات قيوداً صارمة على صلاحية اتصال أي فرد من القاعدة مع أي جهة خاصة قيادتهم في الخارج، مع العلم أن أغلب هذه المراسلات الشخصية كانت تتضمن حالة المرسل عن وضعه الخاص إذا تم ترحيله أو عزله[2]، أو تلك المراسلات التي تصف معاناة الأهالي أثناء الزيارات أو عن المداهمات والاقتحامات من قبل إدارة السجن، وغالباً ما تكون موجهة إلى مؤسسات عامة.

يلاحظ من خلال الرسائل التي كان يرسلها الأسرى أنها كانت تتطور مع تطور مجتمع الأسرى، فقد كانت توقع بختم شبيه بأختام ضباط أمن السجون، وبالتالي لا تستطيع الشرطة تفريغها أو مصادرتها، ويتم توزيعها على كل السجون بسهولة، خاصة التعميمات والبيانات العامة[3].

أولاً: الاتصال مع المؤسسات الوطنية:

اتسمت المراسلات التي كان يوجهها الأسرى إلى المؤسسات الوطنية باللهجة الإنسانية، حيث كانت تعكس المطالب المعيشية، مع التأكيد على دور هذه المؤسسات في رعاية هؤلاء الأسرى، كما كانت تتعلق مثلاً بوضع سجين جريح، ومن الممكن أن يكون ذلك للضغط لإطلاق سراحه[4]، وكثيراً ما كان الأسرى يوجهون مراسلات إلى رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة وتتضمن هذه المراسلات العمل على منع السلطات من بعض المضايقات، والمطالبة بإدخال التحسينات على ظروف حياتهم الصعبة أو معاملتهم كأسرى حرب[5]، ويبدو أن هذه المراسلات كانت تتم في الأوقات التي لا يستطيع فيها الأسرى خوض إضرابات معينة أو التمرد.

ثانياً: المواقف السياسية للأسرى:

تأثر الأسرى الفلسطينيون في الأعوام الأولى من بنائهم للتنظيمات داخل السجون بمواقف تنظيماتهم السياسية في الخارج، فقد كان كل توتر بين التنظيمات في الخارج يعني توتراً بين الأسرى[6]، لكن مع تقدم البناء التنظيمي كان هذا الأمر يأخذ طريقه إلى الانحدار، ويعزى ذلك إلى اشتراك الفصائل في خطوات نضالية كبيرة كانت توحدهم خاصة تلك التي كان ينتج عنها شهداء.

اعتبر معتقلوا حركة فتح أنفسهم جزءاً من الحركة في الخارج، وأن السجن ما هو إلا موقع أخر من مواقع الحركة، وكذا حركة الجهاد الإسلامي، وجبهة النضال الشعبي التي تؤكد في لائحتها الداخلية أنها امتداد سياسي

(1) اللائحة الداخلية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في السجون 1984، وثيقة أعدها الأسرى (مخطوط).

(2) رسالة موجهة من السجين عبد الهادي غبن لذويه الذي يصف عزله في زنزانة انفرادية لفترة طويلة 1983.

(3) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح- وثيقة تقييم إضراب سجن نفحة 1980.

(4) الأرض المحتلة،ع1986/12، ص190.

(5) موشيه ماعوز، القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية تحت السلطة الأردنية والإسرائيلية 1948- 1984، ط1، دار يشوف، تل أبيب، 1986،ص 19،(بالعبرية).

(6) مقابلة مع عبد العزيز شاهين، مسؤول الأسرى في السجون الإسرائيلية لسنوات متفرقة،أجريت بتاريخ 2005/1/7.

وتنظيمي وأيديولوجي للجبهة في الخارج[1]، وهذا سيعطي هذه التنظيمات داخل السجن قوة معنوية إضافية، إضافة إلى أنه سيكون نوعاً من التنافس الحاد على الاستقطاب بين هذه التنظيمات.

حرص الأسرى على إيضاح رأيهم في القضايا السياسية التي كانت تطرح على الساحة، وهذا ما جسدته المناسبات السياسية الهامة التالية:

- أضرب الأسرى الفلسطينيون في يوم 1976/8/18 احتجاجاً على حصار القوات السورية وبعض المليشيات الفلسطينية والمسيحية اللبنانية لمخيم تل الزعتر الفلسطيني في لبنان ووجهوا مذكرة احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم)[2].
- بعث الأسرى الفلسطينيون وبعد أسابيع من افتتاح سجن نفحة الصحراوي برسالة إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تضمنت ألفاظاً "كتجديد العهد على مواصلة النضال حتى النصر أو الشهادة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني"[3]، ويأتي إبراز منظمة التحرير لرسائل الأسرى في هذه الفترة في وسائل الإعلام لحاجتها الماسة لإظهار وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني في الداخل، كرد على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وقد حاول الإسرائيليون إيضاح ذلك باستمرار، ويمكن فهم ذلك من خلال محاولات وزير الداخلية الإسرائيلي د.يوسف بورغ الإيحاء أثناء هذه الفترة خاصة بأن الإضراب الكبير في سجن نفحة إنما هو إضراب سياسي ومنظم من الخارج وطبقاً لتعليمات منظمة التحرير.
- شهد عام 1983 حالة من الضمور في الدور النضالي للأسرى الفلسطينيين حيث لم تسجل إضرابات كبيرة أو التمرد أو حالات هروب.

ثالثاً: العلاقة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

حافظ الأسرى الفلسطينيون على التواصل الدائم مع القيادة الفلسطينية، فقد كانوا يرسلون رسائل دائمة للسيد ياسر عرفات ويكون على الرسالة عدة أختام للعاصفة وشعارات أخرى لحركة فتح، هذه الأختام التي صنعها الأسرى من الجلود أو الحجارة، لكن بعض الرسائل كانت متشابهة في أماكن الختم عليها[4]، كانت القيادة الفلسطينية تدرك أن الرد على مراسلات الأسرى يزيدهم قوة معنوية وأن عكس ذلك سيصيبهم بالذهول والإحباط، فكثيراً ما كان الأسرى يتلقون رسائل من القيادة الفلسطينية وحتى من السيد عرفات نفسه، ففي عام 1984 وبعد افتتاح سجن جنيد وجه عرفات رسالة تم تعميمها على الأسرى في الغرف والأقسام وبعد أسابيع تم تناقلها بين

(1) خالد الهندي: التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة، ط1، مواطن، رام الله، 2000، ص66.

(2) فلسطين المحتلة، ع65، 1976/9/24، ص16.

(3) انظر نص الرسالة: سمير نايفة: يوميات انتفاضة سجن نفحة،ط1، منشورات فلسطين المحتلة،بيروت،1984، ص31.

(4) رسالة من معتقلي سجن نفحة الصحراوي للرئيس عرفات، مخطوط بحوزة الباحث.

السجون، وتتضمن الرسالة كلمات ثورية وكانت معنونة بـ " الإخوة في لجنة الأسرى" [1]، ولم يوجهها عرفات لمعتقلي حركة فتح فقط كما كانت تأتيه الرسائل من السجون، ويعود ذلك إلى الوضع السياسي الذي كان قائماً حيث كان عرفات يتحدث دائماً عن وحدانية تمثيله للشعب الفلسطيني.

وقد تميزت رسائل الأسرى للسيد عرفات بالكلمات الوطنية والثورية وصياغة الجمل التي طالما كان عرفات يرددها بنفسه، ومن الملفت للانتباه أن تخلو هذه الرسائل من وصف الحالة الإنسانية السيئة التي يعيشها الأسرى وأن في غالبية جملها مبايعة وتأكيد عن الشرعية للسيد عرفات في وقت كانت فصائل لها امتداد في السجن ترفض مثل هذا الاعتراف[2].

كانت الاتصالات تتم بين الأسرى والقيادة حتى في أحلك اللحظات، فطوال فترة حصار السيد عرفات في طرابلس شمال لبنان كان التنسيق مستمراً بين عرفات ومعتقلي سجن أنصار، الذين كانوا يوجهون النداءات الدائمة لعرفات وقواته بالوحدة والتضامن مع الأسرى[3]، وقد كان السيد عرفات حريصاً على الإيضاح والكشف عن هذا التنسيق لوسائل الإعلام.

رابعاً: الاتصال مع الصحافة والهيئات الدولية

أولى الأسرى الفلسطينيون للمؤسسات الدولية المعنية بالسجناء وحقوق الإنسان أهمية في إبراز قضيتهم، فقد كانوا يستقبلون الصحفيين ويتعاطون معهم حتى لو كانوا من إسرائيل، فكافة الأسرى يعرفون جيداً أن كل سجن يتم افتتاحه لا يسمح في البداية بأي اتصالات تتم إلا للناطق الإعلامي للجيش، ومن ثم الصحف الإسرائيلية ومن ثم وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، ومن ثم وكالات أنباء الدول الصديقة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

كان للأسرى الفلسطينيين موقف من هذا التسلل في السماح للصحافة بالدخول للأسرى، حيث رفضوا مقابلة الصحافة الإسرائيلية في سجن أنصار عام 1982، لأن إدارة السجن رفضت دخول وفد أوروبي قبل ذلك بيومين[4]، ومن الممكن أن يكون ذلك وسيلة ضغط على إسرائيل للسماح لكافة الصحفيين بدخول أنصار، وهذا رغم حاجة الأسرى لإيصال قضيتهم من أي نافذة للعالم، وقد سبق أن تعاطى الأسرى مع الصحافة في السجون الأخرى، وقد دافعوا عن الصحافة في أكثر من مناسبة فقد أعلنوا إضراباً عن الطعام لمدة يومين احتجاجاً على ممارسات إسرائيل ضد الصحفيين عام 1985.

---

(1) فلسطين الثورة، ع542، 1985/1/26، ص12.

(2) انظر: نص رسالة الأسرى في سجن جنيد إلى السيد عرفات: فلسطين الثورة، ع528، 1984/10/13.

(3) لمراجعة نص أحد هذه النداءات أنظر: فهد الحاج: انتفاضة الجوع من وراء القضبان،ط1،(ب.ن)،رام الله،1993، ص72.

(4) عماليا أرغمان وأهرون برنيع: أن تكون سبياً، مرجع سابق، ص283.

حرص الأسرى الفلسطينيون على مراسلة الهيئات الدولية المختلفة وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي كان له دور دائم في إنهاء الإضرابات عن الطعام كشاهد على أي اتفاق أما الجهات الدولية التي كان الأسرى يراسلونها وأهمها[1]:

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- سكرتير الأمم المتحدة.
- اللجنة الدولية لحقوق الإنسان.
- منظمة العفو الدولية "أمنستي"
- قداسة البابا يوحنا بولس الثاني.

تميزت هذه الرسائل بإبراز عدة جوانب تلاءم المرسل إليه، فقد كانت الرسائل المرسلة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعبر عن انتهاكات إسرائيل في توفير مستلزمات الأسرى، بينما تتضمن الرسائل المرسلة إلى سكرتير الأمم المتحدة تذكير وشرح لكيفية خرق إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة بقضايا الأسرى في العالم، فيما تضمنت الرسائل المرسلة إلى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية صوراً وأشكالاً من حالات التعذيب وحالات الوفاة الناتجة عن ذلك، وذكرت الرسائل المرسلة إلى البابا بامتهان إسرائيل للحقوق الدينية للأسرى.

خامساً: الرسائل الشخصية للأسرى:

مارس الأسرى الفلسطينيون بطرق معينة مراسلة بعضهم بعضاً في الغرف والأقسام والسجون، فكانت المراسلات تتم بتوقيع ختم حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح أو أي فصيل أخر في معتقل بعينه، وكانت تتشابه في توقيعها مع البيانات والتعميمات، وإذا كانت ممنوعة يتم ختمها بنفس أختام إدارة السجن (ختم بديل) فكان ذلك لتأمين وصول هذه الرسائل بين السجون[2].

كانت مراسلات الأسرى المرضى تصف أحوالهم بعبارات أدبية تعكس مبالغة في وصف الحالة، أو اختيار الكلمات التي تجلب العطف، أما الطرق التي كان يستخدمها الأسرى في إيصال مراسلاتهم فأهمها:

---

(1) انظر نصوص هذه المراسلات:

- جبريل الرجوب: زنزانة 704، ط1، دار الجليل،عمان،1986،ص122- 140.
- سمير نايفة: يوميات انتفاضة سجن نفحة، مرجع سابق، ص15- 32.

(2) فهد الحاج: انتفاضة الجوع، مرجع سابق، ص75.

1- الصليب الأحمر:

أعطى الصليب الأحمر أوراقاً فارغة مقسمة إلى قسمين، أحدها يعبئها السجين لذويه، والرد يكون على القسم الثاني، ومكتوب عليها من قبل الصليب عبارة "أخبار عائلية فقط- الرجاء الكتابة بخط واضح"[1]، ويلاحظ أن الألفاظ التي تكون موجودة في قسم الرد أكثر من ذلك القسم الذي يكتبه السجين، ومن الممكن أن يوصل الصليب الأحمر هذه الرسائل إلى خارج فلسطين[2].

2- مديرية السجون العامة:

سمحت إدارة السجون للأسرى بإرسال رسائل لذويهم عن طريقها وبنماذج معينة توزع عليهم وتقوم السلطات عبر البريد بإيصالها، وبالطبع كانت تخضع للكثير من الفحوصات والمراقبة، وقد كان الأسرى يقبلون بهذا الأسلوب في السنوات الأولى حيث لم يكن هناك أساليب أخرى متاحة لديهم، ومع تطور مجتمع الأسرى أصبحت التنظيمات تضع قيوداً على هذا الأسلوب إلى أن اختفى تقريباً مع نهاية السبعينات.

3- المفرج عنهم:

دأب الأسرى على ابتكار أساليب جديدة في مراسلة الخارج سواءً للأهل أو للقيادة، تسمح لهم بالهروب من مراقبة إدارة السجن أو اطلاع الصليب الأحمر، فكان تهريب أوراق الشفاف الخفيف ليكتب عليها بخطوط مائلة وبحجم صغير،ثم يتم طيها وإحاطتها ولفها بطبقات من البلاستيك يتم إذابته بالنار الخفيفة، ويقوم المعتقل بابتلاع العشرات منها وبالتالي سيكون من المستحيل على ضباط الأمن الإسرائيلي اكتشافها[3].

تطور أسلوب كتابة الرسائل فقد كانت في البداية تتضمن فقط الحنين للعائلة والحي والاستفسار المتكرر عن الأحوال والطمأنينة، ثم تحولت الرسائل إلى قطعة أدبية تربوية ثورية في سياق لغوي يحمل سمات أدبية معينة، اعتمدت على عبارات وجمل منتقاة من مؤلفات مشهورة.

(1) عدة رسائل من الأسير: يحيى أبو سمرة موجهة إلى ذويه في دير البلح (مخطوطات موجودة بحوزة الباحث)

(2) عدة رسائل من الأسير: عبد الله هلال طعمه إلى ذويه في مخيمات البداوي بلبنان واليرموك بسوريا(مخطوطات موجودة بحوزة الباحث)

(3) مشاهدة الباحث و صناعته لهذا النوع من الرسائل عام1985.

الإضرابات والتمرد والهروب

تعامل السجانون الإسرائيليون مع الأسرى الفلسطينيين على أنهم أعضاء منظمات إرهابية وليسوا أسرى حرب، وبالتالي كانت ملامح هذه المعاملة تجد تعبيراً لها من خلال الضرب اليومي وإجبار الأسرى على تأدية حركات معينة والتلفظ بألفاظ كانت تثير كرهاً وحقداً لدى الأسرى على رجال الشرطة الإسرائيلية، وتبين من خلال سلوك قادة المؤسسة الأمنية أن هذه المعاملة تتم بناءً على تعليماتهم إن لم يكن في ظل سكوتهم ورضاهم في أحسن الأحوال.

كان من الممنوع على الأسرى الاحتجاج اللفظي على هذا السلوك، فقد كان يؤدي إلى زيادة رجال الشرطة وتماديهم في تهجمهم، وعليه فقد طور الأسرى من أسلوب احتجاجهم ابتداءً من تعبيرهم برفض ذلك من نظرات عيونهم لرجال الشرطة، ومروراً بالاحتجاج الشفوي المكتوب بأشكال ومضامين مختلفة ومتطورة، كذلك بإعلان الإضراب عن بعض المرافق أو الاعتداء على أي شرطي يقوم بالاعتداء على الأسرى، أو حتى فشل بعض رجال الشرطة وصولاً إلى رفض الواقع كلياً بالهروب من هذا السجن أو ذاك.

مثل الإضراب أكثر صور الاحتجاج في السجون الإسرائيلية، لكن هذا الإضراب شهد بدايات تصعيد مع تطور الظروف الذاتية والموضوعية للأسرى، فكان له أشكال وأنواع، ومطالب يرفع حسب مدى استجابة الإدارة لدرجة معينة من هذه المطالب، حيث نبعت من خلال أسباب وظروف أدت إلى هذا الإضراب أو ذاك، وقد ارتقت هذه الإضرابات إلى إدارة مركزية في كل السجون وأخرى محلية في السجن المضرب، لأن إدارة السجون كان لها ردة فعل مختلفة حسب المكان والزمان والموقف اللحظي لموقفها وسياستها، وتخلل هذه المعركة سقوط شهداء وإصابات من الأسرى، وأيضاً دفعت إدارة السجون أثماناً مختلفة لتلك الخطوات، لكن في النهاية كانت هناك نتائج سلبية وأخرى إيجابية على الطرفين فكيف تطورت هذه الأحداث ابتداءً من عام 1967 وحتى عام 1985؟

أولاً: بدايات الإضرابات

يمكن تعريف الإضراب عن الطعام بأنه امتناع المعتقل عن تناول كافة أصناف وأشكال المواد الغذائية الموجودة في متناول الأسرى باستثناء الماء وقليل من الملح، ويعود أقدم هذه الإضرابات بعد عام 1967 إلى قيام مجموعة من الأسرى الفلسطينيين في سجن نابلس في 1968/11 بالإضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام احتجاجاً على سياسة الضرب المنظم للأسرى عند خروجهم لأي مرفق، أو عند دخول الضابط للعد في الغرف[1]، وكان ذلك في سجن نابلس بالذات، فقد كان يضم أخطر أنواع المقاتلين حسب التصنيف الإسرائيلي، خاصة أولئك الذين يلقى القبض عليهم متسللين عبر نهر الأردن، ومع بداية عام 1969 نفذ معتقلو سجن الرملة

(1) إبراهيم أبو النجا: الحركة الفلسطينية الأسيرة،(ب.ط)،مؤسسة صابرون،رام الله،(ب.ت)، ص46.

إضراباً عن الطعام استمر مدة تسعة أيام رداً على ضرب أحد ضباط الشرطة لأحد الأسرى أمام زملائه[1]، لكننا نستطيع أن نرى أن الإضرابات حتى ذلك الوقت كانت تتعلق بمجموعة معينة وردة فعل على سلوك معين وليس بنُسُق منظمة أو مخططة.

عاد الأسرى للتفكير في وسائل أخرى للتعبير عن احتجاجهم أو طلبهم تحسين ظروف معيشتهم فبدأوا بالإضراب عن الامتيازات التي يتمتعون بها، والتي هي بنظرهم حقوق متدنية، كالخروج إلى الفسحة أو زيارة الأهالي أو الحلاقة، ولكن كان عدم الخروج إلى العمل هم مظاهر الإضرابات إعلامياً فهذا الأمر كان أسرع في الوصول إلى الصحافة والإعلام الإسرائيلي أكثر من أي أمر آخر[2]، ويعزي ذلك لأن العمل كان مرتبطاً بمؤسسات إسرائيلية غير أمنية كمراكز وشركات يصعب على الشرطة إلزامها بسرية الأمر.

ثانياً: أسباب وأنواع الإضرابات

عللت إسرائيل أسباب أي خطوة احتجاجية للأسرى بربط ذلك بالسياسة، فقد دأب منذ البداية مسئولو مصلحة السجون على اعتبار أن الإضراب عن الطعام يتم بمبادرة من قادة المنظمات العاملين داخل السجون وبالتنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والإيحاء للعالم بأن السجون أصبحت خلايا ومجموعات واسعة ويوجد بها مجالس قيادة ومحاكم[3]، وكان مفوض خدمات السجون قد سبقه وكأنها سياسة منظمة في التوضيح للعالم بأن "الأسرى الفلسطينيين يواصلون نضالهم ضد الدولة حتى داخل السجون، وأنهم عناصر خطيرة ويسعون دائماً للتمرد والهرب"[4]، ويتضح أن ذلك يتم لعدة أغراض أهمها:

- إيجاد مبرر لعدم السيطرة الإسرائيلية على ما يدور داخل السجون.
- الحفاظ على المصالح الشخصية في البقاء في المنصب داخل مصلحة السجون.
- الحصول على دعم رسمي بقمع هذه الإضرابات أو حوادث التمرد.

إن المتتبع لمطالب الأسرى منذ بدايات الإضرابات يمكن أن يجمل أسباب هذه الإضرابات بمجموعة أسباب تطورت في صياغتها لكنها تدور حول:

- ❖ تحسين المعاملة
- ❖ تحسين الطعام
- ❖ تحسين الخدمات الطبية والصحية
- ❖ حرية العمل (أول سبب اختفى من قوائم المطالب)
- ❖ توفير الكتب والصحف

---

(1) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، ط1، دار الجليل،عمان،1989، ص62.

(2) عاموس هرتسيل: تمرد السجناء العرب، صحيفة هآرتس، 2003/7/11، ص1.

(3) تصريح لـ تسفي تامير مسئول الاستخبارات في مصلحة السجون لصحيفة يديعوت أحرنوت، 1980/7/31، ص1.

(4) تصريح لغوندر حاييم ليفي مفوض خدمات السجون لصحيفة هآرتس 1980/7/11، ص1.

- ❖ تخفيف ظروف الازدحام
- ❖ حسن معاملة الزوار
- ❖ الافراج وخاصة اضرابات المعتلين الاداريين.

اختلف شكل الاحتجاج ضد سياسة مصلحة السجون من فترة إلى أخرى ومن مكان لأخر، وبعد عدة سنوات استطاع الأسرى اكتشاف نوع من أنواع الاحتجاجات يكون أنجع لتحقيق ما يصبون إليه، وقد تعاملوا مع ذلك بمراحل الاحتجاجات **ويمكن تقسيم الاحتجاجات حسب خطورتها وتطورها منذ العام 1967 بالتالي:**

1- الاحتجاج السلبي:

ويكون بتقديم الشكاوي، وبدأ هذا الأسلوب عقب إضراب سجن عسقلان عام 1970، أو عمل إضراب خفيف يتعلق بالإضراب عن الخروج لأحد المرافق لمرة واحدة، ويمكن أن يتم ذلك لغرض احتجاجي على حادث آني، أو أن يتم إرجاع وجبة واحدة، أو عدم الخروج للفسحة ليوم أو يومين كما كان يحصل في سجن نابلس، أو عدم الخروج لزيارة الأهل.

2- إضرابات طويلة:

كعدم الخروج للساحة لفترة طويلة وهذا يعتبر تهديداً لإدارة السجون من الناحية الأمنية أو الصحية، والامتناع عن الحلاقة والحمام إلى أن ترى الإدارة مئات الأسرى، وقد أصبحت لحاهم طويلة مما يسبب حرجاً إعلامياً لها، أو الامتناع عن زيارة الأهالي كما حصل عندما امتنع الأسرى في سجن بيت ليد من الخروج للزيارة لمدة ثمانية أشهر[1].

3- الإضراب الاستراتيجي:

وهو الإضراب المفتوح عن الطعام، ويتم بترتيب معين، واستعدادات جادة، وتكون إدارة السجون على علم به سلفاً برؤيتها لسلوك معين للأسرى ممكن أن تراه قبل بداية الإضراب بأسابيع إن لم يكن بأشهر، وقد خاض الأسرى العديد من هذه الإضرابات.

4- الإضراب السياسي:

رغم محاولة قيادة الأسرى إنكار أن هناك إضراباً سياسياً هدفه المشاركة في مقارعة إسرائيل، والمبالغة الإسرائيلية في تصوير أي إضراب أنه سياسي، إلا أن الأسرى يعللون مثل هذه الخطوات بأنها تعبير عن مشاعر وتصوير لمواقف، ولكن الاتصالات التي كانت تتم بين قادة المنظمات في الخارج ومسئولي التنظيمات داخل السجون تعطي تأكيداً على أن بعض الإضرابات كانت لمساندة المنظمات في الخارج أو مساندة النضال ضد إسرائيل بشكل عام وأهمها:

(1) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بيت ليد بين عمومية المرحلة وخصوصيته، كراس أعده الأسرى الفلسطينيون في سجن عتليت عام 1996، ص16.

- إضراب سجن بيت ليد عن الخروج للفسحة عام 1972 احتجاجاً على إطلاق النار على الأسرى المصريين والسوريين في أحد المعتقلات[1].
- إضراب الأسرى الفلسطينيين في كل السجون الإسرائيلية عام 1975 ليوم واحد احتجاجاً على توقيع اتفاقية سيناء الثانية[2].
- إضراب الأسرى الفلسطينيين في كل السجون الإسرائيلية عام 1977 لمدة يوم واحد احتجاجاً على زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس[3].
- إضراب الأسرى الفلسطينيين في أغلب السجون الإسرائيلية عن الطعام لمدة ثلاثة أيام عام 1974 تضامناً وتأييداً لقرار الجامعة العربية اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وكذلك خطاب الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة[4].

ثالثاً: تطور مطالب الأسرى

اتسمت مطالب الأسرى بمدى حاجتهم الماسة في الحياة داخل السجون، فقد كانوا يوضحون مطلبهم من وراء الإضراب، ويلاحظ أن كل أنواع الإضرابات كانت مطالبها مرتبطة بنوع الإضراب باستثناء الإضراب المفتوح عن الطعام، فمثلاً كان الإضراب عن زيارة الأهالي مرتبط إلى حد ما بتحسين ظروف الزيارة سواءً الخاصة بالسجن أو تلك المتعلقة بمعاملة الأهالي، وكذلك الإضراب عن الحلاقة والحمام كان يتعلق بتوفير شروط أفضل للحلاقة أو زيادة مواد التنظيف، أما الإضراب عن الطعام فقد ارتبط بجمع المطالب والخاصة بمختلف الظروف.

بدأت مطالب الأسرى بالمطالب الفردية المتعلقة بسجين واحد أو مجموعة من السجناء كأن يكونوا معزولين أو مرضى انتهاءً إلى قائمة المطالب التي تضم عشرات البنود والتي تشمل كافة مجالات حياة السجين.

رابعاً: دور التنظيمات الفلسطينية في إدارة الإضرابات

مر الشعب الفلسطيني بالكثير من التجارب النضالية التي كان الشعب صاحب المبادرة فيها، أو كرد فعل على حدث معين يثير المشاعر الوطنية له، وتقوم التنظيمات الفلسطينية بعد ذلك بترتيب الفعاليات الوطنية لهذا الشعب، كما حصل في انتفاضة الحجارة 1987 وكذا انتفاضة الأقصى، وقد سبق ذلك حالات كثيرة بنفس المنهج والطريقة، وكذا كان النضال في السجون ضد إدارتها ورفض الأسرى لسلوكها وسياستها هو وليد اجتهادات فردية في أغلب صور الاحتجاجات وعلى رأسها الإضراب عن الطعام.

---

(1) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، ط1، دار الطليعة بيروت، 1979، ص239.

(2) صحيفة الشعب، 1975/9/19، ص1.

(3) مقابلة مع عبد العزيز شاهين، مصدر سابق.

(4) صحيفة الشعب، 1974/11/17، ص1.

تطلب الإضراب المفتوح عن الطعام دراسة قيادة التنظيمات للواقع الأمني للسجن المراد إعلان الإضراب فيه وإذا كان ذلك سيسمح فيجب أن يمر الإضراب بعدة مراحل أهمها:

1- التعبئة الداخلية

وقد سبق قيام مجموعة من الأسرى الذين جاءوا لسجن عسقلان عام 1969 من سجني نابلس وبيت ليد بتحريض الأسرى على فكرة الإضراب ومكثوا مدة عام كامل لإعدادهم[1]، لكن ذلك كان يأخذ وقتاً أقل كلما تطورت سلطة التنظيمات تجاه بقية الأسرى، إن الإعداد الداخلي للأسرى كان يتم على أكثر من صعيد وأهمها قيام كل تنظيم بإعداد أبنائه مسبقاً، عبر توعيتهم ثقافياً.

تطور إعداد الأسرى لجبهتهم الداخلية للإضراب بالتفاوض بين الفصائل الفلسطينية حول هذا الأمر وتوقيع ما يسمى بالمشروع النضالي بينها وذلك قبل الابتداء ببقية الخطوات وتضمن هذا المشروع دور موجه الغرفة الذي سيكون مسئولاً عن كل الأسرى أثناء الإضراب بغض النظر عن تنظيمهم وكذلك موجه القسم إلى أن تصل إلى الموجه النضالي للسجن[2].

اهتمت التنظيمات الفلسطينية بإعداد الأسرى ثقافياً ونضالياً وذلك بعدة وسائل أهمها إعطاء السجين وعلى مدار أسابيع إن لم يكن أشهر تفاصيل عن تاريخ العمل النضالي في السجون ووسائله وأهدافه وشهدائه، إضافة إلى تعريفه لماذا هذا الإضراب، وقد كانت الجبهة الشعبية توزع كراساً يضم كل مناسبة على جميع الأسرى للاطلاع عليه ودراسته ومناقشته سلفاً[3]، وطالما أن الحديث عن عمل نضالي ضد إدارة السجن، فلا أرى المادة التي يتم بها تعبئة الأسرى تختلف من فصيل لأخر.

2- إعداد السجون الأخرى

من المهم أن يقوم الأسرى بإعداد السجون الأخرى للمشاركة في الإضراب في حدود أقلها إعلان خطوات تضامنية وأقصاها المشاركة الكاملة في الإضراب، لكن ظروف السجون لا تتشابه، ولو أنها تدار من قبل مصلحة السجون كإدارة واحدة، وعليه فلم تكن استعدادات الأسرى في كل السجون تتشابه يوماً ما، وعليه فقد كان حرص التنظيمات على معرفة قدرات كل سجن لوضعها ضمن المشروع ومدى جدواه، فمثلاً شاركت كل السجون في إضرابات تضامنية في نفس اليوم مع معتقلي سجن جنيد في يوم 1984/9/24 بينما استمر سجن عسقلان حتى يوم 1984/9/27[4]، وبالتالي كان الأسرى يدرسون أوضاع إدارة السجون التي تساهم كجهة مركزية في صياغة الأوضاع في كل السجون (ما عدا السجون التي يديرها الجيش وهي الفارعة وأنصار) فكان يهمهم السجل المهني لأي مدير لمصلحة السجون، وكيف كان رأيه في الإضرابات السابقة في الأماكن الأخرى؟ وكيف تدار سياسة التعامل؟ ويبدو أن الأسرى لم يكونوا قلقين من تغيرات القيادات السياسية، باعتبار أن

(1) محمد القيسي: الهواء المقنع(أبو علي شاهين-خمسة عشر عاما في الاعتقال الصهيوني)،ط1، دار اللوتس،تونس،1986،ص103.

(2) للاطلاع على نص المشروع النضالي لإضراب سجن جنيد 1984 أنظر: جبريل الرجوب: زنزانة 704، مرجع سابق، ص90.

(3) الإضراب عن الطعام، مخطوط من إعداد معتقلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن عسقلان مؤرخ بـ1982.

(4) عبد الحق شحادة: التجربة الديمقراطية،ط1،(ب.ن)، غزة1999،1، ص25.

الإسرائيليين يخدمون الرأي المهني وعادة يتبنونه وعليه فإن رأي وزير الشرطة سيكون من رأي مدير مصلحة السجون.

3- إعداد الساحة الفلسطينية

أدرك الأسرى أن الساحة الفلسطينية هي أهم الساحات على الإطلاق التي ستخدم إضراباتهم، وعليه يمكن ربط هذا بالظرف الفلسطيني الأمني السياسي المعقد دائماً، فقد كانوا يطمحون أن يأتي الأهالي ويقومون باشتباكات مع الجيش عند السجون أو أمام مقرات الصليب الأحمر، فهذا سيثير الرأي العام الإسرائيلي والدولي، ومن هنا كان يتم مراسلة كل فعاليات الساحة الفلسطينية خاصة التنظيمات وأجنحتها الجماهيرية كحركة الشبيبة التابعة لحركة فتح، أو لجان العمل التطوعي التابعة للجبهة الشعبية وكذلك إعداد لجان المحامين والمؤسسات الوطنية الأخرى، بل إن لجان المرأة للعمل الاجتماعي بكافة توجهاتها كانت تنظم إضرابات منظمة عن الطعام وموازية لتلك الجارية في السجون، وقد كان الأسرى على اتصال دائم بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تملك الإمكانيات لإبراز القضية دولياً، ولم تكن الخلافات السياسية تؤثر على دور المنظمة في المجال الإعلامي لخدمة الأسرى.

4- الساحة الدولية

كانت التنظيمات الفلسطينية تدرك أهمية التحرك على صعيد المؤسسات والشخصيات الدولية، وبرغم أن هذا الأمر كان يوكل لقيادة المنظمة إلا أن الأسرى كانوا يراسلون هذه المؤسسات والشخصيات برسائل منهم مباشرة، وكانوا يركزون على مراسلة الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك الرئيس الأمريكي، وأمين عام جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز[1].

لقد كانت التنظيمات تحدد ساعة الصفر في ابتداء الإضراب بناءً على دراسة لكافة الظروف والعوامل التي ذكرناها سابقاً، وهم يعرفون أنها لن تتكامل، لكن حسب أولويات الساعات والظروف، وكانوا يحرصون على ملائمة الزمن في ظروف الحالة العربية والدولية قدر الإمكان.

خامساً: ردة فعل مصلحة السجون

اعتبر الأسرى الفلسطينيون أن تغيير سياسة مصلحة السجون هي الهدف الأول للإضرابات، وقد تأثر الأسرى بالكثير من التغيرات في هذه السياسة خاصة عندما يتم تبديل المسئولين في هذه الإدارة، وقد استخدمت أساليب ووسائل عديدة لإفشال وتعطيل الإضرابات التي يقوم بها الأسرى، ففي العامين الأول والثاني لافتتاح السجون كانت تأخذ أي فرد أو مجموعة تضرب عن الطعام وتعاملها أقسى معاملة، ففي سجن الرملة ألقى أفراد الشرطة البطانيات على رؤوس المضربين ومن ثم ضربهم بالسياط والهراوات حتى يبدأ السجين بالأكل، وفي نفس الوقت كان يخرج مدير السجن لينفي صحة ذلك، ويدعي أن إدارة السجن تتعامل مع نفسها على أنها تدير

(1) أنظر نسخة من هذه الرسائل الموحدة: فهد الحاج: انتفاضة الجوع من وراء القضبان، مرجع سابق، ص40.

.In the name of God most merciful .

مركز إصلاح [1]، فقد كان مسئولو السجون الإسرائيلية يعرفون مدى معرفة ومقدرة الأسرى القانونية المتواضعة[2]، وهذا ما أطال في إضراب السجن، فقد كان الرأي العام في إسرائيل مهيئاً لاستيعاب أي أخبار عن ردع لرجال المقاومة الذين لا يظهر اسمهم على وسائل الإعلام الإسرائيلية في تلك الفترة إلا وارتبط بعملية قتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونخ أو مهاجمة فندق على ساحل هرتسيليا.

تطورت قيادة مصلحة السجون في تعاملها مع المضربين عن الطعام ففي عام 1977 وفي غمرة الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية سمحت مصلحة السجون لقوات كبيرة من الجيش بإطلاق النار على غرف الأسرى وإطلاق الكلاب تجاههم في سجن بئر السبع[3]، مع العلم أن هذا الإضراب كان تضامنياً مع سجن عسقلان، والإدارة تعرف ذلك، ولم يكن إضراباً مطلبياً، لكن من الواضح أن هذا التصرف كان للحفاظ على هيبة إدارة السجن الجديدة، حيث كان مدير السجن يعمل سابقاً ضابطاً في الجيش وبالتالي لم يتورع في الاعتراف بعد يومين "أن الجنود تجاوزوا صلاحياتهم قليلاً، وأن الضابط الذي أصاب الأسرى قد تم إحالته للقضاء وتبين فيما بعد أنه حكم عليه بالتوبيخ" [4].

مارست إدارة السجون بأسلوب نقل الأسرى من مكان الإضراب لكنها كانت تخشى من عواقب ذلك، وعليه ففي فترة الثمانينات كانت تعزل من يقود الإضرابات إلى سجن الرملة حيث عزلت ستا وعشرين سجيناً من سجن نفحة إلى سجن الرملة أثناء الإضراب الأول عام 1980، بل وفي نفس اليوم منعت أي سجين من التجوال في ساحات السجن أو حتى قراءة الكتب[5]، ويعزي ذلك إلى أن أوضاع الأسرى في سجن الرملة لم تكن تهيئهم لديها لخوض أي إضراب وبالتالي فليس هناك خطر من المنقولين على هذا السجن.

كما مارس أفراد الشرطة مع معتقلي سجن جنيد أثناء إضرابهم عام 1984 سياسة الضرب التي مارستها مصلحة السجون في كل مراحل الاعتقال، وقد قاموا بتفتيش الأسرى وتقيدهم من أيديهم ومن أرجلهم وربطهم معاً، ويمكن إجمال الوسائل والأساليب التي استخدمتها إسرائيل أثناء إضراب الأسرى الفلسطينيين عن الطعام فيما يأتي:

استغلال الإعلام وعزل المسئولين وقطع الصحف والمذياع وتوزيع بيانات كاذبة، وموافقة مدير السجن بعد اليوم العاشر على تحقيق المطالب إذا أوقف الأسرى إضرابهم وشواء الجنود للحم بجانب غرف الأسرى، ومنع المحامين من دخول السجن وحجب الماء والملح والحليب عن الأسرى إضافة إلى الإهمال في الإشراف الطبي.

أما عن دور الطاقم الطبي الإسرائيلي فمن المعروف أن إسرائيل وقعت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والتي تضمنت في نصوصها مهام الفرق الطبية العسكرية، ومنها إعلان طوكيو 1975 والذي صادقت عليه

(1) دافيد فري: مذكرات الرملة، مرجع سابق، ص122.

(2) قدري أبو بكر، من القمع إلى السلطة الثورية، مرجع سابق، ص93.

(3) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق، ص222.

(4) وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، النشرات اليومية، مج36، 1977/7/19، ص346.

(5) صحيفة هآرتس، 1980/7/30، ص1.

الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1982، والتي تفيد بعدم جواز تدخل الطبيب في تنفيذ أي عقوبة، وأن ذلك يمثل مخالفة لآداب مهنة الطب، حتى أن الطبيب الذي يشهد على عزل السجين هي مخالفة[1]، وبرغم إدعاء إسرائيل المتكرر أنها تثقف جنودها على ذلك، لكن واقع السجون المغلق يتيح للجنود عمل ما يرونه مناسباً، حتى عام 1985 وبرغم عشرات حوادث الوفيات داخل السجون والتي يؤكد الفلسطينيون أنها ناتجة عن تعذيب وإهمال طبي أو إضراب عن الطعام، فلم تعترف إسرائيل بمسئوليتها عن أحد هذه الوفيات ولم تحاكم أي شرطي بهذه التهمة، فكيف كانت معاملة فريقها الطبي للمضربين عن الطعام؟

تأثر الأسرى الفلسطينيون كثيراً بقضية وضع الأنبوب لإطعام السجين المضرب عن الطعام بالقوة وكان يتم ذلك بتقييد أيدي وأرجل السجين بالكرسي، ويتم سكب السائل داخل فمه أو من أنفه، وكان هذا الأسلوب سبباً في إصابة العشرات من الأسرى بالقرحة المعدية والتهاب المريء[2].

كانت إدارة السجون تعتبر الفحص الطبي أولى محاولات إفشال الإضرابات فقد كان الممرض يجلس وبجانبه ضابط الأمن ويقومون بممارسات عديدة أهمها:

- ممارسة الإحباط الشديد للسجين المضرب
- عرض التعامل مع الإدارة
- الإيحاء للسجين بسوء وضعه الصحي
- التمييز بين السجناء في إعطائهم السوائل

ففي سجن بئر السبع لم يقبل الممرض إعطاء عشرة من قيادات الأسرى الغذاء الاصطناعي واقتصر على الماء فقط، وعليه تم نقل سبعة منهم للمستشفيات بعد إصابتهم بالضعف وجفاف الشرايين[3].

سادساً: نتائج الإضرابات

فشلت الغالبية العظمى من الإضرابات التي كان يقوم بها بعض الأسرى بشكل فردي أو مجموعة في تحقيق مطالبهم في السنوات الأولى لافتتاح السجون، وحتى الإضرابات الأولى التي نظمتها بعض قيادات التنظيمات والتي شملت بعض الغرف أو الأقسام في بعض السجون، ولم تكن تحقق المطالب، وهذا ما شهده سجنا بيت ليد والرملة، لكن هذا الأسلوب كان يعبر عن استطاعة السجين التعبير عن رفضه لظروف حياته داخل السجن، وأن ذلك كان يقلق الإدارة، وهذا ما يجد تعبيراً عنه من خلال نقل الإدارة للعديد من الأسرى ممن قادوا إضرابات صغيرة وبمجموعات صغيرة إلى سجون أخرى، برغم أن الإضراب لم يحقق أي نتائج للأسرى.

لقد كانت نتائج الإضرابات محكومة بعدة عوامل أهمها:

- مقدرة الإدارة على عزل المضربين عن العالم الخارجي.

---

(1) اللجنة الدولية للصليب الأحمر: القواعد الأساسية لاتفاقيات جنيف الرابعة، ط4، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 1999، ص39.

(2) للتفاصيل عن هذا الأسلوب انظر:

Palestine Monitor: Palestinian political prisoner, OP.cit.p23.

(3) صحيفة هآرتس، 1980/8/13، ص1.

- عدد ونوعية الكوادر الموجودة في السجن.
- طريقة ونمط إعداد التنظيمات للأسرى للإضراب.
- عزل الإدارة للنشيطين.
- تأثير نشاط الأهالي والمؤسسات تجاه المضربين.
- طبيعة الأوضاع السياسية في إسرائيل (نظام الحكم)

يعتبر إضراب سجن عسقلان 1970 أول تجربة منظمة من حيث الإعداد وعدد المشاركين وتعاطي الأهالي والمؤسسات معها، لكن إسرائيل سخرت كل إمكانياتها السياسية والعسكرية والأمنية لإفشال هذا الإضراب وعليه فقد اختلفت النظرة إلى نتائج هذا الإضراب، فيما يقول الإسرائيليون أنهم أفشلوا إضراباً سياسياً ولم يحقق فيه الأسرى أي شيء، كان الأسرى الفلسطينيون يختلفون في النظر إليه فالبعض ينظر إليه على أن أول إضراب يستمر مدة 6 أيام بهذا التنظيم، ورغم التنقلات فقد تحقق الكثير من إدخال المواد الثقافية، وتوسيع غرفة الزيارة[1]، ويرى بعضهم الآخر أن هذا الإضراب حقق فوائد عديدة أهمها أنه أول محاولة منظمة، لترسيخ الوحدة الوطنية بين الأسرى، وعرفوا جيداً أنه لا إضراب بغير ثمن وأن استشهاد عبد القادر أبو الفحم شكل حافزاً تاريخياً لكل الإضرابات فيما بعد في كل السجون، لكن من الملاحظ أن هذه الفوائد الأخيرة كلها تأتي ضمن النسق المعنوي، وليس أي شيء على الأرض خاصة أن المطالب كانت كلها من النوع المادي، ولم يكن غرض الإضراب تحقيق الوحدة الوطنية أو معرفة كيف سيكون ثمنه.

تعتبر نتائج إضراب سجن نفحة عام 1980 بمثابة أول إضراب تتضح نتائجه بهذا الشكل، فيمكن فهم ذلك من خلال مجموعة المطالب الكثيرة التي استجابت لها إدارة السجون، وتحقق غالبيتها على الأرض بمتابعة الأسرى، وهم رافعوا سلاح الإضراب في أي وقت تتلكأ إدارة السجن عن تنفيذها، فقد أصبح الوضع في هذا السجن بعد عدة أشهر من افتتاحه شبيهاً بالوضع في السجون الأخرى[2]، ويمكن القول أن نجاح هذا الإضراب وتحقيقه هذه النتائج كان لعدة عوامل أهمها:

- نوعية الأسرى المضربين (أحكام عالية وقيادات من كل السجون)
- تضامن كل السجون في إحداث قلق للإدارة أثناء إضراب نفحة
- نشاط الأهالي والمؤسسات
- رفض الرأي العام الإسرائيلي لظروف سجن نفحة
- طبيعة الظروف القاسية في هذا السجن

تطورت نتائج الإضرابات بنمو وتطور عوامل النجاح التي ذكرناها سابقاً، ففي إضراب سجن جنيد عام 1984 وبرغم الأعداد الكبيرة للأسرى في السجن، فقد استطاع الأسرى تسجيل نتائج هي أفضل من كل سابقاتها على الإطلاق، والجديد فيه أن الكثير مما حققوه تم تطبيقه على بعض السجون الأخرى، ففي هذا الإضراب دخل

(1) محمد خليل: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص78.

(2) للإطلاع على قائمة المطالب التي استجابت لها الإدارة أنظر: المرجع السابق، ص19.

الراديو، وخف الازدحام وزادت ساعات الفسحة ومساحة المنطقة التي بها هذه الفسحة، ودخل التلفزيون[1]، لكن ما سبب هذا النجاح، قد كانت هناك عوامل منطقية ساهمت في تحقيق هذه النتائج، فقد كانت الدقة في التخطيط له وإطالة مدة التعبئة النضالية، وشحن الأسرى من قبل كل التنظيمات التي كانت موحدة برغم أن عام 1984 كان عاماً ليس إيجابياً على صعيد الوحدة الوطنية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بل إن المنظمة أسمته عام القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وهذا ما عبر عنه تخلف أغلب فصائل المنظمة عن حضور الدورة17 للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمان في نوفمبر/ 1984، لكن رغم كل ذلك كان الأسرى في منأى عن هذه الخلافات، وحتى الفصائل في الخارج ساهمت جميعاً في تقديم الدعم المعنوي والإعلامي للأسرى، وقد تسابق نشطاء الفصائل أثناء عقدهم لمؤتمراتهم التنظيمية في نفس اليوم في جامعة بيرزيت لإيضاح موقفهم من عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني17 تسابقوا إلى تقديم الدعم والتأييد وأغلب مادة المتحدثين كانت تأييداً للمضربين في سجن جنيد[2].

لكن يلاحظ بعد إضراب سجن جنيد نظرت إدارة السجن وإدارة مصلحة السجون لهذا السجن نظرة خاصة، إذ كلما كان يقع أي خلاف، ولأقل الأسباب كانت الشرطة تستخدم القوة ضد الأسرى، ففي كانون ثاني من عام 1985 أي بعد شهرين على انتهاء الإضراب تعرض معتقلو سجن جنيد إلى هجوم من قواتٍ من الجيش وشرطة مصلحة السجون أطلقت خلاله القنابل المسيلة للدموع وأدى إلى إصابة 35سجيناً[3].

(1) عن هذه النتائج أنظر: جبريل الرجوب: زنزانة 704، مرجع سابق، ص 184-188.

(2) مشاهدة الباحث 1984/11/17.

(3) مجلة بلسم، ع118، 1985/4، لقاء عبد العزيز شاهين، ص66.

عمليات تبادل الأسرى الفلسطينيين والإسرائيليين

تميز الصراع العربي الإسرائيلي بكثرة الحروب والمعارك بين الأطراف في فترة زمنية قياسية، فحتى عام 1982 شهدت المنطقة سبعة حروب، إضافة إلى المناوشات والعمليات الفدائية المستمرة، وهذا ما أدى إلى وجود الكثير من عمليات تبادل الأسرى والتي كان أساسها وقوع أسرى من الطرفين، وقد كان موضوع إطلاق سراح السجناء مطلباً دائماً في عمليات فدائية، نجح بعضها، وفشل البعض الأخر، ولو أنه كان من الواضح أن الكثير من هذه العمليات لم يكن هدفها إطلاق سراح الأسرى بل كان مجرد مطلب نهاية سيناريو وضعه مخططو هذه العمليات، ففي عام 1972 وعندما احتجز فدائيو منظمة أيلول الأسود البعثة الرياضية الإسرائيلية في (أولمبيات ميونخ) لم يكن هدف العملية إطلاق سراح سجناء كما طالب الفدائيون، بل كانت العملية لإثبات وجود منظمة التحرير الفلسطينية ورفض اللجنة الأولمبية مشاركة فلسطين في الألعاب، كذلك اختطاف فدائيي قوات 17 الفلسطينية عام 1985 يختاً في المياه المقابلة لشواطئ لارنكا القبرصية وعليه سيدة إسرائيلية وقتلها بعد أقل من ساعتين في وقت لم تكن أي قوات عسكرية تهاجم الفدائيين، كان ذلك يدلل على أن هدف العملية هو قتل هذه السيدة وليس إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين قبل حلول المساء كما طالب الفدائيون، وقد عللوا ذلك فيما بعد بأن هذه السيدة كانت مسئولة كبيرة في المخابرات الإسرائيلية.

أولاً: عمليات تبادل الأسرى بين الدول العربية وإسرائيل

فبعد حرب 1948 أجرت إسرائيل عمليات تبادل أسرى مع مصر والأردن وسوريا ولبنان، حيث كان في أيدي المصريين 156 جندي إسرائيلي، وفي أيدي الأردن 673 جندي، ومع السوريين 48جندي، وثمانية جنود مع لبنان، أما إسرائيل فقد كانت تحتجز 1098 مصرياً، و78 سعودياً، 25 سودانياً، 24 يمنياً، 17 أردنياً، 36 لبنانياً، 57 سورياً، 5021 فلسطينياً، وقد نفذت إسرائيل عمليات التبادل مع كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا بالترتيب الزمني حسب توقيع كل دولة لاتفاق الهدنة ابتداءً من مصر بتوقيع اتفاقية الهدنة في رودس فبراير/1949[1]، ويتضح أن آخر صفقة تبادل للأسرى ممن أسروا في هذه الحرب كانت مع سوريا كونها تأخرت في توقيع اتفاق الهدنة مع إسرائيل مرتين.

وحتى عام 1967 تبادلت مصر مع إسرائيل الأسرى مرتين في عامي 1955 و1957 ولم تتضمنا أسرى فلسطينيين، ويعزى السبب إلى كون الأسرى وقعوا من الطرفين خلال عمليات عسكرية مباشرة وكذلك لم تكن بعد عمليات المقاومة الفلسطينية تأخذ منحى مستقلاً فقد كانت تحت إشراف القائد المصري مصطفى حافظ، وقد تبادلت سوريا مع إسرائيل الأسرى ثلاث مرات في الأعوام 1955، 1961، 1963.

عقب حرب 1967 نفذت الدول العربية عدة اتفاقيات لتبادل الأسرى مع إسرائيل وشملت بعضها أسرى فلسطينيين وكانت كالتالي:

(1) عيسى الشرباتي: تاريخ عمليات تبادل الأسرى مع إسرائيل، صحيفة القدس، 2003/9/27، ص12.

أ- الأردن: نفذت اتفاقية تبادل أسرى عام 1968 ولم يكن فيها أي معتقل فلسطيني[1].

ب- سوريا: نفذت أربع عمليات تبادل أسرى مع إسرائيل في الأعوام 1984،1974،1973،1971، وهذه الأخيرة تبادلت فيها ثلاثة جنود إسرائيليين وخمسة جثث مقابل 291 جندي سوري وثلاثة عشر مواطناً سورياً ورفات 74 جندياً[2]، والملاحظ أن كافة صفقات تبادل الأسرى بين سوريا وإسرائيل لم تتضمن الإفراج عن أي معتقل فلسطيني، بل إنها لم تفلح في الإفراج عن كل الأسرى السوريين.

ج- مصر: نفذت ست عمليات تبادل أسرى مع إسرائيل في الفترة من 1967 وحتى 1975 هي (1968- 1971"مرتان"- 1973- 1974- 1975)، وقد تضمنت أخر اتفاقيتين الإفراج عن أسرى فلسطينيين ففي آذار 1974 أطلقت مصر سراح جاسوسين إسرائيليين مقابل خمسة وستين أسيراً فلسطينياً من ذوي الأحكام العالية، وكذلك تبادلت مع إسرائيل عام 1975 جثث ورفات تسعة وثلاثين جندياً إسرائيلياً مقابل الإفراج عن اثنين وتسعين أسيراً فلسطينياً، إن اقتصار هاتين الصفقتين على الأسرى الفلسطينيين يعود أصلاً إلى أنهما حدثتا في فترة العام ونصف العام التي تلت حرب 1973، والتي لم يكن فيها أي معتقل مصري في السجون الإسرائيلية، فقد أنهت مراحل تبادل الأسرى التي تلت هذه الحرب في 1973/11/22 آخر جندي مصري في السجون الإسرائيلية حتى ذلك التاريخ[3].

<u>ثانياً</u>: عمليات تبادل الأسرى بين المنظمات الفلسطينية وإسرائيل

أ- عمليات التبادل 1968- 1981

شهد عام 1968 تنافساً حاداً بين المنظمات الفلسطينية في تنفيذ العمليات الفدائية ضد إسرائيل، فقد كانت هذه المنظمات تشهد حالة من المد، مدعومة بتأييد واسع من بعض الحكومات العربية، وعلى رأسها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكذلك القوة التي تمتعت بها في الأردن، وقد تمثلت ذروة هذا المد في معركة الكرامة في مارس 1968، فكانت نتائجها زيادة في هذا التنافس، وكان تنفيذ عمليات أخذ الرهائن هي من أهم سماته، وبالتالي شهدت السنوات التي تلت ذلك العديد من عمليات التبادل للأسرى مع إسرائيل، وقد اختلفت ظروف هذه العمليات وأسبابها وأهدافها والجهات التي قامت عليها وهذه العمليات هي:

1- تبادل الأسرى 1968 حيث نجحت مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد أيام من معركة الكرامة من اختطاف طائرة تابعة لشركة العال الإسرائيلية وإلزامها بالهبوط في الجزائر، ونجحوا في إطلاق سراح أربعة عشر ضابطاً فلسطينياً عملوا ضمن نشاط المقاومة الذي أشرف عليه القائد

(1) الحديث يدور عن أسرى حرب1967 وليس عن أسرى معركة الكرامة التي وقعت في 1968/3/21.

(2) للتفاصيل عن هذه الصفقة أنظر: صحيفة:

Jerusalem Post, 29-6-1984

(3) ابتدأ تبادل الأسرى في 1973/11/15 واستمر لمدة أسبوع أنظر:

Jerusalem Post, 23-11-1973

المصري مصطفى حافظ، ولم تفرج عنهم إسرائيل حتى يوم هذه العملية[1]، ومما سهل اختطاف الطائرات في ذلك الحين، صلاحيات المنظمات الفلسطينية في مطار عمان الدولي وتنقلهم إلى مختلف المطارات الأخرى في العالم عبره.

2- تبادل الأسرى 1971 عندما تمكنت مجموعة من منظمة فتح من أسر المستوطن الإسرائيلي روزف فاستنز عند الحدود الفلسطينية اللبنانية، وتم مبادلته في 1971/2/28 مع السجين محمود أبو بكر حجازي، وكان هذا التبادل مناسبة هامة لقرار المجلس الوطني الفلسطيني اعتبار يوم 2/28 من كل عام يوم الأسير الفلسطيني[2]، وقد عبرت هذه العملية عن مدى خطورة ونجاح الوجود الفلسطيني في لبنان، الذي استطاع وفي فترة قصيرة من انتقاله من الأردن إثبات وجوده بهذه العمليات العسكرية، أو إلزام إسرائيل بتنفيذ عمليات تبادل الأسرى.

3- تبادل الأسرى 1979 حيث إن إسرائيل قامت بغزو لبنان في مارس/1978 رداً على عملية الساحل التي قام بها فدائيو منظمة فتح، والتي قتل فيها العشرات من الإسرائيليين، وقد سميت هذه العملية الإسرائيلية بعملية الليطاني، وقد كانت أول غزو إسرائيلي للبنان بهذا الشكل حيث وصلوا إلى مدينة صور، وعلى مشارف مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين استطاع فدائيوا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة خطف جندي وقتل أربعة من زملائه، وعلى إثرها تم تبادل الأسرى بعد عام تقريباً من هذا الحادث في 1979/3/14 حيث أفرجت إسرائيل مقابل الجندي عن ستة وسبعين سجيناً فلسطينياً[3]، ويلاحظ أن هذه الصفقة تضمنت أسرى لامعين في السجون، وكذلك أغلب السجينات، وهذا يعني الإفراج عن رسمية عودة، ومريم الشخشير، إضافة إلى تأثير هذا التبادل سلبياً على حياة وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك عيزر وايزمن الذي تغير في الانتخابات التي خسرتها هذه الحكومة ليحل محله رئيس الوزراء الحالي أرئيل شارون.

4- تبادل الأسرى 1981 ولم يكن أسرى من الطرفين بل كان الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين مقابل تسلم الجندي دافيد شامير في عملية الليطاني، ولم يكونوا ضمن صفقة التبادل عام 1979[4]، وقد تميزت هذه العملية بما يلي :

- كان مطلب م.ت.ف في السماح بدفن نعيم خضر المسئول الكبير في منظمة فتح في قرية الزبابدة شمال الضفة الغربية، ورفضت إسرائيل على الفور لتخوفها من أن يصبح ذلك تقليداً.

---

(1) عن تفاصيل هذه العملية أنظر:

Jerusalem Post, 26-3-1968,P.1.

(2) يعتبر محمود أبو بكر حجازي أول أسير للثورة الفلسطينية في السجون الإسرائيلية حيث اعتقل يوم 1965/1/1 أثناء تنفيذ عملية مهاجمة نفق عيلبون وهي أول عملية عسكرية لقوات العاصفة التابعة لحركة فتح، وقد تم فيما بعد تبديل يوم الأسير إلى 4/17 من كل عام، وعن هذا التبادل أنظر:

-Jerusalem Post, 1-3-1971,P.1

(3) Jerusalem Post, 15-31979,P.1.

(4) عن تفاصيل هذه العملية أنظر: صحيفة الفجر، 1981/6/16، ص1.

إن مكان دفن الجثث كانت تسيطر عليه منظمة فتح وبعد ذلك صارت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة وهذا الذي جعلها هي الطرف الفلسطيني في هذا التبادل.

ب- عملية تبادل الأسرى 1983

خاضت إسرائيل حرب 1982 تحت شعار عملية سلامة الجليل، وذلك بهدف منع تساقط صورايخ الكاتيوشا على أراضيها، وقد دخلت قواتها المدن والقرى والمخيمات في لبنان، واستطاع الفلسطينيون ومن قاتل معهم إيقاع خسائر عسكرية وسياسية بإسرائيل، كان وقوع عدد من جنودها أسرى من أهم معالم هذه الخسارة، وفي معركة واحدة أسر فدائيو منظمة فتح ثمانية جنود أخذت منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة اثنين منهم مقابل مساعدتها في نقل الستة الآخرين إلى مكان أمن[1].

حاولت إسرائيل عبثاً إضافة بند الإفراج عن أسراها ضمن اتفاقية الخروج التي رعاها الوسيط الأمريكي فيليب حبيب، لكن الفلسطينيين أفلحوا في عدم الاعتراف بأنهم يملكونهم، ويمكن فهم ذلك من خلال تعهد كل الأطراف بتقديم كل المساعدات الإنسانية التي تكفل البحث عن المفقودين في الحرب، وحافظ الفلسطينيون على الأسرى رغم خروج القوات الفلسطينية من لبنان وبقاء جزء يسير منها في البقاع ومن المؤكد أن الأسرى كانوا في عهدة هذه القوات، فليس من المعقول أن يتم إخراجهم من لبنان وإعادتهم إلى داخل طرابلس التي خرجوا منها إلى إسرائيل فيما بعد، ولم أعثر في أقوال الأسرى الإسرائيليين للصحافة فيما بعد ما يفيد بركوبهم طائرات أو أنه تم السير بهم مسافات طويلة ما يؤكد أنهم بقوا في لبنان طوال فترة أسرهم، إضافة إلى أن مراسلاتهم لذويهم عن طريق الصليب الأحمر لم تتوقف بل إن صيف 1983 وهو بداية الصدامات بين قوة فتح الموجودة في البقاع مع المنشقين عن الحركة المدعومين من سوريا، وهذه الفترة كانت ذروة عدد المراسلات والتي تفيد بمعاملة المنظمة لهم معاملة حسنة[2]، مع نهاية ديسمبر 1982 كان أسرى معتقل أنصار على اتصال دائم مع قيادتهم في الخارج، ولابد أن يكون موضوع الإفراج عنهم من أهم الموضوعات التي تتضمن هذه المراسلات إضافة إلى عبارات التأييد والبيعة للقيادة كما هي العادة في مراسلات التنظيمات.

صارت المفاوضات بوساطة مدير مكتب المستشار النمساوي برونوكرايسكي ويدعى د.هربرت أمري وتعيين ضابط كبير في فتح يدعى أبو زياد يعبر عن نية الطرفين التقدم في المفاوضات حول الأمر وهذا الأخير سرعان ما طلب تشكيل لجنة من المنظمة وتم تشكيلها من:

- جمال الصوراني: عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً
- نبيل الرملاوي : ممثل المنظمة في جنيف عضواً
- الملازم نور علي: وهو من القيادة الميدانية لقوات فتح في البقاع عضواً
- العقيد فخري شقورة: رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية عضواً
- أبو حازم الشهابي: من منظمة الجبهة الشعبية (القيادة العامة) عضواً

(1) أنظر ملحق رقم (3):ويوضح أسماء الأسرى الإسرائيليين وبعض المعلومات عنهم وجميعهم تم أسرهم في 1982/9/4 قرب بحمدون.

(2) عن هذه المراسلات أنظر: نوال حلاوة: أسرى البقاع،ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،1990،ص6-15.

– صلاح التعمري: قائد أسرى سجن أنصار عضواً[1]

استمرت المفاوضات بهدوء حتى شهر أكتوبر 1983 حيث كانت تتم بشكل يومي وبتنازلات من الطرفين خاصة في منتصف نوفمبر 1983، ويمكن أن نعزو ذلك إلى حالة الطرفين، فالطرف الفلسطيني كانت سوريا وقوات المنشقين قد أطبقوا الحصار عليهم وسط طرابلس بشمال لبنان، ومن ضمنهم ياسر عرفات، و كيان المنظمة أصبح في خطر حقيقي فهي بحاجة ماسة لأي انتصار سياسي، فكان هذا المخرج هو الوحيد وأن يتم قبل الخروج من طرابلس وإذا تم الخروج فمن هي الدولة التي ستقبل أن يكون على أراضيها أسرى يهود؟

أما على الطرف الإسرائيلي فقد كانت الضغوط نفسها على الحكومة خاصة بعد نشر الصحف أن الأسرى هم مع قوات عرفات وسط المعارك، وحياتهم باتت معرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى فوافقت إسرائيل على الإفراج عن كل معتقلي أنصار، ومائة من سجون الداخل، والإفراج عن وثائق مركز الأبحاث الفلسطيني، وذلك بإجراءات تتم على مراحل ابتداءً من نقل الأسرى الإسرائيليين إلى زوارق في البحر تصل إلى سفينة إسرائيلية، وفي نفس الوقت نقل الأسرى إلى مطار اللد لتحط الطائرات أخيراً في الجزائر، وتختلف الروايات بين المصادر الإسرائيلية والفلسطينية حول الأعداد لكن الصليب الأحمر أشار في بيانه إلى الإفراج عن 4500 سجين من أنصار (جنسيات مختلفة) مقابل ستة إسرائيليين[2]، وجرت عملية التبادل في ليل الخميس 1983/11/24 ونشرت الصحف الإسرائيلية عن دور كل من الصليب الأحمر وفرنسا والنمسا ومصر والجزائر في إنهاء هذا الموضوع، ونجاح عملية التبادل، ويبدو أن عرفات كان يعرف أن تحريره لآلاف الأسرى، وتناقل تلفزيونات العالم ذلك سيعطيه نصراً سياسياً خاصة أن رؤساء دول ووفود رسمية كانت في أو زيارتهم في معسكرهم في الجزائر وعلى رأسهم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد[3].

حرص ياسر عرفات على الاستفادة سياسياً قدر الإمكان من هذه الصفقة، فقد أصر على أن يكون كل السوريين والليبيين الأسرى على رأس القائمة، وفعلاً تم إطلاق سراح 136 أسيراً سورياً وأربعة ليبيين، وتم الإفراج كذلك عن ستة سجينات جميعهن محكومات مدى الحياة إضافة إلى خمسة وعشرين سجيناً من أنصار[4]،وقدأخلت إسرائيل ببنود الاتفاق وبالتأكيد حرصت على ألا يعوق هذا الإخلال انجاز تحرير الأسرى الإسرائيليين[5].

(1) دينا عبد الحميد: للفجر نغني، مرجع سابق، ص225.

(2) A declaration reported by the International Red Cross Committee, 20/05/1985: "The International committee supervises prisoners exchange between Israel and General Leadership of Public Block Organization".

(3) نقل مراسل مجلة فلسطين الثورة استقبال المحررين أنظر: فلسطين الثورة، ع487، 1983/12/10، ص11.

(4) محمد عزت نصر الله: عملية تبادل1983 الأسرى، مركز الأبحاث الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية،بيروت،1984،ص55.

(5) فلسطين الثورة، ع487، مرجع سابق، ص12.

جـ: عملية تبادل الأسرى 1985

ارتبطت عملية تبادل الأسرى التي جرت في 1985/5/20 بين إسرائيل ومنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل بالغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، كون الأسرى الإسرائيليين الثلاثة تم أسرهم خلال هذه الحرب، بل إن أول أسير في هذه الحرب كان ضمن هذه الصفقة وهي المجندة الإسرائيلية حازي شاي، والتي تم أسرها خلال معركة السلطان يعقوب في جنوب لبنان في 1982/6/11 أي بعد عدة أيام من بداية الغزو[1]، لكن إسرائيل واجهت مشكلة في عدم إعلان أي من أطراف القتال عن أسره لها، بل إنها لم تكن تملك أي معلومات استخبارية عن أن منظمة الجبهة الشعبية هي التي قامت بأسر المجندة، ويتضح ذلك من خلال مطالبتها لمنظمة فتح في اتفاقية تبادل الأسرى 1983 البحث عن المجندة، أو أي معلومات عنها، وقد كان بحوزة هذه المنظمة جنديان آخران من نفس السرية التي كانت مع منظمة فتح وهما: يوسف جروف ونسيم سالم اللذان تم أسرهما في 1984/9/4 في معركة قرب بحمدون جنوب لبنان.

رفضت منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة الانضمام إلى مفاوضات تبادل الأسرى التي كانت تحت رئاسة ياسر عرفات الذي شكل لجنة ووضع في عضويتها أحد مسئولي الجبهة أبو حازم الشهابي، لكنه كان من الواضح عدم رغبة الجبهة التعاون مع هذه اللجنة، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها أن الجبهة كانت تعيش في ذروة قوتها العسكرية، وأنها كانت أقرب الفصائل الفلسطينية إلى سوريا بعد الخروج من بيروت فقد قبلت سوريا معظم قوات الجبهة، ويتضح هذا من مشاركتها في ملاحقة قوات حركة فتح من سهل البقاع حتى طرابلس.

كانت الجبهة الشعبية تحاور إسرائيل في هذه العملية عبر الطرق الدولية بواسطة الصليب الأحمر والنمسا، وسلكت نفس سلوك فتح بإعطاء أهمية ودور لقيادة الأسرى في السجون الإسرائيلية للمشاركة في هذه المفاوضات، ومنذ شهر أغسطس 1984 عندما بدأت المفاوضات تأخذ منحى جدياً اتصلت بقيادة السجون، عبر مسئول معتقلي الجبهة حافظ الدلقموني الذي شكل لجنة ثلاثية من غير تسميات وهم[2]:

- غازي أبو جياب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- حافظ الدلقموني من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة
- احمد نصر من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

وقد قامت هذه اللجنة بإعداد القوائم حسب مقاييس اتفقوا عليها سلفاً، فيما وجد الباحث أن بعض الحالات الخاصة قد وضعت مع القوائم و التي لم يتبقَ في حكمها أكثر من عام، ولكن كان هناك عوامل صحية وأمنية تساهم في ذلك، ولم تعترض قيادة الجبهة في الخارج على القوائم، ولم يكن للانتماء أي علاقة بالأفضلية.

---

(1) حيث اعترف الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي بفقدان هذه المجندة، أنظر:

Jerusalem post, 12-6-1982,P.1

(2) مقابلة مع احمد نصر مسئول معتقلي حركة فتح في السجون عام 1984- 1985، أجريت في فبراير/2004.

أفرجت الجبهة الشعبية في هذه العملية عن ثلاثة من الجنود الإسرائيليين مقابل الإفراج عن 1050 أسيراً من السجون الإسرائيلية من جنسيات مختلفة، وكان من بينهم 779 أسيراً أمنياً كانوا في سجون الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل و150 أحضروا في الآونة الأخيرة من أنصار بعد إنهاء المرحلة الثانية من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وكذلك 121 أسيراً بقوا في قبضة إسرائيل بعد عملية التبادل 1983، وقد اختار 294 أسيراً السفر إلى ليبيا و151 نقلوا إلى سوريا (أغلبهم من معتقلي الفصائل الموالية لسوريا)، فيما عاد 605 أسرى إلى بيوتهم داخل فلسطين[4]، ويمكن القول أن جميع من اختار البقاء في فلسطين هم من لهم بطاقات شخصية أي ليسوا من الفلسطينيين المقيمين في الخارج، وكذلك اختار جميع العاملين في المنظمات العودة إلى الخارج للالتحاق بعملهم في المنظمة أو ذويهم، وكذلك فإن جميع أسرى الدوريات[*]، اختاروا العودة إلى الخارج.

لم تلتزم إسرائيل بكافة بنود الاتفاقية، فقد أعادت اعتقال العديد من المفرج عنهم بعد أيام أو أسابيع، ولم تشفع لهم الشكاوي التي قدمت إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالإفراج عنهم، وكذلك رفضت إعادة البطاقة الشخصية للعشرات منهم في الضفة وغزة ما يعني فرض الإقامة الجبرية عليهم[1].

اتسمت ردة فعل المجتمع الإسرائيلي على عملية تبادل الأسرى 1985 بالتطرف بدرجة فاقت مثيلاتها في عمليات تبادل الأسرى السابقة، فبعد أربعة أيام من التبادل كان أكثر من 80% من المجتمع الإسرائيلي يؤيد فرض عقوبة الإعدام على رجال المقاومة الفلسطينية و أكثر من 60% من هذا المجتمع يرفض تلك الاتفاقية[2]،ويعزى هذا الموقف إلى عوامل عديدة أهمها:

1- مثلت هذه الفترة أول رئاسة للحكومة من حزب العمل منذ العام 1977 فكانت حالة الصراع بين اليمين واليسار محتدمة.

2- وصول المستوطنين إلى ذروة قوتهم في المجتمع الإسرائيلي عام 1984- 1985.

3- اعتقال العشرات من أعضاء التنظيم اليهودي السري والحكم عليهم بتهم القتل ومهاجمة العرب.

4- رفض جزء كبير من القيادة السياسية والعسكرية لهذه الصفقة، وقبل عامين من هذا لم تكن هذه العوامل موجودة، وهنا يتضح الفرق في الموقف الإسرائيلي من صفقة 1983 وصفقة 1985، ففي الثانية تعرض العشرات من المحررين لممارسات المستوطنين بمهاجمة بيوتهم أو تهديدهم.

تأثر الأسرى الفلسطينيون الذين بقوا في السجون بعد عملية التبادل هذه سلباً، فقد تطلب الأمر إعادة تشكيل كافة الهياكل التنظيمية لكل التنظيمات الفلسطينية، وفي الغالبية العظمى من السجون، وأفرزت هذه المرة قيادات اختلف تفكيرها تجاه أغلب القضايا عن القيادات السابقة، وكذا على الجانب الإسرائيلي، فقد أعادت إسرائيل تقييم

---

(1) شئون فلسطينية، ع147- 148، مرجع سابق، ص155.

(*) مصطلح أطلق على كل من اعتقل وهو قادم لتنفيذ عمليات عسكرية سواءً عبر الحدود براً أو بحراً أو جواً وبهم عدد كبير من الأسرى من غير الفلسطينيين.

(2) فلسطين الثورة، ع560، 1985/6/10، ص29.

(3) جاء ذلك ضمن استطلاع للرأي أجراه مركز الاستطلاعات في جامعة بار إيلان الإسرائيلية لصالح صحيفة يديعوت أحرونوت، أنظر: صحيفة يديعوت أحرونوت، 1985/5/24، ص1.

سياستها تجاه الأسرى وقامت بتغيير في قيادة مصلحة السجون وكذلك في بعض مدراء السجون وعلى رأسها سجن عسقلان.

أما على صعيد الأسرى فقد اتسمت القيادات الجديدة بالتطرف أكثر في تعاملها مع الإدارة، كون هذه القيادات من محدودي الخبرة، وكذا كانت التغيرات الجديدة في مصلحة السجون تعبر عن نقل مدراء أكثر تطرفاً للسجون التي حصل فيها الأسرى في الأعوام الأخيرة على امتيازات كثيرة كعسقلان وجنيد، وهذا ما وفر الأجواء المناسبة لحصول الكثير من الصدامات بين الأسرى والشرطة، ويعد النصف الثاني من عام 1985 وبداية 1986 أكثر فترة على الإطلاق تسجل فيها حوادث الصدامات بين الطرفين.

الدور النضالي للسجينات الفلسطينيات والأطفال الفلسطينيين

تحملت شرائح وفئات الشعب الفلسطيني بأكمله المصاعب والمآسي التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وكان لممارسات إسرائيل في اعتقال الرجال أو هدم المنازل تأثير على مشاركة الشيوخ والأطفال والنساء والرجال في مقاومة هذا الاحتلال، فكان من الطبيعي ألا تفرق القوات الإسرائيلية في سلوكها بين هذه الفئات، وكان اعتقال النساء والأطفال أحد أوجه هذا السلوك.

ساهمت المرأة الفلسطينية في صياغة معالم الحركة الوطنية الفلسطينية بكل عناصرها، فقد شاركت في التعبير عن رفض الاحتلال بالكلمة والخطاب، وانتهاءً بالعمليات الاستشهادية، فكان أن دخلت المرأة الفلسطينية السجون، وتحملت كل مراحل الاعتقال من بدايته حتى الإفراج عنها، وشاركت الزوج في المكوث في السجون في نفس الفترة تاركات أسراً من الأطفال خلفهم، وتجمعت الأم مع أبنائها إن لم يكن مع أطفالها، بل ووضعت مولودها داخل السجون، فكان من الطبيعي أن يكون لها وللأطفال دور نضالي من أجل الوصول إلى ما وصل إليه بقية الأسرى في تحسين أحوالهم المعيشية والتعبير عن انتمائهم لوطنهم أو لتنظيمهم فكيف كان هذا الدور النضالي؟

<u>أولاً:</u> الدور النضالي للسجينات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية

تضمنت اتفاقيات جنيف التي وقعت عليها إسرائيل نصوصاً توضح كيفية التعامل مع النساء الأسيرات، وطالبت عمل كافة الاعتبارات التي تراعي جنسهن ومعاملتهن معاملة ملائمة لا تقل عن معاملة الأسرى الرجال[1]، لكن هل راعت إسرائيل تلك النصوص في معاملتها مع السجينات الفلسطينيات؟

أرى أن إسرائيل لم تلتزم بالكثير من نصوص تلك الاتفاقيات التي وقعت عليها، وخاصة فيما يتعلق بأسرى الحرب، فهي لم تعترف أصلاً بأن الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب، فكيف ستتعامل مع تلك التفاصيل في هذه الاتفاقيات؟ وكانت معاملتها للسجينات الفلسطينيات تعبر عن ذلك بوضوح.

لم تفرق السلطات الإسرائيلية في تعاملها عند الاعتقال بين رجل وامرأة، وكذا لم تفرق بينهم في مراحل الاعتقال المختلفة، وخاصة مرحلة التحقيق، فقد كانت نفس القوة التي تذهب لاعتقال الرجال تعتقل المرأة الفلسطينية، ونفس الأساليب المستخدمة في التحقيق مع الرجال استخدمتها مع النساء، بل أحياناً كانت أشد قسوة لاعتبارها حلقة ضعيفة حسب مفهومهم يمكن بواسطتها الضغط عليها لتحل إشكاليات لضباط المخابرات لا يستطيعون حلها في التحقيق مع الرجال، وكثيراً ما كانت هذه الأساليب تؤدي إلى نتائج مأساوية، فحالة السجينة رسمية عودة عبرت عن ذلك فقد فقدت بصرها أثناء التحقيق.

عبرت الحالات التي تحدثت عن تعذيب النساء خاصة في تقرير مجلة الصاندي تايمز الشهير أن إسرائيل استخدمت وسائل عديدة في التحقيق مع السجينات الفلسطينيات ويمكن إجمال هذه الأساليب بما يلي:

---

(1) اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اتفاقيات جنيف الرابعة، ط4، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف 1998، المادة 14، ص101.

- التهديد بالاعتداء الجنسي
- الضغط النفسي (ويمكن القول أنه يستخدم مع كل السجينات دون استثناء)
- الشبح وعدم النوم (كما حصل مع رائدة شحادة مع العلم أن ظروف التحقيق في لا تسمح بالنوم للرجل ولا للمرأة)
- الضرب والاعتداء

كانت إسرائيل تعتقل المرأة الفلسطينية في أوقات بعد منتصف الليل، فلم أعرف حالة اعتقال واحدة تمت خلال النهار، وقد ذكرت السيدة السجينة عطاف عليان أنه تم اعتقالها وزميلاتها اللواتي كن معها في السجن بعد منتصف الليل[1]، ويبدو أن السلطات كانت ترى أن حضور قوات لاعتقال امرأة وسط مخيم سيكون من الصعوبة خلال النهار، فمن الممكن أن تتعرض لأعمال مقاومة، فمن المعروف مكانة المرأة في المجتمعات الشرقية خاصة في موضوع الشرف.

اختارت إسرائيل أحد غرف سجن الرملة ليكون أول مكان لاعتقال المرأة الفلسطينية، وقد كانت السيدة فاطمة البرناوي أول سجينة فلسطينية حيث اعتقلت في زاوية من سجن الرملة[2]، لكن تم إضافة غرف فيما بعد ليصبح قسماً بأكمله، وفي نهاية السبعينات تم إضافة قسم آخر في هذا السجن للسجينات الجنائيات من اليهود ليصبح سجناً مستقلاً أسمته إسرائيل (نفي ترتسا)، واستخدمت أيضاً مركز التوقيف (أبو كبير) في يافا كمكان لعقاب السجينات الفلسطينيات، حيث أن هذا المركز كان مخصصاً أصلاً للجرائم الجنائية للشباب اليهود كالمخدرات أو القتل أو الاغتصاب.

وضعت السلطات الإسرائيلية السجينات الفلسطينيات في غرف قديمة البناء، وفي ظروف قاسية، وحتى عندما كانت إسرائيل تقوم بأعمال توسعة فإن ذلك يعني إضافة المزيد من هذه الغرف بما يتناسب مع العدد الإضافي من السجينات الفلسطينيات، ويبدو أن أي أعمال ترميم كان المقصود منها زيادة الاحتياطات الأمنية كتقوية الشبابيك والأبواب، أما ما يتعلق بأحوال الغرف من الداخل، فإنه لم يكن يتم عمل أي إصلاحات، وقد كان لذلك تأثير على الوضع النفسي للسجينات.

عاينت المحامية فاليتسيا لانغر ظروف سجن الرملة عام 1976، ورأت بأم عينها كيف أن الماء كان يتسرب من الجدران بفعل مياه الشتاء[3]، وكانت هذه الحالة منتشرة في الكثير من السجون، ولم تفلح أي إجراءات قضائية باسم الأسرى في تغيير الواقع في أي سجن باستثناء إغلاق سجن بيت ليد، وكان السبب أن اللجان الحكومية أثبتت وجود خطر على حياة السجناء الجنائيين من اليهود جراء وضعه، أما القسم الذي تقطن فيه السجينات الجنائيات من اليهود في سجن الرملة، فقد اختلف كلياً عن ذلك الذي تقطنه الفلسطينيات.

---

(1) مقابلة مع عطاف عليان لمجلة الجهاد الإسلامي، في سجن نفي ترستا، ص3.

(2) محمد خليل، التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص94.

(3) فاليتسيا لانغر: بأم عيني، ترجمة مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط1، سوريا، 1974، ص117.

حرصت إسرائيل على ممارسة ضغوط على السجينات الفلسطينيات حيث رتبت نظاماً معيشياً معيناً يجب على السجينات الالتزام به، فكانت تقسم أعمال النظافة على كل واحدة في وقت معين، وكذا إجبار السجينات على العمل وبدون مقابل، وهذا ما يخالف قرار محكمة العدل العليا، بل إن إدارة السجن كانت تلزم السجينات على إنهاء كمية معينة من العمل قبل نهاية دوامهن في الورشة وإلا سيتم معاقبتهن[1]، و أرى أنه من الصعب على السجينات مقاضاة إدارة السجن، فكيف سينجحن بإثبات أنهن يعملن من غير أجر أو أنه يطلب منهن انجاز كمية معينة من هذا العمل؟

استغلت سلطات السجون حالة الكره والعداء بين السجينات الفلسطينيات واليهوديات، وعليه فقد جمعت بينهن في مكان تناول وجبات الأكل، حيث تقوم اليهوديات بتناول وجبات المخدرات، ومن الممكن أن توجه تهمة لسجينة فلسطينية بحيازة مخدرات، وهي أصلاً معتقلة على قضية سياسية، وكثيراً ما قامت اليهوديات بقلب طاولة، ولم تؤت الاحتجاجات السلمية ثماراً في تغيير هذا الواقع[2].

رفضت مصلحة السجون الاعتراف بأن هذه الظروف كانت عن قصد، بل إنها تنفي أن تكون مصلحة السجون قد جعلت ظروف الغرف بالشكل الذي تدعيه السجينات الفلسطينيات، بل إن إسرائيل تعاملهن وفق الاتفاقيات الدولية، في غالبية المصادر العبرية لم ينس كتابها التذكير بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وهي تعامل الأسرى وفق هذه الثقافة، وأن عمل السجينات يتم بناءً على طلبهن، ولا يتم إلزامهن بشيء، وكالعادة فإن المسئولين الإسرائيليين يصفون أي إجراء نضالي للأسرى ومن ضمنهم السجينات بأنه يتم لأغراض سياسية وبتحريض من الخارج[3]، أدت الظروف التي عاشت فيها السجينات الفلسطينيات إلى إحداث تراكمات صحية أدت إلى إصابتهن بأمراض كثيرة، كالعمود الفقري والمعدة والأمراض الجلدية، فمن المؤكد أن طبيعة جدران السجن ودرجة الحرارة وعدم التهوية في ظل غذاء سيء سيؤدي إلى هذه الأمراض وغيرها، وقد أحصت العديد من المؤسسات طبيعة الأمراض التي أصيب بها السجينات الفلسطينيات خاصة في السنوات الأولى بعد عام 1967 توضح بلا شك أن ظروف الاعتقال هي السبب في ذلك[4]، ويلاحظ أن مدة مكوث السجينة الفلسطينية تساهم في مدى ترك أثار للمرض عليها، إضافة إلى تاريخ المدة التي مكثتها السجينة، فقد كانت السنوات الأولى أشد قسوة في ظروفها حيث أن الإضرابات والأعمال الاحتجاجية التي قامت بها السجينات ساهمت إلى حدٍ ما في تحسين ظروفهن.

عاملت مصلحة السجون قسم السجينات الفلسطينيات معاملة قاسية لا تقل عن معاملة السجناء الرجال، فكثيراً ما كانت تلزم السجينات على التعري تماماً بحجة التفتيش الجسدي، وكذا اقتحام الغرف بنفس الحجة ورش الغاز

---

(1) فاطمة البرناوي: ما هو أصعب من التعذيب، ندوة أقامتها مجلة فلسطين المحتلة في 1980/4/5، بيروت، أنظر: مجلة فلسطين المحتلة، ع235، 1980/4/14، ص23.

(2) المرجع السابق، ص24.

(3) دافيد فري: مذكرات الرملة،مرجع سابق، ص30- 31.

(4) Israeli Prisons, Breaches Palestinian women prisoners in Israeli prison, report, march 1999, P.52.

المسيل للدموع، إضافة إلى الاعتداء بالضرب وزجهن في الزنازين الانفرادية[1]، وبالطبع سيكون لذلك تأثير على السجينات أكثر من تأثيره على السجناء، فالحديث يتعلق بالتحمل الجسمي الذي يمتاز به الرجل عن المرأة، إضافة إلى كون بعض السجينات حوامل، وبعضهن كن في وضع نفسي سيء.

وجدت بعض السجينات الفلسطينيات أنفسهن في السجن في نفس الفترة التي كان أزواجهن أيضاً في السجن، فقد ترافق اعتقال المواطنة (زكية شموط) ذات الخمسة أطفال في نفس الفترة التي كان زوجها في سجن أخر، حيث أصيب بالجنون جراء التحقيق معه، وعندما دخل الاثنان السجن كانت زكية حاملاً في شهرها السادس وولدت في السجن[2]، وهناك حالات متشابهة اضطرت إلى الإجهاض نتيجة سلوك الشرطة الإسرائيلية السابق.

استخدمت السلطات الإسرائيلية أسلوب نقل السجينات الفلسطينيات إلى مركز توقيف أبو كبير سيء السمعة (سجناء جنائيون خطرون) عقاباً لهن بعد أي عمل نضالي، وكانت السجينة تمضي أسابيع بل أشهر تعيش وحدها بين السجينات اليهوديات الجنائيات، ومن المؤكد أنها ستتعرض للاعتداءات والضغط النفسي مما تعتبره السجينات بأنه أقسى من عذاب التحقيق.

عاقبت إسرائيل السجينات الناشطات تنظيمياً بطرق شتى، كان منها إطلاق الإشاعات التي لها تأثير في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، كالشرف، ومحاولة الانتحار، فقد رفضت مصلحة السجون إحضار السجينة عطاف عليان إلى قاعة المحكمة وادعى وكيل النيابة أنها حاولت الانتحار بحرق غرفتها، ونشرت الصحف الإسرائيلية ذلك بصيغ مختلفة، وقد نفت السيدة الفلسطينية ذلك مطلقاً[3]، ولكن إذا كان الأسرى وذوو السجينة قد صدقوا هذه الرواية فكيف سيكون موقف الرأي العام الإسرائيلي، بالتأكيد ستكون الإساءة لهذه السجينة الناشطة تنظيمياً قد انتشرت في كل السجون، خاصة أنها مخطوبة لسجين معتقل معها في نفس الفترة الزمنية لاشتراكه في عملية كبيرة ضد إسرائيل وسط مدينة الخليل.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن عزل السجينات الفلسطينيات عن اليهوديات كان بشكل دائم على رأس مطالب السجينات خلال الإضرابات، وحتى أنه كان ضمن قوائم إضراب الأسرى أنفسهم خاصة مطالب إضرابي سجن نفحة 1980 وسجن جنيد 1984.

مارست السجينات الفلسطينيات حياتهن التنظيمية أسوة بالأسرى في السجون الأخرى، لكن هذا لم يبدأ بنفس وتيرة ذلك العمل في بقية السجون، فقد كانت علاقة السجينات الفلسطينيات مختلفة وغير منظمة في السنوات الأولى لفتح السجون، فلم تكن منظمات أصلاً في بقية السجون، وبالتالي فالعلاقة الشخصية هي التي ستقوي العلاقة بينهن، وحتى بداية الثمانينات لا يمكن الحديث عما يفيد بأن هناك لجاناً نضالية تمثل السجينات أمام إدارة السجون.

---

(1) وزارة شئون الأسرى والمحررين: تقرير عن السجون والمعتقلات الإسرائيلية،مصدر سابق، ص18.

(2) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق، ص109.

(3) مقابلة مع عطاف عليان، مصدر سابق.

إن ذلك لا يعني عدم ممارسة السجينات لأي عمل تنظيمي، فقد كن يجلسن في جلسات سياسية عامة، وبالتأكيد سيكون موقف الإدارة قمعياً وهذا ما يجد تعبيراً له من خلال عزل السجينات إذا رآهن الشرطي في جلسة ثقافية، ولكننا نستطيع أن نرى تقدم في موقف الإدارة من الجلسات في كل السجون، ومن ضمنها سجن الرملة أو (نفي ترستا) بعد إضراب سجن عسقلان 1970[1].

إن السماح لهن بالجلسات يعني استطاعة السجينات الاحتفال بالمناسبات الوطنية وإطلاق الزغاريد أو ممارسة النشاط التنظيمي الثقافي، فقد جاء ترتيب ذلك في السجون الأخرى على نفس النحو، وعقب إضراب سجن نفحة 1980، نستطيع رؤية لجنة اعتقالية تمثل السجينات ونرى الإدارة تتحاور معها لكن بدون الاعتراف بها، فقد كانت الإدارة دائماً تذكر السجينات بأنها لا تعترف بأي هيئة جماعية لهن[2].

قامت السجينات الفلسطينيات عبر تاريخهن في السجون بالكثير من الإجراءات الاحتجاجية أو النضالية كما يسمونها وذلك لهدفين هامين:

- تحسين أوضاعهن المعيشية في السجون.
- التعبير عن مواقفهن السياسية من الكثير من المناسبات

على أن العامل الأول هو الأهم حيث نرى في كل أسباب إضرابهن عن الطعام تكرار لنفس المطالب والتي يمكن إجمالها بتحسين ظروف الغذاء وصناعته ومن يصنعه، وكذلك تحسين الأوضاع الصحية، إضافة إلى التخفيف من الازدحام ، ويمكن ملاحظة أنها تتشابه إلى حدٍ ما مع مطالب الأسرى في بقية السجون.

شاركت السجينات الفلسطينيات مع إضراب السجون عام 1984 التضامني مع سجن جنيد لكنهن اعتبرنه إضراب مطالب وليس تضامنياً حيث استمر إضرابهن مدة ثمانية عشر يوماً[3]، وفي عام 1985 أضربن عن الطعام مدة ستة أيام قبل الإفراج عن غالبيتهن بثلاثة أشهر[4]، ويلاحظ أن هذا الإضراب كان له نتائج إيجابية على السجينات، ولو أنها اختلفت، وتم سحبها بعد ثلاثة أشهر، لكن ذلك كان بفعل التغيرات التي أحدثتها صفقة تبادل الأسرى مع منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، وليس تغيراً حاصلاً في هذا السجن فقط.

(1) محمد خليل: التجربة الاعتقالية، مرجع سابق، ص103.

(2) دافيد فري: مذكرات الرملة، مرجع سابق، ص112.

(3) صحيفة القدس، 1984/11/2، ص1.

(4) صحيفة القدس 195/2/19، ص1.

ثانياً: الدور النضالي للأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

شارك الأطفال الفلسطينيون في فعاليات مختلفة ومناسبات عديدة في الحركة الوطنية الفلسطينية، بل إنهم عدوا بمنزلة أحد معالم النضال في مراحل عدة من الصراع العربي الإسرائيلي، فقد كان ياسر عرفات يتغنى بأطفال R.B.J الذين كان لهم دور كبير في مواجهة الألة العسكرية الإسرائيلية في اجتياحها للبنان، وكذا تغنى بأطفال الحجارة كما كان يسمهم دائماً، رابطاً ذلك بمكان سكنهم كأطفال الدهيشة والشابورة وقلنديا، وقد تصدى الأطفال في هذه الأماكن دون الكبار للدوريات العسكرية وقطعان المستوطنين الذين كانوا يمرون بجوار هذه الأماكن، وكثيراً ما كان المسئولون الإسرائيليون يعجزون عن إيجاد حل لمشكلة رشق الحجارة، فقد كانت بمثابة حالة مرعبة للمستوطنين، في وقت لم تستطع طائرات الفانتوم 16 أو دبابات الميركفا حل هذه المشكلة، فأسندت ظاهرة رشق الحجارة إلى جهاز الشين بيت الإسرائيلي والذي جند عشرات العملاء لمعرفة المعلومات الاستخبارية عن راشقي الحجارة[1].

رغم أن الأوامر العسكرية الإسرائيلية لا تسمح صراحة باعتقال الأطفال أو تقديمهم للمحاكمة وأن القانون الإسرائيلي لا يسمح بذلك، إلا أن الجيش الإسرائيلي اعتقل الأطفال، وبشكل يكاد يشبه اعتقال الكبار، فقد كانت الدوريات العسكرية تداهم البيوت بعد منتصف الليل ليتم اعتقال طفل لا يتجاوز عمره الرابعة عشر وبصورة مهينة لأصحاب المنزل، بل يأمرون الطفل بالانبطاح على جسمه (بحجة التفتيش).

أدرك المحققون الإسرائيليون مدى كره هؤلاء الأطفال لهم، وبالتالي حرص المحققون على أمنهم الشخصي حتى لو كان على حساب معاناة هؤلاء الأطفال، فقد كان يتم تقييد يدي الطفل بالبلاستيك، ويشبه القيد حزاماً من البلاستيك 60– 70سم [2]، وقد دخل الصحفي الإسرائيلي السيد (موطي باسوك) إلى معتقل الفارعة أكثر من مرة، وسمع شهادات من الأسرى الأطفال عن كيفية اعتقالهم حيث ذكر موضوع وجود الرافعة في سجن الفارعة وكتب يقول: "إنه تم رفع الطفل في رافعة مربوط طرفها في قيد الأرجل أو اليدين"[3]، وأمام هذه المعلومات التي كانت تنشرها الصحافة الإسرائيلية كان الجيش الإسرائيلي ينفي صحة هذه المعلومات، أو تلك التي تصف موت طفل في مركز الصفا للاعتقال بجنوب لبنان بعد اعتقاله ووضعه في الجورة لمدة يومين تحت حرارة شهر تموز.

تعرض الأطفال الأسرى لشتى أنواع التعذيب على أيدي رجال الأمن الإسرائيليين من الأجهزة الأمنية المشار إليها أعلاه، ويمكن اعتبار أن الضرب على الأعضاء التناسلية للطفل هو الأكثر على الإطلاق حتى عام 1980، وأعيد استعماله في سجن الفارعة عام 1984، وكذلك الضرب على الأذن، وعدم السماح لهم بالنوم، وهذا ما يجد تعبيراً له من خلال الشهادة الجماعية لمجموعة من الأطفال أكبرهم في الخامسة عشر من عمره لفريق من المحامين، والتي اتضح استخدام المحققين الضرب على الأعضاء التناسلية وفقدان السمع

(1) بدون مؤلف: الصحيفة تعترف، مرجع سابق، ص8، حيث يعترف أحد العملاء أنه قاد مجموعة لمعرفة راشقي الحجارة على السيارات الإسرائيلية المارة من وسط مدينة جنين.

(2) موطي باسوك: مذكرة من سجن الفارعة: بين (الإسطبل) والزنزانة، صحيفة عل همشمار، 1987/11/20، ص2.

(3) المرجع السابق.

لأحدهم، وسكب الكيروسين على رأس طفل ورؤيته للشرارة التي كان يهدده بها ضابط الأمن الإسرائيلي، وقد كان لهذه الأساليب أثار سلبية كثيرة على هؤلاء الأطفال بعد الإفراج عنهم بحيث أنهم أصبحوا يشكلون مشكلة لذويهم[1]،وقد تعددت أسباب وتهم اعتقال الأطفال الفلسطينيين منذ العام 1967 .

اعتقلت إسرائيل بعد عام 1967 الأطفال في نفس الأماكن التي اعتقل فيها الكبار، وكان ينتج عن ذلك الكثير من المشاكل فقامت بعزلهم،وأعتقد أن هذه القضية كانت مطلباً حقيقياً لقادة الأسرى ولإدارة السجون فخلطهم مع الكبار كان يسبب مشاكل للطرفين، ولكن الإشكالية الكبيرة أنه سيتم اعتقال البنات الصغار مع السجينات الفلسطينيات، أو من هم دون خمسة عشر عاماً، فوضعتهم مصلحة السجون في غرف العار في سجن الرملة وهذا ما سبب لهم الضرب والاعتداء رغم أن القانون الإسرائيلي يمنع وضع الأحداث مع البالغين، والسبب في إصدار هذا القانون كان احتمالية حدوث اعتداءات جنسية[2]، وقد شوهد أطفال مع بداية الثمانينات في كل من سجني بئر السبع والخليل، وبالطبع كان سجن أنصار يضم عشرات هؤلاء الأطفال الذين كانوا يشاركون في كافة فعاليات الأسرى، ولكن قادة الأسرى نجحوا في فصلهم عن الكبار منذ الأيام الأولى لافتتاح سجن أنصار.

تعاملت مصلحة السجون مع الأسرى الأطفال على أنهم غير قادرين على القيام بالخطوات النضالية، فعندما كان يتم نقلهم من سجن إلى سجن جديد كالفارعة أو أنصار أو بئر السبع كانت تجعلهم ينامون على حشايا ملوثة، مع انتشار الجرذان، وحيث لا إضاءة، أو تهوية، وبنوعية غذاء سيئة، ودون علاج كاف[3].

أدرك قادة التنظيمات الفلسطينية أهمية الانتباه للأطفال مبكراً، لكن عدم ترتيب الأوضاع التنظيمية في نفس السجن الموجود فيه الأطفال كان العائق الأساسي لترتيب وضعهم، وقد كان ترتيب ورعاية هؤلاء الأطفال ضمن برامج قيادة التنظيمات، بل إن السيد عبد الحميد القدسي، وهو صاحب تشكيل أول جهاز أمن في السجون. يعتبر أن قيادة الأسرى أعدت جيلاً من القادة تم إعدادهم وهم لازالوا أطفالاً في السجون[4]، وقد استطاع الأطفال الفلسطينيون الأسرى في السجون الإسرائيلية من ترتيب أوضاعهم التنظيمية بل إنهم تنافسوا في الوصول إلى سدة المسؤولية عن هذا النشاط، وقد كان الوعي الثقافي أهم سمات التنافس بينهم، وما أن جاءت فترة بداية الثمانينات حتى كانت أقسام الأطفال تضم هياكل متشابهة لتلك التي في أقسام الكبار، بل إنهم استطاعوا ممارسة النشاط الأمني، وما يتطلبه من صعوبات على الكبار كانت هذه الصعوبات مضاعفة لديهم[5]، ويبدو أن ممارسة النشاط التنظيمي للأطفال قد بدأ بممارسة الفعاليات الثقافية في الجلسات وتوزيع بعض الكراسات، ومن

---

(1) قام مركز غزة للصحة النفسية بإعداد العديد من الدارسات الميدانية حول النتائج الاجتماعية لهذه الأساليب من التعذيب أنظر:

Gaza Community Mental Health program: 350children held in Israeli prisons, report 1986, P.62.

(2) ليئا تسيمل: في المعتقلات الإسرائيلية من حقك أن لا تقول شيئاً، ط1، دار الصباح، الأردن، ص43.

(3) عن ظروف الأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية أنظر:

Palestinian Center For Human Rights: Palestinian Child Prisons , series study(4), Gaza, 1991, P.5-7

(4) مقابلة مع عبد الحميد القدسي، مصدر سابق.

(5) مقابلة مع أدهم حسن زين الدين: مسئول الأسرى الأطفال في سجن بئر السبع عام 1985، أجريت في غزة 2005/4م.

ثم تطور إلى الانضباط الإداري وممارسة عدد من الأسرى الأطفال للثواب والعقاب على زملائهم أو التخيير التنظيمي لكل من يأتي من جديد، وهذا ما يعبر عن وجود نسق معين من الترتيب التنظيمي لهذا المجتمع.

استطاع الأطفال الفلسطينيون ممارسة الاتصال الخارجي خاصة مع المنظمات الدولية، فقد كانوا يراسلون العديد من المنظمات كالأمم المتحدة، والصليب الأحمر الدولي، ومنظمة العفو الدولية[1]، ويبدو أن ذلك كان يتم بإشراف وتوجيه قيادة التنظيمات في السجون، لأن التعاطف مع الأطفال وظروفهم في السجن يشكل أضعاف ذلك التعاطف مع زملائهم الكبار.

رفض الأطفال الأسرى الاعتراف باستمرار واقع ظروفهم المعيشية في السجون، فقد مارسوا العديد من الفعاليات التي تعبر عن ذلك أهمها:

أ- الإضراب عن الطعام: حيث كان الأطفال يشاركون في كافة الإضرابات التضامنية، وفي المناسبات السياسية، وخاضوا إضرابات استمرت عدة أيام أهمها إضراب 1985/9 الذي استمر لمدة ثلاثة أيام[2].

ب- الهروب: حيث شاركوا في العديد من حوادث الهروب وقد كانوا جزءاً من عشرات الهاربين في نفق سجن أنصار عام 1983 وأفلحوا في الوصول إلى المحطة المتفق عليها، وهي قرية بجوار أنصار، ولم يتم إلقاء القبض على أحد منهم، إضافة إلى محاولة الطفل تامر دعرة عشر سنوات الهروب من قفص الاتهام من محكمة نابلس العسكرية، وكان أصلاً أسيراً بتهمة رشق الحجارة[3].

ج- التمرد: وكثيراً ما كان الأطفال يقومون بالاعتداء على أحد أفراد الشرطة عندما يعامل أحد زملائهم بقسوة أو يبادر بالاعتداء عليه، وهذا ما دعا إدارة السجون إلى اقتحام غرف الأطفال ورشها بالغاز متجاهلة ما يمكن أن يحدث ذلك مع أطفال أعمارهم بين العاشرة والسادسة عشر، وهذا ما حصل في سجن الخليل[4]، ومن المعروف أن الأطفال كانوا متحمسين لتفعيل أي إجراء احتجاجي ضد الإدارة أكثر من الأسرى الكبار.

وخلاصة الأمر أنه يمكن تشبيه علاقة الأسرى الفلسطينيين في إسرائيل بعلاقة صراع، بل يمكن اعتبارها إحدى زوايا هرم مكعبات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،وأن السجون فعلاً كانت حلقة من حلقات هذا الصراع،ويتبين هذا من الدور النضالي الواضح للأسرى الفلسطينيين من خلال:

<u>أولاً:</u> استطاع الأسرى توطيد العلاقة بينهم وبين قيادتهم حيث جلبوا الانتباه المفقود في بداية الاحتلال إلى قضيتهم، والتي أدت إلى استفادة القيادة من النشاط الأمني للأسرى وإعدادهم لعناصر قيادية استطاعت الاستمرار في العمل النضالي بعد خروجها من السجن.

(1) مجلة الأرض المحتلة، 1986/12، مرجع سابق، ص83.

(2) مقابلة مع أدهم حسن زين الدين، مصدر سابق.

(3) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق، ص273.

(4) مجلة الأرض المحتلة، 1986/12، مرجع سابق، ص89.

ثانياً: نجح الأسرى الفلسطينيون في ممارسة نضالهم بالتمرد على الواقع والتعبير عن ذلك بصور شتى أهمها الإضرابات عن الطعام، والتي أخذت عدة صور وأهداف مختلفة كان أهمها الإضرابات المفتوحة والتي كانت سبباً رئيسياً في تغيير واقع معيشتهم في السجون إيجابياً .

ثالثاً: تمكن الأسرى من التحرر بغير إرادة السلطات الإسرائيلية بفضل تنسيقهم مع المقاومة التي نجحت في تحقيق تبادلات أسرى عديدة مع إسرائيل وصلت في بعض الأحيان إلى تحرير المئات بل الآلاف من الأسرى وإغلاق سجون بأكملها.

رابعاً: رسخ الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية ظاهرة مشاركة أفراد الأسرة الفلسطينية في الكفاح ضد إسرائيل، فقد دخل السجون عشرات النساء الفلسطينيات في آن واحد ومئات منهن لكن في أوقات مختلفة، وكذا آلاف الأطفال، واستطاعت هذه الشرائح بناء مجتمع تنظيمي لا يقل أهمية عن الأسرى الآخرين، بل إن الأطفال كانوا وقوداً وقادة للعمل التنظيمي للمنظمات الفلسطينية بعد الإفراج عنهم.

ترك هذا الدور النضالي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أثراً إيجابياً على عدة أصعدة أهمها تحسين ظروفهم داخل السجون، وإبداء رأيهم السياسي ودعم تنظيماتهم إضافة إلى رفع معنويات الشعب الفلسطيني.

الفصل الخامس

(الموقف من الأسرى الفلسطينيين)

مثلت قضية الأسرى الفلسطينيين ركناً أساسياً في القضية الفلسطينية، وعكست واجهة هامة يمكن من خلالها فهم طبيعة الصراع القائم بين الفلسطينيين وإسرائيل، بل إن هذه الواجهة عادت بفوائد على حركة المقاومة الفلسطينية أكثر من واجهة العمل المسلح الذي كان يترك أثاراً سلبية على تعاطف الشعوب الغربية مع القضية، مقارنة مع التعاطف الذي كانت تلقاه القضية الفلسطينية من خلال قضية الأسرى، والذي امتد أحياناً إلى داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، والذي تعتبر مؤسساته الأمنية النقيض الأساسي لحقوق الأسرى ومطالبهم.

وقد فرضت بعض فعاليات الأسرى نفسها على كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية على الصعد الفلسطينية والإسرائيلية والعربية بل والدولية، مما ألزم هذه الجهات والأطراف اتخاذ مواقف تتناسب في الأغلب مع موقفها الأساسي من القضية الفلسطينية بشكل عام، لكن الجانب الإنساني لقضية الأسرى كان في بعض الأحيان يجعل من هذه الأطراف تنحو منحاً أخر في موقفها. أخذ شكل التأييد للقضية الفلسطينية، لكن هذا الموقف كان يبدأ بالتأييد المطلق والدفع باتجاهه، ومثله الموقف الفلسطيني بفعالياته المختلفة، وعلى النقيض تماماً كان الموقف الإسرائيلي خاصة الجانب الرسمي منه الذي كان يعتبر التعامل مع قضية الأسرى جزءاً مما ما يسمونه بمحاربة (الإرهاب) الفلسطيني الذي أشاع أن هدفه الإستراتيجي "إلقاء اليهود في البحر"،ومروراً بين الموقفين المتناقضين بدا الموقف العربي المؤيد للقضية في حدود لا تصل لفعاليات مقاومة ضد إسرائيل، وكذا المواقف الدولية المتمثلة بالدول الإسلامية والإفريقية والغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

اختلفت مستويات الجهات التي اتخذت المواقف من قضية الأسرى، ففي حين كان المستوى الشعبي هو الأهم لاتخاذ الموقف الفلسطيني، والذي أخذ شكل الصدام مع قوات الاحتلال، كان المستوى الرسمي العربي المتمثل بتصريحات المسئولين وقرارات جامعة الدول العربية تمثل الموقف العربي، عكس رأي المؤسسات غير الحكومية نفسه على صورة الموقف الغربي كالصحافة ومؤسسات حقوق الإنسان، وشخصيات هامة كالمحاميين والمثقفين، لكن ذلك لا ينفي اتخاذ مستويات أخرى في بعض الأحيان لمواقف معينة من قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وستتضح هذه المواقف من كل هذه الأطراف والجهات من خلال استعراض التعبيرات عن ذلك للفلسطينيين والإسرائيليين والعرب والعالم.

الموقف الفلسطيني

ارتبطت قضايا الصراع العربي الإسرائيلي ارتباطاً وثيقاً بالموقف الفلسطيني كون الشعب الفلسطيني هو رأس الحربة في النضال ضد إسرائيل، وبالتالي فقد كان موضوع الأسرى يحظى بدرجة من الأهمية لا تقل عن المواضيع السياسية التي تشكل خلافاً مع إسرائيل، حيث تم إدراج هذا الموضوع في غالبية المشاريع والأطروحات السياسية التي كانت تطرح لحل القضية الفلسطينية بمجملها العام، وبقدر ما أوضحت إسرائيل موقفها في قمعها للأسرى في سجونها فقد شكل الموقف الفلسطيني من هؤلاء الأسرى جزءاً من النضال العام تجاه القضية الفلسطينية، وهذا ما تعززه مشاركة كل فئات وشرائح الفلسطينيين في هذا الموقف وأهمها:

أولاً: الموقف الرسمي:

منذ العام 1973 اعتبرت الغالبية الساحقة من دول العالم والمؤسسات الدولية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي تعاملت المنظمة مع نفسها على أنها تمثل الجانب الرسمي لقضايا الفلسطينيين، ومنها قضية الأسرى، وأنها المسؤولة عن شؤونهم ورعايتها،وناطقة بلسانهم أمام المؤسسات الدولية، فقد أشرفت وبشكل علني على الدفاع عن أول قضية للأسرى وأخذت جانباً إعلامياً دولياً وهي محاكمة محمود أبو بكر حجازي أول أسير للثورة الفلسطينية، بل إنها هي التي أولت أهمية لاعتبار أحد أيام العام يوماً للسجين الفلسطيني وحددته بيوم السابع عشر من نيسان[1]، ويمكن القول بأن إحياء هذا اليوم لم يختلف عليه أي فصيل فلسطيني حتى يومنا هذا، ويبدو أن اهتمام المنظمة بهذا الشأن –بقضية الأسرى– كان لعدة أغراض أهمها: الالتحام مع الشعب الفلسطيني الذي كان يولي هذا القضية أهمية كبيرة كون الأسرى أصبحوا جزءاً من كل بيت أو شارع أو حي، للتعزيز الدائم لمكانتها بين هذا الشعب.

لاقت دعوات بل تعليمات منظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بالأسرى رضا الشعب الفلسطيني، فمنذ دعوتها الأولى لإحياء يوم السجين الفلسطيني كان التعاطي مع الدعوة أكثر مما توقع قادة المنظمة، ويمكن فهم ذلك من خلال الفعاليات الشعبية للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل في صفوف فلسطينيي الشتات، فيما كان أصحاب الشأن (الأسرى) قد لبوا الدعوة على طريقتهم بإضرابهم عن الطعام في جميع السجون[2]، ويعد ذلك ظاهرة جديدة حتى ذلك العام إذ أصبح الإعداد لإحياء الذكرى القادمة له جانب من الأهمية لدى الأسرى والشعب على حد سواء.

أدرك مسؤولو منظمة التحرير أهمية رعاية الأسرى الفلسطينيين في توفير ما يلزمهم مادياً ومعنوياً داخل السجون، فإن ذلك سيزيد من مدى التفاف هؤلاء الأسرى حول المنظمة ولذلك كانت تدفع مبالغ كبيرة، وبقدر ما كانت تسمح سلطات السجون، وذلك لتمكينهم من شراء ما يلزمهم من دكان السجن، ويمكن القول بأن المنظمة كانت بأمس الحاجة إلى تأييد الأسرى لها خاصة عندما كانت تمر بأزمات كبيرة كالصراع الدائم مع الأردن حول

---

(1) شئون فلسطينية، ع67، حزيران 1977، ص195.

(2) عن هذه الفعاليات أنظر: صحيفة القدس،1977/4/18، ص1.

وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني، أو إبان معارك تل الزعتر في لبنان التي رافقها هجمة سورية على المنظمة، أو إبان توقيع الرئيس المصري محمد أنور السادات لاتفاقية كامب ديفيد، وحاجة المنظمة لإبراز معارضة الفلسطينيين لهذه الاتفاقية، على أن حاجة المنظمة كانت في ذروتها أثناء توتر علاقتها مع سوريا بين عامي 1983- 1984، وأنها أبرزت تأييد الأسرى لها في الأيام القليلة التي سبقت عقد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في نوفمبر/1984، حيث لم ينسَ عرفات، ولا أغلب المتحدثين التذكير ببرقيات التأييد من المؤسسات والشخصيات ومن الأسرى التي انتشرت على صفحات صحيفتي الشعب والفجر المؤيدتين لمنظمة التحرير[1]، ويمكن القول أن هذا الدعم المتبادل بين المنظمة والأسرى جاء إضافة إلى الدافع الوطني حاجة كل من الجهتين لدعم الآخر.

لقد نشطت المنظمة في إيضاح موقفها عربياً ودولياً تجاه قضية الأسرى بعدة وسائل أهمها:

- تشكيل لجان فرعية وحقوقية عالمية لزيارة السجون.
- توجيه المذكرات إلى المؤسسات الدولية للفت انتباهها لما يجري في السجون.
- إذاعة مؤتمرات التأييد والتي كان يشارك فيها زعماء المنظمة كعرفات وحبش وحواتمة.
- إدراج موضوع الأسرى على جداول مناقشات مؤسسات الأمم المتحدة خاصة الجمعية العامة أو لجنة حقوق الإنسان الدولية.
- نشر وعرض منتجات الأسرى في المعارض التي كانت تقيمها مؤسسة صامد التابعة لمنظمة التحرير في بيروت وعمان.
- إضافة قضية الأسرى ضمن المطالب الوطنية التي كانت تتضمنها المبادرات السياسية التي تشارك المنظمة في صياغتها.

تطور موقف المنظمة الداعم لقضية الأسرى بتشكيلها لمؤسسة أسر الشهداء والجرحى والأسرى، وصرف مبلغ ستين ديناراً أردنياً شهرياً لكل ذوي سجين غير متزوج، وإن كان متزوجاً، فأكثر من ذلك، وقد لاقى ذلك قدوم المئات من ذوي الأسرى لمكتب المنظمة في عمان (الشميساني) لأخذ هذه الأموال[2]، ويبدو أن قادة المنظمة كانوا يستفيدون من قدوم الأهالي من الأرض المحتلة للاتصال برجال المقاومة خارج السجون، وكذلك بقادة الأسرى وذلك بتهريب الرسائل المتبادلة، أو حتى الأموال اللازمة لرعاية الأسرى أو تمويل نشاط رجال المقاومة.

قامت فصائل منظمة التحرير عقب الخروج من بيروت عام 1982 بتشكيل أذرع نقابية تمارس نشاطاً جماهيرياً لم تكن إسرائيل وفق لوائحها وأوامرها العسكرية جاهزة للقضاء عليه بسهولة، وقد استحوذت فعاليات

(1) - صحيفة الفجر، 1984/11/21، ص1.

- صحيفة الشعب، 20-1984/11/21، صفحات متفرقة في العددان.

(2) مقابلة مع أحمد نصر: مسئول معتقلي حركة فتح في السجون عام1984، 1985 أجريت في فبراير/2004، خانيونس.

دعم الأسرى الفلسطينيين على جزءاً هاماً من سياسة هذه الأذرع بل إنها أصبحت تنظم اعتصامات في مقرات الصليب الأحمر لدعم الأسرى، سرعان ما كانت تتحول إلى منابر تنظير لسياسة كل فصيل[1] .

و في ظل الانتفاضة الأولى حرصت البيانات الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت تصدر باسم القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على عدم نسيان تخصيص أحد فعاليات البرنامج الذي يتضمنه البيان عن مساندة قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مثل تخصيص يوم اضراب تضامني معهم أو الدعوة للاعتصام أمام مقرات الصليب الأحمر أو زيارة ذوي الأسرى أو حتى تخصيص يوم غضب دفاعاً عن الأسرى ، وهذا بقاموس الانتفاضة يعني الدعوة الاشتباك مع القوات الإسرائيلية، وحتى في مؤتمر مدريد للسلام فقد حرص الوفد الفلسطيني وبتوجيه من القيادة الفلسطينية على التذكير وطرح قضية الأسرى في غالبية جولات المفاوضات التي تلت المؤتمر وعقدت في واشنطن وفي ظل اتفاقيات أوسلو عملت منظمة التحرير الفلسطينية على تحرير الالاف من الأسرى خاصة أولئك الذين اعتقلوا قبل التوقيع على اتفاق وأسلو وهذا لا يعني ان اسرائيل التزمت بذلك بل احتفظت بمئات الأسرى من هذه الفئة .

ثانياً: المؤسسات العامة:

منعت إسرائيل الكثير من المؤسسات الوطنية التي سبق أن عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل 1967 من ممارسة نشاطها السياسي بل والاقتصادي أيضاً، فقد منعت البنوك التي رخصت لها الإدارة المصرية في قطاع غزة وإدارة الحكم الأردني في الضفة الغربية من مزاولة العمل بحجة الحفاظ على الأمن العام، وكذا المؤسسات الاجتماعية، لكنها لم تستطع إغلاق مؤسسات حيوية كالكليات والمدارس والبلديات والصحافة، وعليه فقد كانت هذه الأخيرة متنفساً للشعب الفلسطيني في التعبير عن موقفه السياسي من القضية، وكان لابد لمن يقف على رأس هذه المؤسسات أن يكون له دور في مساندة موضوع الأسرى.

شكل الطلاب شريحة هامة في النضال الفلسطيني، ومثلت كلية بيرزيت المكان الهام إعلامياً لممارسة هؤلاء الطلاب للنشاط السياسي، ففي عام 1970 شاركت هذه الكلية إدارة وطلاباً في إضراب عن الطعام تضامناً مع معتقلي سجن عسقلان المضربين عن الطعام[2]، ومن المعروف أن انتشار الهبات الشعبية بين فئات ومناطق الشعب الفلسطيني كان يتم بسرعة يصعب على قوات الاحتلال السيطرة عليها أحياناً.

ومع نهاية عقد السبعينات أصبح هناك ثلاث جامعات في الضفة الغربية أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية، وتساهم في النصيب الأكبر من مصاريفها وموازنتها وتعيين مسئوليها، وبالتالي شاركت هذه الجامعات بفعالية في تبني قضية الأسرى، فأثناء إضراب سجن نفحة الصحراوي في يوليو 1980، كانت إدارة الجامعة قد علقت الدراسة[3]، ويعرف الجامعات هذا يعني تفريغ حرم الجامعة من الطلاب، ويبدو أن الأمر كان يتم بالتنسيق مع

---

(1) مشاهدة الباحث لهذه الاعتصامات ومشاركته فيها بين الأعوام 1983– 1985.

(2) Jerusalem Post 12-4-1970, P.1

(3) صحيفة القدس، 1980/7/24، ص1.

نشطاء المنظمة الذين كانوا يخرجون بشكل منظم للاشتباك مع الجيش الإسرائيلي وبالتالي إحداث موقف سياسي يعزز دور قيادة المنظمة السياسي في الخارج.

ساهمت إدارة الجامعات في إعطاء الامتيازات للطلاب لممارسة النشاط السياسي، فقد شاركت الجامعات في الاحتجاجات على قرارات الاعتقال الإداري التي عادت حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل لممارستها مع عودة حزب العمل للمشاركة في مؤسسة الحكم، حيث كان سلوكاً جديداً أن تصدر إدارة جامعة بيرزيت بياناً مشتركاً مع الطلاب يندد بسياسة إسرائيل في الاعتقال الإداري لمسئولي التنظيمات في الجامعات، وكذا تبعتها في السلوك جامعة النجاح الوطنية التي طورت من أسلوب الاحتجاج بالسماح بإقامة مهرجان تضامن مع الأسرى[1]، ويبدو أن شخصيات من رئاسة هذه المؤسسات التعليمية كانوا أعضاء في التنظيمات، وحتى في سنوات انتفاضة الأقصى فقد حرصت ادارة بعض الجامعات على رعاية الفعاليات الخاصة بالتضامن مع قضية الأسرى من اعتصامات ومهرجانات تأييد كجامعة القدس المفتوحة التي كانت تقوم بمشاركة اداراتها ومجالس الطلبة والعاملين وعلى رأسهم يكون رئيس الجامعة بالاعتصامات امام مقرات الصليب الأحمر وإنشاء خيام اعتصام بل وتنظيم مؤتمرات علمية دولية عن قضية الأسرى، وهذا ما يعطي دلالة على أن المؤسسات التعليمية وبوضوح شاركت في دعم ورعاية النشاط المساند لقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية .

تعامل العالم ومن ضمنه الإدارة الإسرائيلية في المناطق العربية المختلفة مع رؤساء البلديات والمجالس المحلية على أنهم ممثلون للسكان في تلك المناطق رغم أن المسئولين عن هذه المجالس تولوا رئاستها قبل العام 1967، وربما بحكم طبيعة عملهم المدني، فلم يقطعوا اتصالهم مع الإدارة الإسرائيلية، بل إنه وفق الأوامر الأخيرة تصبح هذا المؤسسات من مسئولية الحكام العسكريين، وعليه كان الاحتجاج السلبي الذي لا يزيد عن إرسال البرقيات التي تتضمن العبارات الدبلوماسية[2]، ومن المؤكد أن الأسرى كانوا يشعرون بالشكل الذي يتعامل به رؤساء هذه البلديات معهم، والذي لا يتعدى الجانب الإنساني، ولا يرقى للجانب الوطني، فقد كان بعض مسئولي البلديات يزورون الأسرى الذين يقطنون في مناطق نفوذ هذه البلديات، ففي عام 1972 رفض السجناء استقبال وفد بلدية الخليل برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري، لأنه جاء لنفس السجن قبل أسابيع وقابل الأسرى من سكان مدينة الخليل فقط[3]، ولم يكن وعي الأسرى بعد يؤهلهم للتعامل مع هذه المؤسسات حيث كان بإمكانهم الاستفادة منها مادياً، فهي تملك موازنات مالية كانت تسمح بسد حاجة الأسرى في وقت لم تكن المنظمة ترسل الدعم المادي بعد، وكذلك كان وضع الشعب الفلسطيني مادياً يكاد يكون أسوأ حالاً منذ العام 1967.

---

(1) مجلة فلسطين الثورة، ع582، 1985/11/9، ص23.

(2) نص برقية من رؤساء بلديات نابلس وطولكرم وجنين وقلقيلية إلى وزير الدفاع الإسرائيلي في 1970/5/3 والتي تضمنت الاحتجاج على الأوضاع الإنسانية لسجن نفحة الصحراوي الذي افتتح مؤخراً، أنظر: صحيفة الاتحاد، 1970/5/5، ص1.

(3) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص165.

مارس مسؤولو البلديات والمجالس المحلية أكثر من وسيلة لدعم قضية الأسرى، فبقدر ما كانت تتميز بلديتا الخليل ونابلس من وضع مالي جيد يؤهلها لدعم الأسرى، كانت بلدية بيت لحم تمثل الجانب الإعلامي الدولي حيث وضع المدينة المقدس، ولم تتوان البلدية عن دعم قضية الأسرى، وكانت وسائل الإعلام العالمية تتناول كافة البرقيات والرسائل التي ترسلها البلدية لمسؤولي الحكومة الإسرائيلية أو البابا[1]، وكذلك كثيراً ما كانت البلديات تقدم الحلوى والحاجيات الأعياد السجون الموجودة في بلدياتها، ومن المعروف وكما ذكرنا في الفصل الثاني[2] أن جميع مدن الضفة الغربية كان يوجد بها سجون إسرائيلية، لكن إسرائيل كانت تمنع مثل هذه الزيارات أو تقديم حاجيات للأسرى في أيام الإضرابات.

لم يستطع الصحفيون الفلسطينيون الوصول إلى السجون الإسرائيلية، ولنا أن نوضح الفارق الشاسع في التسهيلات التي كانت توضع أمام الصحفيين الإسرائيليين الذين استطاعوا دخول سجني نفحة وجنيد بعد أيام من افتتاحهما وتصوير الأمر للرأي العام الإسرائيلي والعالمي وفق المنظور الإسرائيلي، في وقت كان يمنع الصحفي الفلسطيني من دخول أي سجن إسرائيلي لتغطية ما يدور فيه، وحتى عام 1982 نستطيع القول بأن أخبار الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية التي تنقلها الصحافة الفلسطينية كان يتم نقلها عن الصحف العبرية، أما الأحداث التي لها علاقة بالأسرى كنشاط المواطنين واحتجاجهم في مناطق الضفة وغزة فإننا نرى الخبر يأتي نقلاً عن صحيفة هآرتس أو الاتحاد التي تصدر في حيفا باللغة العربية والتي تصدر عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

واستطاع الصحفيون الفلسطينيون تنظيم أنفسهم في بداية الثمانينات بما سمي برابطة الصحفيين الفلسطينيين التي لم تكن إلا ذراعاً إعلامياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان أغلب مسؤوليها هم من نشطاء المنظمة، بل هم مسؤولون مباشرون في حركات الشبيبة التابعة لحركة فتح ولجان العمل الاجتماعي التابعة للجبهة الشعبية، وبالتالي لم يكن من الغريب أن يكونوا أول الزعماء الذين يتم اعتقالهم إدارياً مع نهاية 1984، ويمكن القول أن هذه الاعتقالات كانت الحافز الأكبر لقيام رابطة الصحفيين في مساندة قضية الأسرى، فمنذ ذلك الحين أصبحت تصدر بيانات وتنظم اعتصامات في كل مناسبة تخص الأسرى، ومن أهم البيانات التي أصدرتها بيان سبتمبر 1985 الذي هاجم السلطات الإسرائيلية [3]، لكنه كان رداً على الاعتقال الإداري لنشطاء الرابطة، وهم من صحيفتي الفجر والميثاق، ويمكن القول أن الصحافة الفلسطينية أصبحت تزيد من تغطيتها لأحداث الضفة وغزة بخصوص فعاليات الأسرى عبر مندوبيها في الضفة وغزة بل يمكن أن نرى أخباراً عما يجري داخل السجون، فقد استطاعت الصحافة تغطية أخبار إضراب سجن جنيد في أواخر عام 1984 وتنقل ذلك عن مصادر الأهالي، ويمكن رؤية أخبار في الصحف الإسرائيلية في تلك السنة، وما تلاها منقولة عن صحيفتي الفجر

(1) سمير نايفة: يوميات انتفاضة سجن نفحة، ط1،منشورات فلسطين المحتلة،(ب.م)،1984. ص30.

(2) أنظر الدراسة، ص81.

(3) بيان لرابطة الصحفيين الفلسطينيين بعنوان لا لإعتقال الصحفيين تم توزيعه بتاريخ 1995/9/8، موجود بحوزة الباحث.

والميثاق، بل إن الصحافة الفلسطينية الصادرة خارج الأرض المحتلة كانت تغطي كافة فعاليات الصحفيين الفلسطينيين وتنقل أخبار صحافة الداخل بخصوص الأسرى[1].

استطاع مسؤولو المؤسسات البلدية والتعليمية بعد عدة سنوات من الاحتلال تطوير أساليب احتجاجهم على معاملة الأسرى، وذلك بالنشاط الجماعي، ففي عام 1974 استطاعوا عمل مذكرة احتجاج جماعية تم إرسالها لوزير الدفاع الإسرائيلي[2]، بل إنه في العام التالي استطاعوا إرسال عدة برقيات لخارج فلسطين خاصة لسكرتير الأمم المتحدة (كورت فالدهايم) وأمين عام الجامعة العربية (محمود رياض)، ولجنة حقوق الإنسان الدولية، والصليب الأحمر.

ثالثاً: دور المؤسسات والجمعيات المعنية بالأسرى:

حتى عام 1979 لم يكن في الأراضي المحتلة مؤسسات تُعنى بحقوق الإنسان، وقد برزت هذه المؤسسات نتيجة نشاط المؤسسات الأجنبية في الأراضي المحتلة كالمجلس الثقافي البريطاني أو الفرنسي، وقد جاء إنشاؤها بغرض إبراز الحالة الإنسانية، ويلاحظ أن ترخيص هذه المؤسسات أو المراكز جاء تحت بنود تعليمات الأمن بالسماح لجماعات ومنشآت بالعمل كجمعيات عثمانية[*] تخضع لتعليمات قائد الجيش في المنطقة، ولكن لا يمكن الإدعاء بأنها مارست نشاطها على هذا النحو، خاصة أنها كانت تتلقى الدعم من الدول الأوروبية، وقد كان على رأس هذه المؤسسات مؤسسة القانون من أجل الإنسان (الحق) تم أخذ تصريح بنشاطها على أنها فرع من لجنة الحقوقيين الدولية عام 1979، وقد كان أغلب نشاطها يتضمن أخذ شهادات حول تعرض أسرى فلسطينيين للتعذيب في السجون الإسرائيلية، ويقدمون بذلك شهادات مشفوعة بالقسم، كذلك يمكن التأكد بأن غالبية نشاطها كانت يتولاه شخصيات أجنبية، وأن دور الفلسطينيين كان يقتصر على الإرشاد وإدارة المقرات.

تطور نشاط مؤسسة (الحق) كلما زادت الضجة الإعلامية حول نشاط الأسرى، فقد استطاعت هذه المؤسسة وعبر المحاميين الأجانب، أو من ينوب عن المؤسسة من الشخصيات الفلسطينية زيارة السجون، والاطلاع على أحوالها وكذلك عمل دراسات وتقارير حول مواضيع لها علاقة بالأسرى وأهمها[3]:

1. القمع والتنكيل في سجن الفارعة.
2. دراسة مجموعة الأوامر العسكرية الإسرائيلية.
3. التعذيب في السجون.

وقد أفادت من هذه الدراسات فرق المحامين والمهتمين بالدفاع عن قضية الأسرى من الناحية القانونية، فقد كانت الأوامر العسكرية تصدر عادة باللغة العبرية، ويتم تعليقها على لوحة الإعلانات في مراكز الشرطة

---

(1) مجلة فلسطين الثورة، ع582، 1985/11/9، مرجع سابق، ص23.

(2) صحيفة الشعب، 1970/5/5، ص1.

(*) جمعية عثمانية: يطلق على المؤسسات غير الربحية التي تأخذ تصريح بالعمل بالضفة وغزة منذ الحكم العثماني وتم تمديد العمل بها في فترات الانتداب والإدارة المصرية والأردنية، وتتميز بالصلاحيات الواسعة لحاكم المنطقة في تشكيلها وحلها.

(3) القانون من أجل الإنسان (الحق): التقرير السنوي لعام 1983، ص16-32.

الإسرائيلية لعدة أيام، فكيف سيعرف بها من هو مهتم بهذا الأمر؟ وهو في الأصل ليس مسموحاً للجميع بدخول مراكز الشرطة التي كانت تعتبر بمثابة مواقع عسكرية يحرسها الجيش الإسرائيلي.

وكانت مراكز حقوق الإنسان تنشط في مجال الدفاع عن الأسرى، لكن كان سقف هذه المراكز والمؤسسات، هو إصدار النشرات، والبيانات التي يمكن للمنظمات الدولية الاستعانة بها، ومن هذه المراكز مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، والذي عني أيضاً بإبراز ممارسات التعذيب ضد الأسرى[1]، ويعود الفضل لهذه المراكز في إبراز جانب مهم من مراحل حياة الأسرى الفلسطينيين، وهو الأهم على الإطلاق ألا وهو مرحلة التحقيق، وقد نجح المركز في أخذ شهادات مشفوعة بالقسم ومثبتة بتقارير طبية بتعرض عشرات الأسرى للتعذيب خاصة بالصدمة الكهربائية.

حرصت المؤسسات الأجنبية المعنية بحقوق الإنسان وبعد عام 1982 على تقديم كل الدعم، وذلك بتشجيع شخصيات فلسطينية على فتح مراكز لحقوق الإنسان لتقديم صورة قانونية تكون بديلاً عن وجود الباحثين الأجانب في الأراضي المحتلة، لكن إسرائيل سرعان ما كانت تضايق نشطاء هذه المؤسسات وتعتقل مسؤوليها كما حصل مع رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني الذي تعرض للاعتقال الإداري أكثر من مرة لإصدار المركز الكثير من النشرات التي تشير إلى ممارسات إسرائيل في موضوعي الاستيطان والأسرى، وتوجيه تهم لرؤساء هذه المراكز تتعلق بنشاطهم في صفوف المنظمات الفلسطينية، ولكن بعد سنوات قليلة كان هذا المركز قد قدم عشرات الاستشارات القانونية للمحامين والأهالي إضافة إلى تقديم خدمات المعلومات حول الأسرى للباحثين والوفود الأجنبية[2].

ويمكننا القول أن هذه المراكز تخصصت فيما بعد بموضوع الأسرى خاصة أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة كانت تعني بمتابعة أوضاع الأسرى من تعذيب ومتابعة إضرابات وزيارة الأهالي لأبنائهم، بل إنها استطاعت توفير إنشاء قاعدة معلومات هامة حول الأسرى ومن جوانب عديدة.

نشط الشعب الفلسطيني في إنشاء مؤسسات تكون غايتها رعاية أمور الأسرى، ولكن ليس من الزاوية القانونية، بل من كل النواحي، بحيث لا تكون هذه المؤسسات مرتبطة مع جهات أجنبية، أو استغلال تلك المؤسسات الفلسطينية الموجودة في الخارج، والتي لا تتبع منظمة التحرير مباشرة، وقد نشط الحقوقيون الفلسطينيون في الخارج منذ منتصف السبعينات، وذلك بإرسال العديد من المراسلات والمذكرات إلى الشخصيات الدولية بهذا الخصوص،وهذا ما تزعمته أفرع الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين في الخارج[3].

---

(1) جيفري ديلمان وموسى البكري: استخدام إسرائيل للتعذيب بالصدمة الكهربائية، ط1، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، القدس، 1991، ص3-6.

(2) مقابلة مع راجي الصوراني، رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أجريت في غزة 2005/7/17.

(3) برقية من الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين- فرع سوريا إلى الدكتور كولد فالدهايم، أنظر نصها كاملاً: مجلة فلسطين المحتلة، ع75، 1977/2/16، ص20.

صحيح أن كل هذه المؤسسات والمراكز كان تخصصها قريباً من قضية الأسرى، أو يشكل جزءاً من نشاطها، ولكن نضج وتطور أوضاع الأسرى في السجون الإسرائيلية وبالذات من الناحية الثقافية والأمنية والتنظيمية وكذلك خروج أعداد كبيرة من السجن بعد انتهاء مدد محكوميتهم إضافة إلى حالة المد في النشاط السياسي الجماهيري للمنظمات الفلسطينية، كل هذه العوامل جعلت إقامة مؤسسة خاصة بشئون الأسرى فقط أمراً حتمياً وبتأييد من جميع الفصائل، لكن نجاحها كان منوطاً بظروف أخرى على رأسها عدم انحيازها لأي فصيل، بل بالابتعاد عن النشاط السياسي، وهذا معناه ضمور في الإمكانيات المادية الضرورية لانطلاق مؤسسة كهذه.

كما شكلت مجموعة من الفلسطينيين خاصة المفرج عنهم من السجون مؤسسة نادي الأسير الفلسطيني في أيلول 1982 بعد أيام من مجازر صبرا وشاتيلا، وذلك عبر احتفال في جامعة بيرزيت[1]، ومن المؤكد أن إسرائيل لم تسمح لهذه المؤسسة إلا بعد عدة اعتراضات تقدم بها الفلسطينيون لمحكمة العدل العليا في إسرائيل، ووافقت السلطات على الترخيص لها باعتبارها جمعية عثمانية أهلية تعمل في مجال الخدمات الخيرية لأسر الأسرى الفلسطينيين ولم تسمح لها بفتح فروع لها في الضفة الغربية برغم السماح لها بممارسة نشاطها هناك أيضاً، وهذا ما شكل خلافاً مع السلطات فيما بعد أدى إلى اعتقال عدد من نشطاء النادي لفتحهم علاقة مع الأسرى في الداخل، حتى ولو كانت ذات صبغة إنسانية،وقد ساهمت هذه المؤسسة –وللالتفاف على تعليمات وقوانين الأمن– في إخراج نشاطها عبر دعم لجان مختلفة يتم تشكيلها لدعم الأسرى مباشرة، وهذا ما اتضح من تشكيل لجنة الدفاع عن الأسرى الإداريين في السجون الإسرائيلية، والتي شكلت من الشخصيات والمؤسسات والمراكز والأهالي وشكل ذلك قلقاً للمسئولين العسكريين الذين لم يستطيعوا منع عقد مؤتمر صحفي لهذه اللجنة في القدس عام 1985[2].

تميز دور المحامين الفلسطينيين تجاه قضية الأسرى الفلسطينيين أثناء الإضرابات عن الطعام، فهم القناة الوحيدة التي من الممكن أن تأتي بأخبار الأسرى لذويهم وبالعكس، وهم الذين يتابعون مراحل الإضراب منذ بدايتها، بل إن الأسرى يعدونهم جزءاً من الإضراب، وأن لهم دور في إنجاحه، وقد كانت السلطات الإسرائيلية تعلم ذلك ولم تكن تمنع المحامين من دخول السجون في الأيام الأولى للإضراب، لأن سياستها كانت تقضي بتجاهل كل ما يدور حتى اليوم العاشر تقريباً، وحتى هذا السلوك لم يكن في الإضرابات موحداً، ولكن بعد ذلك تمنع المحامين من دخول السجون، وكثيراً ما كانوا يتغلبون على ذلك بإيفاد المحامين الإسرائيليين المنتمين للحركات اليسارية، لكن المحامين هم الذين كانت مهمتهم إيصال كافة مسوغات الإضرابات (مذكرات– برقيات– مراسلات– تعليمات للتنظيمات– تعليمات للأهالي– نسخ المطالب....إلخ) إلى الجهات المنشودة، وغير مرة شارك المحامون بإرسالهم أنفسهم مسوغات كهذه موقعة منهم للدفاع عن قضية الأسرى، بل وإعلان إضراب عن

(1) أنظر ملحق رقم (4) يتضمن نبذة عن اللائحة الداخلية لأول مؤسسة شعبية متخصصة برعاية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (نادي الأسير الفلسطيني).

(2) جامعة بيرزيت: تعريف خلفية وأبعاد الاعتقال الإداري،ط1، جامعة بيرزيت،رام الله،1985، ص19.

الطعام تضامناً مع الأسرى[1]، ويمكن أن تلاحظ كافة الاتفاقيات التي عقدها ممثلو الأسرى مع إدارة السجون حول مطالبهم كان وفد نقابة المحامين يتم استدعاؤه ليشهد على ذلك، ومن الممكن أن هذا الأمر يأتي من جهة فحص الجوانب القانونية في ذلك من قبل الأسرى.

إن مراحل تطور موقف المحامين منذ السنوات الأولى بعد حرب 1967 من قضية الأسرى ووصولها إلى مرحلة النضال الراقي منتصف التسعينيات كان محكوماً بعدة عوامل أهمها:

1. الثقافة الوطنية للمحامين.
2. العدد المتزايد للمحامين الذين تخرجوا في الجامعات المصرية مع بداية الثمانينات.
3. الحالة النقابية لنقابة المحامين الفلسطينيين في الضفة والقطاع.
4. الهياكل التنظيمية (اللجان الحركية) التي قامت التنظيمات بتشكيلها في قطاع المحامين.
5. دور منظمة التحرير في الدعم المادي لنشاط المحامين.
6. الممارسات الإسرائيلية تجاه المحامين وخاصة اعتقال العديد منهم.
7. نشاط بعض المحامين كأعضاء ومسئولين في التنظيمات.

شاركت الشخصيات الهامة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفعاليات التي كانت تقيمها المؤسسات والأهالي للتضامن مع الأسرى، بل إنهم تزعموا أحياناً مثل هذه المؤتمرات والاجتماعات وكثيراً ما كانت السلطات تمنعهم من ذلك، بل إنه تم إقالة بعضهم من منصبه بسبب موقفه من قضية الأسرى كما حصل مع عبد الجواد صالح رئيس بلدية البيرة الذي تم إقالته لاهتمامه الزائد بقضية الأسرى[2]، لقد تعاملت السلطات الإسرائيلية مع اعتراضات الشخصيات الوطنية على ظروف السجون بقوة وبقرارات قاسية فقد كان اعتراض بسام الشكعة (عمدة نابلس) على الزجاج العاكس الموضوع على نوافذ غرف السجون لأنه يضر بصحة الأسرى ويصيبهم بأمراض، كان ذلك سبباً في إصدار وزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمان أمراً بإبعاده إلى الأردن عام1979، وأن التصريحات تمت بشهادة منسق العمليات في المناطق المحتلة العميد (داني ماط) في مكتبه[3]، ويبدو أن مشاركة هذه الشخصيات كان أيضاً لغرض إبراز دورهم الوطني، فإن ذلك كان يعزز وجودهم على الصعيد الشعبي، وكذا أمام مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية التي تعرف هذه الشخصيات مدى أهمية رضاها عنهم.

---

(1) فهد الحاج: انتفاضة الجوع من وراء القضبان، مرجع سابق، ص72.

(2) عدنان جابر: ملحمة القيد والحرية، مرجع سابق، ص164.

(3) تقرير خاص لدار الجليل للنشر والخدمات الصحفية مؤرخ بـ1979/11/17 بعنوان: محضر اجتماع شخصيات نابلس مع منسق عمليات الجيش في المناطق المحتلة بتاريخ 1979/11/6.

خامساً: الدور الشعبي:

تعد الجماهير الفلسطينية المدد الدائم للثورة الفلسطينية، كما كانت تعني الجماهير بالنسبة لأي ثورة في العالم، فهي التي تصنع المواقف الذي تترجمه طليعة الشعب والمتمثل في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ولما كانت شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني قد دخلت السجون الإسرائيلية فبنفس المنطق شارك جزء كبير من هذه الجماهير في التعبير عن موقفها تجاه الأسرى الفلسطينيين، وكانت السند الرئيسي لأوقات الأزمات والشدة التي مر بها الأسرى، فلم يكن الأسرى أنفسهم يوماً ما الواجهة الإعلامية لأوضاعهم، بل عبرت عنها الجماهير الفلسطينية في صورة فعاليات مختلفة بدأت منذ حرب الأيام الستة بمقاومة القوات العسكرية الإسرائيلية عندما تأتي لاعتقال الأب أو الأخ أو الابن في المنزل، مروراً بالجري تجاه مقرات الصليب الأحمر أو نقابة المحامين، وتعلم إرسال المذكرات والبرقيات التي ارتقت مع تطور القضية الفلسطينية إلى إصدار البيانات والمنشورات، تلك التي كانت إضافة إلى عوامل أخرى تحرض الجماهير على الإضرابات وأعمال مقاومة والصدامات مع القوات العسكرية الإسرائيلية والتي كان ينتج عنها اعتقال آخرين وجرحى وشهداء ،هذا ما كان من خلاصة الموقف حتى يسمع العالم ويمارس ضغوطاً على السلطات الإسرائيلية للاستجابة لطلبات الأسرى أثناء اتخاذهم الخطوات المطلبية (الإضرابات/ التمرد).

كان الصليب الأحمر ملجأ الناس الأول للبحث عن أبنائهم عند اعتقالهم، وكذا تقدم الأسرى وذووهم لاحتجاجاتهم على أي إشكاليات يواجهونها، ولم يكن بد أمام الناس إلا الاعتصام بمقرات الصليب في الإضرابات التي شهدتها السجون في السنوات الأولى بعد عام 1967، وذلك للبحث عن أخبار أبنائهم المضربين عن الطعام، واستغلال الجماهير لمؤسسة الصليب الأحمر قد مر بعدة مراحل:

1. التوجه للصليب لمعرفة أماكن وجود الأسرى، وأخبارهم أثناء الإضراب عن الطعام أو بعد التمرد.
2. تقديم مذكرات الاحتجاج على ظروف الأسرى في سجن معين، والاعتصام في مقرات الصليب الأحمر.
3. الإضراب عن الطعام تضامناً مع الأسرى والمبيت في مقرات الصليب، والصدام مع القوات الإسرائيلية أمام هذه المقرات وأمام وسائل الإعلام.

وقد استمرت **المرحلة الأولى** حتى عام 1978، حيث لم يكن هناك أي نشاط للتنظيمات السياسية أو المؤسسات لتنظيم تعامل الأهالي مع الصليب الأحمر، وأن تعاملهم اتسم بالشكل الفردي[1]، أما **المرحلة الثانية** فقد حددت فعالياتها بروز الإضرابات المنظمة في السجون والتي كانت منسقة مع بعض الأهالي النشطين تجاه الأسرى، والذين كانوا ينظمون الاعتصامات وتقديم المذكرات، وبطلب من أبنائهم داخل السجون، وقد بدأت الصحافة الإسرائيلية تركز على نشاط الأهالي وإبراز بداية تنسيق بين قيادة الأسرى وذويهم في الخارج إضافة إلى تشجيع بعض المؤسسات داخل إسرائيل للأهالي كجمعية أنصار السجين[2]، أما **المرحلة الثالثة** فقد ساهم فيها عاملان هامان هما كون الإضرابات في السجون كانت في تلك الفترة تأتي ضمن خطة شاملة، ومعروف

(1) مقابلة مع عوني وصفي أبو شعبان، مسئول شئون الأسرى في الصليب الأحمر بين أعوام 1975–1986، أجريت بتاريخ 2006/2/17، غزة.

(2) قائمة بالمذكرات التي سلمها الأهالي للصليب الأحمر أنظر: مجلة فلسطين المحتلة، ع175، 1979/2/12، ص33.

سلفاً ما هو دور الأهالي وضغطهم على اللجنة الدولية للصليب الأحمر واستغلال مقراتها، إضافة إلى أنه بعد العام 1982 كانت ذروة نشاط الأجنحة الجماهيرية النقابية للتنظيمات الفلسطينية والتي كانت تولي موضوع الأسرى أهمية بالغة في نشاطها، ولها دور في تحريض الأهالي على استغلال مقرات الصليب الأحمر في التضامن، وليس من المعقول الافتراض أن من يفتعل الصدامات مع الجيش أمام مقرات الصليب الأحمر هم ذوو الأسرى من المسنين والنساء، بل إن الشباب من حركات الشبيبة والأجنحة الجماهيرية للفصائل الوطنية والاسلامية هم من كان ينظم هذه الصدامات التي تعطي نتائج إعلامية فورية خاصة عندما يسقط جرحى[1].

استغل أهالي الأسرى كل الأماكن المتاحة لهم للاحتجاج فيها خاصة تلك التي لا يستطيع الجيش الإسرائيلي دخولها إلا بصعوبة شديدة كمقرات الصليب الأحمر أو المساجد والكنائس، كما يجب ملاحظة إيلاء الأهالي للإعلام أهمية بالغة في فعاليتهم، فغير مرة كانوا ينظمون الاعتصام في المساجد والكنائس، خاصة كنيسة القيامة في القدس حيث قدسية المكان إضافة إلى الوجود الدائم للسياح الذين يأتون من مناطق شتى ،وقد كان الأهالي يوزعون عليهم المناشير التي توضح قضية الأسرى كما حصل في 1969/1/26[2]، وكثيراً ما كان العديد من هؤلاء السياح يتعاطفون مع الأهالي خاصة أنهم أهل المكان الذي يأتي إليه هؤلاء الزوار، ويبدو أنه من هذا المكان نبعت فكرة إحضار الأجانب لمساندة القضية الفلسطينية، ومن هنا يتضح مشاركة هؤلاء الأجانب (السواح) بالاحتجاجات والاعتصام أمام قنصليات بلادهم في القدس احتجاجاً على أوضاع الأسرى الفلسطينيين[3]، ومن الصعب الافتراض أن هذا الأمر كان ظاهرة في تلك الفترة، لأنه كان يتصادف مع الأعياد المسيحية في شهري كانون أول وكانون ثاني من بعض الأعوام فقط.

اعتمد الأهالي أسلوب المذكرات والبرقيات للتعبير عن احتجاجهم على أوضاع الأسرى ونستطيع القول بأن هذا الأسلوب وبرغم أنه قد بدأت مرحلة مبكرة إلا أنه استمر حتى ما بعد العام 2000.

ويلاحظ أن الاحتجاج على سياسة الاعتقال الإداري كانت تمثل ذروة نشاط إرسال المذكرات والبرقيات والعرائض[4]، ويعود السبب إلى أن الغالبية العظمى من الأسرى الإداريين بعد عام 1983كانوا من قيادات التنظيمات الفلسطينية ومسؤوليها أو رؤساء مؤسسات نقابية ويتمتعون بقاعدة جماهيرية كمسؤولي اتحادات مجالس الطلبة في الجامعات أو محامين أو أعضاء هيئات نقابية، وإذا تتبعنا هذه المذكرات والبرقيات فسنجد أنها كانت في السنوات الأولى تتضمن الجانب الإنساني، وتسمية بعض الأسرى المرضى، لكن في مرحلة متأخرة ارتقت هذه المذكرات والبرقيات إلى عبارات قانونية وتشهير ضد مصلحة السجون الإسرائيلية، وهذا ما يجعلنا نفصل بينها وبين البيانات والمنشورات التي كانت تصدر بهذا الشأن والتي كانت إسرائيل تحاكم من يوزعها فلماذا كانت تفعل ذلك؟

---

(1) مشاهدة الباحث لصدامات استمرت عدة أيام في الفترة 18-1984/10/22 أمام مقر الصليب الأحمر في القدس.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1969، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ،1970،ص163.

(3) صحيفة الشعب، 1975/1/27، ص1.

(4) جامعة بيرزيت: تعريف خلفية وأبعاد الاعتقال الإداري، مصدر سابق، ص23.

بدأ أهالي الأسرى بإصدار البيانات والمناشير التحريضية كأسلوب للتضامن ومساندة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أثناء الخطوة الكبيرة التي خطاها معتقلو سجن نفحة الصحراوي بعد أسابيع من فتح المعتقل، فقد كان صدى هذه البيانات قوياً تجاه وسائل الإعلام وأنها كانت تتضمن مادة إنسانية، ومن ثم قانونية ما تلبث أن تجد تحريضاً سياسياً كدعوة الأسرى للاستمرار في الإضراب حتى الموت، أو دعوة الناس للتصدي لهذه الممارسات، ودعوة لإلغاء قرارات الحكومة الإسرائيلية باعتقال النشطاء السياسيين وإبعادهم[1]، ويمكننا ملاحظة الفارق والتطور في البيانات التي كان يصدرها الأهالي عام 1985 كون هذه البيانات تم تطعيمها بفقرات يتضح منها أنها من صياغة الأسرى أنفسهم، ومن الممكن الافتراض أن المحررين من السجون هم من قاموا بذلك كون عدد كبير منهم شارك بعد تحريره مباشرة في فعاليات التضامن مع زملائهم في السجون[2]، مع ملاحظة أن عدداً من الذين تم إبعادهم فيما بعد إلى خارج المناطق المحتلة كان في السجون بانتظار استكمال الإجراءات القانونية.

وخلاصة الأمر أن الموقف الفلسطيني شكل المحرك الرئيسي لقضية الأسرى، ولا يمكن اعتبار نشاط الأسرى جزءاً من الموقف الفلسطيني ،أو حتى الموقف الرسمي الإسرائيلي المتمثل بالسلطات (حكومة ووزارة أو مصلحة سجون) فهما النقيضان المتصارعان،واللذان تعبر بقية شرائح الشعب الفلسطيني الموقف منه، والذي بطبيعة الحال كان مسانداً لطرف الأسرى، ويمكن القول بأن فعاليات الشعب الفلسطيني هي التي كانت تحرك قضية الفلسطينيين مع مراعاة أن الأزمة يتم ابتداؤها داخل السجون، وتنتهي باتفاق الأسرى مع السلطات الإسرائيلية أيضاً داخل السجون مع السلطات الإسرائيلية، ولكن الجانب الإعلامي لهذه المعركة إذا صح تسميته كان يتم من خلال سلوك وموقف الشعب الفلسطيني من هذه المعركة.

(1) أنظر ملحق رقم (5): بيان صادر عن أهالي وذوي الأسرى السياسيين الفلسطينيين المضربين عن الطعام في مقر الصليب الأحمر في القدس تضامناً مع أبنائهم في معتقل نفحة (النازي) مؤرخ بـ1985/7/26، وزع في نفس اليوم في مقرات الصليب الأحمر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(2) أنظر ملحق رقم (6): بيان صادر عن أهالي الأسرى والمبعدين المعتصمين في الصليب الأحمر – رام الله مؤرخ بـ1985/9/19.

الموقف الإسرائيلي

تعد إسرائيل النقيض تماماً في معادلة الصراع مع الفلسطينيين، فهي المسؤولة عن معاناة الشعب الفلسطيني وإعاقة تحقيق أحلامه وطموحاته الوطنية، فقد فُقد الكثير من الشهداء وأصيب الآلاف من الجرحى إضافة إلى مئات الآلاف من الأسرى إلى جانب ما حدث من دمار وتشريد طوال سنوات الصراع، ويمكن فهم الموقف الرسمي الإسرائيلي من خلال سلوك الإسرائيليين التابعين للمؤسسة الحكومية في غالبية المباحث التي تحدثت عنها في الدراسة في الفصول السابقة ابتداءً من الشرطي، وحتى التعليمات التي تعطيها أعلى مرتبة رسمية متمثلة برئيس الوزراء ورئيس الدولة، لكن الموقف الإسرائيلي لا يتوقف على سلوك أعضاء هذه المؤسسة فقط، ولكن هناك جهات أخرى كانت على مر فترة الدراسة تبدي موقفها، هذا الموقف الذي كان مؤثراً أحياناً وبشكل مباشر، والعكس أحياناً أخرى، كما أنه لم يكن هناك تشابها في التأثير بين الجهات المختلفة من أعضاء الكنيست أو المؤسسات حكومية أو الشخصيات الاعتبارية أو الصحافة أو حتى المؤسسات والشخصيات العربية الفلسطينية التي تعيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وبالتالي فهي خاضعة للقانون الإسرائيلي، وعليه فمن المستحسن إدراجها على أنها نشاط عربي لكنه جزء من الموقف الإسرائيلي، وبالتالي فهذه المؤسسات والشخصيات غير خاضعة لتعليمات وأوامر الأمن المتعارف عليها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعكس الموقف الفلسطيني الذي كان يعكس دائماً واجهة مؤيدة ومناصرة لقضية الأسرى الفلسطينيين، فقد تباين وتمايز الموقف الإسرائيلي ابتداءً من الداعمين والمناصرين للأسرى الفلسطينيين، والمتمثل في موقف المؤسسات والشخصيات العربية والمتحالفين معها من شخصيات يهودية يسارية، وصولاً إلى الموقف المتطرف المعادي تماماً للأسرى الفلسطينيين والذي يمثله المستوطنون، والذين كانوا يدعون إلى الحكم عليهم بالإعدام أو ترحيلهم خارج ما أسموه (بأرض إسرائيل)، لكن السؤال هو: هل أثر الموقف العربي أو اليهودي غير الصهيوني في الموقف الرسمي الإسرائيلي؟ أو هل كان أفق الموقف العربي هو تغيير الموقف الرسمي الإسرائيلي؟وهل تمت على الأرض مساندة الأسرى الفلسطينيين مباشرة؟ وبنفس منهج السؤال هل أثر المستوطنون والجهات المتطرفة في الموقف الرسمي؟ وهل كانت معاداتهم للأسرى الفلسطينيين قد توقفت عند التأثير على هذا الموقف؟ أم كان لهم سلوك معادٍ على الأرض للأسرى؟ وخلاصة المشكلة كيف تأثر الموقف الرسمي الإسرائيلي بمن حوله من جهات مختلفة؟

تعد محكمة العدل العليا أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، وبشكل دائم يعد قضاتها أنفسهم الهيئة المستقلة الأولى في إسرائيل والتي تحفظ الدستور وحقوق الإنسان، ولنا أن نقارن بين هذا التعريف وموقف قضاتها من قضية الأسرى، فهم ينظرون إليهم على أنهم (إرهابيون) ويشتركون في حقيقة الأمر مع الموقف الرسمي، بل إن رئيس المحكمة (أهارون باراق) يصف مصلحة السجون في إسرائيل أثناء مشاركته في افتتاح سجن نفحة " بأنها منظمة ذات رسالة اجتماعية خالدة"[1]، إن مشاركة رئيس أكبر هيئة مستقلة في افتتاح منشأة (كما تعرفها النشرة

(1) نشرة تعريفية بمصلحة السجون في إسرائيل، إصدار دائرة الإعلام بمصلحة السجون،ص5،(بالعبرية).

التعريفية) ستكون مكاناً لحجز الإنسان وحجب النور والشمس وزيارة أبنائه ووالديه بجعل من الصعب تصور أن موقف هذا القاضي يمكن أن يكون غير منحازٍ، ويتعارض مع تعريفهم للمحكمة كهيئة لصيانة حقوق الإنسان.

تعاملت محكمة العدل العليا مع قضية الأسرى كما لو أنها جزءٌ من السلطة التنفيذية في إسرائيل، فقد كانت تقارير جهاز الأمن العام تأخذ بكل جدية وصدق، ومن الممكن طرحها بعد إخراج المحامي والفلسطيني المعتقل خارج القاعة، وهذا ما يستدل من موقف المحكمة وبدون إصدارها لقرار بل تم إبلاغ المحامية إلغرا فيتشكو شفوياً رفض التماس موكلها المعتقل يوسف البايض بعدم تعذيبه، والسبب هو تقرير من جهاز الأمن العام ينفي صحة ذلك، وأن إصدار قرار سيشكل خطراً على أمن الدولة[1].

لم تعترف المؤسسة الرسمية في إسرائيل بأي جهة مستقلة يمكن أن تتدخل في عمل ونشاط أجهزة الأمن غير محكمة العدل العليا، رغم أن توصية الأخيرة تكون ملزمة حتى لرئيس الدولة ورئيس الوزراء، لكن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في أي قضية حكومية من قبل رئيس محكمة العدل العليا، سيتيح للحكومة مساحة الموافقة على أي قرار صعب، فهو سيكون صادراً بموافقة الهيئة المسموعة توصياتها، إضافة إلى أنه سيعرف الرأي العام المحلي والعالمي أن مثل هذه اللجان هي مشكلة من قضاة من المفترض أنهم يلتزمون الموضوعية والاستقلالية التامة، لكن يبدو أن النتائج كانت شبه مضمونة، وهذا ما توضحه كافة نتائج لجان التحقيق في أحوال وأوضاع الأسرى، وعلى سبيل المثال يمكن النظر بشيء من الموضوعية إلى توصيات لجنة (عنات)[2]، التي وصفت أوضاع السجون بالسيئة والازدحام وعدم كفاية العلاج وسوء الأجواء الاجتماعية، لكن محكمة العدل العليا لم تقبل إقرار توصيات هذه اللجنة[3]، وبالتالي كان هناك مبرر للحكومة أن تمتنع عن التعاطي مع توصيات اللجنة، فقد شكلت محكمة العدل العليا حائط الصد الأول لهذه اللجنة، وليس من المنطق الافتراض بأن قضاة محكمة العدل العليا لا يعرفون أن توصيات اللجنة ستحرج الحكومة، وأن أوضاع السجون ستنقلب رأساً على عقب إذا تم تنفيذ هذه التوصيات.

<u>أولاً:</u> موقف أعضاء الكنيست:

صحيح أن أعضاء الكنيست العرب أو أعضاء الأحزاب اليسارية لم يؤثروا كثيراً على أعضاء الحكومة الإسرائيلية خاصة في القضايا الأمنية التي يتم نقاشها عادة في لجنتي الداخلية والأمن والخارجية، فقلما تختلف الأحزاب الصهيونية حتى لو كانت من أحزاب الوسط على القضايا الأمنية، وعليه فقد مثل موضوع الأسرى الفلسطينيين وجهة النظر الشخصية أكثر منها نابعة من أفكار أيديولوجية بالنسبة لأعضاء الكنيست من الأحزاب الصهيونية الليبرالية، والذي مثله أعضاء كنيست انشقوا عن حزب العمل الإسرائيلي عقب هزيمته في الانتخابات التشريعية عام 1977، فقد كان عضو الكنيست عن حزب راتس (حقوق المواطن) يوسي ساريد غير متفق مع

(1) وزارة شئون الأسرى والمحررين: التعذيب، دائرة الإعلام، ص9.

(2) لجنة شكلها وزير الداخلية الإسرائيلي عام 1981 د.يوسف بورغ لدراسة أوضاع السجون وسميت بهذا الاسم نسبة إلى رئيسها ماكس عنات وهو قاضي سابق في محكمة العدل العليا.

(3) صحيفة الفجر، 1981/3/11، ص1.

الحكومة التي شارك فيها مع حزبي العمل والليكود عام 1984 في إجراءاتها بنقل الأسرى الفلسطينيين من المناطق التي أخلاها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان (المرحلة الأولى) إلى السجون داخل إسرائيل[1]، لكن من المؤكد أنه ليس تعاطفاً مع هؤلاء الأسرى، بل لمصلحة إسرائيل التي ستتعرض للنقد الدولي كونها نقلت أسرى من منطقة انسحب منها الجيش، وكان يجب إعادتهم لمناطق سكناهم كما ينص القانون الدولي، وغير مرة كانت (شلوميت ألوني) وهي من نفس الحزب تعرب عن تعاطفها مع المطالب الإنسانية التي يطالب بها الأسرى الفلسطينيون[2]، وكان يأتي هذا المستوى من التعاطف بملاحظتين هما:

1- أن أعضاء الكنيست من هذه الأحزاب ينظرون للأمر من جانب إنساني كمواضيع الغذاء والنوم والفسحة.

2- أن هذه التصريحات تأتي في الأيام الأخيرة من الإضرابات عن الطعام حيث يكون مطلوباً من كل شخصية موقف أمام الإعلام المهتم بالقضية.

تعد الفترة من 1977 حتى عام 1981 التي شكلت هزيمة للقوى والأحزاب اليسارية في إسرائيل واستطاع اليمين بزعامة مناحيم بيغن أخذ زمام السلطة، فترة ضعف لنشاط أعضاء الكنيست الآخرين في المعارضة تجاه قضية الأسرى الفلسطينيين، ففي هذه الفترة كانت قرارات عديدة قد صدرت بقمع الأسرى، أو حتى افتتاح سجون جديدة خاصة سجن نفحة الصحراوي، و لم يكن هناك ما يشير إلى احتجاجات أو نقاشات في الكنيست على هذا الأمر، في وقت كان افتتاح هذا السجن حدثاً إعلامياً هاماً.

شكلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) الواجهة التي يعبر من خلالها أعضاء الكنيست العرب واليهود اليساريون عن موقفهم تجاه قضية الأسرى، فغير مرة كان عضو الكنيست عن هذه الكتلة (ماير فلنر) قد زار أمهات الأسرى المضربين عن الطعام مصطحباً معه مجموعة من عائلات الجنود الذين يرفضون الخدمة العسكرية في الضفة وغزة والتي ساهمت هذه الجبهة في إنشائها[3]، وفيما بعد استطاع أعضاء الكنيست من هذه الكتلة دخول سجن جنيد أثناء إضراب الأسرى في ديسمبر 1984 والشد من أزرهم، والإعراب عن مساندتهم، ومن ثم مهاجمة الحكومة أمام وسائل الإعلام بعد الخروج من السجن[4]،لكن هذا الموقف لم يكن ليؤثر على اتخاذ القرار، لأن أعضاء الكنيست هؤلاء كان يستقبلهم في أحسن الأحوال مدير السجن أو نائبه وليس ضباطاً كباراً في مصلحة السجون.

لم تشكل السلطة التشريعية في إسرائيل (الكنيست) يوماً قيداً على تشريعات وأوامر قادة الجيش تجاه السجون أو الأسرى الفلسطينيين، فمنذ بداية السبعينات كان رئيس الكنيست (شلومو هليل) يصف الأسرى (بالإرهابيين) الذين أرادوا تدمير إسرائيل، ومن المصادفة أن يصبح فيما بعد وزيراً للشرطة، أي المسئول عن مصلحة

(1) مجلة فلسطين الثورة، ع554، 1985/4/20، ص106.

(2) صحيفة هآرتس، 1984/11/2، ص1.

(3) صحيفة الاتحاد، 1980/7/29، ص1.

(4) مجلة الأرض المحتلة، السنة3، ع28، 1987/4، ص95.

السجون، حيث من المؤكد أن موقفه كان سلبياً تجاه الأسرى[1]،ولقد ساهم الكنيست بقرار هام في حياة الأسرى وهو إقرار توصية لجنة (لانداو) التي سمحت في محتواها لرجال جهاز الأمن العام باستخدام بعض صور(الضغوطات) التعذيب ضد الأسرى، لكن من الجانب الأخر يعتبر أعضاء الكنيست توصيات هذه اللجنة قد حد من تصرفات وسلوك ضباط جهاز الأمن العام لكن دون إعاقة عملهم المقدس، ولم يعارض القرار أي من الأحزاب الصهيونية في الكنيست.

ثانياً: موقف المؤسسات غير الحكومية في إسرائيل:

نشطت في إسرائيل في مطلع السبعينات فكرة تأسيس منظمات تعنى بحقوق الإنسان والمواطنة والمدنية، وقد حظي ذلك بدعم من الأحزاب اليسارية، وعلى رأسها الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وقد كان من مهام الكثير من هذه الجمعيات والمؤسسات جزئية الدفاع عن الأسرى خاصة السياسيين، وحتى عام 1984 كان عدد الأسرى السياسيين اليهود لا يتجاوز أصابع اليد، وأن نوع الاتهام لهم جميعاً هو نشاطات عدائية ضد العرب وعلى خلفية قومية، وعليه فقد نشطت الجمعيات في القضايا التي تحصى الصراع مع الفلسطينيين وعلى رأسها قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، واتسم نشاط هذه الجمعيات والمنظمات والحركات التي سأسميها منظمات باستغلال الجانب القانوني والإعلامي في نشاطهم، بشكل أساسي، وقد تميزت بعض هذه المنظمات كالرابطة الإسرائيلية للحقوق الإنسانية والمدنية والتي كان لها الفضل في تزويد لجنة الأمم المتحدة التي أرسلت للتحقيق في أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة عام 1970 بالكثير من المستندات التي تثبت قيام إسرائيل بتعذيب الأسرى الفلسطينيين والتي اعتمدت عليها اللجنة، وظهر بعضها في تقرير اللجنة النهائي.

إن الأخذ بشهادات الرابطة يعد بمثابة ثقة كبيرة بنشاطها وحيادها، هذه اللجنة التي تشكلت من الأكاديميين وأساتذة الجامعات، لكن هذه اللجنة برغم تشجيع الأحزاب اليسارية لها إلا أنه ليس هناك ما يثبت أنها كانت تتبع أي حزب سياسي[2]، بل إنها –هذه المنظمة– كانت توجه نداءات تحريضية للفلسطينيين بكيفية التعامل لفضح سلوك السلطات الإسرائيلية في تعذيب الأسرى، وقد نشر رئيس هذه المنظمة بعض النصائح في وسائل الإعلام والتركيز على بعض حالات التعذيب بالاسم[3]، مثل أسلوب المذكرات المتضمن الاحتجاج القانوني، وكذلك نشر نفس هذه المذكرات في الصحافة أساس عمل ونشاط المؤسسات الإسرائيلية في تلك الفترة، ورغم العدد الكبير لهذه المذكرات إلا أن بعضها كان يؤثر إلى حد ما كإرسال المذكرات إلى هيئات دولية فإنها تؤخذ بثقة أكثر من تلك التي كانت المنظمات الفلسطينية توجهها، وكذا عندما توجه عشرات المذكرات من الأسرى أنفسهم إلى المسؤولين الإسرائيليين، فلم أعثر في مصادر الدراسة أن السلطات الإسرائيلية قد ردت كتابياً على أي من هذه المذكرات، بعكس مذكرات المنظمات الإسرائيلية، فقد كان المسؤولون يردون عليها ويستخدم هذا الرد في نشاط

(1) مجلة فلسطين المحتلة، ع71، 1977/1/1، ص17.

(2) مذكرة إلى لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة من الرابطة الإسرائيلية للحقوق الإنسانية والمدنية– تل أبيب مؤرخ بـ24/4/ 1970وموقعة من رئيس الرابطة د.إسرائيل شاحاك،أنظر :مجلة شئون فلسطينية، ع1، مارس 1971، ص234.

(3) أحاديث مع إسرائيل شاحاك، مجلة شئون فلسطينية، ع44، أبريل 1975، ص120.

المنظمة، كما حدث عندما أرسلت لجنة حقوق الإنسان والمواطن في إسرائيل بمذكرة لوزير الشرطة الإسرائيلية احتجاجاً على أوضاع سجن النساء "نفي ترتسا"، واستخدم رد الوزير لإثبات عدم التزامه لتعهداته أمام محكمة العدل العليا[1].

ولقد كان مسئولو هذه المنظمة يعقدون مؤتمرات صحفية بعد كل فعالية يقومون بها فقد أولى الرأي العام الإسرائيلي أهمية لمؤتمر هام عقدوه في القدس بعدما أجروا التحقيق حول ما يجري في سجن الفارعة عام 1984 وطالبوا بإغلاقه، لأنه مكدس بالأطفال الذين تم تعذيبهم[2]، وقد لوحظ أن الشهادات التي أخذها محامو المنظمة أثناء زيارتهم لسجن الفارعة أساساً لمرافعة محامي المنظمة أمام محكمة العدل العليا لإصدار أمر بمنع استخدام الضرب والتعذيب للفلسطينيين في معسكرات الجيش.

برغم أن محامين فلسطينيين قد تقدموا بمذكرات لنقابة الأطباء الإسرائيليين لفضح سلوك أعضائها أكثر من مرة إلا أن رد النقابة كان يتسم بالفتور وعدم الأخذ بالجدية، وهذا ما يتضح من رد نقيب الأطباء في إسرائيل (د.رام ياشي) على رسالة المحامي رجاء شحادة، حيث نفى مشاركة أطباء إسرائيليين في التحقيق مع الأسرى بل إنه طالب المحامي إما إثبات ما ادعاه أو الاعتذار[3]، ومن المعروف أن الهيئة الإدارية للنقابة كانت من نشطاء حزب العمل الإسرائيلي.

منعت بعض المؤسسات الإسرائيلية أي أعمال احتجاج سياسية منحازة للجانب الفلسطيني وبالذات موضوع التعذيب للأسرى لما له من ضجة إعلامية، فقد منعت الجامعات الإسرائيلية منذ منتصف السبعينات هذا الأمر، وتكون الحجة دائماً أن الأمر سيؤدي إلى صدام بين الطلاب العرب واليهود، وعام 1976 منعت إدارة الجامعة العبرية اعتصاماً للطلاب العرب بالتعاون مع بعض منظمات حقوق الإنسان احتجاجاً على أوضاع الأسرى الفلسطينيين خاصة قضية تعذيبهم[4]، أما أهم المنظمات الإسرائيلية التي كانت تقوم بالفعاليات فهي:

1. جمعية حقوق الإنسان في إسرائيل: تأسست عام 1972 كمؤسسة مستقلة وغير حزبية هدفها حماية حقوق الإنسان في إسرائيل والمناطق التي تسيطر عليها.
2. منظمة العفو الدولية فرع إسرائيل: وتم ترخيص عملها في إسرائيل على أنها حركة عالمية يناضل أعضاؤها من أجل تعزيز حقوق الإنسان، ويعتمد على البحوث العلمية القانون الدولي.
3. بزخوت: مؤسسة تعني بحقوق المعاقين جسدياً وعقلياً واهتمت هذه الفئة بمن يفرج عنهم من الأسرى الفلسطينيين"المعاقين جسديا".

---

(1) مذكرة إلى السيد وزير الشرطة من لجنة حقوق الإنسان المواطن في إسرائيل حول أوضاع السجينات في مركز التأهيل في نفي ترتسا، مؤرخه بتاريخ 1975/8/8، أنظر: صحيفة الاتحاد 1975/8/26، ص1.

(2) صحيفة دافار، 1984/3/26، ص1.

(3) صحيفة دافار، 1984/6/10، ص1.

(4) مجلة فلسطين المحتلة، ع61، 1976/5/31، ص68.

4. هموكيد: مؤسسة تعني بالمساعدة القانونية للذين تعرضت حقوقهم للمس من قبل قوات الدفاع الإسرائيلي في المناطق المحتلة.
5. يش دين: منظمة تحارب الإساءة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وأعضاؤها خبراء في مجالات القانون والقضاء والإعلام.
6. اللجنة ضد التعذيب في إسرائيل: وهي تناضل ضد استخدام التعذيب بالتحقيقات داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة بطرق قضائية فقط، وتسعى لإصدار تشريعات ضد التعذيب.
7. حركة السلام لآن: وهي تعني بالسلام بين الشعبين وقد تضمنت تقاريرها عام 1984 جانباً هاماً من موضوع الأسرى، بل قدم إحصائيات عن حالات التعذيب المثبتة لدى محامين إسرائيليين[1]، وبرغم أن مكافحة الاستيطان هو أساس انتماء ونشاط هذه الحركة إلا أن تقاريرها كانت تجد اهتماماً لدى الرأي العام الإسرائيلي بل والدولة.

ثالثاً: الموقف الشعبي الإسرائيلي:

شكل موضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أهمية بالغة لدى المجتمع الإسرائيلي،وطرحت العديد من القضايا على الشعب، وترجم هذا الموقف في صناديق الاقتراع في أكثر من جولة انتخابات تشريعية في إسرائيل، كالموقف الشعبي من قضية محاكمة أول أسير للثورة الفلسطينية لدى إسرائيل محمود أبو بكر، وكذا محاكمة الناجين من عملية الساحل عام 1978، وكذلك صفقة تبادل الأسرى 1985، لكن هذا الموقف عبرت عنه شخصيات هامة في إسرائيل من خلال كتاباتهم وتصريحاتهم ومشاركتهم في إجراءات على الأرض، فمنذ الأيام الأولى بعد عام 1967 حدث جدال عميق في إسرائيل ليس على الصعيد الرسمي فقط بل على صعيد المجتمع حول كيفية التصرف في مساحة الأراضي الواسعة وعدد السكان الفلسطينيين الكبير الذين وقعوا تحت سيطرة إسرائيل ومن ضمن هذه الموضوعات كيفية التعامل مع الأسرى ممن أسموهم في إسرائيل (بالإرهابيين والمخربين)، والكثير كان يرى ضرورة تنفيذ حكم الإعدام بحقهم، واستندوا إلى الحجة "المقدسة" وهي الرجوع إلى ما فعله أنبياء بني إسرائيل كداود عليه السلام[2]، فقد كان الجميع يعرف أن نتائج الحرب تستدعي إصدار تشريعات كثيرة يمكن أن تأتي على شكل أوامر أو قوانين أو تعليمات عسكرية، فلم يكن مهماً كيف سيتم سن هذه التشريعات.

لقد طرح موضوع فرض حكم الإعدام من قبل الشعب في إسرائيل أكثر من الجهات الرسمية، وعليه فقد شكل الموقف الشعبي في هذا الموضوع ضغطاً على الحكومة أحرجها أمام وسائل الإعلام، وكان يترجم ذلك عن طريق المظاهرات كتلك التي حصلت أمام مقر رئاسة الوزراء في القدس للمطالبة بإعدام الفدائيين الناجين من عمليات فندق سافوي عام 1976 و الساحل عام 1978 والدبويا وسط الخليل عام 1981، وقد تزعم الموقف

(1) Peace Now: Palestinian Prisoners In Israeli Prisons, report NO.7. October 1984, Jerusalem, 1984, P.8-12.

(2) إيشاي منوحين: بين الديمقراطية والإذعان، ط1، كابك، حيفا، 1986، ص12. (بالعبرية).

الشعبي هذا أعضاء لجنة العائلات الثكلى من العمليات المعادية ترأسها المحامي عزرئيل براك[*]، وعند دراسة نشاط هذا المحامي تبين أنه من أشد المحرضين للموقف الشعبي على المطالبة بفرض حكم الإعدام على رجال المقاومة الفلسطينية[1]، لقد ازداد الضغط الشعبي في إسرائيل لغرض حكم الإعدام على الأسرى الفلسطينيين من قبل المستوطنين الذين كانوا يولون هذا الموضوع أهمية خاصة بعد عام 1982، هذه الفترة التي تعتبر الذهبية في سياق ضغط وتدخل المستوطنين في الشئون الرسمية للدولة الإسرائيلية، كيف وأن التحريض قد أوصل نتائجه إلى العمليات العدائية العديدة ضد العرب، ومنها مهاجمة المستوطنين لحرم جامعة الخليل وقتل وإصابة العشرات من الطلاب، ومحاولة اغتيال رؤساء البلديات الفلسطينية وإصابة عدد منهم، وإطلاق الصواريخ على أتوبيس فلسطيني قرب قرية سعير، ويمكن فهم الموقف الشعبي من خلال وضع المستوطنين لمقارنة هؤلاء الأبطال المحاربين على حد تعبير العديد من الشخصيات مع الأسرى الفلسطينيين قتلة الأطفال في العمليات الإرهابية على حد تعبيرهم، وأغلب المتحدثين في محاكمة اليهود المتطرفين كانوا يتطرقون إلى مقارنتهم بالأسرى الفلسطينيين وإثبات أنهم نقيضهم للخروج باستنتاج أنهم أبطال[2].

ساهم المسؤولون الإسرائيليون بعد خروجهم من المؤسسة الرسمية سواءً في الانتقال للمعارضة أو الاستقالة في التأثير على مواقف الحكومة أو الجهات الرسمية في موضوع الأسرى، وخاصة عندما يشهدون أمام لجان التحقيق، فقد تؤخذ توصيتهم أو شهادتهم على أنها وجهة نظر مهنية، فقد كانت توصية رئيس جهاز الأمن العام السابق (غيلون يعزف) للجنة لانداو بما يلي: "لا يوجد محقق في جهاز الأمن العام لم يستخدم التعذيب أثناء خدمته أو تحقيقه مع أسرى فلسطينيين" [3]، إن المواقف السابقة لشخصيات إسرائيلية لا تعني وصف حالة الموقف الشعبي الإسرائيلي من قضية الأسرى على أنها متطرفة، بل إن هناك شخصيات يهودية ساهمت في التأثير على قضية الأسرى الفلسطينيين لكن ربما لم تكن بالتأثير على الموقف الرسمي في إسرائيل بل كانت أمام وسائل الإعلام والمؤسسات واللجان الدولية ،والمساهمة في رفع معنويات الأسرى أنفسهم، فقد نشط المحامون الإسرائيليون منذ السنوات الأولى للاحتلال في الدفاع عن قضية الأسرى وأهم هذه الشخصيات:

1. ليئا تسيمل: محامية ترافعت في الدفاع عن قضايا التعذيب في السجون لكنها تصف عدة مرات نجاحها في التأثير على القضاء الإسرائيلي "بأصابع يد مع حذف أصبعين منها"[4].

(*) عزرئيل براك: محام معروف قتل ابنه وزوجته في 1979/2/27 على يد محمود الشوبكي الذي شارك في قتل وإصابة العشرات من اليهود في عملية الدبويا عام 1981.

(1) عزرئيل براك: المخرب القاتل يجب إعدامه، مجلة الدائرة، ع11، شباط 1987، ص28، نقلاً للمقال الذي نشر قبل أسبوع في مجلة هيردي الصادرة عن المؤسسة التي يترأسها الكاتب.

(2) فيليتسيا لانغر: تأملات في أواخر العقد الثاني من الاحتلال، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع7، يوليو 1986، ص538، وفيها تعرض المحامية محضر أحد جلسات محاكمة المستوطنين.

(3) غيلون يعزف: مذكرات، ط1، بتسك، تل أبيب، 1986، ص86،(بالعبرية).

(4) ليئا تسيمل: في المعتقلات الإسرائيلية من حقك أن لا تقول شيئاً، ط1، دار الصباح، عمان، 1986، ص11.

2. فيليتسيا لانغر: محامية ترافعت في الدفاع عن قضايا الأسرى، وساهمت في تقديم عشرات الشهادات مشفوعة بالقسم لفريق صحيفة الصانداي تايمز عام 1977، وقد نشرت عدة كتب وعشرات المقالات عن الأسرى الفلسطينيين، قاطعها الأسرى أثناء إضراب سجن نفحة عام 1980.
3. تمارا بيلنغ: محامية تخصصت في الدفاع عن الأسرى الإداريين، وساهمت في الإفراج عن عشرات منهم برفع التماسات لوزير الدفاع أو لمحكمة العدل العليا، ورعت شئونهم داخل السجون[1].

ولم يكن المحامون وحدهم من أثروا ونشطوا في مجال الدفاع عن الأسرى فقد كان العديد من الشخصيات ممن أثروا شعبياً في الضغط على مواقف الحكومة الإسرائيلية أو القضاء، ومنهم (يوري أفنيري) الذي كان جنرالاً سابقاً في الجيش، و كان ينظم تظاهرات للدفاع عن الأسرى الفلسطينيين ،وأسس إذاعة تبث من سفينة في البحر للسلام بين الشعبين وتولى أهمية لأخبار الأسرى، وقد تحدث كثيراً عن أعمال التعذيب التي يمارسها ضباط جهاز الأمن العام الإسرائيلي[2]، لكن يمكن الاستخلاص بأن الموقف الشعبي المؤيد لقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية لم يؤثر على الموقف الرسمي مقارنة مع تأثير المتطرفين والمستوطنين على هذا الموقف.

<u>خامساً</u>: موقف عرب فلسطين المحتلة 1948:

أحدثت إجراءات إسرائيل في بداية عام 1976 في مصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 إلى إحداث تحريك للمشاعر الوطنية فتفجرت في يوم الثلاثين من مارس من نفس العام أو ما سمي بيوم الأرض، والذي كان من نتائجه النشاط الوطني في جميع المجالات، والتي كان أهمها إنشاء جمعية أنصار السجين للدفاع عن الأسرى الذين دافعوا عن الأرض في وجه القوات العسكرية الإسرائيلية، وقد أخذت على عاتقها رعاية شئون الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في وقت لم يكن هناك مؤسسات تعني بهذا الأمر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بدأت نشاطها بإرسال المحامين إلى السجون الإسرائيلية وإعداد تقارير شاملة عن الأوضاع فيها، مستغلة حرية التحرك التي تعطي لمحامي فلسطين المحتلة 1948 مقارنة مع محامي الضفة وغزة، وقد استغلت هذه التقارير في مساندة اللجان الدولية ورفع قضايا لمحكمة العدل العليا، وكذلك رفع المذكرات إلى المسؤولين الإسرائيليين، وكذلك تزويد أعضاء الكنيست اليساريين بما يلزم لإثارة هذا الموضوع أمام المحافل الرسمية في إسرائيل.

كان يوم 1980/4/19 يوماً هاماً في موقف فلسطينيي 1948 الداعم لقضية الأسرى الفلسطينيين حيث تم إقامة مؤتمر شعبي في الناصرة شارك فيه الآلاف من المواطنين وأعضاء الكنيست العرب[3]، وتأتي أهمية هذا المؤتمر كونه الأول الذي يعبر عن موضوع يخص الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الكلمات التي وردت فيه لم

(1) ترافعت للدفاع عن المؤلف وزملائه أثناء اعتقالهم إدارياً بالأعوام 1988-1993.
(2) يوري أفينزي: عدوي أخي، ط1، بينين، تل أبيب، 1989،ص86،(بالعبرية).
(3) صحيفة الاتحاد، 1980/4/20، ص1.

تكن تتعامل مع القضية من جانب إنساني، بل من جانب وطني، ومن الممكن أن يكون قد شكل مصدر قلق للمسئولين الإسرائيليين، خاصة أنه قد تمخض عن مطالب الأسرى نفسها، لكنها ترجمت في مذكرات من المؤتمر للمسئولين، ويبدو أن الفلسطينيين استغلوا هذه المناسبات لإبراز قضية معاناتهم ويظهر هذا في مطالبهم في نفس مذكرات مساندة الأسرى بإنهاء أنظمة الطوارئ التي كان معمولاً بها عندهم.

لاقى نشاط الجمعية قبولاً واسعاً لدى الجماهير الفلسطينية وتقبلاً لأطروحات مساندة الأسرى وهذا ما عبر عنه حضور كافة الشخصيات الهامة من أعضاء كنيست عرب ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية العربية للاجتماع التحضيري في سينما ديانا بالناصرة لمؤتمر شعبي لمساندة الأسرى المضربين عن الطعام في سجن نفحة، وقد التف الآلاف من المواطنين العرب حول المؤتمر في 1980/7/26[1].

مع بزوغ عام 1981 مثلت جمعية أنصار السجين البوابة التي من خلالها يعبر الفلسطينيون في مناطق 1948 عن تضامنهم مع كافة القضايا الوطنية وأصبحت الجمعية تصدر بيانات وتقارير شهرية وسنوية وأمام انضمام عشرات المحامين المتطوعين لمساندة قضية الأسرى، وترجم ذلك في القرارات الصادرة عن الاجتماع الشعبي المنعقد في الطيبة في 1981/5/8[2]، فيما يظهر جديد في هذا العام بتبني الجمعية لأراء الأسرى بالكامل ومحاولة إعطاء القضية بعداً دولياً، فقد كان من أولى القرارات إرسال برقية تعزية لعائلة الشهيد الأيرلندي (بوب ساندس) الذي استشهد بعد 66 يوماً من الإضراب عن الطعام باعتباره سجيناً سياسياً.

نشط المحامون الفلسطينيون من مناطق 1948 في الوقوف إلى جانب الأسرى الفلسطينيين أثناء الإضرابات عن الطعام، وبعكس المحامين من مناطق 1967 فقد سمح لهم بدخول السجون بصحبة محامين يهود في أيام الإضرابات الأخيرة، بل إنهم كانوا يعقدون مؤتمرات صحفية كانت جديدة من نوعها في قضية الأسرى وإبراز أخر أخبارهم للرأي العام[3]، ويتبين أن زيارات هذه الفئة من المحامين من مناطق 1948 ومحامين يهود كانت تجد ردة فعل سيئة من إدارة مصلحة السجون التي تكون حريصة على عدم تسرب أخبار المضربين عن الطعام في الأسبوع الثالث، وما بعده من الإضراب، فإن ذلك سيثير الرأي العام وكذا المؤسسات الدولية لكنها لم تكن تستطيع دائماً منع هذه الفئة من المحامين.

لقد عرف الأسرى الفلسطينيون كيفية استغلال هذا النشاط والوقفة الوطنية لفلسطين 1948، فمنذ إضراب سجن نفحة عام 1980 وحتى ما بعد فترة الدراسة كانت جمعية أنصار السجين وأعضاء المجالس المحلية والعربية ولجنة المتابعة العربية هي جهات أساسية يتم التنسيق معها قبل البدء بأي إضراب عن الطعام وكذلك اطلاعهم على التطورات أثناء الإضراب، وكذلك استدعاؤهم ليكونوا شهوداً على أي اتفاق يتم بين الأسرى وإدارة

(1) صحيفة الاتحاد، 1980/7/27، ص1.

(2) بيان بعنوان: قرارات صادرة عن الاجتماع الشعبي المنعقد في الطيبة بتاريخ 1981/5/8.

(3) مجلة شئون فلسطينية، ع67، 1977/6، ص66.

السجون[1]، ولم تستطع إسرائيل أن تستغل هذه الجهات من فلسطيني 1948 ليكونوا وسطاء إحداث سلام بين الشعبين بل تعاملت معهم على أنهم طرفٌ في الصراع العربي الإسرائيلي.

موقف المؤسسات الدولية والموقف العربي والدولي

لم تكن القضية الفلسطينية يوماً ما تدور في حلبة الفلسطينيين وحدهم، فقد أخذت بعداً عربياً وإسلامياً يتخذ موقف المد والجزر، من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى أخر، ولما كان مطلوباً من هذه الدول، أو الحركات، أو المنظمات الدولية موقفاً تجاه قضايا كانت تطرأ على القضية الفلسطينية، فقد كان هذا الموقف جزءاً من موقف هذه الجهات من القضية بشكل عام، ومن هذا المفهوم جاء موقفها من موضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وهذه الدراسة ستعني بإيضاح مواقف أهم الجهات التي قد يكون لها تأثير على موضوع الدراسة، كالموقف العربي، والأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، والصحافة العالمية، وقد تكون جميع هذه الجهات قد دخلت داخل دائرة التأييد والمساندة لقضية الأسرى، ولو بنسب مختلفة، لكن هناك من وقف بالاتجاه المضاد لهذا التأييد ومحاولة عرقلة إجراءات دولية كان هدفها مساندة قضية الأسرى، ويبدو أن الصبغة الإنسانية التي أضفاها سفراء منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية على قضية الأسرى جعلت من التأييد العربي والدولي لها أكثر من أي جزئية أخرى من القضية الفلسطينية، ولكن يبقى السؤال هل وصل هذا التأييد إلى حد التأثير عن النقيض المعادي للأسرى وهو الطرف الإسرائيلي؟

مثلت قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية جانب الانتصار في الصراع العربي الإسرائيلي ،فمن جهة كانت تجلب التعاطف مع القضية الفلسطينية خاصة أيام الإضرابات عن الطعام، ومن جهة أخرى كانت تعكس للعالم الانتصار الفلسطيني على إسرائيل أيام تبادلات الأسرى أو صور محاكمة الفلسطينيين الذين كان يتم اعتقالهم عقب عمليات فدائية كبيرة، والذين كانوا غير مبالين وجعلوا قاعات المحاكم منابر للخطب الوطنية والافتخار بتنفيذهم للعمليات الفدائية.

أولاً: موقف الأمم المتحدة:

تعد الأمم المتحدة من أهم المحافل الدولية التي يوليها صناع القرار الفلسطيني أهمية خاصة، رغم أن القضية ظلت موضوعة على طاولات هذه المؤسسة منذ بداية عام 1947، وقد شاركت في صناعة الواقع السيئ الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وعلى مر العقود أصبحت القضية الفلسطينية تستحوذ على النصيب الأكبر من قرارات مؤسسات الأمم المتحدة، بل إنها شكلت الملجأ الوحيد في كثير من الأحيان للشعب الفلسطيني، تأتي أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بداية من خلال الاتفاقيات التي

(1) جبريل الرجوب: زنزانة 704، ط1، دار الجليل، عمان، 1986، ص116-142، عدة مراسلات من اللجنة النضالية العامة في سجن جنيد إلى الجهات المشار أعلاه.

تشترط أو تعمل الأمم المتحدة على توقيع التزام أعضائها بها، فقد رعت وأشرفت على صياغة اتفاقيات جنيف خاصة الرابعة وملحقاتها التي تضمن جزء منها كيفية التعامل مع الأسرى، والتي تطرقت إلى أغلب شئون حياة الأسير داخل الحجز أو السجن وتعتبر حتى اليوم مصدراً لتشريعات الكثير من دول العالم الخاصة بالتعامل مع الأسرى زمن الحروب، لكن ظلت هناك فجوة كبيرة حاولت إسرائيل من خلالها سلخ منبر الأمم المتحدة عن قضية الأسرى الفلسطينيين، وذلك بفهمها الخاص عمن هو مقصود في هذه الاتفاقية كأسير حرب، ولم تؤثر هذه الاتفاقية على سلوك السلطات الإسرائيلية تجاه الأسرى لأنها ببساطة لا تعتبرهم أسرى حرب،ولا يمكن توقع تعامل إسرائيل مع الأسرى من خلال اتفاقية جنيف أو ملحقاتها فقد لجأت للتهرب من الالتزام بكلمةٍ واحدة (تعريف أسير حرب)، ولذلك استطاعت الأمم المتحدة توقيع عدة اتفاقيات فيما يخص موضوع التعذيب أهمها[1]:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- اتفاقية مناهضة التعذيب.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- تعديل 12/آب الخاص باتفاقية جنيف الرابعة.

ومن الممكن أن يكون تخصيص الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 6/26 من كل عام يوماً عالمياً لمناهضة التعذيب قد جاء بناءً على ما يدور من حالات تعذيب إسرائيل ضد الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ذلك لأنه تزامن مع كثرة الشكاوي التي قدمت ضد إسرائيل في الأمم المتحدة بين الأعوام 1983- 1985، والذي تزامن مع اعتراف إسرائيل بضرب أسرى عملية الأتوبيس 300 حتى الموت.

لقد أصدرت مؤسسات الأمم المتحدة الكثير القرارات والتوصيات التي تدين،أو تستنكر، أو تناقش، أو ما يمكن أن تعتبره على أقل المقاييس رفض ممارسات إسرائيل تجاه الأسرى الفلسطينيين، وقد كان أول هذه القرارات بعد حرب 1967 وهو قرار مجلس الأمن رقم 237 الصادر في 14/حزيران/ 1967، والذي تضمن إضافة إلى بنود أخرى تتعلق بالحرب المطالبة برفع الآلام عن السكان المدنيين أسرى الحرب في منطقة النزاع[2]، ويمكن إجمال أهم القرارات التي صدرت عن مؤسسات الأمم المتحدة والتي لها علاقة بقضية الأسرى الفلسطينيين بما يلي:

1- توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2546 (الدورة 24 بتاريخ 1969/12/11) تشكيل لجنة للتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في الأراضي المحتلة،وقد رفضت إسرائيل التعامل مع فريق اللجنة المكون من ست دول، ورفع الفريق تقريره في 1970/1/20 يؤكد فيه خروقات إسرائيل لحقوق الإنسان ومنها حقوق الأسرى العرب في سجونها[3].

---

(1) سعيد علاء الدين: التعذيب في السجون الإسرائيلية، مرجع سابق، ص16-24.

(2) أحمد عصمت عبد المجيد: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي، 4مج، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995، مج1، ص197.

(3) المصدر السابق، مج1، ص105.

2- توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3376 (الدورة 30 بتاريخ 1975/11/10)، حيث شكلت بموجبه لجنة كلفت بتقديم تقرير لمجلس الأمن، لكن يلاحظ أن هذا القرار لم يكن لقضية الأسرى فقط بل كان لحالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة[1].

3- توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة 147/36 (الدورة 36 بتاريخ 1981/12/16) حيث أكدت على استمرار إسرائيل لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ودعتها للامتناع عن هذا السلوك إضافة إلى موضوع محاولة إسرائيل تغيير الصيغة القانونية لهذه الأراضي[2].

لم تكن الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤسسة الوحيدة في الأمم المتحدة التي كانت تصدر توصيات ترفض سلوك إسرائيل تجاه حقوق الإنسان، بل كانت لجنة حقوق الإنسان نفسها تعبر عن رفضها لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ففي عام 1975 أدانت وبلهجة شديدة لجنة حقوق الإنسان الدولية ممارسات إسرائيل، وكانت المرة الأولى التي تحدث فيها مندوب منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت قبل عام عضو بصفة مراقب عن اضطهاد الأسرى وتعذيبهم[3]، ويمكن ملاحظة أنه بعد عام 1974 كانت الأمم المتحدة ومؤسساتها تصدر قراراتها المتعلقة بحقوق الإنسان وقضية الأسرى بناءً على تقارير كان يقدمها مندوب منظمة التحرير الفلسطينية، وقد نجح في عام 1976 في إرسال لجنة تحقيق إلى الأراضي العربية المحتلة من منظمة الصحة العالمية مهمتها زيارة السجون للتحقق من الأوضاع الصحية للأسرى[4]، ويبدو أن المجموعة العربية كانت في هذه الفترة تعمل بشيء من النجاح في استخراج قرارات تخص القضية الفلسطينية، وهذا ما يفسر أن الجمعية العامة أدانت إسرائيل لعدم تعاونها مع اللجنة السابقة، لكن تلك هذه اللجان تلك التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي خلال غزوها للبنان عام 1982 [5]، ويبدو أن أغلبية نشاط هذه اللجان كان يتضمن أموراً لابد من ملاحظتها وهي أن هناك صراعاً للضغط على هذه اللجان من المجموعة العربية ودائرتها من مندوب المنظمة أو المؤسسات التي تعني بحقوق الإنسان ،وصحيح أن العرب كانوا ينجحون في استخراج توصيات تكون غالباً بعيدة عن قرارات مجلس الأمن ،أي من المؤسسات الأخرى ذلك لأن الولايات المتحدة تمتعت بحق رفض أي قرار وإحباط إصداره وهناك من الصحفيين العالميين من لاحظ هذا الأمر وأبرز صور هذا الصراع[6]، إضافة إلى اعتماد هذه اللجان على تقارير المؤسسات

(1) المصدر السابق، مج2، ص8.

(2) المصدر السابق، مج2، ص244.

(3) صحيفة الشعب، 1975/2/24، ص1.

(4) مجلة فلسطين المحتلة، ع61، 1976/5/31، ص46.

(5) عن هذه اللجنة وقراراتها أنظر: حالة الأسرى: تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي أثناء غزوها للبنان، ترجمة مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، ص7.

(6) دراسة نشرت باللغة الإنجليزية 1991 وتحدثت عن هذا الصراع ومدى قوة التأثير العربي في الأمم المتحدة، أنظر:

Kablan, Alison: Arabs are Prepared to Wait for Israel, Jerusalem Post, 5-2-1991, P6_11.

والشخصيات العاملة في رعاية شئون الأسرى ،فغير مرة كانت هذه اللجان تراسل هذه الجهات وتطلب منهم تقارير عن السجون وحالة الأسرى، وكانت جمعية أنصار السجين أهم المؤسسات التي كان يطلب منها تقارير لعمل هذه اللجان، لكن هذه اللجان كانت تواجه صعوبات في أخذ إفادات من الأسرى أهمها أن:

- معظم التحقيقات ستكون معروفة لدى إسرائيل.
- السجناء لا يوافقون على إعطاء اللجنة أسمائهم وهذا لا يجوز في الإفادات.
- أن إسرائيل غير مستعدة لقبول مزاعم وادعاءات.

ثانياً: موقف المؤسسات العالمية :

اهتمت المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بقضية الأسرى الفلسطينيين، فقد كانت قضية التعذيب على سلم أولويات اهتمام هذه المؤسسات بقضية الأسرى، و تعتبر منظمة العفو الدولية(أمنستي) من أكبر المؤسسات الدولية التي تعني بحقوق الإنسان خاصة جزئية الاعتقالات، ويكاد موضوع انتقاد إسرائيل حول تعاملها مع الأسرى لا يخلو من التقارير السنوية، وذلك منذ منتصف السبعينات، ويمكن فهم عمل ونشاط أفراد هذه المنظمة أنها قد بدأت في تتبع المرضى والمسنين من الأسرى، ومن ثم التقدم بالالتماسات إلى السلطات الإسرائيلية لإطلاق سراحهم، وتدعي هذه المنظمة بأنها خلال الفترة ما بين عامي 1977–1979 سعت لإطلاق سراح تسعة وثلاثين معتقلاً نجحت في إطلاق سراح تسعة عشر منهم وإبعاد واحد إلى الأردن بمحض إرادته لغرض العلاج[1]، لكن لم يكن للمقياس الإنساني أي قيمة في اعتقال من تعتبرهم في قاموسها مخربين أو إرهابيين، بل من الممكن أن يكون بعض المرضى والمسنين ممن كانوا في تلك الفترة أسرى لحين تسليم أبنائهم أنفسهم للسلطات الإسرائيلية ،أو أولئك المرضى الذين يعتقلون أثناء اعتقال العشرات والمئات عندما يتم مداهمة المخيمات،ولا يمكن إنكار الدور الإجرائي لمتطوعي منظمة العفو، ففي عام 1979 كلفت محامين محليين و إسرائيليين للدفاع عن ستة طلاب من نشطاء الحزب الشيوعي الفلسطيني اعتقلتهم السلطات لتعليقهم مجلة (الطليعة) على جدران جامعة بيت لحم، ورغم ذلك حكم عليهم بالسجن لمدة ستة أشهر[2].

اهتمت منظمة العفو الدولية في مساعدة الأسرى الإداريين في الجانب القضائي وإرسالها المذكرات والبرقيات للمسئولين الإسرائيليين، ولا يمكن تجاهل تولي اللجنة لقضايا عديدة من الأسرى الإداريين ويتضح أنهم ممن كانوا من قادة المنظمات، وذلك في الفترة بين 1976–1978 أو الأكاديميين، مع العلم أنه في أواخر فترة حكم حزب العمل حتى 1977 كانت السلطات تعتقل حتى رجال المقاومة إدارياً، وظلت المنظمة تدافع عن تيسير عاروري المحاضر في جامعة بيرزيت عام 1975 حتى أطلق سراحه كلياً عام 1978، ويعتبر عاروري صاحب

(1) Amnesty: Annual Report, 1979, London, 1980, P.89.

(2) سمير نايفة: واقع الاعتقال في السياسة الإسرائيلية، ط1، دار الجليل، عمان، 1990، ص88.

فكرة تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فيما بعد وذلك مع أشخاص أسرى تعرف عليهم في ذلك الاعتقال المشار إليه[1].

صحيح أنه لم تستطع هذه المنظمة تغيير وجهة نظر المسئولين الإسرائيليين في سياستهم تجاه الأسرى الفلسطينيين، لكن من الواضح أن هذه المنظمة إضافة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانتا تمثلان أكبر المنظمات الدولية، وبالتالي كانت إسرائيل تعتني جيداً بالرد على تقاريرهما بغض النظر عن عملها بتوصياتهما أم لا، وقد كانت البرقية التي وجهتها منظمة العفو الدولية للمستشار الإسرائيلي عام 1977 والتي انتقدت إسرائيل بلهجة شديدة تجاه إضراب الأسرى في كفار يونة وعسقلان وغزة في آن واحد ووفاة أحد الأسرى كانت المنظمة قد تقدمت بطلب الإفراج عنه قبل أشهر[2]، كانت هذه البرقية كفيلة بإعادة القضاء الإسرائيلي بالنظر في ضرورة إيجاد بديل عن موضوع التعذيب لأخذ الاعتراف،الذي بالفعل تم تعويضه بما سماه الأسرى بقانون (تامير)الذي يعطي القاضي صلاحية إدانة أي معتقل لمجرد شهادة زميله عليه، ولا داعي لاعتراف الأول.

ومع بداية عام 1979 صعدت منظمة العفو الدولية نشاطها في الأراضي العربية المحتلة، فالتقرير السنوي المشار إليه أعلاه والذي أرسلت المنظمة نسخة منه إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغن مباشرة وعدد من الوزراء المعنيين جعل من التقرير كافياً ليتم نقاشه في مجلس الوزراء[3]، ويبدو أن هذا النشاط كان وراء تكليف اللجنة التشريعية في الكنيست للمدعي العام الإسرائيلي (جبرائيل باخ) بفحص تقرير المنظمة لاحتمال عمل لجنة تحقيق بما ورد فيه، وهذا ما لم يتم فيما بعد.

ومع بداية عقد الثمانينات أصبح هناك تطور في نشاط المتطوعين في منظمة العفو الدولية فقد أصبحت تأخذ إفادات مباشرة من الأسرى وتكلف رسمياً المؤسسات التي بدأت تنشط في الأراضي المحتلة بموضوع الأسرى، ويمكن رؤية دراسات خاصة أعدتها المنظمة عن التعذيب في العالم من الممكن أن تكون قد أنشئت خاصة لموضوع تعذيب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية،وهذا ما يتضح من محتوى دراسة أعدتها المنظمة عام 1984[4]، وقد ساهمت منظمة العفو الدولية في فضح السياسة الإسرائيلية التي نقلت عدداً من معتقلي أنصار، ولم تفرج عنهم ضمن صفقة التبادل مع منظمة التحرير، ونقلهم إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، كذلك عودة إسرائيل إلى سياسة الاعتقال الإداري، وحتى الاعتراض على اعتقال الشرطة الإسرائيلية لجنود إسرائيليين رفضوا الخدمة العسكرية عام 1985 في الضفة وغزة[5].

---

(1) عن الأسرى الإداريين في تلك الفترة أنظر: يهود يعاري وزئيف شيف: الانتفاضة، ط1، يدبكين، تل أبيب، 1990، ص61-64،(بالعبرية).

(2) مجلة شئون فلسطينية، ع67، 1977/6، ص195.

(3) هآرتس، 1979/12/3، ص1.

(4) Amnesty: Torture in the Eighties, London, 1984, P.233.

(5) نال موضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أهمية خاصة في تقرير منظمة العفو الدولية السنوي والذي صدر عام 1987 والذي يستنكر الانتهاكات الإسرائيلية عامي 1985-1986 أنظر:

Amnesty: Annual Report, 1987, London, 1988, P.348-352

لم تكن منظمة العفو الدولية المؤسسة العالمية الوحيدة التي عنيت بحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة الذي تمثل بمفهومها غالباً بانتهاكات القوانين الدولية الخاصة بالاعتقال، فقد كان الفاتيكان أحياناً يتدخل لدى السلطات الإسرائيلية، فعند اعتقال المطران كبوشي دعمت الفاتيكان تشكيل لجنة لتنسيق المساعي لإطلاق سراحه وكان البطريرك (مكسيموس حكيم) قد اجتمع مع البابا يوحنا بولس السادس وحصل على دعم منه لهذه الجهود[1]، ورغم أن قضية الأسرى كانت تأتي ضمن فعاليات هذه اللجنة لكن يبدو أن الفاتيكان لم يكن ليتدخل لولا أن طبيعة القضية تخص أحد الذين يتبعون الفاتيكان.

مثلت طبيعة العلاقات المتينة بين بعض المؤسسات الفلسطينية والشخصيات اليهودية غير الصهيونية من جهة،والمؤسسات الأوروبية من جهة أخرى رافداً لدعم قضية الأسرى فكثيراً ما كانت اتحادات العمال في بعض الدول الأوروبية كفرنسا وسويسرا بإصدار بيانات ومذكرات والضغط على حكوماتهم لدعم قضية الأسرى، وقد أثر الاتحاد العام لعمال فرنسا على أعضاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي لإدراج قضية إضراب الأسرى في سجن بئر السبع عام 1977 على جدول أعمال لجنة الداخلية التابعة للكنيست[2]، وبنفس الجهود استطاع نشطاء منظمة التحرير الفلسطينية وعبر نشاطهم في الخارج إقناع عصبة حقوق الإنسان السويسرية بزيارة سجون الضفة الغربية، وفعلاً جاء فريق من هذه المؤسسة برئاسة (دينيس بيبوت) وزار سجن نابلس، وأعد تقريراً عن ظروف التحقيق في هذا السجن[3]، وفيما بعد كان يمكن رؤية تقرير هذا الفريق وشهادات أعضائه كسندات هامة اعتمد عليها تقرير لصحيفة الواشنطون بوست حول التعذيب في السجون الإسرائيلية.

لوحظ أن منتصف السبعينات كان وفي ظل شحه وجود المؤسسات الفلسطينية برزت فيه مؤسسات عالمية أخرى تنشط في الدفاع عن قضية الأسرى الفلسطينيين وهناك تشابه في الأساليب التي انتهجتها هذه المؤسسات وأهمها:

- إرسال مذكرات إلى رؤساء ووزراء دولهم.
- إرسال مذكرات إلى رئيس وأعضاء الحكومة الإسرائيلية.
- نشر البيانات الصحفية والإعلامية.
- التحاق العديد من المتطوعين في منظمتي الصليب الأحمر والعفو الدولية.
- إرسال فرق للتحقيق الميداني وزيارة السجون

مع أنه ليس من تخصص الدراسة دراسة نشاط الصليب الأحمر في حدود ووقت الدراسة ، حيث أنه تم مناقشة هذا الأمر من الجانب القانوني من قبل الدراسة التي قدمها عبد الرحمن أبو النصر والتي خلصت إلى عدم التزام إسرائيل بقواعد القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967، لكنه يجب إيضاح جزئية العلاقة بين الصليب الأحمر والأسرى الفلسطينيين وكذا العلاقة بينه وبين إسرائيل فيما يخص الأسرى فقط.

---

(1) صحيفة الشعب، 1975/4/9، ص1.

(2) مجلة فلسطين المحتلة، ع78، 1977/3/9، ص17.

(3) Jerusalem Post, 15-9-1977, P.1.

تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أهم مؤسسة يلجأ إليها الناس في أوقات الحرب،إن لم تلجأ الدول إليها أحياناً، وفي إطار قضية الأسرى الفلسطينيين لم يستطع أعضائه زيارة الأسرى إلا بعد عشرة أشهر من حرب 1967، وتبقى إشكالية العلاقة بين اللجنة وإسرائيل كون الأخيرة ترفض اعتبار الأسرى (أسرى حرب)،وبالتالي فهي غير ملزمة بتطبيق اتفاقية جنيف التي أصرت اللجنة على تطبيقها عليهم، ولكن دون جدوى، وادعت إسرائيل أنها ستتعامل مع الاتفاقية ببنودها الإنسانية فقط، لكن ذلك ينطبق أيضاً على تعاملها مع السجناء الجنائيين وبالتالي لا جديد في تعاملها مع الأسرى الفلسطينيين، وظلت العلاقة بين الصليب الأحمر وإسرائيل هكذا حتى عام 1978،عندما تم التوقيع على اتفاقية بين الطرفين لتعريف نشاط اللجنة تجاه الأسرى[1]. مثل حجم الظروف الإنسانية التي عاشها الأسرى الفلسطينيون في سجن أنصار مفاجأة كأقل تعبير علمي لكل معني بحقوق الإنسان، وهذا ما يستدل عليه من إقدام الصليب الأحمر بإيقاف زيارته لهذا السجن في 1982/7/25 أي بعد أيام من افتتاحه[2]، وكانت هذه المرة الأولى في نشاط الصليب تجاه الأسرى، لكن هل كل هذه الإجراءات أو دور الصليب الأحمر نالت رضا الأسرى الفلسطينيين، بالطبع لا، فقيادة الأسرى كانت تعرف بالدور السلبي للصليب، بل هددوه بأنهم سيعتبرونه مشاركاً في السياسة الإسرائيلية لأنه مؤسسة غربية تعبر عن العقلية الأخلاقية الغربية والعالم الرأسمالي[3]، ومن الممكن أن ذلك شكل حافزاً لامتناع الصليب عن الزيارة ، ولتوخي الموضوعية في تقييم دور الصليب وتأثيره على قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يمكن الوصول للاستنتاجات التالية:

أ- الدور السلبي وهو عدم قناعة الأسرى بدوره لمساندة قضيتهم بتخليه عن مطلب تطبيق اتفاقية جنيف عليهم بتوقيعه اتفاقية أخرى مع إسرائيل، وعدم التدخل في مطالبهم وطبيعة علاقتهم مع سلطات السجون.

ب- وربما الدور الإيجابي فقط في توفير ممثل الصليب جانب من الطمأنينة لذوي السجين،وإيصال بعض الأغراض الهامة للسجناء، إضافة إلى مشاركته وبطلب من جميع الأطراف في رعاية إجراءات تبادلات الأسرى، والتي كان موجوداً وممثلاً فيها جميعاً، وكذا حضور وشهادة اتفاقيات الأسرى مع إدارة السجون عند إيقاف الإضرابات عن الطعام.

ثالثا: الموقف العربي:

مثلت القضية الفلسطينية عبر سنوات الصراع العربي الإسرائيلي جزءاً هاماً في وجدان كل عربي شعر وأحس بأهمية القومية العربية،وما يجب أن تمثله بالنسبة لكيان الإنسان العربي، ومرت مواقف ولحظات تلاحم فيها الموقف العربي مع الموقف الفلسطيني الذي لا يتجرأ أي حزب أو منظمة أو حركة في فلسطين إلا واعتبار

(1) للمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية أنظر:

International Committee Of Red Cross, Annual Report, 1978, P.31.

(2) دينا عبد الحميد: للفجر نغني، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989، ص142.

(3) الواقع الصحي في معتقل أنصار، مجلة بلسم، ع103- 104، يناير- شباط 1984، ص110.

الأمة العربية هي امتداده الطبيعي، وكذا ساهم العرب وخاصة خلال فترة الستينات وبداية السبعينيات في اعتبار القضية الفلسطينية هي لب القضايا التي على الأقل لا يختلف العرب عليها ونصرتها بغض النظر عن اختلاف الوسيلة في ذلك والتي اتخذت كمبرر للتخلص أحياناً من الالتزام الوطني بها.

كانت قضية الأسرى بمثابة القضية المتجددة دائماً بالنسبة للعرب واستمرارها أصلاً مرتبطة بديمومة المقاومة العربية والفلسطينية لإسرائيل، ولا يمكن فهم الموقف العربي بصورة واحدة ولو أنه مؤيد لقضية الأسرى الفلسطينيين بشكل عام، وبالتالي يمكننا فهم الموقف العربي عن طريق معرفة مواقف المؤسسات والشخصيات الهامة إضافة إلى رائدة هذه المواقف والذي مثلته الجامعة العربية.

ساهمت بعض المؤسسات العربية في دعم قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، تلك المؤسسات التي كان ما يبرر ارتباطها بهذه القضية أمراً غير الوازع الوطني، فالذي ينظر إلى طبيعة هذه المؤسسات يعرف سبب دعمها وأهم هذه المؤسسات:

- الرابطة المغربية لحقوق الإنسان ويوجد عدد من اليهود المغاربة أعضاء في هذه المؤسسة، بل إنها ساندت إضراب سجن عسقلان عام 1977 ودعت حكومة المملكة لتقديم شكوى لمجلس الأمن ضد إسرائيل على خلفية إضراب الأسرى[1].
- الطوائف المسيحية والكنائس، ويمكن لنا رؤية موقفها ضد إسرائيل في قضية اعتقال المطران (كبوتشي) لدى السلطات الإسرائيلية، فتضمن نشاطها إطلاق سراح كافة الأسرى الفلسطينيين[2]، وغير مرة كانت تقام الصلوات والقداس لأجل الأمر.
- اتحاد المحامين العرب والذي كان يعني بنشاط إحصائي للأسرى وتخصيص محامين أجانب للدفاع عن بعض قضايا الأسرى الهامة كقضية فدائيي عملية الساحل[3].
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان وقد نشطت مع بداية الثمانينيات خاصة في إدانة ممارسات إسرائيل في سجن أنصار وكذا سياسة الاعتقال الإداري[4].
- الهيئات النسائية والنقابية في الأردن والتي نشطت في نهاية السبعينات في إرسال المذكرات وإقامة التظاهرات المؤيدة للأسرى في الأردن وبالذات أمام السفارات الغربية ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين[5].

---

(1) مجلة فلسطين المحتلة، ع79، 1977/3/16، ص86.

(2) صحيفة الشعب، 1975/4/9، ص1.

(3) عن نشاط اتحاد المحامين العرب الأسرى الفلسطينيين أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1976، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977، ص99.

(4) المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 1988، ص132-133.

(5) مجلة شئون فلسطينية، ع67، 1977/6، ص195.

وقفت بعض الشخصيات العربية الهامة إيجابياً تجاه قضية الأسرى الفلسطينيين، لكن يلاحظ أن ذلك قد جاء بظروف هامة خاصة الظرف الإعلامي، ففي عام 1972 استقبل المسؤولون الرسميون الجزائريون برفقة مسؤولي منظمة التحرير، وعلى رأسهم صلاح خلف استقبلوا الأسرى المحررين من السجون الألمانية استقبال الأبطال، والذين نفذوا سابقاً عملية قتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونخ بألمانيا، وكذلك قرار الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الأسرى المحررين صفقة التبادل في ديسمبر 1983 في معسكرات الثورة الفلسطينية في الجزائر وأمر بمساعدتهم[1]، وكذا كان يصل بين الفينة والأخرى مسئولون آخرون وعلى مدى أشهر كان عدد كبير من المسئولين العرب الذين يزورون الجزائر يقومون بتفقد أسرى الثورة الفلسطينية المحررين.

اهتمت جامعة الدول العربية بإبراز قضية الأسرى الفلسطينيين والدفاع عنها فمنذ اجتماع الدورة الخمسين لمجلس الجامعة وحتى الدورة السبعين التي عقدت في أكتوبر 1978، لا يكاد يخلو اجتماع بدون مناقشة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وخاصة ضد الأسرى الفلسطينيين والعرب، وكانت تستغل هذه التوصيات بعدة وسائل أهمها:

- إرسال المذكرات إلى اللجان الدولية المعنية خاصة اللجنة الدولية القانونية[2]، بل تشكيل لجنة خاصة للتحقيق وجمع البيانات حول انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان.
- متابعة تقارير منظمة العفو الدولية ومتابعتها.
- إرسال البرقيات إلى سكرتير الأمم المتحدة وأعضاء الجمعية العمومية ومجلس الأمن.
- رعاية الجامعة للعديد من المؤتمرات الخاصة أو التي يكون لموضوع الأسرى الفلسطينيين أهمية خاصة فيها وأهمها: المؤتمر الإقليمي العربي لحقوق الإنسان الذي عقد في بيروت 2-1968/12/10 أو المؤتمر العربي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في الكويت 4-1970/4/9 أو مؤتمر "المشرفين على شئون فلسطين" [3].
- تقديم الجامعة للمساعدات المادية لأسر الأسرى، وذلك عن طريق دعم مؤسسة أسر الشهداء التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل إنها بعد منتصف السبعينات أصبحت تتبنى توصيات منظمة التحرير بهذا الشأن، خاصة الدراسات التي كانت تعدها مؤسسة أسر الشهداء، خاصة موقف الأمن العام للجامعة محمود رياض على إنشاء صندوق لمعونة أسر الشهداء والأسرى الفلسطينيين[4].

(1) مجلة فلسطين الثورة، ع487، 1983/12/10، ص12.

(2) جامعة الدول العربية: محضر توصيات الدورة الخمسين لمجلس جامعة الدول العربية1968/9/3، د.22/3/50، ص496.

(3) جامعة الدول العربية، محضر الدورة الخامسة والخمسين لمجلس الجامعة، مارس 1971، مذكرة مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته الثامنة 23-1971/1/31.

(4) مذكرة من الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض إلى مجلس الجامعة في دورة انعقادها الثامنة والخمسين 1972/8/23.

- طرح قضية الأسرى للنقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة كما حصل بعد إضراب سجن بئر السبع وعسقلان عام 1976، وقد تم مناقشة الموضوع في الجمعية العامة بطلب من المجموعة العربية[1].

إذا كانت القضية الفلسطينية تشكل قاسماً مشتركاً غير مختلف على تحقيق أهدافه بين الدول العربية، فقد مثل موضوع الأسرى لب وحدة الرأي فلم يسجل أي اختلاف لا على الهدف ولا على الوسيلة في هذا الموضوع، وبالتالي شكل وحدة الهدف والوسيلة بين الدول العربية سواءً في نشاطها في الأمم المتحدة أو تجاه المنظمات والمجموعات الدولية الأخرى لحركة عدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الأفريقي أو منظمة الدول الإسلامية،التي كانت إسرائيل تقف ضد الفلسطينيين ومن ضمنها الأسرى.

رابعاً: الموقف الأمريكي:

حرصت الإدارة الأمريكية التي تعاقبت منذ عام 1967 على استمرار العلاقة الوطيدة مع إسرائيل والحفاظ على هذا الجسم ليكون بوابة المصالح الاستعمارية في المنطقة، هذا المفهوم الذي ورثته الولايات المتحدة الأمريكية من بريطانيا، ولم تتحرج أمريكا من الدفاع عن إسرائيل، وفي نفس الوقت سعت إلى ترسيخ علاقتها مع الدول العربية تحت شعار البحث عن حل للصراع العربي الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية، ولكن أين كان موقع قضية الأسرى الفلسطينيين من هذه السياسة؟

إذا كان موقف إدارة نيكسون تعامل مع قيادة هؤلاء الأسرى على أنهم ليسوا طرفاً في الصراع، فلا يمكن الافتراض بأنها ستؤيدهم أو حتى سترفع سقف اهتمامها بهم، فوزير الخارجية الأمريكي روجرز أكد " أن بلاده لا تنوي التعامل مباشرة مع الجماعات الفلسطينية الوطنية، ولا يوافق على اعتبارهم طرفاً في النزاع"[2]، ويمكن فهم هذه السياسة من خلال مواقف هذه الإدارة في المحافل الدولية خاصة في الأمم المتحدة والتي كان أهمها:

- في1969/12/1 امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع توصية الجمعية العامة الذي يدين انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.
- 1970/12/15 صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع توصية الجمعية العامة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق الخاصة بانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (أرسلت سابقاً بناءً على توصية الجمعية نفسها).
- 1972/12/13 امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار لمجلس الأمن يدين إسرائيل، ويدعوها للامتناع عن انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بل أن مندوبها اعتبر

(1) جامعة الدول العربية، محاضر اجتماع الدورة 70 لمجلس الجامعة 1978/10 والذي وافق على توصيات مؤتمر المشرفين على شئون فلسطين في دورته21، وإقرار رفعها للمناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(2) منذر عنبتاوي: واجبات الأطراف الثالثة في الحروب المعاصرة، ط1، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971، ص216.

القرار متحيزاً، لأنه يصف إسرائيل بـ(خارقة لاتفاقيات جنيف) دون دعوة الأطراف الأخرى الالتزام بها[1].

وحتى عندما قررت لجنة الشئون الخارجية في الكونغرس الأمريكي مناقشة معاملة إسرائيل للأسرى عام 1974،حرصت على الاستماع في ذلك ليس من فلسطينيين لأن ذلك سيخل بالسياسة الأمريكية، إنما استمعت من اليهود أنفسهم ومن الحكومة الإسرائيلية، أما من خارجها فكانت وجهة نظر (إسرائيل شاحاك الناشط في حقوق الإنسان في إسرائيل) والذي أكد بوضوح وشهادات من المؤسسة التي يديرها حصول عشرات حوادث التعذيب للأسرى الفلسطينيين[2]، ولكن لم يصدر أي بيان أو توصيات للإدارة فيما بعد للضغط على إسرائيل.

وفي عهد الرئيس كارتر حرصت إدارة الديمقراطيين على تركيز إدارة تسوية الصراع في يدها مستبعدة كل الأطراف الأخرى، وأهمها الاتحاد السوفييتي، وبعد أشهر من عمل الإدارة أحبطت الولايات المتحدة إصدار مشروع قرار لمجلس الأمن يدين انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة[3]، وتعود أهمية هذا المشروع إلى أن المجموعة العربية عملت جاهدة للالتفاف على موقف الولايات المتحدة باستخراج قرار من مجلس الأمن معتمدة على تقرير اللجنة التي أرسلتها الجمعية العامة للتحقيق في حالة حقوق الإنسان عام 1975.

لم تستطع إدارة كارتر الدفاع بشكل مطلق عن سياسة إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان وقضايا أخرى (ليست الدراسة بصددها)، حيث بدأت مؤسسات وشخصيات أمريكية ترفع تقاريراً للرأي العام الأمريكي عن قضية تعذيب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، فقد نشرت وسائل الإعلام الأمريكية تقرير أعده ثلاثة رجال دين أمريكيين حول تعرض الأحداث الفلسطينيين للتعذيب الجسدي أثناء التحقيق معهم في السجون الإسرائيلية[4].

شكل التقرير الموسع الذي أنجزه فريق من صحيفة الصاندي تايمز وتعزز بعشرات الشهادات وجود التعذيب في السجون الإسرائيلية، إزعاجاً للإدارة الأمريكية أكثر من إسرائيل، وبمجرد نشر التقرير في زاوية تحت المجهر في الصحيفة في حزيران 1977 حصل جدال واسع في الولايات المتحدة وأوروبا، ولم يكن أمام الناطق بلسان الخارجية الأمريكية إلا أن ينصح إسرائيل بالكف عن سياسة الاعتقال الإداري وهو الموضوع الذي لم يكن مطروحا أصلاً[5]، وأمام تفاعل الجدل الدولي في تقرير الصحيفة تطور الموقف الأمريكي، وأثار الرئيس كارتر مع رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن موضوع التعذيب في السجون الإسرائيلية، ولكن المتتبع لصيغة نشر هذا الخبر يرى حرص الإدارة الأمريكية على عدم إحراج حكومة الليكود الجديدة في إسرائيل، وذلك عندما يدعي

---

(1) هالة أبو بكر سمودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، 1999، ص251-254.

(2) إسرائيل شاحاك: عنصرية دولة إسرائيل، (ب.ط)، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1984، ص107.

(3) أنظر كلمة مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية السيدة (جين كيرباترك) في مجلس الأمن:

Jerusalem Post, 25-6-1976, P.1.

(4) مجلة الأرض المحتلة، ع31، 1977/7، ص81.

(5) جامعة بيرزيت: تعريف خلفية وأبعاد الاعتقال الإداري، مصدر سابق، ص102.

الناطق بلسان البيت الأبيض "أن بيغن أكد للرئيس كارتر أن التعذيب يتنافى ويتناقض مع السياسة الرسمية الإسرائيلية، وأن الإدارة تأكدت من إصدار بيغن تعليمات بعدم الإساءة للأسرى" لكن كل ذلك نفاه في نفس اليوم مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي[1].

توالت التقارير التي تشير إلى التعذيب ضد الأسرى لتزيد من إحراج إدارة كارتر، وفي عام 1978 كان تقرير مفصل من المسئولة عن التأشيرات في السفارة الأمريكية في تل أبيب الكسندرا جونسون التي أحصت عينة من ثلاثة وثلاثين طالب تأشيرة كانوا أسرى وتعرضوا للتعذيب،وهذا بشهادتهم أمامها لدى مقابلتها إياهم ،وقد نشرت الصحف الأمريكية هذا التقرير بعد تسربه في 1978/2/7 واتضح فيه الموقف السلبي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأسرى، والذي يؤكد عدم إعطاء تأشيرة دخول للفلسطينيين الذين اعتقلوا على أيدي السلطات الإسرائيلية[2]، ومن المعروف أن السفارة الأمريكية كانت تشترط على طالبي التأشيرة تقديم شهادة حسن سير وسلوك من الشرطة الإسرائيلية ،وهذا ما كانت تستغله المخابرات الإسرائيلية بالضغط على طالبها للتعاون معها.

أظهر الرئيس رونالد ريغان خلال الحملة الانتخابية حماساً شخصياً تجاه إسرائيل فإنه خفض من سقف التحدث مع إسرائيل على انتهاك حقوق الإنسان حيث أعطى صفة الشرعية للاستيطان، وتفسيره لقرار 242 لا يشمل الانسحاب من كل الأراضي المحتلة بل أراض احتلت، والعلاقة مع المقاومة الفلسطينية، وأنه لم تعلق الإدارة الأمريكية بشأن التقرير الذي قدم لها وأعدته اللجنة الأمريكية الفلسطينية لحقوق الإنسان الذي يتضمن عشرات حالات التعذيب، ومنها ما أخذ بالقسم من رئيس اللجنة نفسه (جيي زغبي)، وأنه كان رد الإدارة أنها تراقب عن كثب تلك التقارير[3]، ويمكن فهم حالة عدم الاكتراث أو الاهتمام .

واستمر هذا الموقف الامريكي من قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية على نفس المنوال في من قبل الادارات الامريكية المتعاقبة في عهد الرؤساء جورج بوش"الأب" وبل كلنتون وجورج بوش"الابن" وبراك أوباما.

عاملت إسرائيل الأسرى الفلسطينيين على مر عقود الصراع على أنهم إرهابيين وليسوا أصحاب قضية، وقد أفلحت أعمال المقاومة في تحرير الآلاف منهم في تبادلات الأسرى ولم تنجح اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في كامب ديفيد، ولا الاتفاق الأردني الإسرائيلي فيما بعد، ولا حتى مع أصحاب الشأن، فلم تستطع اتفاقيات أوسلو إغلاق السجون، بل إن أعداد الأسرى تتزايد يوماً بعد يوم طالما استمر هذا الصراع قائما، فهل سنرى يوماً هدماً لهذه السجون كما هدم جدار فصل ألمانيا؟؟

(إن غداً لناظره لقريب، ويومها سيفرح المناضلون)

---

(1) سعيد علاء الدين: التعذيب في السجون الإسرائيلية، مرجع سابق، ص195.

(2) سمير نايفة: واقع الاعتقال في السياسة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص66.

(3) حسين غباش: فلسطين حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص105.

المصادر و المراجع

أولاً الوثائق:

1- وثائق غير منشورة باللغة العربية

مجموعة وثائق مخطوطات :

وزارة الأسرى و شؤون المحررين الفلسطينية، دائرة التراث، المخطوطات:

* مخطوطات حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح :

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح- وثيقة تقييم إضراب سجن نفحة 1980.
- الإضراب عن الطعام، مخطوط من إعداد معتقلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن عسقلان مؤرخ بـ1982.
- النظام الداخلي للجنة الثقافية: وثيقة أعدها المعتقلون الفلسطينيون في حركة فتح في سجن عسقلان أثناء حرب1982.
- النظام الداخلي للجنة الأمنية: وثيقة أعدها المعتقلون الفلسطينيون في حركة فتح في سجن عسقلان عام 1983.
- اللائحة الداخلية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في السجون 1984، من إعداد المعتقلون.
- بيت ليد بين عمومية المرحلة التجريبية وفرادتها: كراس أعده المعتقلون الفلسطينيون في سجن عتليت عام 1996.

* مخطوطات لمنظمات فلسطينية أخرى:

- الاتجاه الديني، دراسة أعدها المعتقلون الفلسطينيون في سجن عسقلان عام1986.
- منظمة الجهاد الإسلامي في سجن تلموند: مجلة أصدرتها اللجنة الثقافية في قسم "أ"، 1990 .

* مخطوطات رسائل:

- عدة رسائل من الأسير: يحيى أبو سمرة موجهة إلى ذويه في دير البلح .
- عدة رسائل من الأسير: عبد الله هلال طعمه إلى ذويه في مخيمات البداوي بلبنان واليرموك بسوريا.
- رسالة موجهة من السجين عبد الهادي غبن لذويه الذي يصف عزله في زنزانة انفرادية لفترة طويلة1983.
- رسالة من معتقلي سجن نفحة الصحراوي للرئيس عرفات حول ظروف سجن نفحة عام 1983.

* وزارة شؤون الأسرى والمحررين: دائرة الإعلام:

- اللائحة الداخلية لحركة فتح في السجون الإسرائيلية، 1996.
- تقرير عن أساليب التحقيق الإسرائيلية1996.
- تقرير عن السجون والمعتقلات الصهيونية1997.
- تقرير عن أشكال التعذيب في السجون الإسرائيلية،1999 .

- تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان للأسير الفلسطيني في السجون الإسرائيلية،1999.
- دراسة عن الشرك البشري،2000.
- تقرير عن الخروقات التي ترتكبها إدارة مصلحة السجون ، 2000.
- روايات :عدة دراسات وروايات ثقافية أعدها المعتقلون في فترات مختلفة،مخطوطات وثائق مهربة من داخل السجون" وزارة الأسرى وشئون المحررين، دائرة التراث، غزة 2001.
- التعذيب ، الدائرة الإعلامية ، 2001.
- دراسات أعادت وزارة شئون الأسرى والمحررين طباعتها، وبحوزة الباحث نسخة عن كل منها وجميعها جاءت تحت عنوان وثائق مهربة من السجون الإسرائيلية،2002.
- عبد الناصر فروانة:علب إسمنتية وخيام نازية(دراسة غير منشورة عن السجون الإسرائيلية)، 2003.
- نشرة في ذكرى اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب،2005/6/26.

* مجموعة وثائق وتقارير من أرشيف جمعية أنصار السجين في الناصرة :

- رسالة من المحاميين ليئا تسيمل ووليد الفاهوم إلى السيد جون بيس رئيس اللجنة الخاصة التي تحقق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة مؤرخة بـ 1980/5/14.
- تقرير مقدم من المحاميان عزيز شحاده و وليد الفاهوم إلى إدارة جمعية أنصار السجين في الناصرة عام1981 عن زيارتهم لسجن نفي ترتسا في 1980/11/17.
- قضايا محكمة العدل العليا، القضية رقم 221/80، محمد درويش ضد إدارة السجون، 1980/6/4، صدور القرار 1980/11/25.
- تقرير مقدم من المحامي وليد الفاهوم إلى إدارة جمعية أنصار السجين،الناصرة بتاريخ 1981/8/14.
- جمعية أنصار السجين: بيان بعنوان معتقلي أنصار، تم توزيعه على الصحافة 1982/6/27.
- تقرير وليد الفاهوم لإدارة جمعية أنصار السجين عن سجن جنيد ، 1985.

* جامعة الدول العربية

- محضر توصيات الدورة الخمسين لمجلس جامعة الدول العربية1968/9/3، د.22/3/50.
- محضر الدورة الخامسة والخمسين لمجلس الجامعة، مارس 1971، مذكرة مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته الثامنة 23-1971/1/31.
- مذكرة من الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض إلى مجلس الجامعة في دورة انعقادها الثامنة والخمسين 1972/8/23.
- محاضر اجتماع الدورة 70 لمجلس الجامعة 1978/10 والذي وافق على توصيات مؤتمر المشرفين على شئون فلسطين في دورته21، وإقرار رفعها للمناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي ، القاهرة ، 1988.

- تقرير خاص لدار الجليل للنشر والخدمات الصحفية مؤرخ بـ1979/11/17 بعنوان: محضر اجتماع شخصيات نابلس مع منسق عمليات الجيش في المناطق المحتلة بتاريخ 1979/11/6.
- رسالة من نقيب المحامين فايز أبو رحمة إلى وزير الدفاع الإسرائيلي مؤرخه بـ1980/7/18، رابطة الصحفيين الفلسطينيين ملف أحداث السجون.
- بيان لمنظمة التحرير الفلسطينية عنوانه: الدعم لأسرى الحرية في سجن نفحة، في 1980/7/21.
- نداء جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني،نشرة وكالة الأنباء الفلسطينية وفا،مج 14 ، 1982/6/26.
- بيان بعنوان: قرارات صادرة عن الاجتماع الشعبي المنعقد في الطيبة بتاريخ 1981/5/8.
- بيان موقع من أربع أطر نسائية وزع في الضفة الغربية وقطاع غزة ومؤرخ بتاريخ 1982/10/21.
- مستشفى المقاصد الخيرية– ملف الأسرى المحررين، 1986.
- بيان لرابطة الصحفيين الفلسطينيين بعنوان: لا لاعتقال الصحفيين تم توزيعه بتاريخ 1995/9/8.
- بيان صادر عن أهالي وذوي المعتقلين السياسيين الفلسطينيين المضربين عن الطعام في مقر الصليب الأحمر في القدس تضامناً مع أبنائهم في معتقل نفحة (النازي) مؤرخ بـ1985/7/26، وزع في نفس اليوم في مقرات الصليب الأحمر في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- بيان صادر عن أهالي المعتقلين والمبعدين المعتصمين في الصليب الأحمر– رام الله مؤرخ بـ1985./9/19.

2– وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية

- Gaza Community Mental Health Program:
- Prison Experiences and Coping Styles Among Palestinian and Men. Gaza, 1998
- 350children held in Israeli Prisons, Report 1986..
- Palestinian Center for Human Rights:
- Palestinian Political Prisoners, Reprint 1986 .
- Palestinian Political Prisoners, Gaza, Reprint 1991
- Palestinian Child Prisons , Series study
- Peace Now:– Statistics of Palestinian prisoners in Israeli prisons ,1987.

وثائق منشورة:

*وثائق صادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية:

- اليوميات الفلسطينية لعام 1965،ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،1966،مج22
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1967،ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،1968.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969،ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،1970.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976,ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية,بيروت,1977.
- وكالة الأنباء الفلسطينية وفا،النشرة اليومية،مج19،1977/7/36.

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975/12/16– مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976.
- القانون الدولي , ط1 , منظمة التحرير الفلسطينية , بيروت , 1975.
- حالة المعتقلين:تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي أثناء غزوها للبنان، ترجمة:مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا.
- فيليتسيا لانغر: تأملات في أواخر العقد الثاني من الاحتلال، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع7، يوليو1986.

*وثائق صادرة عن جهات أخرى:

- جمعية الأسرى والمحررين–حسام : تقرير عن سجن بئر السبع، 1998.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر:
- اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12/آب/أغسطس/1949، ط4، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف 1998، المادة 14.
- القواعد الأساسية لاتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين، ط4، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 1999.
- القانون من أجل الإنسان (الحق):
- التقرير السنوي لعام 1983.
- القانون من أجل الإنسان–(الحق): مجموعة الأوامر العسكرية المتعلقة بالسجون, القدس،1986، المادة 3 من الأمر العسكري 224.
- لجنة الحقوقيين الدولية والقانون من أجل الإنسان:القمع والتنكيل في سجن الفارعة ،1985.
- مركز غزة للحقوق والقانون : تقرير حول :المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية منذ عام1967،غزة،2000.
- جامعة بيرزيت – مركز الوثائق والأبحاث – تقارير الاحداث الجارية – رقم 1 : تعريف خلفية وأبعاد الاعتقال الإداري, جامعة بيرزيت – رام الله 1985.
- منظمة العفو الدولية، التقرير لعام 1985، ط1، جنيف ، 1986.

باللغة الانجليزية

- Amnesty:
- Annual Report, 1979, London, 1980.
- Torture in the Eighties, London, 1984.
- Annual Report 1987 .
- Annual Report, 1987, London, 1988 .
- Annual Report, mde, 1/5/1998
- Human Rights Watch:
- Solitary Confinement in Bier Saba, 1988.

- Middle East: torture and ill- treatment.
- Prisoners in Solitary Confinement Suffering in Israeli Prisons, −1992.
- A declaration Reported by the International Red Cross Committee:
- "The International Committee Supervises Prisoners Exchange Between Israel and Popular Front for the Liberation of Palestine "front=block" 20/05/1985.
- International Committee of Red Cross Annual Report, 1978.
- Israeli Prisons, Breaches Palestinian Women Prisoners in Israeli Prisons, Report, March 1999.
- Palestine Monitor:
- Palestinian political prisoner; March1994
- Palestinian political prisoners in Israeli prisons Begin Hunger Strike.,
- Association of supporting Palestinian female prisoners ,Annual Report,1986.

باللغة العبرية

*** مصلحة السجون في إسرائيل، مجموعة نشرات تعريفية:**

- مصلحة السجون في إسرائيل: تاريخ مصلحة السجون في إسرائيل،نشرة صادرة عن مصلحة السجون في إسرائيل ،1997.
- نشرة تعريفية حول سجن نفحة،1996.
- نشرة تعريفية حول سجن نفي ترتسا،1996.
- نشرة تعريفية حول سجن شيكمان،1998.
- نشرة تعريفية حول سجن نيسان، 1999.
- نشرة تعريفية حول سجن أشمورت، 1999.
- نشرة تعريفية حول سجن شطه، 1999.
- نشرة تعريفية حول سجن الدامون، 2002.
- قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة, الأمر العسكري رقم 378 لسنة 1870/5730 أمر بشأن الاعتقال الإداري في يهودا والسامرة.
- قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة ،الأمر العسكري رقم 815 و تعديل الأمر 378 السابق ، المادة المتعلقة بالإقامة الجبرية .
- الان درشوفيتس : الاعتقال الوقائي للمواطنين أثناء حالة الطوارئ على المستوى الوطني ، الكتاب السنوي الإسرائيلي 1971 ، مج 5 ص406.

ثانياً:الكتب والمؤلفات الحديثة:

1- باللغة العربية

- – إبراهيم أبو النجا : الحركة الفلسطينية الأسيرة،(ب.ط)،مؤسسة صابرون،رام الله،(ب.ت).

- أحمد عصمت عبد المجيد: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي،4مج، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
- أسعد عبد الرحمن: أوراق سجين (عدة أشهر في المعتقلات الإسرائيلية)، ط1، منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث، 1969.
- تيسر جبارة : وثائق فلسطينية في أرشيف وزارة المستعمرات البريطانية ، (ب.ط)،(ب.ن)،رام الله،1989.
- تيسير النابلسي : الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية – دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي , ط1 , منظمة التحرير الفلسطينية , بيروت , 1975.
- توفيق زياد: ممنوع،ط1، أورحمون، عكا، 1994.
- جبريل الرجوب: زنزانة 704، ط1، دار الجليل،عمان،1986.
- جهاد البطش ، الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة ، ط2 ، مكتبة اليازجى ، غزة، 2005.
- جواد بولس،عملية الدبويا ، ط1 ، دار الجليل ،عمان، 1984.
- حسن عباس : فلسطين حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني، ط1.، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.
- حسين أبو حسين : حق الدفاع القضائي ، ط1،جمعية أنصار السجين ، الناصرة، (ب . ت).
- حسين غباش: فلسطين حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987
- خالد الهندي: التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة، ط1، مواطن، رام الله، 2000.
- دينا عبد الحميد : للفجر نغني ، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة،1989.
- رجاء شحادة: قانون المحتل، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1990.
- سعيد الجزائري: المخابرات والعالم، ط1، 5ج، دار الجليل، عمان،1987.
- سعيد علاء الدين،التعذيب في السجون الإسرائيلية،ط1،منشورات فلسطين المحتلة،(ب. م)، 1983.
- سمير نايفة:
  - يوميات انتفاضة سجن نفحة،ط1،منشورات فلسطين المحتلة ،(ب.م)،1984.
  - واقع الاعتقال في السياسة الإسرائيلية، ط1، دار الجليل، عمان، 1990.
- سلمان جاد الله: أدب المواجهة، ط1، جمعية الأسرى والمحررين، غزة، 2000.
- عبد الحق شحاده : التجربة النضالية لمعتقل عسقلان–مذكرات اعتقالية، ط1، (ب.ن)،غزة،1999.
- عبد الستار قاسم وآخرون: التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية، ط1 ، قسم العلوم السياسية – جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، 1986.
- عبد الله عواد: دولة مجدو(تجربة البناء التنظيمي والمواجهة في معتقل مجدو)، ط1، دار الجليل، عمان، 1992.

- عدنان جابر : ملحمة القيد والحرية ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت، 1979.
- عودة محمد عياش: ط1، سنوات الغليان،دار الأهرام،1976.
- فهد الحاج: انتفاضة الجوع من وراء القضبان،ط1،(ب.ن)،رام الله،1993.
- قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، ط1، دار الجليل، عمان، 1989.
- كميل منصور : الشعب الفلسطيني في الداخل ، ط3 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت – لبنان ، 1990.
- محمد خالد الأزعر: المقاومة في قطاع غزة 1967 – 1985 ، (ب.ط) ، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1986.
- محمد عزت نصر الله: عملية تبادل الأسرى 1983،ط1، مركز الأبحاث الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية،بيروت،1984.
- محمد علي/عمر الفرا: خانيونس ماضيها وحاضرها،ط1، دار الكرمل،2000.
- محمد القيسي: الهواء المقنع،ط1، دار اللوتس , تونس، 1986 .
- محمد لطفي خليل : التجربة الإعتقالية في السجون الإسرائيلية، ط1، دار ابن رشد، عمان ، 1988.
- منذر عنبتاوي: واجبات الأطراف الثالثة في الحروب المعاصرة، ط1، مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971
- المناضلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الصهيوني، منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة الأعلام والتوجيه المعنوي : ط1 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1975
- نوال حلاوة: أسرى البقاع،ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،1990.
- هالة أبو بكر سمودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، 1999،
- بدون مؤلف: فلسفة المواجهة من وراء القضبان، (ب.ط)، وزعه نشطاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رام الله، 1978.
- بدون مؤلف: الضحية تعترف (ب.ط)،(ب.ن)،رام الله 1986، وزعته حركة الشبيبة الطلابية في الجامعات الفلسطينية ويتضمن اعتراف العميل مازن الفحماوي.

2- الكتب الأجنبية المعربة:

- السيد ياسين:(إشراف): محاضر الكنيست، الدورة الثالثة للسنة العبرية 5728، ط1، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام و مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القاهرة،1977.
- بلايفير، إيما: الاعتقال الإداري في الضفة الغربية، ترجمة ونشر مؤسسة القانون من أجل الإنسان (الحق) ،القدس، 1986 .

- بيري، يعقوب ،كنت رئيسا للشين بيت، ط1، ترجمة و نشردار الجليل، عمان، 1999.
- تسيمل،ليئا : في المعتقلات الإسرائيلية من حقك أن لا تقول شيئا ، ط1 ،ترجمة مركز الأبحاث–منظمة التحرير الفلسطينية، دار الصباح ، عمان، 1986.
- جازيت،شلومو : العصا والجزرة ، ط1 ، ترجمة و نشر مؤسسة بيسان ، نيقوسيا ، (ب. ت).
- ديلمان، جيفرى وموسى، البكري : استخدام إسرائيل للتعذيب بالصدمة الكهربائية، ط1،ترجمة :موسى البكري، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان ،القدس،1991.
- دبلورم، روجيه: إني أتهم، ترجمة نخلة كلاس، ط1، دار الجرمق، بيروت، 1980.
- شاحاك، إسرائيل: عنصرية دولة إسرائيل،(ب.ط)، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت،1984.
- لانغر، فاليتسيا: بأم عيني، ترجمة ونشر مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط1، سوريا، 1974.
- كتاب،جوناثان و رجاء شحادة: الضفة الغربية وحكم القانون ، ط2، دار الكلمة ، بيروت، .1983

3- الكتب بالانجليزية:

- Sara ,Roy: Gaza Strip the Political Economy of Development, Palestinian Institute for Studies, Beirut .Lebanon 1995 .
- Sokolow, Nahum: History of Zionist 1600-1978, Selected and Arranged by Israel. Solomon's, 2.vol ,London, Longmans, Green 1919.

4- الكتب العبرية:

- أرغمان، عماليا و برتيع، أهرون: أن تكون سبيا ، ط1 ، المعهد اليهودي التابع للهستدروت ، بيت برل.
- أفنيري، أوري: عدوي أخي، ط1، بيتين، تل أبيب،1984.
- بار أرون، مردخاي: بدايات غزة(حول السياسة الأمنية والخارجية لإسرائيل بين 1955–1957)،ط1، شعب عامل، تل أبيب،1992.
- زئيفي، رحبعام: مطاردة الأمير الأحمر، ط1، دار سلمون، تل أبيب، 1983.
- فري،دافيد: مذكرات الرملة، ط1، الكيبوتس المحلي، تل أبيب،1986 .
- ماعوز، موشيه:القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية تحت السلطة الأردنية والإسرائيلية 1948– 1986، ط1، دار يشوف، تل أبيب، 1986
- منوحين، إيشاي: بين الديمقراطية والإذعان، ط1، كابك، حيفا، 1986.
- يعارى، يهود وشيف زئيف: الانتفاضة، ط1، يدبكين، تل أبيب، 1990
- يعزف،غيلون: مذكرات، ط1، بتسك، تل أبيب، 1986.

***ثالثاً الرسائل العلمية:**

- زكريا السنوار: العمل الفدائي في قطاع غزة من 1956–1973: رسالة ماجستير غير منشورة، نوقشت بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003.

***رابعاً البحوث و الدراسات**

- أمال شحادة: السجون الإسرائيلية بلا شهود، صحيفة الوسط، ع17،2004/5/16.
- براك، عزرئيل المخرب القاتل يجب إعدامه، مجلة الدائرة، ع11، شباط 1987.
- سمير نايفه: الممارسات النازية، فلسطين المحتلة،ع3،1980/3/229
- شاحاك،إسرائيل:حق الإنسان مجلة شئون فلسطينية، ع44، أبريل 1975.
- عيسى الشرباتي: تاريخ عمليات تبادل الأسرى مع إسرائيل، صحيفة القدس، 2003/9/27.
- فاطمة البرناوي: ما هو أصعب من التعذيب، مجلة فلسطين المحتلة، ع235، 1980/4/14.
- معين محمود : الاعتقالات الإدارية من هنا ونتائجها ، مجلة فلسطين المحتلة ،ع 70 ، 1976/12/6.
- منى رشماوي : الاعتقال الإداري ، صحيفة الفجر، 1985/8/21.
- وسام الرفيدي: المعتقلون الفلسطينيون، مجلة الحقيقة : ع8 ، 1998/2.

*** باللغة الانجليزية:**

- Kablan, Alison: Arabs Are Prepared to Wait for Israel, Jerusalem Post, 5-2-1991

*** باللغة العبرية:**

- أبريل،يهودا: التمييز العنصري في المعاملة والاستيطان، صحيفة هآرتس،1987/11/20.
- باسوك،موطي: مذكرة من سجن الفارعة: بين (الإسطبل) والزنزانة، صحيفة عل همشمار،1977/7/2،
- روبنشتاين،داني: السجناء العرب والمنظمات، صحيفة دافار 1975/7/25.
- هرتسيل،عاموس: تمرد السجناء العرب، صحيفة هآرتس، 2003/7/11.

خامساً المقابلات: (و جميعهم صرحوا للباحث باستعمال حديثهم في الدراسة):

- احمد فياض أبو معيلق: أسير محرر في صفقة تبادل الأسرى عام 1985، أجريت في 2004/4/12، غزة.
- احمد نصر: مسئول معتقلي حركة فتح في السجون عام 1984- 1985، أجريت في فبراير/2004، خان يونس.
- أدهم حسن زين الدين: مسئول المعتقلين الأطفال في سجن بئر السبع عام 1985، أجريت في غزة 2005/4، غزة.
- جهاد مصطفى المدهون: ممثل المعتقلين في السجن عام 1984، أجريت في 2004/4/16، الفارعة .
- رأفت النجار: مسئول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن نفحة بين 1981-1985، أجريت في 2005/7/28، خانيونس.
- عبد الحميد القدسي: مسئول المعتقلين الفلسطينيين في سجن كفار يونة في الفترة 1968-1972، أجريت في 2004/3/9م، رام الله.
- عبد الرحمن أبو النصر :نقيب المحامين الفلسطينيين ، أجريت في 22 /2004/3، غزة.

- عبد العزيز شاهين: مسؤول المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية لسنوات متفرقة أجريت في2004/1/7 – ،غزة.
- عوني وصفي أبو شعبان، مسئول شئون المعتقلين في الصليب الأحمر بين أعوام 1975–1986، أجريت بتاريخ 2006/2/17، غزة.
- فارس حسونة، من قيادات حركة فتح في السجون الإسرائيلية 1979–1983،أجريت في 2003/12/21،غزة.
- قاسم أبو ناجي : قائد قوات حركة فتح في مخيم الشاطئ عام 1970 ،أجريت في 2004/5/21، غزة.
- محمد حسن دحلان : مسؤول لجان الشبيبة التابعة لحركة فتح في قطاع غزة بين عامي 1984–1985, أجريت في 2005/3/7 ، غزة.
- معين مسلم : مسئول مجموعة مسلحة لحركة فتح في مخيم جباليا 1980، أجريت في 2004/6/22 ، غزة .
- وداد الأسود: زوجة الشهيد محمد الأسود قائد قوات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1971 في الضفة الغربية وقطاع غزة ، أجريت في مايو 2004، غزة.

سادساً المذكرات:

- شامير ،اسحق:مذكرات،ط1،ترجمة و نشر: دار الجليل،عمان،1986.

سابعاً الدوريات:

1- المجلات:

- مجلة الأرض المحتلة: (أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1976 و 1987).
- مجلة بلسم: (عدة أعداد في عامي 1984 و 1985).
- مجلة الحقيقة ،ع 17، 1977.
- مجلة شؤون فلسطينية:(أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1971 و 1985).
- مجلة فلسطين الثورة:(أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1983 و 1986).
- مجلة فلسطين المحتلة:(أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1972 و 1986).

2- الصحف العربية:

- صحيفة الاتحاد: (أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1970 و 1985).
- صحيفة الأنباء: ع 1979/1/11.
- صحيفة الشعب: (أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1970 و 1985)
- صحيفة الفجر: (أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1975 و 1984).
- صحيفة القدس: (أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1974 و 2003).

3- الصحف الانجليزية:

- Jerusalem Post, various editions published during 1971-1984
- Sundaytimes, 19-6-1977

4- الصحف العبرية:

- صحيفة دافار: (عدة أعداد في عامي 1980 و 1984).
- صحيفة عل همشمار:ع 1987/5/11.
- صحيفة معاريف: (عدة أعداد في عامي 1977 و 1978).
- صحيفة هأرتس: (أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1974 و 2003).
- صحيفة يديعوت أحرنوت: (أعداد خلال سنوات متفرقة بين أعوام 1980 و 1987)

5- البرامج الإذاعية:

- قناة الجزيرة القطرية: برنامج أكثر من رأي ، 2003/12/23 ، الساعة 13 بتوقيت جرينتش، وموضوعها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية.

Abstract

The Palestinian prisoners in the Israeli prisons represent a significant part of the Palestinian resistance movement against the colonial scheme which is exemplified by Israel. The Palestinian prisoners belong to an important ingredient of the Palestinian issue in particular and the Arab-Israeli conflict in general. It was before 1967 that Israel started to build prisons and camps; Israel threw the arrested Palestinian resistance men in those prisons. After 1967, Israel occupied the rest of Palestine and some parts of the neighboring countries. Indeed Israel found itself in the face of unexpected and vehement resistance from the Palestinians; the result was that Israel went ahead in fighting this resistance using several techniques and manners including the arrest. Israel get the benefit from using the laws which were put by the British mandate authorities in Palestine, Israel adopted what suited its benefits and added other laws and legislations in the form of military orders in order to practice different types of arrest.

The Palestinian arresting went through several stages; it started by the attempt of capturing the resistant, then came the investigation stage where it embodies an important step in humiliating the resistant in order to force him to confess and throughout this stage the Israelis used all aspects of torture, and at last, came the trailing stage where the resistant was sentenced and put in different jails.

Israel faced terrifying numbers of the arrested Palestinians whom Israel was not ready to have in its prisons. The Israeli prisons, which were established by the prisons section and belong to the Israeli police force, were not ready to have this number of prisoners ,and, therefore, those prisons, in the areas which were occupied in 1967, were enlarged and a prison was built in 1982 in southern Lebanon where it contained ten thousand Palestinian prisoners in less than two years.

Despite the difficult conditions that the arrested Palestinians went through, they could build a society governed by rules and laws emanated from their political organizations morals and principles. This society included a security and intelligence set which was in charge of protecting and guarding this society from the plans of the prisons section and its traitors. At the same time, this society depended on a special culture that aimed at increasing the political, organizational, academic and literary awareness. It also developed the plastic arts.

The Palestinians considered their residence in Israeli prisons as another stage in their resistance against the Hebraic country. They played a heroic rule where they used several kinds of resistance other than military acts as hunger strike, insurgence and also developing the skills of groups to be able to lead and practice their organizational activities when released. The Palestinian woman ,the young and children who were arrested by Israelis also participated in most of these activities. The prisoners could build those organizationally and culturally that made them able to be pioneers in their organizations and movements after being released.

The prisoners issue imposed itself on the Palestinian, Arab and international stage to the degree that it affected the parties attitudes. In Palestine, every body supported this issue by holding activities; in the Arab world it was celebrated by distinguishing acts; but in Israel it ranged between supporting it and the extremist and aggressive attitude that called for killing the prisoners. The United States of America embodied a fierce shelter to protect Israel deeds from punishment for or condemnation for what it practices against the prisoners in front of the international world. Indeed the Prisoners issue will remain a prominent issue in the Palestinian –Israeli problem as long as the conflict is standing.

فهرس المحتويات

تقديم 2
المقدمة 3
تمهيد 5

(الفصل الأول) أنواع الاعتقال و مراحله منذ عام 1967

أنواع الاعتقال 19
مراحل الاعتقال 33
التعذيب في السجون الإسرائيلية 42

(الفصل الثاني) المعتقلات و السجون الإسرائيلية بعد عام 1967

السجون الإسرائيلية في فلسطين المحتلة عام 1948 51
السجون الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام 1967 61
السجون الإسرائيلية خارج فلسطين 74

(الفصل الثالث) مجتمع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

تطور الأوضاع التنظيمية للأسرى 84
تطور الأوضاع الأمنية للأسرى 90
تطور الأوضاع الثقافية للأسرى 93
تطور الأوضاع الاجتماعية للأسرى..... 105

(الفصل الرابع) الدور النضالي للأسرى الفلسطينيين

علاقة الأسرى مع الحركة الوطنية الفلسطينية 114
الإضرابات والتمرد والهروب 121
عمليات تبادل الأسرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين 131
الدور النضالي للسجينات والأطفال الفلسطينيين 139

(الفصل الخامس) الموقف من للأسرى الفلسطينيين

الموقف الفلسطيني 149
الموقف الإسرائيلي 161
موقف المؤسسات الدولية والموقف العربي والدولي 170
المصادر و المراجع 182
فهرس المحتويات 194

هذا الكتاب:

يتحدث هذا الكتاب عن الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية ، حيث انه يعطي صورة عن أنواع ومراحل الاعتقال الذي مارسته إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، وكذلك فكرة عامة عن الاعتقال الإداري ، فقد زجت بعشرات الآلاف من أبناء هذا الشعب في سجون أقامتها كان احدها في جنوب لبنان ، لكن الأسرى نجحوا في إقامة نظم و أسس لمجتمع منظم من النواحي الإدارية ، والتنظيمية ، والأمنية ، والثقافية ، ويتحدث الكتاب عن الدور النضالي لهذا المجتمع والذي كان له الفضل في إبراز جانب من جوانب الحركة الوطنية الفلسطينية ، تمثل هذا الدور بالإضراب عن الطعام ، والتمرد ، والهرب ، كما يعطي الكتاب لمحة عن الموقف من قضية المعتقلين الفلسطينيين سواء فلسطينياً ، أو عربياً ، أو إسرائيلياً ، و دولياً.

This book:

This thesis discusses the theme of the Palestinian prisoners in Israeli jails from a historical side. It presents types and stages of arrest that was practiced by Israel against the Palestinian people. Israel put in jail tens of thousands of Palestinians, those jails were found for them and included one in South Lebanon. The Palestinian prisoners succeeded in founding systems and principles for an organized society, administratively, organizationally, and culturally. The thesis exhibited the resistance role of this society which contributed heavily in eliminating the sides of the national movement. This role included strikes, resistance and run-away. The thesis presents a grasp on the attitude around the Palestinian prisoners in Palestine, in the Arab world, in Israel and in the international world.